

# وَهْمُ التَّنْمِيَةِ

"القضية الفلسطينية ليست قضية سياسية فحسب، بل هي قضية إنسانية واقتصادية واجتماعية وفنية وثقافية وتراثية، لأن حجم الدمار الذي سببه الاحتلال كان كبيراً جداً وانعكس على مختلف هذه الجوانب. فقد قام الاحتلال بسرقة الأراضي، وتدمير البنية الاقتصادية القائمة على مختلف أشكالها؛ سواء أكانت الزراعية؛ من خلال سرقة الأراضي وإحراق المزارعين ضمن البنية الاقتصادية الجديدة، أم تدمير المدن الرئيسة الصناعية وقطع مدن الساحل، وكذلك عزل باقي المدن دون تواصل جغرافي"

"جرى وضع خطاب الإصلاح والحكم الرشيد بمعزل عن أي سياق تنموي حقيقي للفلسطينيين الخاضعين لاحتلال عسكري مستمر منذ أكثر من 60 عاماً، وبفعل القوة والمال استطاع المانحون أن يجعلوا منه الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية، وإن ارتأت الأخيرة القول إن تنفيذ برنامج الإصلاح والحكم الرشيد إنما يضع الفلسطينيين على طريق الدولة المستقلة"



أيلين كتاب

فراس جابر

إياد الرياحي

حازم النملة

أميرة سلمي

وهم التنمية  
في نقد خطاب التنمية الفلسطيني

**Illusion of Development**

Critical Assessment of the Palestinian Development Discourse

إعداد:

أيلين كتاب

إياد الرياحي فراس جابر

أميرة سلمي حازم النملة

تدقيق لغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

لوحة الغلاف: الفنان التشكيلي تيسير شرف

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

تشرين الثاني ٢٠١٠

وهم التنمية  
في نقد خطاب التنمية الفلسطيني

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩-٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥-٠٢

البريد الإلكتروني: [bisanrd@palnet.com](mailto:bisanrd@palnet.com)

الصفحة الإلكترونية: [www.bisan.org](http://www.bisan.org)

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز بيسان للبحوث والإنماء

٢٠١٠

© Copyright: Bisan Center for Research and Development  
2010

ISBN 978-9950-369-00-9

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع:

This book is published in cooperation with:



ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز  
ولا يعكس بالضرورة موقف الداعمين

تصميم وتنفيذ: شركة بيسان دعاية نشر تصميم

رام الله - هاتف: ٢٩٨٨٦٣٩-٠٢

# المحتويات

٧	.....	مقدمة في نقد التنمية – أيلين كتاب
٩	.....	الإطار النظري والمنهجي للدراسة
١٠	.....	بعض ملامح أزمة التنمية
*****		
١٥	.....	المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية – إياد الرياحي
١٧	.....	– مقدمة
٢١	.....	– الفصل الأول: أوسلو.. تجاوز أزمة للانتقال إلى أخرى
٢٤	.....	إشكالية السلطة والتنمية: المفهوم وأزمة تطبيقاته على المستوى العالمي
٢٦	.....	انهيار ممول الملاذ الأخير
٢٩	.....	– الفصل الثاني: الحكم الصالح: اللعبة الدامية
٣٣	.....	الإصلاح والحكم الرشيد بقوة الدبابات
٣٨	.....	ما بعد عرفات، صفحة جديدة في خطاب الإصلاح
٤٢	.....	الحكم الصالح... تمويل التعذيب
٤٦	.....	التعليم في خدمة بناء الصفحة البيضاء
٤٨	.....	إعادة إنتاج نظام الرعاية النفعية
٥٣	.....	– الفصل الثالث: أصدقاء في صراع السوق
٥٨	.....	الكازينو
٦٥	.....	أصدقاء في صراع السوق
٧٣	.....	– خاتمة

\*\*\*\*\*

٧٥	-----	خصخصة فلسطين - فراس جابر
٧٧	-----	- مدخل
٧٩	-----	- نفي مقولة «الدولة»
٨١	-----	- الفصل الأول: اقتصاد الصمود
٨٣	-----	القطاع الخاص واقتصاد الصمود
٨٤	-----	مؤسسة التعاون نموذجاً لرجال الأعمال في الشتات
٨٥	-----	بيت ساحور والعصيان المدني
٨٧	-----	- الفصل الثاني: كمبرادورية اقتصاد السلطة الوطنية
٨٩	-----	اتفاقية باريس الاقتصادية والاقتصاد الفلسطيني المزعوم
٩١	-----	سوق فلسطين للأوراق المالية
٩٣	-----	سلطة النقد والشركات المصرفية
٩٥	-----	قطاع أعمال السلطة
٩٦	-----	قطاع أعمال السلطة .. قطاع أعمال رجال السلطة
٩٧	-----	البنية التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
١٠١	-----	- الفصل الثالث: المفاهيم التنموية المستخدمة من قبل القطاع الخاص
١٠١	-----	مفهوم اقتصاد السوق
١٠٢	-----	مفهوم المنافسة والاحتكار
١٠٣	-----	تسيد الخاص المعولم عبر العام المهمش
١٠٤	-----	مؤتمرات الاستثمار في بيت لحم: استثمار أم تطويق؟
١٠٧	-----	مفهوم المسؤولية الاجتماعية
١٠٩	-----	التطبيع الاقتصادي ... استثمار أم تبعية؟
١١٠	-----	ستوكهولم ... رام الله ... تل أبيب
١١٣	-----	- بدل خاتمة: من التبعية مع الاحتلال إلى توي زمام قيادة المجتمع
		*****
١١٥	-----	المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية - أميرة سلمي
١١٧	-----	- مقدمة

١١٨	-----	العولة وخطاب المنظمات غير الحكومية كمجتمع مدني
١١٩	-----	المجتمع المدني العالمي مقاومة أم تواطؤ؟
١٢١	-----	الفصل الأول: المنظمات غير الحكومية وخطاب التنمية / الاستعمار الجديد
١٢٧	-----	حقوق الإنسان: كيان مجرد خارج عن المجتمع
١٣٠	-----	المنظمات النسوية نموذج آخر
		<b>الفصل الثاني: المنظمات غير الحكومية في خدمة رأس المال العالمي: أجندة الليبرالية الجديدة</b>
١٣٣	-----	
١٣٦	-----	المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، «مجتمع مدني» يعبر عن مصالح من؟
١٣٨	-----	المنظمات غير الحكومية من المرجعية الوطنية إلى المرجعية الدولية
١٤٠	-----	الحرية، العدالة والكرامة في مؤشرات إجرائية
١٤٣	-----	المنظمات غير الحكومية في عصر الاستعمار الجديد
١٤٨	-----	الإصلاح والديمقراطية بديلاً للمقاومة
١٥٥	-----	الفصل الثالث: المنظمات غير الحكومية والمجتمع الفلسطيني
١٦٩	-----	خاتمة: هل يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون بديلاً مقاوماً؟
		*****
		<b>مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في / من زمن «التنمية» الفلسطيني - حازم النملة</b>
١٧٥	-----	
١٧٧	-----	توطئة
١٨١	-----	الفصل الأول: الهيمنة
١٨٧	-----	الفصل الثاني: مجتمع المانحين في التجربة التنموية الفلسطينية
١٩٣	-----	الفصل الثالث: إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني
١٩٦	-----	في عملية إعادة تعريف الفرد والجماعة الفلسطيني
١٩٧	-----	في عملية تحديث البنى الاجتماعية
٢٠٥	-----	خاتمة

\*\*\*\*\*

- المصادر والمراجع
- ٢٠٧ -----
- ٢٠٩ ----- قائمة مراجع مقدمة في نقد التنمية
- ٢١٠ ----- قائمة مراجع المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية
- ٢٢١ ----- قائمة مراجع خصخصة فلسطين
- ٢٢٥ ----- قائمة مراجع المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية
- قائمة مراجع مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في / من
- ٢٢٧ ----- زمن «التنمية» الفلسطيني

مقدمة في نقد التنمية

أيلين كتاب





## الإطار النظري والمنهجي للدراسة

إن أي دراسة تنموية تتناول فلسطين المحتلة في المرحلة السياسية المعاصرة لا بد أن تنطلق من رؤية العلاقة الجدلية بين المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والترابط بينهم، وبين المستجدات السياسية الراهنة التي يمر فيها المجتمع الفلسطيني. فلا يمكن تجاهل نتائج وانعكاسات المحطات السياسية المعاصرة بما فيها الانتفاضة الأولى والثانية، واتفاق أوسلو في ١٩٩٣، والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، والحسم العسكري الأخير والذي غير من الجغرافيا السياسية، والأبعاد الاجتماعية والتنموية فأنتج واقعاً جديداً غير في العملية التنموية برمتها. فالرؤية التنموية كما نعكسها في هذا الكتاب ليست صيرورة مجردة من الواقع المعاش، بل هي نتاج تفاعل جدلي بين عوامل داخلية تمثلها من جانب قطاعات وفئات المجتمع بعلاقتهم بالنظام السياسي، وعوامل خارجية يمثلها الاحتلال الصهيوني وسياساته التعسفية من جانب آخر، ومؤسسات التمويل الأجنبي من جانب ثالث.

يأتي هذا الكتاب في مرحلة تاريخية حرجة من التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وكفرصة حقيقية لمراجعة نقدية وموضوعية لعملية التنمية ما بعد أوسلو، بهدف التعمق في فهم أوضاع الإنسان والمجتمع الفلسطيني، والتوقف عند أسباب عملية التراجع والتردي للظروف المعيشية للشعب الفلسطيني (حتى مع زيادة نسبة مساعدات المانحين) وضعف قدرة المجتمع في التصدي في وجه سياسات الاحتلال ومشاريع التنمية المعولة. فالعولمة المعتمدة على رؤية المدرسة الليبرالية الجديدة ومفاهيم الرأسمالية العالمية التي تركز على مبدأ خصخصة الخدمات الأساسية، وسياسة التكيف البنوي للاقتصاديات الوطنية لتنسجم مع متطلبات السوق الرأسمالي العالمي أصبحت هي المرشد النظري للعملية التنموية، وكأنه لا يوجد احتلال كولونيالي يستهدف الإنسان والموارد المادية والطبيعية. فمع أن هذه السياسات لم تطبق بشكل كامل بسبب الاحتلال، إلا أنه من الصعب تجاهل مغزى وآثار هذه الآراء والمستجدات والتغيرات الجذرية التي تصيب الفكر التنموي بكليته، ويعيد من جديد الحالة الفلسطينية إلى مرحلة الإلحاق الكامل باقتصاد الكيان الصهيوني، وكأن لم يكن هنالك أي رؤية تنموية وطنية مقاومة أو محاولات تنموية قادرة على إحداث تنمية مقاومة لأجل الصمود، ويكون هدفها ووسيلتها الإنسان.

بالإضافة، فإن ما يميز مشروع هذا الكتاب هو أولاً رؤيته النقدية وتعامله مع مفهوم التنمية الشاملة ليس فقط في مضمونها الاقتصادي فحسب، بل بإطارها الإنساني والاجتماعي والسياسي. وثانياً شموليته من حيث تغطيته للقطاعات الأساسية لعملية التنمية بما فيه القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية والتمويل الأجنبي. فجميع هذه القطاعات تشكل الأدوات الرئيسية للعملية التنموية.

إن هذا الكتاب يشكل جزءاً من مشروع إنتاج متواصل لأربع سنوات يمثل هذا الجزء حلقة الأولى التي ارتكزت على مراجعة للخطط التنموية الفلسطينية ما بعد أوسلو، بالإضافة إلى الأدبيات الاقتصادية والتنموية المختلفة للقطاعات المبحوثة الأخرى. وستكون حلقاته التالية مرتكزة على دراسة عينة من حالات ومشاريع تطبيقية وواقعية في القطاعات الأربعة المذكورة أعلاه، وتحليلها بهدف استخراج الأسباب الجوهرية للمأزق التنموي ومحاولة إيجاد حلول تنصب أولاً نحو التحرر الوطني من الاحتلال الصهيوني، وتخفيف الإلحاق البنوي

الشامل للاقتصاد الإسرائيلي. فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وشاملة ومستدامة إلا بإنهاء الاحتلال الكولونيالي والاستيطاني من جانب، وتوسيع وتفعيل جميع قطاعات المجتمع بما فيها الرجال والنساء كشرط أساسي وكتعبير لحقهم وواجبهم في المشاركة الديمقراطية في العملية التنموية. ولكن بما أن عملية التحرر الوطني هي صيرورة تاريخية تعتمد في الأساس على استمرارية النضال الوطني حتى التحرير الكامل للأراضي المحتلة، فهناك نوع من التنمية المقاومة التي تعيد إنتاج المجتمع وتخفف من وطأة الاحتلال وآثاره المدمرة، وتقلص من ظاهرة البطالة والفقر، وتستعيد دور المنتجين الأساسيين في العملية الإنتاجية كي يتمكن الإنسان الفلسطيني من الصمود في وجه الاحتلال. تشكل هذه المرحلة - مرحلة التحرر الوطني - كمرحلة انتقالية يتم فيها زرع بذور المجتمع المنتج والمستقل، ومبادئ أخلاقية تتمثل في عدالة التوزيع والمساواة بين الجنسين كمبادئ أساسية للمجتمع الديمقراطي المستقبلي، تحضيراً للدولة الفلسطينية الديمقراطية كاملة السيادة التي يمكن أن تستعيد قدرتها على التحكم في مصادرها البشرية والمادية وتبعث الأمل من جديد في قدرة الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة لمنهجية هذه الدراسة التي تمثل أول حلقات هذا المشروع فارتكزت على مراجعة الأدبيات والمصادر الأكاديمية والبحوث المنشورة محلياً وإقليمياً ودولياً بما فيها خطط التنمية الفلسطينية المتلاحقة ما بعد أوصلو مراجعة نقدية وموضوعية.

## بعض ملامح أزمة التنمية

بعد هذا الملخص للأهداف الرئيسية لهذا المشروع البحثي، كان لا بد أن يتم وصف ملامح أساسية لمؤشرات التنمية التي تكشف عن عمق أزمة التنمية وتوضح طبيعة التردّي والتراجع الذي حصل في العقدين الأخيرين لنجيب على السؤال الأساسي لماذا نريد تنمية من نوع آخر تستهدف تنمية الإنسان أولاً وأخيراً.

تشير مؤشرات التنمية الصادرة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن المجتمع الفلسطيني تحول إلى مجتمع فقير بشكل عام وخصوصاً في قطاع غزة وأصبحت ظاهرة الفقر من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، خاصة أنها ظاهرة بنيوية ترتبط ارتباطاً عضوياً بسياسات الاحتلال من جانب نتيجة إغلاق السوق الإسرائيلي في وجه العامل الفلسطيني، وسياسة الحصار والتضييق على الحركة بسبب الحواجز، وجماد الفصل العنصري، بالإضافة إلى الاعتداء العسكري الأخير على قطاع غزة. ومن جانب آخر، نتيجة سياسات التنمية الوطنية والتي ركزت اقتصادياً على قطاعات غير إنتاجية وخدماتية لم تستطع أن تغير في بنية سوق العمل وتوسيعه، أو من تغيير البنية القائمة على أساس النوع الاجتماعي. فعدم توسع البنية الإنتاجية حال من قدرة الاقتصاد من الاعتماد على النفس وسد الحاجات الرئيسية للمجتمع وأهمها الموارد الغذائية. فكما نصت نشرة الأمن الغذائي التي تصدر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في صيف ٢٠٠٩، أن ٢٤,١٪ من الأسر في الضفة الغربية تعاني من فقدان الأمن الغذائي، وأن نسبة انعدام الأمن الغذائي أعلى في أوساط غير اللاجئيين مقارنة باللاجئيين لتكون ٢٥٪ لغير اللاجئيين مقارنة في ٢١,٥٪ بين اللاجئيين. وتقاربت نسبة الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي بين اللاجئيين وغير اللاجئيين في الضفة الغربية، حيث وصلت إلى نحو ١٢٪. وتشير الإحصائيات أنه قد انخفضت نسبة الأسر الآمنة غذائياً إلى ٣٨,٣٪ في ٢٠٠٩ مقارنة مع ٤٤٪ في ٢٠٠٨.

ويشير مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي للأسر الفلسطينية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ٩٦٪ من الأسر الفلسطينية تأثرت بشكل سلبي من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٨. وبالتالي، لم تستطع جميع مؤسسات التنمية المختلفة، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الغوث للاجئين من حل أزمة الغذاء لأن المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني تأخذ غالباً الطابع الإغاثي وليس التنموي وتستجيب لحالات الطوارئ المستمرة التي يمر فيها المجتمع، ولا تقوم ببناء بنية إنتاجية قابلة للاستدامة، تستطيع أن تسد ولو جزئياً حاجات المجتمع المحلي. ومع أن السلطة الفلسطينية تعي أهمية مكافحة الفقر وأثره السلبي على التنمية المستدامة، فإن احتواء الخطط التنموية المعلومة لسياسات مكافحة الفقر لا تشكل مدخلاً بنوياً لإنهائه. فكما نرى في الفصل الأول من الكتاب أن السلطة الفلسطينية قامت في تشكيل سياسات غير موفقة لحل معضلة التنمية التابعة في بنيتها، بل استرشدت في حلول جزئية، تعمق من جانب الإلحاق الاقتصادي للكيان الصهيوني ومن جانب آخر لا تطرح حلول بنيوية تتجه نحو الاعتماد على الذات من خلال تطوير وتفعيل قوى الإنتاج.

أما بالنسبة لسوق العمل، فإن طرحه وفهمه في هذا المضمون يصبح ضرورياً لأنه يعكس الوضع الاقتصادي العام. فمع أنه حدثت زيادة مهمة في نسبة القوى العاملة المشاركة من ٤٠٪ في متوسطها في الثمانينات إلى ٤٤٪ في التسعينات، فإن عدم قدرة السوق المحلي على استيعاب الأعداد المتزايدة من القادرين على العمل أدت إلى انسحاب الكثيرين منهم مما أدى إلى تراجع نسبة المشاركة في أواخر التسعينات لتصل إلى ٤١,٦٪ في ١٩٩٩. ففي نفس العام كان معدل البطالة (١١,٨٪) أقل من النصف ما هو عليه الآن (٢٥,٤٪) والتي لا تعكس بدقة أوضاع سوق العمل لأنها لا تشمل العمال الذين فقدوا وظائفهم وتحولوا للعمل بدون أجر في الأعمال التي تملكها العائلة. وأيضاً إن أرقام البطالة لا تشمل العمال الذين انسحبوا من سوق العمل بعد أن يأسوا من إيجاد عمل. بالإضافة نلاحظ أنه تراجع أيضاً نسبة المشاركة في العمل في السنوات الأولى بعد انتفاضة الأقصى ووصلت إلى ٣٨,١٪ في ٢٠٠٢، وارتفعت قليلاً في السنوات من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ فوصلت إلى ٤١,٣٪. (ماس ٢٠٠٩) ولكن بالرغم من هذه الزيادة، فإن ازدياد عدد العاملين المستمر بسبب ازدياد في عدد السكان، وعدم توسع سوق العمل الوطني سيشكل استمرارية لظاهرة البطالة وستستمر الأزمة البنوية لسوق العمل إلا إذا تم هنالك التعامل مع ظاهرة البطالة بشكل جدي وبنوي، ووضع حلول بنيوية تستطيع أن تقدم حلاً جوهرياً للأزمة. والملاحظة الأخرى هي أن الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار السياسي له نصيب الأسد في التأثير على السياسات الاقتصادية وطبيعة سوق العمل، مما يجعل إعادة تقييم المرحلة السياسية وطرح الحلول السياسية ذات أهمية كبيرة وضرورة وطنية لأن لها تأثير مباشر على مستقبل التنمية، وعلى مستوى معيشة الإنسان الفلسطيني والذي لا يجب المراهنة على مستقبله أو مستقبل الجيل الجديد بكامله.

أما بالنسبة لمحتوى الكتاب، فيتناول الفصل الأول القطاع العام ودوره في عملية التنمية في ضوء الاتفاقيات والمحددات التي تم إبرامها مع المجتمع الدولي والتي حددت دور السلطة الفلسطينية كمرآب على الاقتصاد وليس فاعل ومخطط له، منسجماً مع موقف ونظرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدور الدولة كمسهل للقطاع الخاص.

أعتمد هذا الفصل على مراجعة العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن السلطة الفلسطينية،

وتحديداً بعض خطط التنمية الفلسطينية، للأعوام (١٩٩٤-٢٠٠٧)، وتناول خطة التنمية التي تم بلورتها في ظل حكومة الطوارئ الفلسطينية عام ٢٠٠٨ ولمدة ثلاث سنوات والتي تشكل نموذجاً واضحاً للمدرسة الليبرالية الجديدة في طرحها للتنمية الاقتصادية والتي تركز على النمو الاقتصادي وليس التنمية.

فالسؤال الأساسي الذي يحاول أن يجيب عليه هذا الفصل هو هل يوجد أي دور تنموي للقطاع العام؟ وإذا كانت الإجابة بنعم نظراً لظروف فلسطين تحت الاحتلال، وأن المرحلة هي مرحلة تحرر وطني، فكيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تدعم عملية التحرير بمنظور الفهم الليبرالي الجديد الذي التزمت فيه والذي يقلص من دور الحكومات في العملية الاقتصادية ويطلق سراح القطاع الخاص ليستخدم كل السبل لتراكم رأسمال تجاري وليس استثماري، ويعمق التبعية للاقتصاد الكولونيالي؟ كيف يمكن للقطاع الخاص أن يحقق تنمية عادلة إذا كانت الدولة هي فقط مسهل وليس مراقب، لتراقب وتحاسب وتخطط وتحقق ما هو الأفضل للأكثرية وليس للأقلية فقط؟ هذه أسئلة وقضايا تم طرحها والتعامل معها من خلال تحليل نقدي للوثائق والخطط التي تم نشرها لتكون ملف التنمية للقطاع العام. إن الإجابة على هذه الأسئلة يمكننا أن نجيب على سؤال مركزي هو هل بالإمكان إنجاز تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال؟ وما هو الدور المتوقع للسلطة في هذا السياق؟

أما الفصل الثاني فتناول دور القطاع الخاص الفلسطيني في عملية التنمية من خلال فحص أربعة مقولات رئيسية تشكل كل مقولة منها مرحلة تاريخية في سياق تطور عملية التنمية في المجتمع الفلسطيني، وتفسر أيضاً تشكل الإطار المفاهيمي للمرحلة من منظور اقتصادي مرتبط بتطور القطاع الخاص الفلسطيني، وهذه المقولات تعبر عن مراحل تاريخية مختلفة بمحاور أربعة هي نفي مقولة الدولة، اقتصاد الصمود، كمبرادورية اقتصاد السلطة، تسيّد الخاص المعولم عبر العام المهمش. وللتعامل مع هذه المقولات تم نقاش العلاقة بين السلطة القائمة وبين القطاع الخاص والقيم التبادلية بينهما. وأيضاً بين المنشآت الصغيرة لدى القطاع الخاص والشركات الكبيرة والمنافسة بينهما. عند نقاش هذه العلاقات نستطيع أن نعرف أولاً ما طبيعة القطاع الخاص، ما دوره في عملية التنمية، وما هي المعوقات الأساسية أمامه ليتحول إلى قطاع خاص وطني يؤدي دوره المناط به في بناء الاقتصاد الوطني المستقل.

أما الفصل الثالث فيتناول «دور المجتمع المدني في التنمية» في السياق الفلسطيني الذي يعيش تحت احتلال كولونيالي استيطاني. أعتمد الفصل في طرحه على مراجعة مفاهيمية وتحليل خطابه في الأدبيات التي كتبت عن دور المجتمع المدني ويتطرق إلى التحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني والذي تمحور تعريفه حول المنظمات غير الحكومية باعتبارها المكون الأساسي لهذا المجتمع. أعتمد الفصل من جانب على أدبيات وتقارير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كمثثلة لهذه المنظمات غير الحكومية التي ترى نفسها جزءاً من مجتمع مدني فلسطيني، وعلى كتابات فاعلين بارزين في المنظمات غير الحكومية. يرصد الفصل التغيرات المفاهيمية والاصطلاحات الجديدة التي طرأت على خطاب التنمية في السياق العالمي والفلسطيني خاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وتراجع النضال من أجل التحرر الوطني والتي جاءت متزامنة مع هيمنة الفكر الليبرالي الجديد والأجندة الرأسمالية الغربية. تعتمد الدراسة على خمس مؤسسات غير حكومية فلسطينية تعمل في قطاعات مختلفة: الصحة، الدفاع والحقوق، السياسات والدمقرطة، الخدمات والتنمية، وحقوق النساء. يصعب القول إن منظمات المجتمع المدني قد أصبحت طرفاً فاعلاً ومؤثراً وقادراً على صناعة تحولات ديمقراطية حقيقية ولموسة، وبالتالي فإن مراجعة هذا التراث

يكتسب أهمية كبيرة لبلورة إستراتيجيات ديمقراطية ولكن من الصعب أن تكون هي أدوات التغيير.

أما الفصل الأخير فيناقش دور مجتمع المانحين في عملية التنمية، الذي شكل أهمية كبيرة ومركز استقطاب للكثير من الباحثين والمهتمين للخوض فيه. ففي العقدين الأخيرين أنتجت أدبيات ودراسات مختلفة حاولت وصف وتحليل دور التمويل بأفقه التنموي والسياسي وارتباطاته في صياغات الأجندات التنموية حيث تطرح التجربة الفلسطينية معطيات عن تدخل المنظمات والمؤسسات المانحة منذ بدايات العقد الماضي في الخطاب، والبرنامج التنموي مما يجعل الاستقلالية المفاهيمية صعبة المنال. فهناك تمويل إغاثي من خلال تقديم المساعدات العينية وجهود الإغاثة ممثلة بمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين، أو دعم صمود أهل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧ من خلال صناديق الدعم العربية والإسلامية، أو تلك المنخرطة ضمن العمل الوطني من منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة للتعاون السياسي من خلال العلاقات بين التنظيمات والأحزاب الفلسطينية ونظيرتها اليسارية من دول ومجتمعات الشمال. أو الشكل التنموي «الحيادي» الذي يطرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنخرط في السياق الفلسطيني منذ العام ١٩٧٨. وبغض النظر عن التفاوتات أو الاختلافات في وجهات النظر بين المعلقين على تلك الحقبة الزمانية إلا أن هذه الأدبيات تسجل إجماعاً على الأدوار المركزية التي لعبتها هذه المؤسسات وقنوات المساعدات في تشكيل الواقع المادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يتطرق الفصل لتجربة مؤسسة أو جهة مانحة بحد ذاتها، ولكن ركزت بشكل أساسي على الإطار العام للممارسة والذي تتقاطع معه مختلف مكونات مجتمع المانحين بغض النظر عن الفوارق الفردية هنا وهناك بين أطراف ومكونات مجتمع المانحين.



المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية

إياد الرياحي





## مقدمة

في إعلان واحد، اتخذ العام ٢٠٠٦ في معظم دوائر القرار الغربية والمانحين الرئيسيين في دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان ... الخ، بوقف المساعدات، بات أكثر من مائة ألف عامل وموظف في السلطة الفلسطينية عاطلين عن العمل. وبعد أشهر من العقوبات المالية، ذهب غالبية هؤلاء إلى منازلهم للجلوس مع أطفالهم، وأصبح نظام الصحة والتعليم الذي تشرف عليه السلطة الفلسطينية مهدداً بشكل جدي بالانهيار. في الوقت الذي أبدى فيه الكثيرون من منتسبي أجهزة الأمن ترددهم في الالتحاق بعملهم، وهددوا بالالتحاق بالإضراب العام الذي بدأه موظفو القطاع العام في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦. الكثير من الوزارات فصلت عنها خطوط الهاتف، وخدمات الإنترنت، ونتيجة للقرار السابق تدهورت الخدمات بشكل كبير، وبعد ثمانية أشهر من عدم تلقيهم رواتبهم التحق موظفو البلديات في العديد من المدن بالإضراب.

حدث ذلك، حين شعر «المخطون» ومسؤولو «برامج المساعدات الخارجية»، أن ما أفرزته انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٦، جاء مخالفاً لما تم العمل عليه على مدار السنوات السابقة ١٩٩٣-٢٠٠٦، ولم يكن ذلك مفزعا، أو مقلقا بشكل كبير لتلك الدوائر، لأن الانهيار الذي بدأ واضحا على البنى العامة للسلطة الفلسطينية، لم يكن بالضرورة يعنى انهيار نمط التدخلات الخارجية في تلك البنى. تلك الحالة، أو ما كان يبدو أنه تحول في النظام السياسي الفلسطيني، كانت لحظة مناسبة أيضاً لاختبار فعالية «المساعدات التنموية» وقدرتها ليس على تشكيل النظام السياسي الفلسطيني فحسب، بل أيضاً على إعادة «ضبط» توجهاته. ولم تكن تلك لحظة الاختبار الوحيدة «لضبط» النظام السياسي، حيث سبق ذلك بأربعة أعوام اجتياح كامل لمدن الضفة الغربية، بما عرف بـ«عملية السور الواقى»، حيث أعادت «إسرائيل» احتلال مدن الضفة الغربية، وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حتى وفاته / قتله في تشرين الثاني / نوفمبر العام ٢٠٠٤.

وفي هذا السياق، أصبحت المطالب المتكررة بإصلاح السلطة الفلسطينية، وبناء نماذج حكم جيدة، وتطوير أجهزة الأمن، وتطوير النظام الضريبي، وفرض المزيد من الضرائب، وتحويل الخدمات الأساسية إلى خدمات مسبقة الدفع، وتطوير سياسات اقتصادية بما يضمن عدم الإضرار باقتصاد الاحتلال بدل دعم الاستقلال السياسي للفلسطينيين، هي أثمان أخرى قبل الفلسطينيين بدفعها تحت ضغط الحاجة لأموال المانحين. وأصبح الخطاب المحلي عن الرؤية التنموية في فلسطين يكاد ينطلق من أرضية واحدة، ومن رزمة قضايا وأجندات معولة، وما ينتج عن ذلك من سلبيات على عملية التنمية، ليس فقط من ناحية الأخطاء التطبيقية التي من الوارد حدوثها، والتي

ليست هي المشكلة الوحيدة التي تواجه مشروع التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من محاولة تصوير معيقات التنمية على أنها معيقات فنية، بل إن المشكلة تكمن في وجود مقاربة أخرى تضع التنمية واجهة للحل السياسي وليست نتيجة له.

دفع ثمن سياسي من طرف واحد «لعملية تنموية» أخفقت في تحقيق أي نوع من الاكتفاء الذاتي للفلسطينيين، مؤشر واضح ومهم على أن العلاقة بين الداخل والخارج ما زالت علاقة مدفوعة الثمن تحت شعارات التنمية، حين أصبح صرف رواتب موظفي القطاع العام أو تأخر صرفها، لعدم وفاء المانحين بوعودهم، الخبر الأهم في وسائل الإعلام المحلية والعربية على مختلف أنواعها، وإعلان يتسابق عليه العديد من المسؤولين المحليين.

نقد تلك التجربة لا يندرج فقط في إطار مراجعة نظرية للعديد من الوثائق يمكن تلخيصها في إطار مجهود نظري، بل هي دراسة نقدية على مستوى المفاهيم لتوجهات السلطة الفلسطينية، وبعض الأطراف الدولية بالنظر لعملية التنمية في المجتمع الفلسطيني. الفارق الأساسي أن السلطة ممثلة بحكوماتها المختلفة، حددت الواقع الفلسطيني على أنه مرحلة بناء، وكذلك المانحون الذين تصرفوا على أنه مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بينما ينطلق النقد بشكل أساسي من أن المجتمع الفلسطيني ما زال يعيش تحت الاحتلال، وهو في طور مرحلة تحرر وطني. ومن هذا المنطلق يجب أن تخدم التنمية تلك العملية، لا أن تكون معيقاً، بحيث يصبح ثمن «التنمية» المزيد من الإملاءات السياسية التي تحد من نهوض مشروع تنموي فلسطيني حقيقي، ويحاول البعض من منظري «مرحلة البناء» الدمج بين المفهومين على اعتبار أن مرحلة البناء التي تنادي بها السلطة هي عملية ثورية تكون مقدمة للدولة المستقلة. وهذا ما تتناوله الدراسة بشكل موسع في فصل خطاب الإصلاح.

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المقاربات في تحليل الدور التنموي للسلطة الفلسطينية من منظور سياسي - تنموي، وذلك لجدلية العلاقة بينهما في الحالة الفلسطينية من جهة، ولصعوبة تحليل كل القطاعات الحكومية، والتطرق إلى الدور التفصيلي لكل منها من جهة أخرى. وتركز الدراسة في فصولها المختلفة على مفهومين أساسيين لتحليل الواقع التنموي - السياسي، من ناحية تحليل مفهوم بناء القدرات بشكل عام، وكيف أتاح هذا المفهوم «التنموي» المجال واسعاً لضغوطات سياسية مختلفة على الفلسطينيين، ومفهوم التنمية الاقتصادية، التي لا يتم طرحها سوى بمزيد من التبعية والإلحاق بالاقتصاد «الإسرائيلي». وسيتم تحليل المفهوم الأخير من خلال المناقشة ببناء المناطق الصناعية المشتركة، كمؤشر على أن أي نهوض اقتصادي مرتبط باقتصاد الاحتلال وقراره، واختزال التنمية الاقتصادية بتوفير بعض فرص العمل للفلسطينيين، دون استقلال اقتصادي حقيقي، بالإضافة إلى أن تلك الفرص ستوفر للصناعات الإسرائيلية الأيدي العاملة الرخيصة، فهي أيضاً تأتي في ظل عدم وجود حل سياسي، حيث يرى البعض أنه ليس من الضروري الانتظار لتحقيق «سلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين للبدء في إنشاء تلك المناطق. المحطتان السابقتان لا تتمان بمعزل عن التدخلات الخارجية، لبناء نموذج فلسطيني، بل يبقى هذا العامل موجوداً سواء في التحليل المتعلق بمفهوم التنمية الاقتصادية، أو بناء القدرات على المستوى الإداري الذاتي لمؤسسات السلطة الفلسطينية الذي يتم برعاية دولية.

إن استثنائية الظروف التي نشأ فيها القطاع العام الفلسطيني، الذي بدا كصفحة بيضاء مناسبة جداً لمختلف أشكال التدخلات، وتطوير بني أمنية ليس لحماية مصالح القطاع الخاص الفلسطيني فحسب، بل للحفاظ على

الالتزامات السياسية والأمنية التي أصبحت تديرها وتتحكم بها شبكة واسعة من المصالح الاقتصادية، إضافة إلى حدائته، لم تمنع أن يكون حاله كحال القطاع العام في مختلف الدول العربية. الفرق أن الأخير عدل ذاته حسب الأجنحة والاشتراطات التي فرضها صندوق النقد الدولي (الانفتاح على الخارج، وبيع القطاع العام، في مقابل الحصول على قروض صندوق النقد الدولي، والقدرة على الاستدانة، أو جدولة الديون طبعاً باشتراطات الإصلاح وتقليص دور القطاع العام) بينما القطاع العام الفلسطيني ولد مفلساً وملتزماً بأجنحة السياسات الليبرالية.



## الفصل الأول:

# أوسلو.. تجاوز أزمة للإنتقال إلى أخرى

تصنف مختلف مراحل التدخلات التنموية في فلسطين بأنها ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى، وارتبطت تلك التدخلات بمحطات سياسية محددة في حياة الشعب الفلسطيني، كما ينطلق التقييم لتلك المراحل من طبيعة التمويل المقدم من قبل الجهات الخارجية، سواء لمشاريع ما أطلق عليها تعزيز الصمود لفلسطيني الأرض المحتلة، أو شراء الولاءات السياسية، وهو التقييم الذي ارتبط غالباً بالدعم المقدم من جهات ومصادر عربية، أو تحت إدعاءات السلام والتنمية، والذي هو خطاب غربي مهد له بشكل أساسي اتفاق أوسلو، الذي مهد الطريق لوجود سلطة فلسطينية. وهذا ما كان له تأثير كبير من ناحية استدخال مفاهيم تنموية جديدة في ظل بيئة تبدو شكلياً مغايرة. وعلى الرغم من أن التنمية لم تكن قبل أوسلو حقيقة واقعة بالنسبة للفلسطينيين المحتلة أراضيهم، فإن هذا الاتفاق الذي وضع قيوداً إضافية تؤسس لمرحلة ما بعد الاحتلال، لم يجعل الفلسطينيين أيضاً يشعرون بأنها حقيقة ممكنة.

قبل هذا الاتفاق وسواء بمحض الصدفة أم عن سابق تخطيط، رافق تقدم المحادثات السرية في أوسلو أزمة مالية حادة في منظمة التحرير الفلسطينية، كانت تتفاقم بالتدرج منذ أزمة الخليج، اضطرت المنظمة إلى خفض ميزانيتها إلى النصف، ما استدعي خفض الرواتب، وإغلاق الكثير من المنافذ الإعلامية المدعومة من م.ت.ف في دول عدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أمر عرفات بتسريح ٥٠٠٠ من أعضاء «فتح» المتفرغين في لبنان (صايغ ٢٠٠٢: ٩٠٤)، وهي أزمة فرضت نفسها على فلسطيني الأراضي المحتلة، حيث انخفض الدعم المقدم إلى الجامعات الفلسطينية على سبيل المثال من ٢٢-٢٥ مليون دولار سنوياً إلى ما بين ١-٢ مليون دولار، وتم إغلاق بعض العيادات الصحية وبعض الصحف المؤيدة لـ«فتح»، وتأخر دفع الرواتب (المصدر السابق). ويرصد نخلة في إطار آخر التحولات التي برزت على التدخلات «التنموية» في المجتمع الفلسطيني، حيث يقول إنه خلال الفترة التي سبقت أوسلو تنوعت مصادر التمويل، فبعضها تمويل عربي /إسلامي، والبعض الآخر تمويل غربي. لكن لم يكن الحديث عن أي نوع من أنواع التنمية، ولم تكن التنمية لتتحقق سواء من تلك المصادر العربية والإسلامية تحت الشعار المعلن «دعم الصمود»، في وقت كان يجب أن توافق الإدارة المدنية التابعة للاحتلال على أي مشروع

ذي طابع تنموي، ولا عن طريق المساعدات الأميركية التي لم تُعَنَّ أبداً بتنمية المجتمع الفلسطيني، إلا أنها قصدت جعل الحياة اليومية تحت الاحتلال أكثر استساغة، وبحيث يلقي حل التفاوض الذي تقوده الولايات المتحدة قبولاً لدى الجانب الفلسطيني (نخلة ٢٠٠٤: ٣٩). لكن من الواضح أن ذلك لم يكن ليتم إلا عبر التدخل المباشر في تطور المجتمع، وخلق فئات وشرائح منفعلة من تلك المساعدات، تحت شعارات دعم المعتدلين، ومحاربة المتطرفين. في الوقت الذي يتم فيه أيضاً تفكيك القضايا ذات الهم الجماعي العام عبر تعزيز المصالح والهموم الفردية، وهو تفسير آخر منطقي ليس لجعل الحياة مستساغة تحت الاحتلال فحسب، بل أيضاً تحجيم مقاومته مستقبلاً.

وجاء الاندفاع نحو التمويل الخارجي في ظل غضب المستوى الرسمي على حجم وتأخر المساعدات التي قدمت من الدول العربية، فأخذ التمويل لعملية «التنمية» الطابع الغربي، تحديداً بعد توقيع اتفاق أوسلو، حيث ترافق التوقيع على هذا الاتفاق مع تصاعد أزمة التمويل لـ م.ت.ف، التي بدأت منذ مطلع العام ١٩٩٠، وتحديداً الأموال التي كانت تدفعها الأنظمة العربية لصندوق م.ت.ف ولدعم الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

دفع ذلك الرئيس الراحل ياسر عرفات للتصريح بغضب بأن ما دفعه العرب لـ م.ت.ف منذ تأسيسها العام ١٩٦٤ لا يزيد على ٢,٦ مليار دولار، بينما دفع العرب للمجاهدين الأفغان ١٩ مليار دولار خلال تسعة أعوام فقط (صايغ، مصدر سابق). وإن كان اتفاق أوسلو وفر عرفات مليارات الدولارات عبر المساعدات التي تعهدت بها الدول المانحة (طبعاً ليس لحل الأزمة المالية التي عصفت بالمنظمة، بل لدعم المشروع السياسي)، فقد وفر المقدرة على تفعيل نظام الرعاية في سياق ما تمخض عن هذا المشروع، الذي كان في قسم كبير منه إعادة إنتاج لنظام الرعاية النفعية الذي ساد في عهد م.ت.ف، إلا أن ذلك لم يضع الفلسطينيين الذين باتوا معتمدين على المنح الأوربية والأمريكية ودول أخرى على طريق التنمية المستدامة، حيث بقيت مقولات التنمية محكومة بالأجندة السياسية، وليس بالسياسات للوصول إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل.

الاتفاق نفسه الذي وفر عشرات آلاف فرص العمل في الوظائف المدنية والعسكرية أبقى لسلطات الاحتلال سيطرة على استخدامات نحو ٦٠٪ من مساحة أراضي الضفة، و ٤٠٪ من قطاع غزة، وسيطرة على معظم مصادر المياه، وسلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية. وكذلك، فإن إهمال العمل على الصعيد الاقتصادي والتنموي بشكل عام، وعدم توظيفه بالشكل المطلوب في معركة التحرر والاستقلال، إضافة إلى العشوائية والتخبط في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها، أدت إلى عدم تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، كبناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو إرساء دعائم بيئة تنموية مواتية على طريق بناء اقتصاد عصري يتجه نحو التنمية المستدامة (المجلداني ٢٠٠٦). الحديث عن تنمية في حيز مكتظ هي ما طغى على كل خطط التنمية الفلسطينية، قبل أن يتم إسقاط قطاع غزة أيضاً من تلك الخطط. تقول دراسة صادرة عن مؤسسة رند الأمريكية إن من المتوقع أن ينمو عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من نحو ٣,٦ مليون نسمة إلى ٦,٦ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٢٠، يحتشدون فوق ٢٣٠٠ ميل مربع، حيث تبلغ الكثافة السكانية الراهنة لفلسطين ١٤٠٠ نسمة في الميل المربع، وهي الأعلى في العالم. إذ لا تزيد الكثافة السكانية لهولندا (وهي الأعلى في أوروبا) على ١٢٠٠ نسمة في الميل المربع، كما لا تزيد في إسرائيل على ٧٧٠، ولبنان على ٨٧٠ في الميل المربع. أما الدولة الأكبر والأعلى كثافة فهي بنغلاديش التي تبلغ كثافتها ٢٢٠٠. وبالتالي، فإن

الكثافة السكانية للفلسطينيين بحلول العام ٢٠٢٠ ستصل إلى ٢٤٠٠ في الميل المربع، متجاوزة حتى بنغلاديش (دبح ٢٠٠٥). وبالتالي يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، لأن الحيز الجغرافي الضيق، الذي تتم المناورة حوله، هو حيز مكتظ أساساً، وضعيف الموارد، ولا يمكن الادعاء أنه سيكون هناك رأسمال بشري يشكل رافداً لعملية التنمية، لأن توظيف رأس المال هذا يحتاج إلى صناعات واقتصاد قادر على استيعابه وتلبية احتياجاته المتزايدة، وهذا غير متوفر، وآفاقه الحالية محدودة جداً. وعليه، تصبح وصفة الدولة لحيز جغرافي مكتظ في السكان غير مفيدة لعملية التنمية، كما هو حاصل حالياً، حيث يتجمع غالبية السكان في المناطق المصنفة (أ)، وهي مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية، بينما ٦٠٪ من الأراضي التي لا تزيد نسبة السكان فيها على ١٨٪ بقيت خاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، وهي المناطق المصنفة (ج).

إذاً، لم يشكل اتفاق أوسلو بداية انطلاق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإن كان له تأثيراً كبيراً على التوجهات التنموية في المجتمع الفلسطيني، وحملت الاتفاقيات التي جاءت تنويجاً له مخاطر مستقبلية على عملية التنمية، أهمها اتفاق باريس الاقتصادي، والقيود التي فرضت على حركة الفلسطينيين وعلاقتهم بالعالم الخارجي، وأيضاً في إطار المعازل التي أنشأتها «إسرائيل» في الضفة الغربية.

يرى البعض أن السلطة الفلسطينية أخفقت في خلق فرص تنمية حقيقية في إطار الفرص السياسية المتاحة. فعلى صعيد الأداء المهني، لم تمتلك السلطة رؤية تنموية وخطة وبرنامجاً للعبور الآمن للمرحلة الانتقالية باتجاه الدولة الفلسطينية المستقلة، إضافة إلى محدودية قدراتها السياسية والاقتصادية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية، وضعف كفاءتها المهنية، واختلال أولوياتها، وتضارب وارتباك سياساتها وعدم اتساقها، وتنافس أطرها، وتداخل صلاحياتها، وتقصيرها في انتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية، والحد من الأضرار التي تلحقها الممارسات والإجراءات الإسرائيلية بالشعب الفلسطيني (مكحول ٢٠٠٦). وعلى الرغم من أن «العبور الآمن» لمرحلة الدولة لم يكن فقط إخفاقاً فلسطينياً، فإن المشكلة الأساسية قد تكمن في قبول الفلسطينيين باشتراطات «العبور الآمن» مع غياب مقومات أخرى ضرورية لهذا العبور، وهذا عبء آخر تحمّله الفلسطينيون إضافة إلى عبء الاحتلال.

لقد جاءت التحولات في تمويل التنمية في سياقات وظروف سياسية مختلفة، فمنذ مؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط المنعقد في واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر العام ١٩٩٣، تعهدت أكثر من ٤٤ دولة ومؤسسة بتوفير حوالي ٥,٧ مليار دولار لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وقد التزمت الدول المانحة بتوفير أكثر من ٤,٦ مليار دولار؛ أي ما نسبته ٨٠,٣٪ من إجمالي التعهدات. ولغاية العام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي المبالغ المدفوعة من الدول المانحة على هيئة منح وقروض حوالي ٣,٠٧ مليار دولار، أو ما نسبته ٦٦,٧٪ من إجمالي الالتزامات. وعموماً، فإن حوالي ٧٧٪ من المساعدات دفعت على شكل منح، والباقي كان على شكل قروض ميسرة بقيمة ٧٠٣ ملايين دولار (الرفاتي ٢٠٠٦). وهذه القروض التي سجلت على الشعب الفلسطيني، وعلى سلطة فتنية، وزيادة على أن هذا الاتجاه سيكون معيقاً لعملية التنمية ذاتها، ويحتمل الفلسطينيين ديوناً مشكوكاً بشكل كبير بالقدرة على الإيفاء بسدادها بناءً على القراءات الحالية للأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، تعادل في الوقت نفسه ما تم اختلاسه وسرقتة من المال العام في العديد من ملفات الفساد في السلطة الفلسطينية، التي بلغت في ملف واحد يعود لأحد الأشخاص أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي،



بينما بلغت الملفات الأخرى ٤٠٠ مليون دولار حسب البيان الصحافي للنائب العام للسلطة الفلسطينية أحمد المغني في شباط ٢٠٠٦.

جاءت أزمة التمويل التي بلغت أوجها في العام ٢٠٠٦، وتحديداً بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية لتكشف عن أزميتين حقيقتين، الأولى: مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وضعف السلطة الفلسطينية التي لا تستطيع الاستمرار دون التمويل الخارجي، في حالة تنفي وجود تنمية اقتصادية، وزيف ادعاءات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي لم توصل أو تمكن الفلسطينيين من التحرر ولو جزئياً من الاعتمادية على الخارج. والثانية: أن هذا التمويل لا يخرج عن سياق الاشتراطات السياسية ويخدمها، وهذا ما لامسه المواطن الفلسطيني العادي، ما زاد من أزمة الثقة بالسلطة الفلسطينية، ووضوح التمويل كواجهة للابتزاز السياسي، وليس لدعم الشعب الفلسطيني ومساندته كجزء من التعويض عما ألحقه به الاحتلال.

ومن هنا يمكن التأسيس على أن فساد القطاع العام كان إفساداً مقصوداً لكي لا يستخدم المال الممنوح في بناء حقيقي للقدرة، وحتى المال العربي الرسمي هو أيضاً تابع، ولحق بالأجندة الغربية، وبعض الدول العربية تدفع مساعداتها ليس مباشرة إلى السلطة الفلسطينية، بل عن طريق البنك الدولي. أضف إلى ذلك أن هذا المال أيضاً توقف حين فرض الحصار الاقتصادي وعوقبت السلطة الفلسطينية، بمعنى آخر لم يكن الرهان على موقف عربي يحرر السلطة الفلسطينية ولو جزئياً من دائرة الضغوط الخارجية الغربية. وشكل مؤتمر باريس الاقتصادي العام ٢٠٠٨ محطة جديدة لإعادة تمويل «التنمية»، حيث وفرت الدول المانحة ما يقارب ٧ مليارات دولار، في ظل شكوك متزايدة من قبل الفلسطينيين بالتزام الدول المانحة بتعهداتها المالية، على اعتبار أن ذلك سيشكل أحد أسباب تخلف مشروع التنمية في فلسطين. والقضية الشائكة أيضاً في تمويل التنمية أنها ما زالت خاضعة للعرض وليس للطلب، وهي تتحرك باتجاه أجندة لا تنقذ المشروع التنموي من حالة التدمير المنهج الذي تقوم به «إسرائيل» للمجتمع الفلسطيني. هذه التحولات لم تكن فقط مهمة على صعيد عملية التنمية فحسب، وإن كانت عنوانها الأساسي، بل أيضاً على مجريات الواقع السياسي للقضية الفلسطينية، وخطاب التنمية والسلام لم يكن تنويجاً تلقائياً لاتفاق أوسلو، أو نتيجته الطبيعية، حيث يجري حالياً التركيز، وبعد الانهيارات المتتالية لعملية السلام، على خطاب التنمية كمدخل لتحقيق السلام، وخطابات دولية أكثر وضوحاً تنادي بضرورة تعزيز الدور المادي للمعتدلين ليصبح هذا المعسكر هو الأكثر نفوذاً في المجتمع الفلسطيني. والربط المستمر بين مقولة التنمية والسلام جعل منها عملية شائكة ومعقدة، حيث أصبحت هذه المقولة مادة أخرى للضغط على الفلسطينيين حتى المعتدلين منهم، لأن تلك المقولة أصبحت تذهب أكثر فأكثر نحو الاستثمار السياسي وليس التنموي، وبكلا الاتجاهين لم يكن هذا الاستثمار ليبي طموحات الفلسطينيين.

## إشكالية السلطة والتنمية: المفهوم وأزمة تطبيقاته على المستوى العالمي

هناك قضيتان رئيسيتان في هذا السياق، الأولى: من ناحية المفهوم وأزمة تطبيقاته على المستوى العالمي، حيث أن مفهوم التنمية المستدامة اليوم يتناقض مع ما يجري على أرض الواقع عالمياً، من ناحية انتشار الفقر، وغياب الأمن الغذائي، وإعلان الحروب، وتغذية الانقسامات في العالم الثالث... الخ. والحقيقة المرة أن هناك اليوم ٨٠ بلداً في العالم تراجع دخل الفرد فيها عما كان عليه الحال قبل ١٠ سنوات، وعدد الذين يعيشون يومهم بأقل من

دولار واحد لا يتناقص أبداً (٢,١ مليار إنسان)، بينما من يكسبون دولارين يومياً هم ٣ مليارات نسمة، وهكذا يلزم الفقير أن يعمل ١٠٩ أعوام، ليحصل على ما يجنيه، على سبيل المثال، لاعب كرة القدم الفرنسي زين الدين زيدان في يوم واحد! (آغا خان ٢٠٠٢). إضافة إلى أن هناك اليوم أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية، بينما تختنق قلة قليلة من التخمّة. ومع مسألة الصناعة الغذائية تبرز إلى الضوء أهمية مواضيع من نوع النزعة الاستهلاكية المفرطة، وانعدام المساواة على المستوى العالمي، والضعف الذي يصيب السلطات العامة.

إن انفتاح السوق العالمي الكبير باسم التبادل الحر، وقواعد منظمة التجارة العالمية، والرقابة على المساعدات، تدعم الصناعة الغذائية وتمركزها، حيث أن عشر شركات تسيطر على نسبة ٦٠ في المائة من هذا القطاع (البذور، السماد، الأدوية، التصنيع ونقل المنتجات) (المصدر السابق). وفي ظل ارتفاع أعداد الجياع في العالم، أشار تقرير مؤتمر المياه العالمي المنعقد في ستوكهولم إلى أن العائلات الأمريكية وحدها تلقي في صناديق القمامة نحو ٣٠ في المائة من المنتجات الغذائية، بقيمة ٤٨,٣ مليار دولار سنوياً، ويستهلك إنتاج «هامبورغر» واحدة ٢,٤٠٠ لتر من المياه، وعن هذا، ذكرت دراسة مشتركة للمعهد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أنه يمكن تشبيه هذا الوضع «بترك صنوبر المياه مفتوحاً، وصب ٤٠ تريليون لتر من الماء في صندوق القمامة، وهي الكمية التي تكفي لتغطية استهلاك ٥٠٠ مليون فرد في العالم» (ديين ٢٠٠٩)، إضافة إلى ازدياد الظلم الاجتماعي، وازدياد الفجوة بين أثرياء العالم وفقرائه.

القضية الأخرى تكمن في الضرر الذي أصبح من غير الممكن إبطال أثره، والذي وقع على الموارد الأساسية للأرض، التي تعتمد عليها كل أنظمة التنمية (سيبروك ٢٠٠٠). ويسعى الغرب إلى طمأنة جميع دول العالم الثالث بأنه يستطيع أن يبلغ مستواه من الثراء والغنى، إن التزمت تلك الدول بطريق التنمية الغربية، التي يعتبرها الغرب الطريق الوحيد لبلوغ التنمية، وإن امتثلت للنصائح التي تصدرها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي). وينسى الغرب أن دول العالم الثالث لن تحقق تنمية في الوقت الذي تنفق فيه أكثر من «٥٠ مليار دولار سنوياً على شراء الأسلحة من أمريكا فقط». وفشلت التنمية حين لم تستطع أن توقف السيل البشري المتدفق من الريف إلى المدينة، لاعتقاد الناس أنهم سيجدون الأكل، والمسكن في المدن، لكنهم يكتشفون مع الوقت أن المدينة أكلتهم (المصدر السابق).

في الحالة الفلسطينية، ليس فقط الاعتداء على الموارد الطبيعية ما يعيق تحقيق الفلسطينيين لمفهوم التنمية المستدامة، ولا يتعلق ذلك أيضاً بتأخر برامج الإصلاح وبناء القدرات، بل إن سرقة أراضيهم الزراعية، وتخريب القائم منها، وتحويلها أحياناً إلى مكبات لنفايات الصناعات الإسرائيلية، أو مصادرتها لبناء مستوطنات لإسكان المهاجرين الجدد من شتى بقاع الأرض، أو من ناحية حرمان المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية، إضافة إلى نظام الإغلاقات والحوجز العسكرية، هي أسباب رئيسة لغياب التنمية، ولذا لا يمكن أن يكون تشخيص السلطة الفلسطينية وخططها التنموية، إضافة إلى بعض الجهات الدولية ذات التأثير الكبير في بناء المفاهيم التنموية محلياً، بأن الاحتلال هو واحد من أسباب عديدة تحول دون بناء تنمية فلسطينية، فهذا تشخيص وأدعاء مضلل، لأن الاحتلال مهض، ومدمر، لفكرة ومفهوم التنمية المستدامة، حيث أنه في الحالة الفلسطينية تغيب سيطرة السلطة الفلسطينية سواء على البيئة، أو المعابر، أو المياه الجوفية. وفعلياً، تسلمت السلطة الفلسطينية مناطق سكنية مكتظة، لا تمتلك فيها السيطرة الفعلية على الموارد الطبيعية، فحفر بئر ماء ارتوازية للاستفادة من المياه

الجوفية لا تستطيع السلطة أخذ قرار بشأنه، واعتبر البنك الدولي أن الأزمة في الأراضي الفلسطينية ليست أزمة ائتمان على غرار ما يجري في العالم، بل أزمة نقص الأراضي التي تنعكس في مجالات عدة. وجاء في التقرير «إن الحالة في الأراضي الفلسطينية باتت لا تحتمل بسبب عقود لم يتسنَّ للفلسطينيين خلالها الحصول على مزيد من الأراضي، والاستقرار فيها بغرض السكن، أو الزراعة، أو الصناعة والاستثمار، حيث أن ٦٠ بالمائة من الأرض في الضفة الغربية التي تعرف بـ«منطقة (ج)» في اتفاقية السلام الإسرائيلية المؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تقع كلياً تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي، وهي بغالبيتها غير مستثمرة، وعدد السكان فيها قليل، بينما استمر النمو الديموغرافي لدى الفلسطينيين، دون أن يسمح لهم بالانتشار جغرافياً داخل الضفة، لكي يطلقوا عجلة اقتصادهم والعمل على الإنماء والتطور» (البنك الدولي ٢٠٠٨).

وحتى الجهود الدولية كانت حساسة لتوجهات الاحتلال بالنسبة إلى الاستثمار في تلك المناطق، فتقول فاليري هوفنبرغ وهي سيدة أعمال يهودية - فرنسية أرسلها ساركوزي كمبعوثة اقتصادية على غرار المبعوث الأمريكي جورج ميتشل في حديثها لصحيفة هآرتس حول المنطقة الصناعية في بيت لحم: «أثناء دراسة الوضع أدركت الخطأ الذي ارتكبه الآخرون بتنفيذ مشاريع في «المنطقة جيم» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. فقد ظنوا أن هذا سيجعل من السهل بالنسبة إليهم إنشاء اتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكن نصحني الإسرائيليون الذين تحدثت معهم التركيز على المنطقة «أ»، من أجل الابتعاد عن الأمور السياسية. قررت أن أفعل شيئاً ما في بيت لحم. فتحدثت مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض وطلبت منه أرضاً. فأعطاني ٥٠٠ دونم [١٢٥ فداناً] من الأراضي العامة، وبدأنا العمل بسرعة. فأنشأت شركة فرنسية - فلسطينية مناصفة. ووافق فياض على تغيير القانون من أجلي، إذ كان من المستحيل قبل ذلك تأسيس شركة ما لم يكن للفلسطينيين نسبة ٥١ بالمائة فيها. وبدأت العمل مع القطاع الخاص» (ملحق بدائل آب ٢٠١٠). لكن يبدو أن رئيس الوزراء لم يوافق فقط على تغيير القانون، ومنح أراض عامة لصالح القطاع الخاص دون أي مقابل، بل تجاوزت مناداته وخطط حكومته التوجه لبناء مشاريع تنموية في المناطق المصنفة «ج»، وهذا ما حفلت به خطاباته طوال العام الماضي.

## انهيار ممول الملاذ الأخير

القضية الثانية، وهي إشكالية حاسمة في عملية الحكم والتنمية الفلسطينية، وليست أبداً في السياق الفني والتقني، وهي على المستوى البنوي للسلطة الفلسطينية ومدى قدرتها على إحداث تنمية مستدامة. فعملية التنمية ضمن هذا المستوى تراوح في دائرة «العيش يوماً بيوم» بفعل الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي (حيث لا يوجد قرش أبيض، لأي يوم أسود)، فضلاً عن عدم تطوير بنية اقتصادية إنتاجية من جهة، وعدم تحول السلطة الفلسطينية من سلطة حكم ذاتي، إلى دولة مستقلة بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى. كما أن «المال التنموي» لم يقرب الفلسطينيين من تحقيق مطالبهم الوطنية، ولم يبين لهم تنمية بالمعنى الحقيقي والمستدام. ويقول الكاتب الباكستاني مشتاق خان إنه حتى اللحظة كشفت إسرائيل عن مهارة عالية منذ أو سولو وما تلاه في إحكام قبضتها على الفلسطينيين، ومنعهم من إنجاز أي شيء، ولم يفعل المجتمع الدولي شيئاً لمساعدتهم. لقد تمثل كل ما قدم في اقتصاد «صدقات» لمنع شبح المجاعة عن الفلسطينيين، ولم يتم العمل أبداً على إحداث تنمية حقيقية. وقد اعترف الاتحاد الأوربي ذاته بأنه كان واعياً طوال الوقت بالنتائج البائسة المترتبة على سياسات الدعم لمناطق السلطة الوطنية (شاهين ٢٠٠٥).

وفي كل اللحظات الصعبة؛ سواء تلك التي أعقبت الاجتياح، أو الحصار المالي والسياسي، بعد الانتخابات الأخيرة، واجهت السلطة، ككيان، أسئلة تتعلق بمدى الحاجة لاستمرار قيامها بهذا الدور، ليس الجانب التنموي منه، بل أيضاً ككيان سياسي، ما دعا بعض المثقفين، والسياسيين، والأكاديميين إلى الدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية رداً على الحالة الموجودة. أحد واضعي هذا السيناريو علي الجرباوي، الذي انتقل من وظيفة مدرس ومحلل سياسي، إلى العمل وزيراً للتخطيط والتنمية الإدارية. الجرباوي أشار في واحدة من محاضراته إلى أن «واحداً من الخيارات المتاحة هو حل السلطة لحرمان إسرائيل المحتلة من استمرار التشدد بعدم وجود شريك فلسطيني، في حين أن الوقائع تثبت عدم وجود شريك إسرائيلي يريد التوصل مع الفلسطينيين إلى التسوية، وليس إلى فرضها عليهم بالقوة. إن عدم وجود سلطة فلسطينية يحرم إسرائيل من إمكانية استمرار السيطرة والتحكم بالأرض الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ بصورة غير مباشرة، ويعيد الاعتبار إلى أن هذه الأرض هي أرض محتلة، وليس متنازعاً عليها كما تريد إسرائيل أن توحى بذلك، ما يفتح المجال أمامها لقمصم وضم أجزاء كبيرة منها. وبالطبع هذا خيار لا ترغب فيه إسرائيل» (الجرباوي ٢٠٠٦).

وفي مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة، أشار إلى أن السلطة الفلسطينية مرشحة للتوقف عن الحكم، نتيجة أزمته الاقتصادية، وهو ما سيؤدي بها إلى الانهيار، ليس فقط كمولد للملاذ الأخير بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني كما يصنفها البنك الدولي، بل أيضاً كبنية سياسية «فهنالك احتمال أن تتوقف السلطة الفلسطينية عن الحكم - وهي نتيجة غير محبذة لكنها لا تخرج عن نطاق الاحتمالات الواقعية في ظل الظروف السياسية والمالية المضطربة الحالية. وبالتالي، فإن الانهيار المتلازم للإدارة والدخل والطلب سيدمر المكاسب المؤسساتية كافة التي تحققت بعد فترة أوسلو» (البنك الدولي ٢٠٠٦). وإن شكل مؤتمر باريس الاقتصادي إعادة إحياء للسلطة الفلسطينية عبر استئناف برامج التمويل، إلا أن تلك الحالة دائماً ستكون مهددة والعودة إليها ممكنة. الرئيس الفلسطيني محمود عباس في واحد من تصريحاته لقناة أبو ظبي في ٨ / ١١ / ٢٠٠٩ قال بمنتهى الوضوح: «هددني الأمريكيان إن قبلت بتوقيع اتفاق المصالحة الداخلية بأنهم سيعدوننا إلى العام ٢٠٠٦» (قناة أبو ظبي ٢٠٠٩)؛ أي مرحلة العقاب والحصار المالي. وهذه الحالة، وإن تم تجاوزها للاعتبارات المعروفة، إلا أنها ستكون صدمة المستقبل القريب أيضاً، حيث أن وقف رواتب موظفي القطاع العام، التي في غالبها معاشات ممولة، هو ضغط على أكثر من مئة ألف موظف في هذا القطاع، وأجندة تعرّف عن نفسها بشكل مباشر، ما يزيد من تفاقم أزمة الثقة بالسلطة من قبل المواطن العادي، الذي لا يلمس قدرتها في الحماية والدفاع عن مناطق سيطرتها بفعل الاجتياحات العسكرية المتكررة، وعدم بناء قاعدة اقتصادية تمكن الفلسطينيين من الاعتماد على أنفسهم، ما يؤشر على غياب الحكم والتنمية على حد سواء في الأراضي الفلسطينية.

ومن الواضح أن السياسات التي انتهجتها السلطة لم تكن لتلقى معارضة جدية على صعيد الأحزاب، أو المثقفين، أو مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أوجهها، فانتقال الأحزاب السياسية من المعارضة إلى السلطة، سواء في الحكومة أو المجلس التشريعي، لم يغير كثيراً في النظام الموجود، في ظل أن إمكانيات الاستمرار كسلطة أصبحت مرهونة بشكل أكبر، ومشروطة بسقف ومحددات الاتفاقيات السابقة، أضف إلى ذلك الانتقال السريع لبعض الناقدين لسياسية السلطة، وفشل رؤيتها ونهجها التنموي إلى دوائر السلطة نفسها، سواء أكانوا قيادات في أحزاب سياسية، أم ممثلين لمؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات أكاديمية فلسطينية.

هذا الانتقال أو التحول لم يلمس صداه في إحداث تغير في التوجهات التنموية، والسياسة العامة للسلطة الفلسطينية، لأنه في كل مرة كان تغيراً لأمس الشخوص والمسميات، وليس على مستوى المفاهيم، حيث شكل سلام فياض حكومته من العديد من قيادات المجتمع المدني (الذين احتفظ بعضهم بمواقعهم في تلك المؤسسات لغاية اليوم) والذين أعادوا إنتاج المفاهيم السابقة نفسها، والطوعية نفسها للمانحين وشروطهم، وكأن المجتمع الفلسطيني دخل في وضع أقرب إلى الميئوس منه، وبخاصة مع التناقضات القائمة أكثر في الأحزاب السياسية، التي واجهت تناقضاً واضحاً على صعيد برامجها القائمة، ومتطلبات وجودها في النظام السياسي. وعلى صعيد العمل الأهلي، اكتفت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بتصريح صحافي ينتقد خطة التنمية الفلسطينية، تبعته بتصريح صحافي آخر حول مؤتمر بيت لحم للاستثمار، بمشاركة بعض أعضاء القوى الديمقراطية في المجلس التشريعي، الذين شارك أيضاً جزء منهم في مؤتمر الاستثمار في بيت لحم. ولم تكن التنمية وجوانبها المختلفة إنجازاً حكومياً يعتد به، بل أصبح في مقابل ذلك التباهي بالقدرة على استمرار تدفق التمويل الخارجي، ووجود قوة شرطية منتشرة في الشوارع كأحد تعبيرات وجود سلطة فلسطينية، ومؤشر على نجاح أداء الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، دون أن يكون النجاح مرتبطاً بخلق واقع تنموي أو إنجاز الاستقلال والحرية.

## الفصل الثاني:

# الحكم الصالح: اللعبة الدامية

جرى وضع خطاب الإصلاح والحكم الرشيد بمعزل عن أي سياق تنموي حقيقي للفلسطينيين الخاضعين لاحتلال عسكري مستمر منذ أكثر من ٦٠ عاماً، وبفعل القوة والمال استطاع المانحون أن يجعلوا منه الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية، وإن ارتأت الأخيرة القول إن تنفيذ برنامج الإصلاح والحكم الرشيد إنما يضع الفلسطينيين على طريق الدولة المستقلة.

يستعرض هذا الفصل سياق الإصلاح السياسي الذي توالد نتيجة العديد من الأحداث التي أقل ما يمكن وصفها بأنها كانت دامية. ولتطبيق الإصلاح في السنوات الثلاث الأخيرة، قسم الشعب الفلسطيني في غيتوهين منفصلين، تحكم كل غيتو فئة سياسية واحدة... وحتى تحفظ السيطرة المباشرة على مناطق نفوذها، ترافق ذلك مع العديد من الانتهاكات، سواء على صعيد الحريات العامة والتعذيب، أو على صعيد عدم وجود حلول لمشاكل الفقر والبطالة، وزيادة حجم الضرائب، كل ذلك كان تبريره يقتضي خطاباً واحداً، وهو الحفاظ على المصالح العليا للشعب الفلسطيني.

ويناقد هذا الفصل السياق الدامي لتاريخ الإصلاح، وكيف أخفقت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في تعزيز حقوق الإنسان، وتسليم الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية إعداد قوات الأمن الفلسطينية وتدريبها، التي منحتها أيضاً السيطرة على نظام التعليم، والقضاء، وإرساء عطاءات الإصلاح للوزارات الفلسطينية للشركات الخاصة الأمريكية (وهي مفارقة ملفتة أن تطرح حكومة عطاءً لتطوير وزاراتها وتحظى به شركة أجنبية). وإن كانت الحالة الفلسطينية تحتمل الكثير من النقد والقليل من البدائل، فإن الأخيرة هي التي تحمل الفرص الوحيدة لمشروع تنموي حقيقي في المجتمع الفلسطيني.

«الصدمة والترهيب عمليتان تستتبعان مخاوف ومخاطر ودماراً يتعذر على الشعب، بشكل عام، وعلى عناصر أو قطاعات محددة من المجتمع المهتد، أو على قيادة هذا المجتمع، أن تفهمها، وعلى غرار الأعاصير والزلازل والفيضانات والحرائق المسعورة، والمجاعة، والمرض، يمكن أن تصدم البشر، وتزرع الرهبة في نفوسهم».

نعومي كلاين

«في البداية نريد أن نتحدث قليلاً عما جرى لدينا، حيث مررنا بسنوات صعب، خمس سنوات عجاف، بدأت في العام ٢٠٠٠ وانتهت تقريباً في العام ٢٠٠٥، كان الثمن الذي دفعناه باهظاً وغالياً، وكان لا بد أن نعيد التفكير إلى أين نحن نسير. ومن هنا بعد هذه السنوات قررنا أن نلجأ مرة أخرى، كما بدأنا، إلى أسلوب السلام من خلال المفاوضات».

مقتطفات من كلمة للرئيس الفلسطيني

محمود عباس

شهدت الأعوام من ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ثلاث حروب دامية تحت شعار «الإصلاح وبناء أنظمة حكم جيدة». فجرى إسقاط حكم الملا عمر زعيم طالبان في أفغانستان، والرئيس العراقي صدام حسين، الذي سلم لاحقاً لحكومة طائفية قامت بإعدامه، ورعت الولايات المتحدة سياسياً اجتياح المدن الفلسطينية، وحصار الرئيس الفلسطيني لآخر أيام حياته، إضافة إلى الكثير من قوانين وقرارات العقوبات الاقتصادية لدول تصنفها واشنطن على أنها أنظمة «حكم غير صالحة»، أو دول فاشلة. تحت هذا التصنيف، ما زالت للعبة الدامية مستمرة. في العراق وحده بلغ عدد قتلى عملية تغيير النظام هناك منذ الغزو الأمريكي عليها العام ٢٠٠٣ وحتى الآن ١٥٠ ألف ضحية، إلى جانب ١٥ ألفاً آخرين غير مستدل عليهم، ولا توجد عنهم أي معلومات، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف مدني لقوا مصرعهم ولا تعرف هويتهم أيضاً (Steele, Goldenberg 2008). وأشار مؤسس موقع ويكيليكس في مقابلة مع CNN، إلى مقتل حوالي ١٠٩ آلاف عراقي خلال ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩، مقابل عشرين ألفاً في أفغانستان. وأضاف أسانج أن «عدد القتلى أكبر بخمس مرات في العراق، ويمثل حمام دم حقيقياً بالمقارنة مع أفغانستان» (CNN website 2010). وكانت للعملية العسكرية التي أعلنتها «إسرائيل» لفرض مجموعة من الإصلاحات الأمنية والسياسية على السلطة الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٢، النتائج الدامية نفسها، ففي حيز جغرافي لا يتجاوز عدد سكانه المليونين، وتقل مساحته عن ٦ آلاف كيلومتر مربع، قتلت إسرائيل في العام ٢٠٠٢ وحده، ما يقارب أكثر من ألف ومائة من الفلسطينيين. وخلال أقل من أسبوعين، احتجزت ٥٠٠٠ فلسطيني في معسكرات اعتقال تابعة لها. هذا الرقم مشابه تماماً لما حدث في العراق إذا أخذنا حجم المساحة وعدد السكان، وأكثر دموية مما جرى في أفغانستان. والفرق يكبر إذا ما أخذ عدد الضحايا الفلسطينيين منذ مطلع العام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)، حيث أعلن رئيس الهيئة العليا للإسعاف والطوارئ الفلسطينية، الدكتور معاوية حسنين، أنه «قتل أكثر من سبعة آلاف فلسطيني، وما لا يقل عن ١٠٠ ألف جريح في الانتفاضة» (موقع جريدة الأخبار ٢٠٠٩). ويمثل الفلسطينيون نموذجاً معقداً للإصلاح والحكم الرشيد، ففي مقابل الحديث عن تحديث بناء الأجهزة الأمنية، والشفافية المالية، يغيب الدعم لربط تلك الأجهزة ببناء دولة، ويمثل الحكم الصالح في الأجندة الدولية فقط إعادة تنظيم هذين القطاعين، حيث بقي خطاب الإصلاح وبناء القدرات في إطار الاستخدام السياسي - المالي للمانحين الدوليين، ومؤخراً أصبح يشكل الخطاب الرسمي للسلطة الفلسطينية، التي رأت في مجمل مشاريع بناء القدرات سواء



(لوزارات، المؤسسات، القضاء، أجهزة الأمن، صياغة القوانين) ما يخدم عملية الإعداد للدولة ويمهد لها.

ارتبط برنامج بناء القدرات بفترة انتقالية كان من المفترض أن تمتد إلى خمسة أعوام، لكنها استمرت ١٥ عاماً، وما زالت مستمرة، ما فتح المجال واسعاً لإملاء المزيد من الشروط السياسية على الفلسطينيين تحت أجنحة «بناء القدرات والإصلاح». وارتبط هذا المفهوم وتطبيقه على أرض الواقع بالانتقال إلى الدولة المستقلة، أو أنه نتيجة الفعلية، على الأقل هذه مراهنة فلسطينية دون أي ضمانات دولية عليها، وإن كانت هذه السياسة تحظى بالدعم والتأييد من قبل الدول المانحة.

ما يثير القلق أكثر، أن معظم التدخلات لم تتعدّ تطوير قطاع الأمن، وإعادة صياغة علاقاته مع «إسرائيل»، وتنظيم قطاع المال بما يسمح برقابة أكثر للمانحين، وبما لا يؤدي لدعم المقاومة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال. وبالتالي، لم تؤدّ التدخلات إلى تطوير حقيقي في مختلف آليات عمل مؤسسات ووزارات السلطة الفلسطينية المختلفة، وليست مترافقة مع تنمية تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عبر هذه المقاربة، أصبحت السلطة كبنية خاضعة للمحاسبة والتقييم بشكل مستمر، الأمر الذي ارتبط غالباً ما بمحطات سياسية معينة، تحديداً بعد اجتياح المدن الفلسطينية، حيث برز مفهوم الإصلاح وبناء حكم رشيد على الأجنحة الدولية وبقوة، وتعدى ذلك أجنحة إصلاح المال وضبط أوجه صرفه ومحاربة الفساد بشكل عام، إلى المطالبة بإدخال تعديلات في تركيبة النظام السياسي - الأمني للسلطة الفلسطينية، بتوحيد الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها، أو المطالبة باستحداث منصب رئيس الوزراء، (وهذا ما تم فعلاً تلبيته) ولم يكن ذلك ليؤدي إلى إصلاح الحكم، بل إلى بروز صراعات على الصلاحيات. «فمنذ أن طالبت إدارة بوش باستحداث منصب رئيس الحكومة، شعر ياسر عرفات بأن ثمة ضغوطاً تمارس عليه، للإتيان بمحمود عباس رئيساً للحكومة، وهكذا كان حينها بدأ ياسر عرفات يشعر بأن رفيقه القديم «أبا مازن» بات بعيداً عنه، وبات يتحين الظروف لإقالته من رئاسة الحكومة، ولم يتأخر في ذلك» (كياي ٢٠٠٣). وهو الصراع نفسه الذي نشأ بين الرئاسة التي أصبح على رأسها محمود عباس، وبين الحكومة التي تقودها حركة «حماس»، وهو صراع لم يقتصر على الصلاحيات فحسب، بل صراع سياسي تمت تغذيته بقرار المانحين الدوليين التعامل فقط مع الرئاسة الفلسطينية. والأزمة المالية التي عصفت بالمنظمة أوائل التسعينيات، عاشتها السلطة الفلسطينية بشكل خانق العام ٢٠٠٦، وهي أزمة مقصودة، بقرار الدول المانحة وإجماعها. لقد أصبح هذا البرنامج، بقدر ما هو حاجة تنموية، إلا أن أجنحته السياسية جعلت منه عبئاً رئيسياً على الديمقراطية، وغياب حرية التعبير، والسيطرة على التعليم، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية، ونادراً ما كان يسمع حول محاربة الفساد، أو معالجة التضخم الحاصل في عمل مؤسسات السلطة، وضعف الأداء. وفي مقابل الضغط الذي يمارسه المانحون، فإنه نادراً ما كانت تسمع انتقادات وضغوط دولية حول التعقيدات التي تضعها «إسرائيل»، وتجعل من مؤسسات السلطة كوسيط بينها وبين سلطات الاحتلال في علاقتها مع الجمهور الفلسطيني، حيث ما زالت سلطات الاحتلال هي المتحكم الرئيسي في معظم المعاملات الرسمية للمواطنين الفلسطينيين.

## الإصلاح والحكم الرشيد بقوة الدبابات

في السياق الفلسطيني تطورت أجندة الإصلاح وبناء الحكم الرشيد عبر محطتين أساسيتين الأولى، الاجتياح العسكري الإسرائيلي وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية في نيسان ٢٠٠٢. والثانية، الانقسام السياسي وسيطرة حركة «حماس» على قطاع غزة العام ٢٠٠٧. قبل ذلك، كانت الاحتجاجات الداخلية والانتقادات الدولية قليلاً ما تسمع. فعلى المستوى الداخلي، شكل «بيان العشرين» أول احتجاج على الفساد، حين وقعت عشرون شخصية فلسطينية، بينهم تسعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، بياناً يدين الفساد في السلطة الفلسطينية. واعتبر البيان، عرفات ذاته على وجه التحديد (وعلى نحو مبرر)، الطرف الذي يتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن المأزق البائس كله. فقد أشير إليه باعتباره الذي شرع الأبواب للفساد المالي، وتضليل الشعب الفلسطيني في ما يتعلق بإنجازات اتفاق أوسلو، ووعدهم بـ «سنغافورة» بدلاً من المستنقع الراكد الذي يغرق فيه حوالي ثلاثة ملايين شخص، باستثناء ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص من المحيطين به الذين يتمتعون بمكانة «أشخاص بالغي الأهمية»، ويعيشون في أحسن حال (سعيد ١٩٩٩). وردت السلطة الفلسطينية عبر غازي الجبالي باعتقال بعض الموقعين على البيان، وفرض الإقامات الجبرية على آخرين، وإخضاع آخرين للتحقيق (المصدر السابق). ويعتبر توقيع هذا البيان والمطالبة بالإصلاح، الأول الذي يعتبر عرفات متورطاً رئيساً في الفساد السياسي والمالي، حيث جاء البيان لتناول جوهر المشكلة أكثر، وبشكل أعمق من تقارير وتحقيقات صحيفة هآرتس الإسرائيلية، التي في جزء كبير منها جرى استخدامه لاحقاً للضغط السياسي على عرفات، أو من دعوات الإصلاح من داخل المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي فتح تحقيقاً قبل بيان العشرين بعام، لكنه لم يتطرق إلى الاتفاقيات مع إسرائيل، ولم يخضع مكتب الرئيس الفلسطيني للمساءلة بشأن الحسابات السرية التي لم تكن تخضع لرقابة وزارة المالية الفلسطينية.

منذ السنوات الأولى لقيام السلطة الفلسطينية، كان موضوع الإصلاح مادة جيدة للبحث والتقييم، فشكل ميشيل روكارد رئيس وزراء فرنسا السابق العام ١٩٩٧، وبتمويل من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، طاقماً لبحث المشكلات الرئيسية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. طاقم البحث ضم أيضاً العديد من الباحثين الفلسطينيين كيزيد صايغ، وخليل الشقاقي وآخرين. واحدة من النتائج اللافتة التي خلص إليها التقرير تقول «إن تسوية دائمة للصراع المستمر منذ عقود بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإقامة علاقات سلمية في المنطقة، يتطلب إقامة كيان سياسي فلسطيني بكل معنى الكلمة، كيان يتمتع بالقدرة والمصداقية. طاقم البحث اعتبر أن حكماً صالحاً هو شرط ضروري لنجاح العملية السلمية، ولهذا فإن الأطراف كافة تتحمل مسؤولية مساعدة وتسهيل عملية تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة» (صايغ والشقاقي ١٩٩٩). وأشار تقرير آخر، تواطأ في بعض أجزائه خبراء فلسطينيون بعنوان «اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي» (وهو تقرير منسجم تماماً مع فكرة أن غياب الإدارة الفاعلة أحد أسباب عدم حصول الفلسطينيين على دولة) إلى أن التهديد الذي يواجه حل الدولتين تتحمل السلطة مسؤوليته، نظراً لعدم تمتعها بإدارة فاعلة وشفافة، إضافة إلى تصفية قدرتها على الحكم بشكل كبير، فيما أن عدم الثقة، والإجراءات المتبادلة (غياب الشفافية لدى الفلسطينيين، والتوسع الاستيطاني عند الإسرائيليين) عوامل أخرى تهدد هذا الحل (صايغ وشوبرا ٢٠٠٣). كل الأطراف تعتبر (ربما باستثناء السلطة الفلسطينية في عهد عرفات) أن القضايا المستعصية، كقضية قيام الدولة، لا يمكن أن

تعالج قبل أن تباشر هذه السلطة عملية إصلاح واسعة النطاق. فقد ظل المسؤولون في السلطة الفلسطينية خلال عهد ياسر عرفات يقشعرون عند أي تلميح إلى الفساد في صفوفهم، أو أنهم في أفضل الأحوال كانوا يشيرون إلى بلاد أخرى نامية (ومتقدمة) وحركات تحرر وطني، ليبيّنوا أن لا أحد كاملاً. وكان في وسعهم أيضاً أن يحاججوا، بصورة مقبولة، بالقول إن مشكلات سوء الإدارة في الوزارات، وانعدام المساءلة المالية، والفساد، والمحسوبية، إنما تم كشفها والتحقيق فيها من جانب مؤسسات السلطة الفلسطينية (كتقرير ديوان المحاسبة العامة لسنة ١٩٩٧، وتقرير المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة ١٩٩٨) (خالدي ٢٠٠٤). لكن هذين التقريرين لم يشيرا إلى الحسابات السرية للسلطة الفلسطينية، التي لم تخضع لوزارة المالية، ذلك أن عمل اللجنة، وتحقيقاتها، لم تشمل الرئيس وهو الوحيد القادر على إعطاء إجابات على محتويات الحساب والإشراف عليه. وبعض المسؤولين الذين شملهم التقرير، وأشار إليهم بقضايا فساد لم يقدم أي منهم للمحاكمة.

مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أصبحت السلطة تواجه انتقادات متزايدة، وضغوطات دولية لإجراء إصلاحات في قطاع الأمن، وضبط المال، هذا فقط ما كان يسمع. وأصبح المانحون أقل تردداً في الإشارة إلى الفساد الذي تعيشه السلطة الفلسطينية، وأصبحت انتقاداتهم علنية. مع قناعة لدى الكثير من الفلسطينيين أن تلك الانتقادات لم يكن الهدف منها تغيير نظام الرعاية النفعية الذي أعيد إنتاجه مع تشكل السلطة الفلسطينية، ولا الأشكال الأخرى من الفساد التي بدأت مظاهرها مبكراً، بقدر ما أصبح عليه هذا النظام من مناهض نوعاً ما، إلى من يحاول الجمع أحياناً بين لعبة المفاوضات واستمرار المقاومة، وأصبحت حدة المطالبات تتزايد مع قرب هذا النظام أو بعده عن الأجندة الدولية، وتحديداً فيما يتعلق بتمويل عمليات المقاومة الفلسطينية.

إخفاق التوصل إلى اتفاق سلام في كامب ديفيد، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، جعلت ملف الإصلاح الأولوية الأهم للمانحين. ورداً على سؤال بشأن الانعكاسات التي قد يواجها عرفات حال غياب التحرك لوقف «العنف»، قال وزير الخارجية الأمريكية آنذاك كولن باول، إن عرفات «سيخسر سلطته رويداً رويداً في المنطقة» (موقع الجزيرة. نت ٢٠٠١). وتزامن تصريح باول مع تصريحات للرئيس عرفات يؤكد على أن الهدنة التي أعلنها مع إسرائيل ستظل قائمة، حتى لو أصر الإسرائيليون على خرقها، وتوعد الفلسطينيين الذين يخرقون وقف إطلاق النار مع الاحتلال بالملاحقة. وقال عرفات في كلمة وجهها للفلسطينيين عبر شاشات التلفزيون بناء على مطلب أمريكي، إن جميع التشكيلات العسكرية الفلسطينية باتت خارجة على القانون. وأضاف أن هناك سلطة فلسطينية واحدة في مناطق الحكم الذاتي، وأن هذه السلطة إن اتخذت قراراً توجب على الجميع احترامه (المصدر السابق). وكان يلزم لتطبيق هذا القرار اختيار اللحظة المناسبة لعزل عرفات تماماً، ووضع خطة للإصلاح قيد التنفيذ، حددتها إسرائيل بعد عملية «بني بارك».

وسبق اجتياح المدن، والبدء بالعملية العسكرية، وإعادة احتلال عسكري مباشر للضفة الغربية، إعلان شارون أن عرفات بات خارج اللعبة السياسية. بهذا التصريح، كان شارون يستند إلى الخطة التي أعدها مستشاره الأمني ماثيو داغان «عرفات خارج اللعبة». واعتبر وجود الدبابات الإسرائيلية على أبواب مقر إقامة الرئيس الفلسطيني في المقاطعة، تباطؤاً دولياً، وبخاصة أمريكياً، في التدخل، حيث في الوقت الذي كانت تشتعل الضفة الغربية، كانت أيضاً حالة مناسبة للإعلان عن جملة من الإصلاحات المالية والأمنية التي باتت تطالب بها أمريكا وإسرائيل،

وكانت الإدارة الأمريكية تنتظر أن تجعل العملية العسكرية الفلسطينية يقبلون بكل المطالب التي تقدمت بها قبل العملية لتطبيقها دفعة واحدة.

وفي تلك الإثناء، أعلنت الإدارة عن إرسال وزير خارجيتها إلى المنطقة. بدأ باول زيارته إلى العديد من الدول منها مصر، مروراً بالسعودية، والمغرب، والأردن، وذلك من أجل الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ما زالت في صورة الأحداث، وتحرك دبلوماسيتها في اتجاه إنقاذ الأوضاع، وفهم العديدين حتى ممن التقاهم باول أن تلك اللقاءات كانت لإعطاء إسرائيل الوقت الكافي لإنهاء عملياتها. «العاهل المغربي محمد السادس تساءل أثناء لقائه باول عن السبب في عدم توجه الأخير مباشرة إلى القدس» (موقع الجزيرة. نت ٩ / ٤ / ٢٠٠٢)، حيث أدرك الملك الشاب أن حضور كولن باول إلى الدار البيضاء في الوقت الذي تطلق فيه الدبابات الإسرائيلية النار على مقر إقامة عرفات في رام الله هو تضييع للوقت ليس أكثر. ففي كل لحظة من اللحظات السابقة، وأثناء تلك المطالبات، كان الفلسطينيون يشيعون شهدائهم في معظم مدن الضفة. وفي محاولة أخرى لتجنب تطبيق الإصلاح بالنسخة الإسرائيلية - الأمريكية، وافقت السلطة الفلسطينية على شروط قوة العمل الدولية، في ظل استبعاد الولايات المتحدة قيام أي دولة فلسطينية قبل أن يتخلص الفلسطينيون من الفساد، ويختاروا قادة «لم يلوئهم الإرهاب». واستجابة لمطلب أمريكي رئيسي، وافق عرفات على إنشاء شركة قابضة لتجمع كل الأموال والأرصدة الخاصة بالسلطة الفلسطينية تحت مظلة واحدة، وقال سلام فياض وزير المالية الفلسطيني الذي تولى منصبه في تعديل وزاري أجراه عرفات، إن الشركة القابضة سوف تضمن الشفافية في التعاملات المالية التي يطلبها المانحون (العالم ٢٠٠٢). وجاء طرح هذا الخيار للحد من سلطة عرفات في صرف الأموال، وتحديدًا تلك غير المعلن عنها، أو التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس تلك القادمة من الدول المانحة فقط.

أقصى تلك الانتقادات للسلطة الفلسطينية كانت توجهها الإدارة الأمريكية التي رأت في إطلاق عملية الإصلاح معالجة لكل القضايا الشائكة، وضغطت إدارة بوش على الاتحاد الأوروبي الذي بدت أطراف فيه مترددة بشأن تنفيذ الإصلاح بدون عرفات. وفي قمة الثماني التي عقدت في كندا في حزيران ٢٠٠٢، كانت فرصة مناسبة للرئيس الأمريكي لحشد الدعم الأوروبي نحو مطالب الإصلاح التي أعلنتها «إسرائيل» خلال عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية، والتحريض على السلطة الفلسطينية. بوش المتحمس جداً لعملية إصلاح تلمي طموح شارون دون وجود عرفات، أعلن موقفه «بضرورة قيام الفلسطينيين بإجراء إصلاحات جذرية سياسية وأمنية، وإن لم تفعل السلطة ذلك، فإن الولايات المتحدة ستوقف دعمها المالي، وكذلك سيفعل الأوروبيون، لأنها فاسدة. وقال إن معظم القادة الأوروبيين متفقون معه على ذلك. معظم القادة الأوروبيين يتفهمون أن شيئاً ما يجب أن يتغير ليكون هناك سلام، ويبدأ ذلك بالنسبة للفلسطينيين بانتخابات حرة، ودستور جديد، وبالشفافية، ودولة القانون». وأضاف بوش «أنا مرتاح للإجابة التي تلقيتها على مقترحاتي بشأن الشرق الأوسط، الإجابة إيجابية جداً» (موقع الجزيرة. نت ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٢).

المطلب الجديد هو أن إجراء تلك الإصلاحات يتطلب تغييراً سريعاً في شكل القيادة السياسية الفلسطينية، وبناء رجال جدد في أجهزة الأمن. ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واجتياح مدن الضفة الغربية لغاية الآن، كانت مهمة الإصلاح تدرج في نطاق المال والأمن فقط. وهما تجسيد فج للمنطق ذاته الذي بدأ به شارون عملية «السور الواقى» لمكافحة «الإرهاب» ضد الاحتلال، حيث سيبدو وصف الإرهاب مستقبلاً باعتباره رفض الناس

الخضوع للاحتلال، نكتة رخيصة جداً درج استخدامها في النظام السياسي الدولي لتجميل المعايير الظالمة التي حكمت عمله.

وشكلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية فرصة مناسبة لتسوية بعض قضايا الفساد على المستوى الداخلي، ففي مطلع العام ٢٠٠١ أعلنت مصادر فلسطينية رسمية تجميد الحسابات المصرفية لمدير التلفزيون السابق هشام مكي، ومنعت أفراد عائلته من السفر للخارج. هشام مكي لقي مصرعه برصاصات أطلقها عليه ملثمون مجهولون في قاعة فندق بيتش هوتيل القريب من المنتدى، اقتحموا قاعة الفندق وتوجهوا فوراً إلى حيث كان هشام يجلس، بانتظار مسؤولين آخرين في السلطة، وأطلقوا النار عليه من مسدسات مزودة بكمامات صوت. وأشارت العديد من المصادر إلى أن مكي كان متورطاً في قضايا فساد. وقدرت المصادر الفلسطينية ثروة مكي بعدة ملايين من الدولارات، وقالت إنه حصل عليها بشكل غير قانوني (موقع جريدة الشرق الأوسط ١٨ / ١ / ٢٠٠٢). صادرة السلطة الفلسطينية أموال مكي بعد الجنازة، كانت تشير بوضوح إلى عملية المحاسبة لرئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون، ويعتبر الكثيرون أن عملية الاغتيال اندرجت في هذا الإطار، في الوقت نفسه كانت السلطة الفلسطينية تفاوض الإمارات على تسليمها رئيس الصندوق القومي الذي اتهم باختلاس أموال الصندوق واللجوء إلى الإمارات، التي سلمته أخيراً للسلطة. رئيس الصندوق مكث أسبوعين في السجن، وتم إطلاق سراحه من قبل عرفات (المصدر السابق). وقام رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بمساندة من صندوق النقد الدولي، بتأسيس المجلس الأعلى للتنمية من أجل الإشراف على جهود السلطة الفلسطينية في تعزيز الإدارة وتقوية المالية العامة. وكان الدور الإستراتيجي المنوط بهذا المجلس، الذي ضم ثلاثة وزراء، هو المساعدة في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الفلسطينية ودفع السياسة العامة الفلسطينية نحو مزيد من الانسجام مع المعايير الدولية. ولم يجتمع المجلس الأعلى للتنمية إلا بضع مرات، ولم يتحول إلى أداة للإصلاح المالي، مع أن القضايا التي كان مكلفاً معالجتها أصبحت بنوداً مركزية في عملية الإصلاح التي قامت بها وزارة المالية على مدى السنوات اللاحقة. وقد اشتملت هذه على توحيد حسابات العائدات العامة المتباينة، وتقليص النفقات العامة الجارية، والكشف التام عن العمليات التجارية والاستثمارية للسلطة الفلسطينية، وتصميم إستراتيجية خصخصة لأموال السلطة الفلسطينية، وبلورة سياسة السلطة حيال الدين العام (خالدي، مصدر سابق). وأبدى العديد من المسؤولين الفلسطينيين العام ٢٠٠٢ ترحيبهم بقوة العمل الدولية للإصلاح، المؤلفة من اللجنة الرباعية، فضلاً عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ودول مانحة أخرى (العالم ٢٠٠٢). قوة العمل التي تشكلت بمبادرة أمريكية كانت مهمتها تقويم كيفية تنفيذ الفلسطينيين للإصلاحات، بما في ذلك خطوات لتحسين الديمقراطية والقضاء على الفساد في إطار الجهود الرامية لإعادة محادثات السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها (العالم، مصدر سابق).

طرح مسألة الانتخابات التي استحققت منذ أكثر من ٣ سنوات لم يكن مقنعاً للإدارة الأمريكية، والتي كانت واحدة من مطالب بوش في قمة الثماني، لكن لم يتم إدراجها كجزء من عملية الإصلاح، وكان عرفات يريد الانتخابات ليس لتأكيد شرعيته في الداخل، بل للتأكيد للمجتمع الدولي أنه ما زال يحظى بإجماع الفلسطينيين. ويرى نعوم تشومسكي أن الإدارة الأمريكية أبت أن يتم إجراء الانتخابات الفلسطينية، وعارضت ذلك بشدة لاعتقادها أن الانتخابات ستخرج الرجل الخطأ مجدداً (تشومسكي ٢٠٠٧)، حيث أن إعطاء الإدارة الأمريكية الموافقة على إجراءاتها واضطرابها لاحقاً للاعتراف بها، كانت ستتعارض مع الخطة التي وضعتها حكومة شارون أواخر العام ٢٠٠١، وتوفر لعرفات وسيلة للهروب.

صحيفة يديعوت أحرنوت نشرت تفاصيل ما عرف بخطة «مأثير داغان»، حيث في الوقت الذي وضعت الخطة لإنهاء عرفات، اعتبر شارون أن عرفات بات خارج اللعبة السياسية. وأوضح بن اليعازر الذي شغل منصب وزير الدفاع ذلك بالقول إن عرفات انتهى دوره التاريخي، بينما مأثير داغان، الذي عمل ممثلاً لشارون في العمل مع الجنرال الأمريكي أنتوني زيني اعتبر عرفات قاتل، ويجب عدم التفاوض معه، وأن اتفاق أوسلو جلب الكثير من الشرور لإسرائيل، ويجب تدميره. وكانت الخطة تقضي بعزل عرفات محلياً ودبلوماسياً، وعدم التعامل معه، ومفاوضة الفلسطينيين كل على حدة، وتحديدًا قيادات الأجهزة الأمنية (Cypel 2001). والمتبع لكل التحركات السياسية اللاحقة التي جرت أثناء الاجتياح وبعده، يرى أن عرفات كان يتم عزله تدريجياً، ففي الوقت الذي لم يستقبل بوش عرفات طوال فترة رئاسته، استقبل وزير ماليته في العام ٢٠٠٣، واستقبل أول رئيس وزراء فلسطيني في عهد عرفات، وفي قمة شرم الشيخ ذهب أبو مازن وحضر بوش، وشارون ومبارك.

وفي الوقت الذي كان فيه عرفات محاصراً في المقاطعة، كانت التصريحات الصادرة سواء عن الحكومة الإسرائيلية، أو الإدارة الأمريكية، تشير كلها إلى ذلك «إصلاح السلطة الفلسطينية بدون وجود عرفات». واستخدم المتحدثون الرسميون في حكومة إسرائيل تعبير أن «سيف ديموقليس<sup>(١)</sup> بات فوق رأس عرفات» (Bennet 2003)، وكان عرفات ينظر بخطورة بالغة إلى مطالبات الإصلاح التي تحدث في الداخل، حين بدأت تتعالى أصوات أعضاء في المجلس التشريعي تحمل عرفات المسؤولية عما جرى للشعب الفلسطيني، وتطالب بالتغيير والإصلاح. أبرز هؤلاء كان نبيل عمرو الذي اختاره أبو مازن وزيراً لإعلامه في أول حكومة ترأسها. نبيل عمرو أطلقت عليه النار وهو في منزله في رام الله، حيث اقتحم مسلح منزله وأطلق سبع رصاصات من بندقية م ١٦ على قدمه، وربط البعض تلك الحادثة بتصريحات لنبيل عمرو خلال مقابلة تلفزيونية طالب فيها عرفات بالإصلاح (موقع جريدة الشرق الأوسط ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٤).

وعلى جانب آخر، كان عرفات يواجه انتقادات حادة على النتائج السياسية للحصار، من المعارضة الفلسطينية، وتحديدًا «حماس» والجبهة الشعبية التي أخضع أمينها العام للمحاكمة في ظل الحصار المفروض على المقاطعة، إضافة إلى صفقة كنيسة المهدي، إلا أن الانتقادات الداخلية في بعض أوساط «فتح» هي ما كان يعتبرها عرفات منافسة، وتهديداً مباشراً لسلطته، وذلك ما كان يقلقه إلى حد كبير. في ذلك، كان على عرفات أن يواجه أيضاً سيلاً من التقارير التي تنشرها الصحافة الإسرائيلية، والتي تصور السلطة بالكيان الفاسد. فأثناء الاجتياح نشرت الجيروزلم بوست تقريراً رسمياً صادراً عن الحكومة الإسرائيلية يفيد بأن السلطة الفلسطينية استخدمت أموالاً بعشرات ملايين الدولارات من الاتحاد الأوروبي لدعم «الإرهاب» (سويد ٢٠٠٢). هدفت إسرائيل من ذلك إحراج السلطة سياسياً، وبالتالي النجاح في فرض شروط للتمويل لعزل عرفات كمتحكم رئيسي في هذه الأموال، والضغط على الاتحاد الأوروبي لفرض رقابة أكبر على الأموال التي يقدمونها للشعب الفلسطيني. وفي ظل نظام ما بعد عرفات، باتت الحسابات المالية، والوظائف، والهيكليات الوزارية، والأدوار السياسية، ومشاريع القوانين، وخطط التنمية، تخضع كلها لتدقيق فائق من جانب الجهات المانحة والمجتمع الدولي ومؤسسات الرقابة التابعة

١. ديموقليس كان عضواً بلاط ديونيسوس الثاني حاكم سيراكوسة بصقلية من سنة ٣٦٧ إلى ٣٤٤ ق.م، وكان ديموقليس متملقاً مغالياً في وصفه لسعادة ديونيسوس وحظه. ولتلقينه درساً، دعاه ديونيسوس إلى حفل كبير .. وعندما أخذ مقعده وجد ديموقليس سيفاً معلقاً بشجرة واحدة فوق رأسه.

لهذا المجتمع ولتلك الجهات (الخالدي، مصدر سابق). في غمرة ذلك مرض عرفات، وتوفي في تشرين الأول ٢٠٠٤ في مستشفى عسكري فرنسي. غالبية الفلسطينيين مقتنعون أن عرفات قد تم تسميمه من قبل إسرائيل، وهي الرواية المرجحة، لكن لجنة التحقيق التي شكلتها السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من مرور ست سنوات لم تصدر أي تقرير يشير إلى كيفية وفاته.

## ما بعد عرفات، صفحة جديدة في خطاب الإصلاح

بعد موت عرفات لم تبدُ صورة الإصلاح أفضل، فكان على محمود عباس أن يواجه الكثير من التحديات الأمنية تحديداً في قطاع غزة. في الأيام الأولى لوفاة عرفات كانت مرحلة تصفية الحسابات قد بدأت، فتم قتل العديد من العاملين في أجهزة الأمن في قطاع غزة، وتردد اسم مدير المخابرات العامة الفلسطينية طارق أبو رجب الذي خلف الهندي في عهد أبو مازن. أبو رجب تعرض لعدد من محاولات الاغتيال، حيث وضعت قنبلة في المصعد الشخصي الذي يستخدمه في مقر جهاز المخابرات العامة في القطاع، وأدى الانفجار إلى مقتل أحد حراسه وإصابته بجروح خطيرة (موقع دنيا الوطن الإلكتروني ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦). قبل ذلك كان على الصحافة الفلسطينية الموالية للسلطة أن تبرر ما حدث في خيمة العزاء التي أقيمت للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ووصف إطلاق النار في العزاء ومقتل اثنين من عناصر الأمن المكلفين بحراسة أبو مازن، تارة بالتدافع والازدحام الذي حدث في خيمة الاعتصام، وتارة أخرى بحالة الفوضى الأمنية في قطاع غزة. أبو مازن قال للصحافيين في مكتبه في مقر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مدينة غزة إن «النار أطلقت في الهواء في بيت العزاء أثناء تدافع وتزاحم عدد كبير من المسلحين الموجودين في المكان، ونتيجة اشتعال العواطف إثر استشهاد القائد أبو عمار، فالناس لا تضبط أعصابها في هذه المواقف كما حدث خلال استقبال جثمان الرئيس أبو عمار في رام الله». وأضاف «الوضع الأمني يجب أن يعالج الآن، هناك بعض الأوضاع الأمنية المنفلتة، وغير المنضبطة، لا بد أن تضبطها أجهزة الأمن الفلسطينية بالتأكيد» (جريدة الأيام ١٥ / ١١ / ٢٠٠٤). ودافعت أطراف أخرى في قيادة السلطة الفلسطينية على أن الحادث لم يكن محاولة اغتيال، ولكنه كان نذيراً للفوضى، إلا إذا تحرك الفلسطينيون بسرعة لتتصيب قيادة تحظى بمصداقية في الشارع الفلسطيني. وأضاف عريقات أن «ما حدث في غزة يعزز أهمية عقد الانتخابات في التاسع من كانون الثاني (يناير) قبل أن تسود الفوضى ويغيب القانون. ويجب أن تكون أولوية الحكومة الآن فرض سيادة القانون» (موقع المستقبل ١٦ / ١ / ٢٠٠٤). ولم يكن من مصلحة «فتح» تصوير ما يحدث أنه محاولة اغتيال لمحمود عباس الذي كان يستعد لخوض الانتخابات الرئاسية بعد شهرين. لأن تصوير الوضع الذي حدث في خيمة العزاء على أنه محاولة اغتيال، أو حتى الاحتجاج على أبو مازن، كان بالتأكيد سيؤدي إلى إضعاف صورته في الشارع الفلسطيني، والتشويش على مرشح «فتح» في المرحلة القادمة، وهي ليست بالرواية الجيدة التي يمكن استخدامها ضد المعارضة الفلسطينية، لأن المحتجين هم من أعضاء «فتح» الغاضبين، الذين يملكون الكثير من الأسلحة، وتتجاوزهم العديد من مراكز القوى المتناقضة داخل الحركة حتى قبل وفاة عرفات.

في آذار / مارس ٢٠٠٥ عقد في لندن مؤتمر لدعم الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، وكان مطلب الإصلاح الأمني أولاً، كمقدمة أساسية لعملية الإصلاح، وبدا خطاب الرئيس الفلسطيني في المؤتمر كتحديج أجوبة على مطالبات سابقة تتعلق بالأمن، وإصلاح الأجهزة الأمنية وتوحيدها، والتأكيد على مرحلة جديدة بدأت بعد موت عرفات،

عنوانها الأساسي إصلاح قطاع الأمن. الرئيس الذي شارك وفده في المؤتمر عبر نظام الفيديوكونفرنس، لعدم سماح إسرائيل لهم بمغادرة الأراضي المحتلة قال «اتخذنا قراراً نهائياً بشأن توحيد الأجهزة الأمنية وفق القانون الأساسي، ونواصل تطبيق هذا القرار على الرغم من الصعوبات التي لا تخفى عليكم، وبما ينطوي عليه القرار المذكور من تكريس التعددية السياسية، وتحريم تعدد السلطات». وعدد عباس الإنجازات التي تحققت منذ تنصيبه في منتصف يناير / كانون الثاني. وقال «خلال فترة وجيزة أمكن لنا أن نقطع شوطاً كبيراً في عملية بالغة التعقيد، وأعني بها عملية الإصلاح الداخلي». وأضاف أنه «بعد الانتقال الهادئ للسلطة إثر الغياب المؤلم للرئيس الراحل ياسر عرفات، أنجزنا الانتخابات الرئاسية ونواصل الانتخابات المحلية، وأعلن أن شهر يوليو / تموز القادم هو موعد للانتخابات التشريعية». وتابع أن «شعبنا الفلسطيني وسلطته الوطنية وجها رسائل بالغة الأهمية للعالم تجدر قراءتها والتعامل معها بجدية، وهي في الوقت ذاته موجهة لجيراننا الإسرائيليين، وأهم هذه الرسائل استعدادنا الفعلي لبذل مائة بالمائة من الجهد على الصعيد الأمني» (موقع العربية. نت ٢٠٠٥).

وكتب توماس فريدمان في النيويورك تايمز أن عباس بعد انتخابه بدأ يضع طابعه الخاص على الأجهزة الأمنية، وعين ثلاثة من قادة الأجهزة الأمنية الجديدة كجزء من جهوده الرامية إلى إعادة تشكيل قوات الأمن التي تعتبر من أكثر القضايا الشائكة التي تواجهه. وأعلن مساعدون لعباس القادة الجدد لكل من فروع الأمن الرئيسية الثلاثة: الأمن الوطني، المخابرات، الشرطة. وشملت التغييرات الوزارية الإطاحة بموسى عرفات، ابن عم ياسر عرفات، وعين مستشاراً للأمن برتبة وزير، وبموجب قانون جديد، ما يقدر بألف ضابط من الذين بلغوا سن الستين سيضطرون إلى التقاعد، ما سيؤدي إلى إزالة العديد من القادة المخضرمين الذين كانوا على علاقة بياسر عرفات (Myre 2005).

وفي الإطار نفسه، وضع مسلحون في غزة حداً لحياة موسى عرفات، حيث هاجموا منزله الذي لا يبعد عن منزل أبو مازن سوى ٢٠٠ متر، وقرب تجمع لعدد من المراكز الأمنية. العملية استمرت أكثر من ثلاث ساعة، واقتيد موسى عرفات إلى الشارع، وأطلق الرصاص على رأسه. الناطق باسم أولوية الناصر صلاح الدين قال إن مقتل موسى عرفات يقع ضمن محاربة الفساد، ويندرج في إطار المصلحة العامة للشعب الفلسطيني، أصررنا على قتله في الشارع حتى لا يقال مستقبلاً إنه قتل عن طريق الخطأ. وحول ما إذا كان اغتيال موسى عرفات يشكل خدمة لخصومه، أضاف: «نؤكد أن قتل موسى عرفات لم يكن لمصلحة أحد، ولن نقف مع أحد ضد أي طرف آخر، نحن نقف مع شرع الله، ومع الحق، ونقف مع القانون، وما نرتئيه لمصلحة الشعب الفلسطيني، قبل مصلحتنا الخاصة». (موقع دنيا الوطن، ٧ / ٩ / ٢٠٠٥).

إجراء انتخابات للبرلمان الفلسطيني الذي مضى على أعضائه أكثر من عشر سنوات بات أيضاً ممكناً وموافقاً عليه من قبل الإدارة الأمريكية بعد وفاة عرفات، مع متغير هو دخول «حماس» الانتخابات التي تعتبر نداً قوياً لـ«فتح». ولم يكن للانتخابات أن تتم دون التدخل الأمريكي وبمساعدة لاري سمبلر (Larry Sampler)، وهو ضابط سابق عمل في القوات الخاصة الأمريكية مدة ١٥ عاماً، وتعاقد مع الحكومة الأمريكية للعمل في أفغانستان ما بعد الحرب على مشاريع بناء الديمقراطية. تكلفة الخطة التي وضعها المستشار الأمريكي بلغت مليوني دولار أمريكي، تم صرفها عبر وكالة التنمية الأمريكية، التي استخدمتها إدارة بوش كقناة غير مرئية عبر مشاريع ممكن



أن تحسن صورة السلطة الفلسطينية، وتزيد من شعبيتها قبل الانتخابات؛ كحملة تنظيف الشوارع، وتوزيع الغذاء المجاني والمياه للفلسطينيين على نقاط التفتيش والمعابر الإسرائيلية، والتبرع بأجهزة الكمبيوتر للمراكز المجتمعية، ورعاية بطولة كرة قدم وطنية للشباب. وتم تنسيق كل تلك المشاريع بين سمبل ورفيق الحسيني مدير مكتب عباس (Wilson, Kessler, 2006).

وكتبت الباحثة هلن كوبان (Helena Cobban) مقالاً في (Just World News) بعنوان «الولايات المتحدة تحاول شراء الانتخابات الفلسطينية»: دفعت الإدارة الأمريكية القليل من الأموال للصحف المحلية الصادرة في مناطق السلطة الفلسطينية لتشييد بالإنجازات التي حققتها السلطة، وتعبّر عن التزامها تجاه المواطنين، وذلك لتحسين صورتها أمام الجمهور الفلسطيني. وتقول الكاتبة إن الأمريكيين يتصرفون باعتقاد أن الكل أغبياء باستثناء أنفسهم (Cobban 2006).

لقد جعلت التدخلات الأمريكية السابقة في النظام السياسي الفلسطيني، السلطة، في موقف ضعيف جداً، وتجلت تلك التدخلات في عدم منح عباس الذي مضى على انتخابه أكثر من عام أي إنجاز سياسي يمكن أن يقدمه للشعب الفلسطيني، حيث لم يحسن موقفه أن يصطف أعضاء «فتح» على الحواجز لتوزيع المياه على الناس الذين يتعرضون لإذلال يومي على حواجز التفتيش التي تقيّمها سلطات الاحتلال، لأن ما كان يعزز موقفه هو إزالة تلك الحواجز، إضافة إلى أن تسريب خبر تلك المساعدة قبل أيام من موعد الانتخابات ترك أثره السلبي على مرشحي «فتح». وفي شباط ٢٠٠٦، وقبل موعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، أوعز رئيس السلطة الفلسطينية للنائب العام ببدء التحقيق في بعض ملفات الفساد. وفي مؤتمر صحافي، أعلن النائب العام الفلسطيني أحمد المغني عن أن قيمة المبالغ في ملف فساد واحد داخل السلطة الفلسطينية، بلغت أكثر من ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمتها في الملفات الأخرى ٤٠٠ مليون دولار (موقع دنيا الوطن ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦).

بدء التحقيق في ملفات الفساد كان يشير إلى أن العديد من المسؤولين أصبحوا في طريقهم إلى السجن، لكن هذا لم يحدث، باستثناء الحكم على رئيس هيئة البترول السابق بعد ثلاث سنوات من إعلان النائب العام، سنتين سجنًا، وغرامة مالية تقدر بمائة ألف دينار؛ أي ما يعادل ١٤٠ ألف دولار أمريكي، علماً أن الرقم النهائي للأموال المهدورة الذي أدرجته المحكمة في لائحة الاتهام تجاوز المائة مليون دولار (جريدة الأيام ١٧ / ٣ / ٢٠٠٩). وعلى الرغم من خطة التدخل في الانتخابات التي وضعها المستشار الأمريكي لاري سمبلر، والبدء بفتح ملفات الفساد في السلطة الفلسطينية، فإن حركة «حماس» فازت بنتيجة تؤهلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية، ليدخل برنامج إصلاح السلطة ضمن دائرة العقوبات الاقتصادية، وهو أول حصار مالي، متزامن مع مقاطعة سياسية للحكومة الفلسطينية بعد أو سولو.

جعل موضوع الإصلاح في القطاع الأمني، والمدني لاحقاً، محصوراً في الضفة الغربية. والإصلاحات الأمنية التي كانت على أجندة الرئيس عباس لم يكتب لها النجاح، لعدم تعاون إسرائيل، ومقاومة رؤساء الأجهزة الأمنية للإصلاحات، وفوز «حماس» في الانتخابات التشريعية بعد عام، كل هذه عوامل أعاقَت تنفيذ هذه الأجندة. لكن الظروف تغيرت بعد استيلاء الإسلاميين على غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. لقد وجدت رام الله، وإسرائيل، والجهات المانحة معاً، أن تعزيز قوى الأمن الفلسطيني يشكل ضرورة ملحة. وقد تقاطعت أسباب هذه الجهات؛

فالسلمة الوطنية الفلسطينية سعت إلى فرض احتكار على استعمال القوة ومنع «حماس» من تشكيل أي تهديد لحكمها في الضفة الغربية، وإسرائيل كانت عازمة على تفكيك «الجماعات المتشدة». أما الغرب فرأى فرصة لدعم حلفائه من الفلسطينيين وتوجيه ضربة لخصومهم الإسلاميين.

لم يكن مفاجئاً أن المرحلة الأولى من الإصلاح ركزت بشكل رئيسي على ضبط «حماس»، لكن أيضاً على كبح جماح متشددى «فتح» واستعادة النظام (مجموعة الأزمات الدولية ٧ / ٩ / ٢٠١٠). وفي ظل ذلك، رفعت الحكومة الفلسطينية شعار بناء المؤسسات كطريق لإنهاء الاحتلال، حيث أن هذا الاتجاه تم تبنيه من قبل العديد من الحكومات الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات. ويمكن القول إنه مع بروز هذا الاتجاه أصبح الفلسطينيون أكثر امتثالاً لمطالب الإصلاحات الأمنية والمالية، وفي ظل عدم وجود ضمانات أن تكون الدولة هي النتيجة النهائية لتلك العملية، فإنه من الواضح أن هذا الخطاب جعل من القضية الفلسطينية موضوعاً للمحاسبة والتقييم، فيما يتم التفاوضي بشكل كبير عن وجود الاحتلال، ورسمياً أصبح يتم إنتاج هذا الخطاب استرضاء للخارج، وعنواناً لاستجلاب التمويل، بغض النظر عن نتائجها السياسية الكارثية، مع التفاوضي بشكل كبير عن عدم إمكانية تطور بنية تتمتع بالحكم الصالح تحت احتلال استيطاني عسكري.

وقد ظل بناء مؤسسات قوية مطلباً أساسياً للمانحين، وأحد اشتراطات الدعم المالي للسلمة الفلسطينية، وبقيت خطط التنمية الفلسطينية تستولد الخطاب ذاته، حيث حددت وثيقة التنمية العام ٢٠٠٨ ما هو مطلوب إصلاحه، وتقريباً لم يتبقَّ شيء إلا ومطلوب إعادة بناء قدراته، بدءاً من الإصلاح المالي، وقطاع الأمن، وسيادة العدل والقانون، وتقليص حجم فاتورة الرواتب، وإصلاح إدارة الضرائب، وإصلاح الخدمة المدنية والإدارية، والتطوير التنظيمي والمؤسستي، وإصلاح الإطار التشريعي الذي ينظم عمل القطاع العام، وانتهاءً ببناء مؤسسات رقابية فاعلة (وثيقة التنمية ٢٠٠٨).

واعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني أن الخطة وضخ الأموال اللازمة لها، يمثل استثماراً حيويماً يمهّد السبيل إلى مستقبل مسالم ومزدهر للدولة الفلسطينية المنشودة، واعتبر «أنا الآن نقف على مفترق طرق»، لذا من المهم - وحسب تعبيره - أن نسلك نحن وجيراننا «إسرائيل» السبيل الصحيح لتحقيق تطلعاتنا وأمالنا بمساعدة أعضاء الأسرة الدولية (وثيقة التنمية ٢٠٠٨)، في إشارة إلى أن تحقيق دولة مستقلة يتطلب سلوك الإسرائيليين الطريق الصحيح بالقدر ذاته الذي يتوجب على الفلسطينيين فعله أيضاً، وبالتالي النظر إلى إسرائيل على اعتبار أنها جزء من برنامج الإصلاح الفلسطيني. ومع مرور الوقت، علق الفلسطينيون أكثر وأكثر في أجندة بناء القدرات والإصلاح، ومن ناحية سياسية أصبحت هذه المقولة عبئاً إضافياً على الفلسطينيين، حيث أصبحت أحد الاشتراطات الضرورية للانتقال إلى المرحلة الثانية (أي الدولة).

ولم يخلو هذا الخطاب من الإشارة أحياناً إلى سلوك المواطن العادي كمؤشر على أهلية التحول إلى دولة، فمثلاً عند تسلمه مهام منصبه كرئيس البعثة الشرطة الأوروبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعند زيارته مدينة رام الله، قال بول كرينغان، إن بدء الشرطة الفلسطينية بإلزام السائقين وضع حزام الأمان وعدم استخدام الهواتف النقالة أثناء القيادة هو خطوة مهمة نحو الدولة الفلسطينية، لأن التهديد اليومي الأكبر لرئيس البعثة هو أسلوب السواقة المحلي الذي يمارسه الفلسطينيون و«الإسرائيليون» بحماسة متساوية (جريدة القدس ٣ / ١٠ / ٢٠٠٩).

وهذا قد يكون ما يهيمه كشرطي في منطقة صراع، الانشغال بمراقبة كيفية قيادة الناس مركباتهم، مع أن مشاكل القيادة في البلدان الأخرى قد تكون أخطر مما هو عليه الحال في فلسطين. لكن لا أحد يهمس في أذن وزراء النقل والمواصلات في الدول الأوروبية من أن هناك خطراً يهدد بقاء الدولة إذا استمر الناس بالقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات. وإن كان التصريح الصادر عن مفوض الشرطة الأوروبية لتوضيح القوة التي باتت عليها أجهزة الأمن الفلسطينية، فإن الحماسة المتساوية في قيادة السيارات بالنسبة للفلسطينيين و«الإسرائيليين»، غير متساوية حين يتعلق الموضوع بحياة الفلسطينيين، حيث أن تطور أجهزة الأمن، وقدرتها على فرض أشكال من النظام في الحياة الداخلية، غير موجودة عندما يتطلب ذلك حماية الفلسطينيين، والحفاظ على حياتهم وممتلكاتهم من اعتداءات الاحتلال.

### الحكم الصالح ... تمويل التعذيب

عملت شركة كيمونيكس الأمريكية على تطوير أداء وزارة الداخلية الفلسطينية في رام الله، وتحسين قدرتها في الاستجابة لاحتياجات الجمهور، ورفع كفاءة العاملين بها، وهي شركة ذات خبرة واسعة في مجال «الإصلاح»، حيث منحت الكثير من عقود العمل؛ سواء فيما يتعلق بالمجتمع المدني أو تطوير الحكومات، تحديداً في مناطق كوارث الولايات المتحدة، سواء في العراق، أو أفغانستان، أو لبنان، أو مصر، أو الأردن. وقد فازت كيمونيكس بمعظم العطاءات التي أعلنت عنها سواء وكالة التنمية الأمريكية، أو السلطات المحلية في تلك البلدان.

وفيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، فإن واحدة من مهام الشركة الأمريكية التي بدأت عملها منذ العام ٢٠٠٨، انطلقت من رؤية أن السلطة الفلسطينية تتمتع ببنية بيروقراطية كبيرة وبقليل من الشفافية، ولذا فإن تعزيز الشفافية، والمساءلة المالية، وتعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين بطريقة مستدامة، هي أهداف عملها (Chemonics International website 2010).

وكانت الإدارة الأمريكية تعمل على تأليف قوة أمنية جديدة تشرف على تمويلها وتدريبها. الكتيبة الأمنية المؤلفة من ٢٥٠٠ جندي، حظيت باهتمام كبير من قبل الإدارة الأمريكية، وخصصت لها خلال السنوات الثلاث الأخيرة أكثر من ٣٩٠ مليون دولار!! وهو مبلغ أكبر مما خصصته للقوة الأمنية في العراق، والبيرو، وباكستان، والمكسيك، وكولومبيا، كلاً على حدة ... ذلك الاهتمام حدث مباشرة بعد حالة الانقسام الفلسطيني، حيث أنه قبل ذلك بعام فقط، عطل الكونغرس مبلغ ٨٦ مليون دولار لدعم الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندليزا رايس لتجنيد تلك الأموال بطريقة سرية من دول عربية (Sayigh 2009).

تلك القوة التي جرى الترويج لها كثيراً في الصحافة الأمريكية سواء حول قدراتها أو عقيدتها الأمنية الجديدة، كان واضحاً من طبيعة التدريبات التي تلقاها أفرادها أنها للاستخدام الداخلي فقط، وهي تعد الناس لخوض حروبها الداخلية. ففي الضفة، تستخدم القوى الأمنية بقدرات محدودة جداً للقاء على «حماس»، ومن أجل بقاء الضفة الغربية تحت سلطة الرئيس عباس. وفي لبنان الصورة مشابهة جداً، فهناك يجري الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية وتطوير الجيش اللبناني ليصبح قادراً على نزع سلاح حزب الله مستقبلاً (المصدر السابق). وليس فقط أن الولايات المتحدة تمول بناء أجهزة أمنية لتنفيذ عمليات داخلية تتعارض مع القانون والديمقراطية، كما يشخص صايغ في دراسته «ترميم النواقد المتكسرة وإعادة بناء أجهزة الأمن في فلسطين ولبنان واليمن»، بل

اللافت أيضاً محدودية القدرات والإمكانات الممنوحة لتلك الأجهزة، حيث حرصت الولايات المتحدة أن لا تشكل تدريباتها وتمويلها للقوة الأمنية تهديداً محتملاً في المستقبل لإسرائيل، لذا فإنها عملت، دون الحد الأدنى من التسلح، على إعادة بناء قطاع الأمن في الضفة الغربية، ذلك الحد الذي تمتلكه المافيا في شوارع تل أبيب إمكانات أكبر بكثير منه، وهو ما يبقّي الأجهزة التي ترعاها الولايات المتحدة دون مستوى القدرات العسكرية والتنظيمية «لخصومها» الحقيقيين، أو المتخيلين.

كما أن إعلانات تدخلها وتبجحات المسؤولين الأمريكيين في الدور الذي يؤديه، تفقدان قوات الأمن المحلية ولاء الناس واحترامهم في مجتمعاتهم. فتصريح كالذي أدلى به الجنرال دايتون لوسائل الإعلام حول صناعة الرجال الجدد، أو الفلسطينيين الجدد، للصحافة العبرية «الإسرائيليين يقولون كم تستطيع صناعة المزيد من هؤلاء الرجال» لم يحظَ بإعجاب السلطة الفلسطينية التي احتجت عليه، ورفض بعض المسؤولين الكبار، ومن ضمنهم فياض الاجتماع بدايتون (2010 Thrall).

وفي مقابل تزويد السلطة ببعض المعدات البسيطة، وبرامج تدريب متدنية المستوى، حافظت الإدارة الأمريكية على دور رئيسي في الإشراف على التدخل المباشر في إعادة بناء الأجهزة الأمنية في العديد من البلدان. وإن كانت فلسطين تشكل حالة استثنائية خاصة جداً، حيث أن الوضع هنا مختلف نوعاً ما عن بناء القوة الأمنية في أيرلندا، حيث تطلب إنجاز عملية السلام هناك دمج طوائف المجتمع عند بناء أجهزة الأمن، ولا هو مشابه لحالة العراق، حيث أن العمل يجري على تمثيل كل الطوائف. في القوة الأمنية الفلسطينية لا يوجد فيها كاثوليك، أي لا يوجد طوائف، وما ابتدعه دايتون كان الاستقطاب السياسي (كمقابل لحالة الطائفية)، الإبداع الذي يحاول دايتون خلقه أن الاحتلال يمكن أن يكون صديقاً (2009 Byrne).

وإن كانت تلك الحالة يمكن تمريرها باعتبارها وجود أفق سياسي ما، إلا أن تلك القوة التي حظيت بانتقاد واسع جداً داخل المجتمع الفلسطيني لا تستطيع أن تصمد طويلاً وفق رؤية الولايات المتحدة لدور هذه القوة، حيث عملت الولايات المتحدة سنوات طويلة في دعم الأجهزة الأمنية ومنحها التدريب، وبناء السجون وتزويدها بالعربات، لكن ما حدث لاحقاً أن قوة عسكرية تضم عدة آلاف من مقاتلي «حماس» هزمتها خلال 3 أيام، وأفقدتها السيطرة تماماً على قطاع غزة.

القوة الجديدة لها معايير خاصة، أحدها أن يكون أفرادها غير مرتبطين بالحرس القديم، وأن تكون قادرة على مكافحة المخدرات، والجريمة، واعتقال نشيطي «حماس» والجهاد الإسلامي (2008 Crouch II and others). وهي اعتبارات تفترض أنه في الصراع بين «فتح» و«حماس»، اختارت الولايات المتحدة أن تعاقب الخصمين، وتحديدًا الخصم المهزوم، الذي تمت محاسبته على عدم إبداء القدرة على قمع الوطنيين الفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية، وارتباطهم بالرئيس الراحل عرفات، حيث شهدت الأجهزة الأمنية تغيرات كبيرة بعد عرفات كجزء من الحساب على المرحلة الماضية. وعندما سيطرت «حماس» على قطاع غزة، أصبح جزء كبير من قادة الأمن المحسوبين على رئيس السلطة الفلسطينية، عاطلين عن العمل، حيث فقد غالبية مسؤولي الأمن في القطاع وظائفهم، ولم يصبحوا ضمن ترتيبات القوة الأمنية الجديدة، بينما استطاعت الولايات المتحدة جعل «الخصم المنتصر» في سجن دائم.

ولم تكن تجربة غزة العام ٢٠٠٧ في الحسابات الأمريكية، فبدأت البحث عن شريك آخر كبديل عن الأجهزة الأمنية التقليدية التي هزمت في القطاع. وهذا ما يضاعف من خصوم القوة الأمنية الجديدة. ولم يكن احتجاج اللواء توفيق الطيراوي رئيس جهاز المخابرات السابق على إجراء التدريبات الأمنية في الأردن، بدل الكلية الأمنية في أريحا التي يقف على رأس مجلس إدارتها، هو احتجاج على التكلفة المالية، بقدر ما هو إحساس بالتهميش للمدرسة الأمنية القديمة التي استثنى الجنرال الأمريكي دايتون قاداتها في مرحلة «الإصلاح». كما أن ذلك الاحتجاج لا يعتبر انتقاداً لإدارة المانحين للأموال التي يتبرعون بها للشعب الفلسطيني، فقد قال الطيراوي لصحيفة إلكترونية فلسطينية إن التدريب الذي كان يتلقاه أفراد الأمن الفلسطيني خارج فلسطين من خلال مشروع الجنرال الأمريكي دايتون كان يكلف عشرة ملايين دولار عن كل كتيبة، في مقابل ٣٠٠ ألف دولار كانت ستكلف السلطة لو جرى التدريب داخل الأكاديمية للعلوم الأمنية في أريحا (وكالة معا الإخبارية ٣ / ١١ / ٢٠١٠).

وإن كانت تلك المساعدات أهدرت بالطريقة السابقة، إلا أن تقريراً أعده مركز أبحاث الكونغرس أشار إلى أن هناك أيضاً «ثلاثة ملايين دولار دفعت العام ٢٠٠٩، لتعزيز الحدود بين قطاع غزة ومصر» (Zanotti 2010)، والهدف هو تشديد الحصار على قطاع غزة، وإغلاق أنفاق التهريب بين مصر والقطاع التي يلجأ الفلسطينيون إليها لكسر حالة الحصار المفروضة عليهم.

وخلال الندوة التي عقدها دايتون في معهد واشنطن للسياسات الخارجية في أيار / مايو ٢٠٠٩، قال «نحن لا نعطي بنادق أو ذخيرة، وتتراوح التجهيزات التي نقدمها بين العربات والجوارب. لدينا الآن ثلاث فرق متخرجة، بمعدل خمسمائة رجل لكل منها من مركز التدريب الأمريكي - الأردني، وهناك فرقة أخرى قيد التدريب، وتلمذ الخريجون بكثافة على أيدي الأردنيين الذين عملوا بجد وحماس في هذه المهمة، منطلقين من الولاء للعلم الفلسطيني والشعب الفلسطيني ... أقول هذا تواضعاً، ما فعلناه هو بناء رجال جدد. يتراوح متوسط أعمار الخريجين بين ٢٠ و٢٢ عاماً، وهؤلاء الشباب وضباطهم يعتقدون أن مهمتهم بناء دولة فلسطينية. دعوني أقتبس لكم، على سبيل المثال، من كلمة لضابط فلسطيني كبير في الخريجين، وهو يتحدث إليهم في اجتماع في الأردن. قال: «أنتم يا رجال فلسطين قد تعلمتم هنا كيف تحققون أمن الشعب الفلسطيني وسلامته. أنتم تتحملون المسؤولية عن الشعب ومسؤولية أنفسكم. لم تأتوا إلى هنا لتتعلموا كيف تقاوتون إسرائيل، بل جئتم إلى هنا لتتعلموا كيف تحفظون النظام وتصونون القانون، وتحترمون حقوق جميع مواطنكم، وتطبقون حكم القانون من أجل أن تتمكن من العيش بأمن وسلام مع إسرائيل» (موقع مركز الزيتونة ٢٠٠٩). هذه العقيدة التي يؤمن بها قادة الأجهزة الأمنية مهمة للمانحين، وبخاصة الأمريكيين، ويوفر للقوة الجديدة عدم معارضة إسرائيل أو استهدافها. وبالتالي فإن تأطير المال وتدفعاته في هذا السياق، إضافة إلى بناء قوة أمنية موالية، أصبح يشكل منفعة حقيقية للعديد من الأطراف في الداخل والجوار. الاجتياح الإسرائيلي العسكري مهد إلى خلق الصفحة البيضاء التي يشكل خريجو الأمن الجدد، من الجيل الذي نشأ مع تراجع قوة ونفوذ الحركة الوطنية الفلسطينية، العماد الأساسي في بنيتها. وهدفت خطة التدخل إلى بناء قوة أمنية مكونة من أكثر من ألفي شاب، يتم التوافق عليهم بين إسرائيل والأردن، وأمريكا، والسلطة الفلسطينية. وقبل أن يلتحق هؤلاء ببرنامج التدريب الأمني الموجود قرب عمان، كان يتم فحص إذا ما كان لهم علاقة «بالإرهاب»، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو أي سجل إجرامي (Zanotti 2010).

إن تطوير عمل الأجهزة الأمنية الذي تشرف على تمويله الإدارة الأمريكية بشكل مباشر، لم يأخذ بالحسبان احترام الحقوق الأساسية للمواطنين الفلسطينيين. مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية في بيان مشترك أدانت الاعتقالات التعسفية التي تمارسها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، حيث أنه في خلال يومين، وتحديدًا منذ منتصف ليلة ٣١ آب ٢٠١٠، أي فور وقوع عملية الخليل تجاوز عدد المعتقلين الـ ٥٠٠ معتقل. وتشير المعلومات الميدانية إلى أن من أفرج عنهم تعرضوا للشبح، ووضعوا في ظروف احتجاز قاسية (موقع مؤسسة الحق الإلكتروني ١٨ / ٩ / ٢٠١٠).

الغريب أنه وعلى الرغم من تزايد اعتقال المواطنين طيلة الأيام التي تلت العملية، الذي يعتبر أكبر ردة فعل من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية على عملية عسكرية توجه للمستوطنين في الضفة الغربية، كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تراقب اثنين من نشطاء «حماس» في الخليل، هما نشأت الكرمي ومأمون النتشة، إلى أن حاصرت المنزل الذي يقيمان فيه في الخليل، وبتعاون الجيش، والشرطة، وجهاز الشين بيت، تم قتل الناشطين اللذين تتهمهما إسرائيل بقتل المستوطنين الأربعة (Pfeffer, Issacharoff 2010).

ولم يكن اعتقال أكثر من ٥٠٠ فلسطيني يثير انتقادات دولية للسلطة الفلسطينية، وتغاضى الجميع عن حجم الاعتقالات التي نفذت في حيز جغرافي لا يتجاوز عدد سكانه المليونين ونصف إنسان، وهذا يضاهي اعتقال ٢٦٠ ألف إنسان في الصين. ولم تكن الاعتقالات التي تلت عملية الخليل هي الأولى، وإن كانت تعتبر الأوسع، إلا أنه مع العام ٢٠٠٧ شهدت الضفة الغربية عمليات اعتقال سياسية واسعة.

وأشار تقرير اللجنة الفلسطينية المستقلة للتحقيق وفقاً لتقرير غولدستون في الانتهاكات المدعى ارتكابها من الفلسطينيين إلى أن «الاعتقالات في الضفة الغربية استهدفت الأشخاص التابعين لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، أو المقربين من الحركة ومناصريها وغيرهم من المحسوبين على جهات أو قوى سياسية متحالفة أو مؤيدة لحركة «حماس»؛ وعدم احترام المكلفين إنفاذ القانون من الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، في أغلب حالات القبض والاحتجاز، للقواعد القانونية الإجرائية الواجب اتباعها، إضافة إلى سوء المعاملة واستخدام القسوة حال الاعتقال؛ وعدم عرض المعتقل على النيابة العامة النظامية خلال المهل القانونية المقررة بمقتضى قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية؛ إضافة إلى عرض المعتقلين المدنيين على القضاء العسكري؛ وتجاهل وعدم تنفيذ الأجهزة الأمنية لقرارات الإفراج الصادرة عن المحاكم النظامية، والتحايل في تنفيذها في بعض الحالات، من خلال الإفراج الصوري عن المعتقل الصادر بحقه قرار الإفراج؛ فقد نفذت الأجهزة الأمنية الكثير من حالات الاعتقال بطريقة مهينة وماسة بالكرامة الإنسانية، كما تمت باستخدام القوة والعنف. وبحسب مجموع الإفادات التي حصلت عليها اللجنة من المعتقلين أنفسهم أو من زويهم على واقعة الاعتقال، لم تراعى الأجهزة الأمنية الفلسطينية عموماً قواعد ومعايير الاعتقال، وبخاصة تلك المتعلقة بحسن المعاملة، وتجنب الضرب أو التحقير أو استخدام العنف... في حالات أخرى تم التحايل على قرارات المحاكم القاضية بإخلاء سبيل المحتجزين، وذلك بتنفيذ قرار المحكمة قبل الجهاز الأمني، وفي الوقت ذاته يتم إعادة القبض على المفرج عنه واحتجازه من قبل جهاز أمني آخر» (تقرير اللجنة الفلسطينية ٢٠١٠).

وكان للولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ الكبير في الأجهزة الأمنية أن توقف مخالفة تلك الأجهزة لقرارات القضاء الفلسطيني الذي يضعف ثقة الناس به، نتيجة عدم التزام الأجهزة الأمنية بأحكامه، إلا أنه في حالة

المعتقلين السياسيين، فإن معارضة وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم كان يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة، والأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتأكيد نفوذها في المجتمع الفلسطيني.

ويعتبر الأمن أكثر القطاعات الفلسطينية التي تم العمل عليها خلال السنوات الثلاث الماضية ضمن مشاريع التنمية. وخلال تلك السنين تعالت الانتقادات الموجهة إلى السلطة الفلسطينية؛ سواء بالقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو على صعيد تخصيص الجزء الأكبر في الميزانية الفلسطينية لهذا القطاع، وفي ظل حالة من الثبات لوتيرة العمل والتطوير في المرافق والوزارات الأخرى، التي بقيت تواجه الإشكاليات ذاتها.

تبدو الإصلاحات ظاهرة على هذا القطاع؛ بدءاً من لباس أفراد الأمن، مروراً بالانتشار المكثف في الشوارع، والأهم القدرة العالية على تنفيذ عمليات اعتقال واسعة تشمل المئات من المعارضين السياسيين في ساعات معدودة. العماد الأساسي في الصفحة البيضاء، وإصلاح الأمن، كان أيضاً يتطلب خطاباً تنموياً يعزز بقاءه واستمراره، ويعطي انطباعاً لعامة الناس أن التنمية في فلسطين تسير بالاتجاه الصحيح، أو على الأقل أن هناك نوعاً من الانتعاش الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية.

حصر التنمية بالأمن لم يحسن الحياة الفلسطينية من نواح عديدة، أهمها إحكام سيطرة الأجهزة الأمنية، وتقويض الحريات أكثر. ومن ناحية اقتصادية، فإن قبول الإصلاح وإعادة بناء الأجهزة الأمنية أصبح الضامن لتدفق أموال المانحين، وباتت إسرائيل ملتزمة أكثر بتحويل عائدات الضرائب، ورفعته السلطة يدها تدريجياً عن تمويل بعض الخدمات الأساسية كالكهرباء، ما قلل الإنفاق. هذه الحالة ارتأت أن تروج لها الحكومة الفلسطينية على أنها حالة نمو، ولم يترافق هذا النمو مع دعم سياسي واضح ينتج عن فعل من قبل المانحين حتى في قضايا الاستيطان.

## التعليم في خدمة بناء الصفحة البيضاء

في الوقت الذي لم يشكل التعليم للحكومة الفلسطينية استثماراً تنموياً لمجتمع فتي، يتوجه فيه صباح كل يوم ٢٠٠ ألف طالب وطالبة إلى الجامعات والمعاهد، فإنه يعتبر واحداً من القطاعات التي جرى العمل عليها بوتيرة متسارعة كما حدث في قطاع الأمن. وصورة «الإصلاح» التي طغت على قطاع التعليم منذ العام ٢٠٠٧ تمثلت بعمليات الطرد التعسفي لمئات المعلمين، وهو ليس فقط ردة فعل على الانقسام، بل هو صراع خفي، بدت ملامحه تظهر بعد الانتخابات الفلسطينية الأخيرة. فمجال التعليم اعتبر ساحة نفوذ للمعلمين «المتدينين» أو أنصار «حماس». وكان يشكل حالة مناسبة للتدخل الخارجي، عبر إجراء تغييرات في النظام التعليمي، والمناهج بشكل خاص، إضافة إلى طبيعة المعلمين وانتماءاتهم السياسية والإيديولوجية. ومن جهة أخرى فإن تطوير التعليم الخاص عبر دعم بناء مدارس خاصة، ودعم القائم منها، يجيب على الاحتياجات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وتقليل الإنفاق على التعليم العام تمهيداً لخصخصته، أو جعل الفجوة واسعة بين التعليم الخاص وذلك الذي تشرف عليه الحكومة، ما يعني مستقبلاً توجهاً أقل نحو المدارس الحكومية.

والشيء نفسه هو الحاصل في القطاع الصحي، حيث الخدمات أقل في القطاع العام، ووقف التمويل للمؤسسات

الأهلية العاملة في قطاع الصحة يعني دفع الناس للحصول على الخدمات الصحية من القطاع الخاص، وبذلك تصبح فرص استثمار الأخير أعلى في هذا المجال.

وأصبح الالتحاق بسلك التعليم يحتاج لمصادقة الأجهزة الأمنية، فقد أشار ديوان الموظفين العام إلى أن هذا الإجراء «أي اشتراط الجهات الرسمية حصول الموظف على موافقة أمنية كمسوغ جديد للتعيين»، تم اعتماده في الوظيفة العامة بناء على كتاب موجه لرئيس ديوان الموظفين في العام ٢٠٠٧. إلا أن الشكاوى والتحقيقات التي أجرتها اللجنة المكلفة بالتحقيق في توصيات غولدستون، أشارت إلى أن عمليات فصل الموظفين لم يكن لأسباب مهنية، أو لمعايير تتعلق بشروط تقلد الوظيفة العامة، وإنما هذا الإجراء لأسباب تتعلق بخلفية الانتماء السياسي أو الرأي السياسي (تقرير اللجنة الفلسطينية ٢٠١٠).

واجتثاث مئات المعلمين تحت تصنيف أنهم «حماس»، أو من مناصري «حماس»، أو حتى المتدينين منهم، دون أن يكون لهم ارتباط سياسي مباشر بـ «حماس»، أدخل نمطاً جديداً في الملاحظات الأمنية، حيث أن ربط التوظيف في القطاع العام باشتراط المرور بالفحص الأمني، والرقابة الأمنية على العاملين في هذا القطاع، كان مؤشراً على تسلم أجهزة الأمن كافة مناحي الحياة بالنسبة للفلسطينيين، أخطرها تلك المتعلقة بحصولهم على الوظائف العامة. وكفي إرسال طلب فصل معلم للوزارة لتقوم بتنفيذ ذلك، ما أدخل المعلمين في حالة من الرعب على وظائفهم التي باتت مهددة بفعل تدخل الأجهزة الأمنية، التي منحت في عهد «الإصلاح» النفوذ الأوسع في تاريخ السلطة الفلسطينية، ليسجل للحكومة الحالية مسٌ آخر بحقوق الإنسان الأساسية في المجتمع الفلسطيني.

ومرة أخرى، كما يحدث في قطاع الأمن، بدأت الولايات المتحدة مباشرة تقيماً لتدخلاتها في المنطقة، بعد فوز «حماس» بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، كما فعل مانحون آخرون، وكان التعليم واحداً من الأهداف لتدخل وكالة التنمية الأمريكية، وبهذا أصبحت فلسطين نموذجاً جيداً لإعادة صياغة النظام التعليمي، وليس على نمط التبادل الثقافي لطلاب أمريكا اللاتينية مع الجامعات الأمريكية ليتبوأ لاحقاً هؤلاء مراكز مرموقة في بلدانهم، فالتدخل الأمريكي كان مباشراً في نظام التعليم من حيث المناهج المقدمة للطلاب، أو من حيث العاملين في هذا المجال، مع الحفاظ على منح وتخصصات جديدة تقدم لطلبة الدراسات العليا في برامج حل النزاعات (Conflict resolution).

القنصل الأمريكي في القدس جيكوب والاس الذي بدا منزعجاً من نتائج الانتخابات الفلسطينية، قال إن الولايات المتحدة، ومنذ أعوام طويلة، تنفذ برامج في الضفة الغربية وقطاع غزة، تهدف إلى دعم وتطوير البرامج السياسية. والولايات المتحدة بدأت في هدوء حملة من المقدر أن تصل تكلفتها إلى ٤٢ مليون دولار، لتدعيم خصوم «حماس» قديلاً انتخابات فلسطينية مبكرة محتملة. كما ستستخدم الأموال الأمريكية لتشجيع جماعات المراقبة والصحافيين المحليين على مراقبة أنشطة «حماس»، بينما سيخصص ما يصل إلى ٥ ملايين لمدارس فلسطينية خاصة، تقدم نظاماً تعليمياً بديلاً لنظام التعليم العام الذي تسيطر عليه «حماس» (صحيفة الأيام ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٦).

تصريح كهذا، تناولته الصحافة الفلسطينية الرسمية كما هو، في حين أنه في بلد آخر يشكل إخراجاً للنظام السياسي القائم، لكن الحالة الفلسطينية أفرزت خطاباً استعماريّاً واضحاً للمانحين، معلناً في الصحافة المحلية، ولا يتم تصنيفه من الأمور السرية، ولكن هذا لا يجعل منها شيئاً عادياً، علماً أن جهاز التعليم الفلسطيني حظي



باهتمام الإدارة الأمريكية في عهد إدارة بوش، الذي استقبل وزيرة الشباب والرياضة في الحكومة الفلسطينية تهاني أبو دقة، وفي مؤتمر صحفي مشترك قال بوش: «من الأمور التي تثير اهتمامي كثيراً هي حقيقة أننا سنساعد الفلسطينيين على تطوير مراكز شببية، وأماكن حيث يمكن للشباب الفلسطينيين أن يأتوها لتلقي مهارات فنية جديدة، أو مهارات لغوية، أو إنشاء برامج تدرّس - كلها ترمي إلى الإعلان أن ثمة مستقبلاً مفعماً بالأمل، مستقبلاً حيث لا يتعين عليكم (الفلسطينيين) فيه أن تتشبثوا بالعنف، ومستقبلاً حيث لا تكون الراديكالية محط أنظاركم، ومستقبلاً حيث السلام ممكن. ولذا فإن (ولتر أيزاكسون) وغيره من القادة رسموا ملامح إستراتيجية حيال كيفية التأكد من أن أموال وكالتنا الأميركية للتنمية الدولية وأموال هيئتنا العامة في الخارج يمكن أن تستغل بمشاركة القطاع الخاص لمساعدة الفلسطينيين على تطوير مجتمع أهلي، يكون جزءاً أساسياً من رؤية قيام الدولتين (موقع مكتوب الإلكتروني ٦ / ١٢ / ٢٠٠٧).

## إعادة إنتاج نظام الرعاية النفعية

في أول زيارة لرئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض للمكتب البيضاوي العام ٢٠٠٣، رحب به بوش بضم قبضته، ورفع إصبعيه السبابة والخنصر (في إشارة إلى الثور طويل القرنين) وهي رمز جامعة تكساس في اوستن (Thrall 2010)، في إشارة إلى خريجي الجامعات الأمريكية الذين يبدون أكثر تفهماً لسياسات واشنطن في المنطقة، وافتخار بوش بما حققته برامج التعليم للقادمين من دول العالم الثالث، تحديداً المقدر لهم أن يكونوا على رأس صناعة السياسات في بلدانهم.

والحقيقة أنه مع تسلّم فياض لرئاسة الوزراء، حظي خريجو الجامعات الأمريكية بوزارات مرموقة في حكومته، فوزير التخطيط والتنمية الإدارية، ووزير المالية، ووزير الشؤون الخارجية، وأمين عام مجلس الوزراء، والحكم المحلي، والاقتصاد، والمواصلات، هم خريجو المدرسة الأمريكية، مقارنة بالحكومة الفلسطينية الأولى التي تشكلت في العام ١٩٩٤. وهذا يعكس عملية الاستبعاد للشخصيات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تكن تلك التغيرات حتى تدريجية، لأن صدمة الاجتياح، والحصار المالي، وفرض أول عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية من قبل المانحين العام ٢٠٠٦، إضافة إلى الانقسام السياسي بين الفلسطينيين أنفسهم، كانت لحظات مناسبة جداً لإدخال الإصلاح المالي والأمني، وحضور أوسع للتكنوقراط في الوزارة.

وكتب توماس فريدمان في صحيفة النيويورك تايمز أن فريق الرئيس عباس ورئيس وزرائه سلام فياض، استطاع بناء حكومة لم يحظ الشعب الفلسطيني بمثلها من قبل، والأهم أن إسرائيل تعتبر الأجهزة الأمنية الفلسطينية اليوم أنها شريك حقيقي (Friedman 2010).

مسؤول غربي في القدس يقول لصحيفة وول ستريت رداً على نية الفلسطينيين الذين يجرون حواراً داخلياً في القاهرة في آذار ٢٠٠٩ لتشكيل حكومة وحدة وطنية بدون سلام فياض، يقول المسؤول الغربي «إن فياض هو الضمانة لتحويل أموالنا للسلطة الفلسطينية، وهو يحظى بدعم موسكو وواشنطن، وروما، بدونه سيكون من الصعب جداً علينا إقناع برلماناتنا بدفع أموال للفلسطينيين» (Levinson 2009).

فياض ينسب لنفسه الكثير من الإصلاحات الداخلية، ويتفاخر بفاعلية أجهزة الأمن وتطورها وانتشار الحريات،

بينما السياسة لمكتب الرئيس، ومن يريد أن يحتج على تردي الوضع السياسي يمكنه الذهاب هناك، فرئيس الحكومة غير مسؤول عن ذلك. ولكن، إن انهارت المحادثات السياسية، فسيكون هناك حد أدنى من الاستقرار، أي أنه لم يعد رديفاً لانهايار عام في مؤسسات السلطة. هذا بالضبط ما يفعله رئيس الوزراء، الذي كان يتجنب استخدام رواية الضحية، وكان يميل إلى رواية أخرى أكثر قبولاً وهي الإصلاح وبناء المؤسسات. وكتبت العديد من الصحف الغربية بإعجاب عن طريقة عمل رئيس الوزراء الفلسطيني، إلى الحد الذي اعتبره الكاتب والصحافي البريطاني روجر كوهين أنه أهم ظاهرة في الشرق الأوسط، حيث يستحوذ الأمن على تفكير فياض، وهو ليس مهتماً بإظهار الفلسطينيين كضحية، حيث أن السرد الروائي لا يطعم عائلة واحدة، فهو يريد مستقبلاً، ويؤمن بأن اللاعنف هو سبيل الوصول إلى هناك، ويحصل على بعض المساعدة من نتنهاو في مجال الاقتصاد، لكنه يحتاج إلى المزيد، والتعاون الأمني بين الجانبين مستمر (Cohen 2010).

القبول الدولي والحالة الداخلية التي سادتها حالة من الفلتان الأمني، جعلتا إجراءات الإصلاح التي قام بها رئيس الوزراء؛ سواء فيما يتعلق بالأمن، واختفاء المسلحين من الشوارع، وانتظام المساعدات المالية من قبل المانحين، والرقابة على الإنفاق، ومحاربة إهدار المال العام، أو تنفيذ مشاريع تعبيد الطرق، وافتتاح الملاعب الرياضية، ومصادرة السيارات المسروقة في حملات أمنية شملت العديد من المخيمات والقرى الفلسطينية، لاقت قبولاً وارتياحاً لدى المواطن الفلسطيني، وترافق ذلك مع تصريحات سياسية تناولتها الصحافة الغربية بالإعجاب ذاته الذي تناوله روجر كوهين. وكتب الصحافي ناثن ثرل في صحيفة النيويورك تايمز أن «فياض يحصد القدر في الداخل للأسباب نفسها التي ينال عليها المدح في الخارج، إنه يدين العنف ضد إسرائيل، ويرى أنه يمكن إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، ليس في إسرائيل، ولكن في دولة فلسطينية مستقبلية، واقترح أن تقدم هذه الدولة المواطنة لليهود أيضاً» (Thrall 2010).

في ظل هذا التعاون والتفاؤل الذي يبديه رئيس الوزراء الفلسطيني بأن بناء المؤسسات مع مرونة سياسية في القضايا الصعبة سيوفران مستقبلاً أفضل للفلسطينيين، فإنه على الجانب الآخر شرع أبو مازن في مفاوضات غير مباشرة، وأخرى مباشرة مع حكومة نتنهاو يصف صائب عريقات حال تلك المفاوضات للصحافي روجر كوهين لهجة نتنهاو على أنها «تعال إلى هنا يا ولد. نحن نعرف ما هو الأفضل لك» (Cohen 2010)، وهذا أخطر ما يواجه مشروع التنمية الذي يقوده فياض.

ففي مقابل الضبط الداخلي للحالة الأمنية، سعت الحكومة الفلسطينية إلى ضبط الأوضاع الاقتصادية وتخفيض الإنفاق، وكان ذلك بتشجيع مباشر من البنك الدولي، وقبيل انعقاد مؤتمر باريس أصدر البنك مجموعة من التوصيات الاقتصادية التي يجب على السلطة مباشرة العمل عليها. وهذه الإصلاحات تتعلق بتخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم، وإجراء تخفيضات جديّة على رواتب العاملين في القطاع العام، وإجراء تخفيضات على الإعانات التي تقدمها السلطة الفلسطينية في مجال تزويد الناس بخدمات الكهرباء (Bank information center 2007)، ومقايضة المساعدات الخارجية بمزيد من الضرائب، وتطوير آليات الجباية وخفض الإنفاق في العديد من النواحي الاجتماعية، حيث يشكل ذلك انسحاباً تدريجياً للمانحين، وهي مقولة يستطيع رئيس الحكومة الفلسطينية التباهي بها، بتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، ولكن من ناحية مقابلة فهي عودة لواقع أسوأ، حيث أن تقليل الاعتمادية، وإن كان يعتمد على الأشكال السابقة (الضرائب، تخفيض الإنفاق) فإنه يتجه نحو

زيادة الدين الداخلي، عبر سندات الخزينة أو سندات التنمية، في ظل غياب دولة وعملة واستقرار، وستقدم السلطة فوائد عالية عليها لتشجيع الناس والبنوك على الإقدام على شرائها، وتحول المنح المقدمة عبر المساعدات الخارجية إلى قروض، ما يعني العودة إلى الاعتمادية على الدعم الخارجي بطرق أخرى، دون فتح آفاق جديدة للاقتصاد الفلسطيني، حيث بقي الفلسطينيون معتمدين على نمط المساعدات غير المستردة.

لكن من الواضح أن هنالك اتجاهًا متزايداً للاعتماد على القروض الخارجية لسداد العجز في الموازنة العامة، وهذا اتجاه سلكته السلطة منذ نشأتها بالرغم من أن البيانات التي وفرتها الموازنة حول تلك النقطة هي للعام ٢٠٠٥، والتي أشارت إلى أن هنالك أكثر من مليار دولار متراكمة كقروض لم تسدد منها السلطة سوى ٥٥ مليون دولار.. وحتى لا نصبح كلبان، بلد صغير لا يتجاوز عدد سكانه ٤ ملايين نسمة، ومديون بـ ٥٥ مليار دولار للمؤسسات الدولية؛ بمعنى أن كل مولود جديد في لبنان اليوم هو مديون للمؤسسات الأجنبية بما يعادل ١٣٠٠٠ دولار.

وما زالت المنظمات الدولية تبرر الإجراءات العسكرية الإسرائيلية «بالمخاوف الأمنية لإسرائيل»، بينما تتابع السلطة، وقيم أداؤها، ولا تتورع تلك المنظمات عن توجيه النقد اللاذع لها حتى على آلية جباية فواتير الكهرباء والماء. ففي أول تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي لتقييم الإصلاحات التي تجربها السلطة، والذي جاء بعد عام واحد فقط من البدء بتنفيذ خطة التنمية، أشار التقرير: «إلى أنه سيطرت على المشهد الاقتصادي والسياسي في العام ٢٠٠٨ حالة من التردّي المؤسف على غير المأمول في خطة الإصلاح والتنمية، فمن منطلق «المخاوف الأمنية» شددت إسرائيل القيود المفروضة على الحركة والمرور عما كانت عليه العام ٢٠٠٧، وواصلت التوسع في بناء المستوطنات، فيما شهد الوضع الإنساني في غزة تدهوراً ملحوظاً» (تقرير خبراء صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩).

في الواقع الفلسطيني ما زالت تلك النصائح تنظر إلى الفقراء على أنهم عبء على عملية التنمية، والسلطة مطالبة بمراجعة برامج الرعاية الاجتماعية، وآليات التحصيل بدل الخدمات، وتطوير النظام الضريبي، وتخفيض العاملين في القطاع الحكومي... الخ. وفي السياق ذاته، فإن أجندة التمويل بقيت عائقاً لإحداث نقلة في عملية التنمية ذاتها، حيث صرح على سبيل المثال رئيس بلدية نابلس بأنه بطلب ألماني قررت بلدية نابلس رفع سعر متر المياه إلى ٦ شواكل بنسبة تتجاوز الـ ٦٠٪ للاستخدام التجاري (وكالة معا ٦ / ٤ / ٢٠٠٩)، ما يعني رفع تكلفة الإنتاج ورفع أسعار تلك المنتجات على المستهلك، وبالتالي غياب قدرة المنتج المحلي على المنافسة، وهذا ما لم يتم أخذه بالاعتبار عند محاولة الحصول على المنحة الألمانية، إضافة إلى أن السياسات الوطنية العامة تحددها أجندة التمويل، حتى ولو كان ذلك بشكل مناطقي من مدينة إلى أخرى، «وذلك يعني أيضاً أن المعونة الدولية لفلسطين تتحرك أكثر فأكثر بدافع «العرض» الذي تحدده أولويات الجهات المانحة، وتتحرك أقل فأقل بدافع «الطلب» الذي تحدده الإستراتيجيات الوطنية للجانب الفلسطيني المتلقي لتلك المعونة» (خالدي ٢٠٠٤: ٣).

وإن أعلنت الحكومة أن «تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهاق والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى. فعلى أركان اقتصاد قوي ومتين وناشط وفاعل تُبنى الدولة المقتردة. وعلى الرغم من جميع المقيدات الاحتلالية، ومع الإدراك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في ظل استمرار الاحتلال، فإن واجبنا الوطني يحتم علينا القيام بكل ما نستطيع لإخراج اقتصادنا من دائرة التبعية والتهميش، وإطلاق سراحه بما يحقق ويُمكّن من دعم مجهودنا للانخراط في عملية بناء مؤسسات الدولة وضمان

تحقيقها» وثيقة الدولة وإنهاء الاحتلال ٢٠٠٩: ٦٠)، إلا أن الحكومة لم تفعل شيئاً في هذا المجال.

وفي ظل الموقف السياسي الفلسطيني بعدم الذهاب لمفاوضات مباشرة في ظل الاستيطان، برر وزير الاقتصاد الفلسطيني السابق في حكومة فياض لقاءه بسيلفان شالوم وزير التطوير الإسرائيلي مطلع أيلول ٢٠٠٩ على أنه ليس اختراقاً سياسياً، ولا يعني قبول الفلسطيني بما يطرحه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (سلام اقتصادي). الوزير أكد أن اللقاء يأتي في سياق التأكيد على اتفاق باريس الاقتصادي وتطبيق الاتفاقية. وقال الوزير «قدمنا طلبات مكتوبة وموثقة ومنها، على سبيل المثال، طلبنا زيادة النسبة المحددة لنا وهي ٤٪ لاستيراد جميع أنواع اللحوم من الخارج لسد حاجة السوق، وبخاصة أن إسرائيل لا تسمح لنا باستيراد كميات كبيرة من اللحوم، ما أدى إلى ارتفاع أسعار اللحوم» (شبكة فراس الإعلامية ٢ / ٩ / ٢٠٠٩). وأضاف «هناك مخاوف من أن يصل سعر كيلو اللحم خلال فترة عيد الأضحى إلى ١١٠ شواكل إذا لم تسمح إسرائيل لنا باستيراد كميات كبيرة من اللحوم... كما طالبنا بضرورة فتح المعابر المحيطة بقطاع غزة، والسماح للمستثمرين بدخول فلسطين، وضرورة منحهم أرقاماً وطنية، حيث قدمنا قائمة بمجموعة أسماء للحصول على هويات لهم. إضافة إلى بحث مسألة الترددات الخاصة بشركة الوطنية،<sup>(٢)</sup> حيث سلمنا سلفان شالوم الاتفاقية التي وقعت بيننا وبينهم، والتي تقضي بمنحنا الترددات كاملة» (المصدر السابق).

التأكيد على اتفاق باريس الاقتصادي كان يشير إلى أن الحكومة لم تسع إلى خلق ظروف جديدة لنمو الاقتصاد الفلسطيني، وبقيت تلك العلاقة في إطار المراد لها في اتفاق أوسلو، التي عبر عنها شلومو بن عامي الذي صار فيما بعد كبير مفاوضي باراك في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ بالقول «المراد من عملية أوسلو السلمية أن تؤدي إلى حالة من التبعية الاستعمارية الجديدة الدائمة، يعيشها الفلسطينيون بشكل من أشكال الحكم الذاتي المحلي» (تشومسكي، مصدر سابق: ٢٢٠). بعيداً عن ذلك، بقيت إعادة إنتاج نظام الرعاية النفعية هو المتبع مع إدخال التعديلات عليه، فبدلاً من نظام رعاية نفعية يعزز من حضور، وسيطرة الفرد على المؤسسة كما في عهد الرئيس الراحل عرفات، يجري تعزيز نظام نفعي قائم على تعزيز نفوذ «المعتدلين»؛ أي دعم توجهات بعينها، والفارق بين الاثنين أن نظام الرعاية النفعي الذي جرى في عهد منظمة التحرير، والذي طبق في تجربة السلطة الفلسطينية، كان استمرار السيطرة على توجه موجود أصلاً، أما النظام النفعي الذي يجري تعزيزه فهو لخلق توجهات جديدة، عنوانها محاربة «العنف» والفساد، وبناء المؤسسات.

في مقابل ذلك لم يكن العالم معنياً كثيراً بالديمقراطية إلا كشكل يعطي نوعاً من الشرعية للبنية القائمة من جهة، وتدعيم صورة الغربيين عن أنفسهم بأنهم لا يدعمون المزيد من الديكتاتوريات في المنطقة من جهة أخرى، وهذا إصرار مورس في أفغانستان، والعراق... وفلسطين، بما يعرف بمشاريع إعادة البناء، وتصنف تلك الأنظمة أو السلطات الحاكمة في تلك البلدان على أنها فاسدة، وغير قادرة، وذلك من أجل تبرير حالة الاحتلال.

وإذا تم التعمق في النماذج السابقة، نرى كيف تتم التدخلات بشكل مباشر تحت شعارات إصلاح الحكم في الوقت الذي يجري فيه تقسيم المجتمع ذاته إلى فئات «متطرفة» وأخرى معتدلة، لكن فاسدة، من أجل تبرير استمرار التدخلات الخارجية.

٢. ارتبط ملف شركة الوطنية ومنحها الترددات بتقرير جولدستون، ويقال إن إسرائيل استخدمت ذلك لابتزاز السلطة الفلسطينية لسحب التقرير من التصويت.

وتجمع العديد من الدراسات لجهات خارجية على أهمية بناء حكم جيد للوصول إلى دولة. وبالتزامن مع برامج الإصلاح وبناء القدرات، لا تتضح الصورة حول المآل النهائي الذي سيصل فيه الفلسطينيون إلى دولة، وتزداد الشكوك أكثر فأكثر في أن بناء جسم فلسطيني يتمتع بالمواصفات السابقة لا يشكل بالضرورة مدخلاً للدولة، بل لحالة أفضل من إدارة الصراع وليس إنهاءه.

في العام ٢٠٠٥، خرجت دراسة عن مؤسسة رند (RAND) المقربة من وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان «بناء دولة فلسطينية ناجحة» (Building a Successful Palestinian State)، اعتبرت «أن الحكم الجيد سيكون مقياساً أساسياً لنجاح الدولة الجديدة، ولن يتم إرساء أسس الحكم الفلسطيني بشكل جديد إلا من خلال الجهود الحثيثة والمساعدة الدولية، ويجب أن تكون السلطة الفلسطينية منبثقة عن إرادة الشعب، وأن يسود القانون فعلياً، وأن تخلو مؤسسات الحكم من الفساد، كما يجب على السلطة الفلسطينية أن تتبنى الإجراءات التي تعزز القانون، بما في ذلك تعزيز صلاحيات القضاء، وإسناد بعض الصلاحيات للسلطة التشريعية، ومحاربة الفساد، والسعي إلى تطبيق نظام الاستحقاق في الخدمة، وإناطة السلطة بالمسؤولين المحليين» (مركز الزيتونة ٢٠٠٥).

وإن كان من غير المؤكد أن جملة الإصلاحات التي شرعت السلطة الفلسطينية، منذ سنوات، بإجرائها بتمويل ومعونة دولية، ستؤدي إلى دولة، أكد تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة) أنه مع برامج الإصلاح المطروحة، فإن عملية الإصلاح والحوكمة لن تكون أفضل حالاً عن السنوات التسع الماضية. وأشار التقرير «إلى أنه في العام ٢٠٠٩ وبدلاً من التحرر الواضح من منطق «الاحتلال أولاً»، ومن الواقع الذي حدد المسار الاقتصادي الفلسطيني، لا تزال فكرة إجراء المزيد من الإصلاحات للمؤسسات القائمة للسلطة الفلسطينية لكي تلبى على نحو أفضل فترة انتقالية طال أمدها، تعطى الأسبقية على ضرورة إرساء السياسة الاقتصادية والإطار المؤسسي اللازمين لإقامة الدولة المرتقبة. والفترة الماضية لا تؤيد الاعتقاد بأنه إذا أُجري ما يكفي من الإصلاح لعملية الحوكمة المؤسسية، فإن الدولة الوليدة ستكون مهياًة بشكل أفضل بكثير لعملية إطلاق السياسات مما كانت عليه العام ٢٠٠٢ عندما أعلن المجتمع الدولي لأول مرة تأييده لإنشائها» (اونكتاد ٢٠٠٩: ١٥). وهذا استنتاج مهم من نواح عدة؛ كون تلك المؤسسة الصادر عنها التقرير هي واحدة من منظمات الأمم المتحدة، حيث أن الأخيرة عضو في اللجنة الرباعية التي تضغط دائماً لإجراء مزيد من الإصلاحات في السلطة الفلسطينية، وأيضاً مؤشر مهم على أن هناك إهداراً للمال على برامج استنفذت حاجتها، ولا توجد حاجة فعلية لإعادة إنتاجها، بل إن إنتاجها المتكرر، وتوجيه التمويل والمعونة الخارجية المالية والفنية لهذا النوع من البرامج يحمل الفلسطينيين مسؤولية استمرار الاحتلال، على اعتبار أن هناك برامج إصلاح داخلي لم ينجزها الفلسطينيون بعد. ويبدو أن الفلسطينيين علقوا في المرحلة الانتقالية التي طال أمدها، ولا تبشر خطط الحكومة الفلسطينية بأنه بالإمكان تجاوز ذلك حتى العام ٢٠١١.

## الفصل الثالث:

# أصدقاء في صراع السوق

عمل الاقتصاد الإسرائيلي كأحد أكثر الاقتصادات المشبوهة والدموية في العالم، من خلال أربعة جوانب أساسية: الصناعات التكنولوجية الأمنية المجربة أساساً على الآلاف من الضحايا الفلسطينيين، سوق الدعارة المزدهرة جداً في إسرائيل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بقاء أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة مجال تصريف واسعاً للبضائع الإسرائيلية، السيطرة على الموارد الطبيعية بفعل الاحتلال العسكري.

وأصبح الخطاب أكثر وضوحاً في السنوات الأولى للانتفاضة الثانية، والبحث عن السلام الاقتصادي يتعامل فقط مع ما حصل للاقتصاد الفلسطيني خلال الـ ٦٢ عاماً الماضية، بما لا يخرج عن علاقات العمل والإنتاج التي كانت سائدة سابقاً.

في إسرائيل تدفقت عمليات تبيض الأموال، وتعد إسرائيل اليوم من أكبر موردي البغايا من دول الاتحاد السوفيتي السابق، وحسب تقديرات عدة مصادر، يبلغ عدد الرجال في إسرائيل الذين يستعينون بخدماتهن المليون رجل كل شهر، (الاقتصاد العالمي الخفي، رأسمالية جديدة تجارة الرقيق والجنس، فضيحة القروض العقارية، القرصنة الفكرية، تبيض الأموال، تجارة المخدرات) (نابوليوني ٢٠١٠)، حيث يتم تهريب ٣ - ٥ آلاف امرأة من الاتحاد السوفيتي السابق إلى إسرائيل وبيعهن للعمل في مجال الدعارة. وتعمل هؤلاء النسوة ٧ أيام في الأسبوع، بمعدل ١٨ ساعة في اليوم، ولا يتقاضين سوى ٢٠ شيكلاً من أصل ١٢٠ شيكلاً يدفعها الزبون. وبلغ حجم تلك التجارة في إسرائيل في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٩٠ - ١٩٩٥ حوالي أربعة مليارات دولار في البنوك الإسرائيلية، وتم تبيض ٦٠٠ مليون أخرى في مجال العقارات (المصدر السابق). ويعادل هذا الرقم الناتج عن سوق الدعارة ثلاثة أضعاف العجز الحاصل في ميزانية السلطة الفلسطينية.

كما بقيت جرائم إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة علامة تجارية أمنية رائجة في الغرب، واجهتها الصناعات الأمنية «لكن لا تحمل تلك الصناعة علامة جرب بنجاح على البشر». وفي الوقت الذي كان العالم يشاهد حجم

الجريمة التي تنفذها إسرائيل من خلال التقنيات الأمنية العالية، كانت الدول، وتجار السلاح، يتسابقون لشراؤها، وازدهرت الشركات والصناعات الأمنية. وفي العام ٢٠٠٦، بلغت صادرات إسرائيل من المنتجات الدفاعية ٣,٤ مليار دولار، ما جعل إسرائيل البلد الرابع في العالم في تجارة الأسلحة، ويشكل الآن قطاع التكنولوجيا المعتمد على الأمن ٦٠٪ من الصادرات الإسرائيلية (كلاين ٢٠٠٩: ٦٠٤).

وفي مقابل التصدير، نمت الشركات الاقتصادية مع القطاع الخاص الفلسطيني، الذي لم يستطع أن يتطور بعيداً عن الارتباط باقتصاد إسرائيل، حيث أن هذا القطاع الأخذ بالنمو، أصبح يرى في العلاقة مع الشركات الإسرائيلية تجاوزاً للمشكلات الأمنية التي تضعها إسرائيل في الأراضي المحتلة.

بينما يغرق الفلسطينيون في إستراتيجية خرقاء، تلاقي ترحاب الدول الغربية، مبنية على أن التنمية مدخل الدولة، وتحقيق ذلك يبدأ في تطوير أداء القطاع العام، وتعزيز مفهوم الحكم الرشيد، يتوافق خطاب التنمية للسلطة الفلسطينية مع المقترحات الغربية والإسرائيلية بمعالجة المشكلات الاقتصادية «للقراء الفلسطينيين»، بما يجنب وقوع كارثة إنسانية؛ تارة لأن الفقر يهدد السلام، ولرفع تكلفة الصراع بالنسبة للفلسطينيين، وحتى تكون العودة إليه مكلفة وباهظة الثمن، وتارة أخرى لأن البحث في الحلول السياسية هو إضاعة للوقت وغير ذي جدوى، لذا يجب التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية المشتركة للجانبين، بدل إضاعة الوقت في الصراع على الأرض كما يرى وزير الخارجية الياباني الذي تساهم بلاده في تمويل جزء من خطة وادي السلام، بينما فاليري هوفنبرغ، البالغة من العمر ٤٦ عاماً، وهي محامية يهودية - فرنسية من أصل جزائري، وتقوم بزيارة «إسرائيل» مرتين كل شهر من أجل تحقيق المهمة التي أرسلت بسببها (إنشاء منطقة صناعية في بيت لحم)، ويصادف أن لها عائلة في حي «نيفي تزيك» القديم في تل أبيب، وكانت تزورها مع أبنها إيليوت، تقول: «باريس هي بيتي، ولكن إسرائيل هي القلب - ونحن نفعل أي شيء للقلب». وحين تلتقي بالفلسطينيين تقول هوفنبرغ لمراسل صحيفة هآرتس أنها اضطرت إلى الاستماع إلى مئات النكات السيئة، «فيما كنت مغادرة في إحدى مهماتي قال لي ابني الأصغر، «ماذا، إنك زاهية مرة أخرى؟ إنني أمل أن الوقت الذي تقضينه من دوني يستحق ذلك». وذات يوم كنت في خضم مفاوضات مع الفلسطينيين، وقلت، «أندرون؟ إن الوقت الذي أخصه لكم لا يستحق الوقت الذي لا أقضيه مع طفلي. إذا لم ينته هذا الحديث في غضون ساعة، فإنني سأغادر». حسناً، لقد عمل ذلك مثل السحر. لقد أنصتوا لي، وقالوا: «حسناً، سنجد حلاً». لقد أدركوا أنني لست هنا لمجرد الحديث. قد يبدو الأمر غريباً أن امرأة يهودية قد أرسلت من قبل رئيس فرنسا لتحسين الاقتصاد الفلسطيني، ولكن الأمر ليس فقط حول الاقتصاد، إنه حول إحلال السلام في المنطقة» (بدائل آب ٢٠١٠).

سبق ذلك إعلان اليابان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، عن خطة للسلام «ممر للسلام والازدهار»، وسيتم على أساس التنمية الاقتصادية المشتركة، بدلاً من التركيز على صراع مستمر على الأرض. شمعون بيريس قدم هذه الفكرة بكثير من الاهتمام خلال مشاركته في مؤتمر دولي في نيويورك في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، الذي نظمه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٧، استضافت اليابان مؤتمراً استمر يومين في طوكيو، ضم مسؤولين من اليابان، و«إسرائيل»، والسلطة الفلسطينية. وفي الشهر نفسه، قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي رسمياً اعتماد خطة وادي السلام. وفي اجتماع ضم وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، ورئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، وعبد الإله الخطيب وزير خارجية الأردن، وتارو اسو وزير خارجية اليابان، تم الاتفاق

على المضي قدماً في المشروع المقدم من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، فيما يعرف «بوادي السلام» وتكون بداية المشروع إنشاء منطقة صناعية زراعية في جنوب أريحا (Arutz Sheva website 2010)، وهي مبادرة مشتركة تتضمن إنشاء مجمع للصناعات الغذائية المقررة في الأغوار، ونقل البضائع والحاويات إلى الأردن، من حيث أنها سوف توزع على بقية العالم.

وادي السلام<sup>(٢)</sup> خطة تمتد على وادي الصدع العظيم، الذي يمتد ٥٢٠ كيلومتراً على الحدود الإسرائيلية الأردنية، من البحر الأحمر في الجنوب، لاستغلال مياه نهر اليرموك في الشمال. والتي تمتد ٤٢٠ كيلومتراً من حدودنا مع الأردن، الذي تربطنا به علاقات سلمية، و ١٠٪ من هذه الطريق تمتد على الحدود المستقبلية مع الفلسطينيين، الذين هم في حاجة إلى المساعدات المالية. وادي السلام تشكل خطة اقتصادية من شأنها أن تخدم المفاوضات السياسية التي تجري في موازاة ذلك، «إسرائيل» والأردن والفلسطينيين قد وافقوا بالفعل على هذه الخطة. وأعلنت الولايات المتحدة، وبلدان أوروبا، واليابان تأييدها لذلك. وهذا هو أول اتفاق اقتصادي بين الشركاء الثلاثة، والأول بدعم ومشاركة عالمية (Wikipedia website 2010).

في الوقت الذي لاقى مشروع وادي السلام الكثير من الاهتمام الإعلامي، كان مشروع داني عطار، والمحافظ قدورة موسى في قرية الجلطة في جنين يلاقي الكثير من الاهتمام أيضاً في الصحافة الغربية. نشر جريشون باسكن مدير مركز الأبحاث الإسرائيلي / الفلسطيني مقالة في الجروزالم بوست، أشار فيها إلى دور كل من داني عطار وقدورة موسى اللذين مضى على عملهما مع بعض بضع سنوات، حتى يقوموا بخلق واقع جديد في منطقة الشمال. نجاح هذا الواقع يسمى جنين أولاً، وتضم هذه المنطقة معظم الجزء الشمالي من الضفة الغربية؛ الخط الأخضر والجدار الفاصل. وفي حال نجاحها، ستقدم الفرصة الأمثل للأمان والازدهار والاستقرار للطرفين على جانبي الخط. ما حققه حتى الآن هو عبارة عن بناء علاقة من الثقة التي هي المكون الأساسي في وصفه إحقاق السلام.

في الواقع الفلسطيني – «الإسرائيلي»، يعتبر غياب عنصر الثقة واحداً من أهم الأسباب في إبطاء المفاوضات بين

٣. وادي السلام هو رؤية تولد قدراً كبيراً من الاهتمام والمبادرات الاقتصادية على أساس الاستثمار الخاص، ودعم من المؤسسات والدول. هذه المشاريع الاقتصادية سوف تعزز التنمية الإقليمية، ما يؤدي إلى مجموعة واسعة من الفوائد لدول المنطقة وسكانها. وأول المشاريع سوف يشمل حفر ناقل للسلام! لنقل المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت؛ الذي بدأ يفقد المياه، والمجاري تهدد السياحة في المنطقة. العلاج المناسب لهذه المشكلة يأتي من أكثر من بلد واحد من خلال جهد تعاوني من البلدان التي تتقاسم البحر، فضلاً عن مشاركة عالمية لمنع المخاطر البيئية من أجل تعزيز السلام. وسيجري على طول قناة البحر الميت، العديد من المشاريع الاقتصادية والتجارية لتشمل ضمن أمور أخرى السياحة والبحيرات، ومرافق إنتاج الطاقة، وطرق مبتكرة للزراعة، وتحلية المياه، وبناء المرافق السياحية والفنادق والطرق على كلا الجانبين من الحدود. ومشروع قناة البحر الميت سيحول وادي عربة إلى حالة من الازدهار، وجذب للسياح من جميع أنحاء العالم، كما أنه يعوض البحر الميت فقدان المياه. وسوف يعزز إلى حد كبير العلاقات بين إسرائيل والأردن، ومساعدة الفلسطينيين في توليد النمو الاقتصادي. بينما مشروع سكة الحديد يأخذ في عين الاعتبار بناء خط للسكة الحديد – للنقل بين الأردن وإسرائيل، ستقصر المسافات، وتخفض التكاليف وتطور فرصاً جديدة للشحن بين أوروبا وأمريكا ومنطقة الشرق الأوسط.. الأوروبيون أيضاً أنشأوا خطوط السكك الحديدية لربط أوروبا والشرق الأوسط. وهناك المسار في الشمال الذي يمكن أن يبنى بين إربد في الأردن، وحيفا في إسرائيل، ومسار آخر في الجنوب لربط العقبة، والبحر الأحمر وميناء أسدود. التنمية الزراعية والصناعية في أريحا، التي يمكن أن تكون بمثابة المركز الزراعي لمنطقة الشرق الأوسط برمتها. حكومة اليابان قد عرضت المساعدة في التنمية الصناعية والزراعية في أريحا، هذه المنطقة ستكون قادرة على توزيع المنتجات الزراعية إلى المنطقة بأسرها. هذا المشروع سيمكن الضفة الغربية من تصدير المنتجات إلى الأسواق في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ورفع نوعية الحياة في المنطقة (Wikipedia website 2010).



القادة في هذا الصراع المملوء بالكلمات الرنانة (باسكن ٢٠٠٨). المشروع المتعثر منذ سنوات لم يخرج بعد إلى حيز النور، ١٦ عاماً مضت منذ الحديث عن المشروع، على الرغم من قبول الفلسطينيين بوجود المنطقة الصناعية على أراض زراعية، والقبول ببقاء إسرائيل المزود الوحيد للمياه والكهرباء لتشغيل المنطقة. أسباب الفشل عزتها السلطة الفلسطينية كما بنك التنمية الألماني إلى قصور في عمل شركة الشمال الفلسطينية، حيث قالت الأخيرة، في كثير من المناسبات، إن المعوقات هي من الطرف الإسرائيلي. السلطة بادرت مؤخراً إلى سحب الامتياز من شركة الشمال ومنحه إلى شركة تركية. داني عطار رئيس مجلس محلي جلبوع أكد أنه تلقى تأكيدات من وزير الدفاع الإسرائيلي، بأن فترة الانتظار على معبر الجملة ستخفض أمام ما سيتم إنتاجه في المنطقة الصناعية، التي من المتوقع أن تنتج صناعات غذائية، وسيارات يتم تجميعها في تلك المنطقة، إضافة إلى ١٥ ألف فرصة عمل ستوفر للفلسطينيين، هنالك أيضاً ٢٠٠٠ فرصة عمل للإسرائيليين (Oakland Ross 2008).

دراسة سابقة لمؤسسة الشرق الغرب في نيسان ٢٠٠٥، قالت إن المناطق الصناعية توفر فرصة واعدة للإصلاح الاقتصادي، وتوليد فرص عمل، وتنمية صناعات موجهة نحو التصدير، كما توفر نقطة تركيز للاستثمار المحلي والدولي في الأراضي الفلسطينية. الفرصة تعتمد لدرجة كبيرة على الظروف والعمل في الوقت المحدد الذي هو خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، وهي معرضة لعقبات مثل الافتقار إلى البنى التحتية، والافتقار إلى قدرة البضائع والناس على الحركة عبر الحدود، التي تعتبر ضرورية لتشغيل منطقة صناعية، بما في ذلك مشكلة حركة المستثمرين، والإداريين، والزيائن، والمزودين الأجانب والإسرائيليين (East West Institute 2005).

وفي أعقاب قرار لمنتدى أنقرة في ١٣ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، فإن حكومة «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية اتفقتا على إنشاء منطقة ترقوميا الصناعية، التي ستكون موجودة في المنطقة جيم وباء. وبناء المنطقة الصناعية سوف يحفز النشاط الاقتصادي الفلسطيني من خلال جذب الاستثمارات الخارجية، وخلق فرص العمل المستدامة، وتوليد الدخل في منطقة الخليل (Kenny 2007)، وبينما هناك بعض الخطوات العملية التي اتخذت في أريحا والجملة، بقيت تلك المنطقة تحظى باهتمام أقل من قبل المانحين. والحديث عنها لغاية الآن فقط في سياق مشروع المناطق الصناعية ككل.

لقد تعرض الفلسطينيون مرة أخرى للمقايسة عبر أزمات الاقتصاد التي يعانونها، والبطالة التي ترافقت مع ارتفاع معدلات الفقر. ومنذ تشابك الأيدي في واشنطن العام ٩٣، ازداد الفلسطينيون فقراً، في الوقت الذي وصف فيه شلومو بن عامي وزير خارجية إسرائيل في عهد حكومة براك العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، الذي عمل ضمن طاقم المفاوضات في كامب ديفيد، الأعوام التي تلت المصافحة في البيت الأبيض، بأنها أكثر العصور إدهاشاً من حيث النمو الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق في تاريخ إسرائيل (كلاين ٢٠٠٩: ٦٠٠).

وعلى الجانب الآخر، كانت قائمة الفقراء تتسع يومياً، بانضمام المزيد من العائلات الفلسطينية إلى دائرة الفقر، التي لم تجد لها أيضاً متسعاً في قائمة وزارة الشؤون الاجتماعية، وكانت خارج دائرة المساعدات. والاقتصاد الفلسطيني حسب «الأونكتاد» لم يصمد إلا بفعل المعونات الخارجية، التي حالت دون انهياره، حيث واصل الاقتصاد تراجعاً خلال السنوات التسع الماضية، وأصبح اختيار الشركات الفلسطينية للسلع التي تنتجها بغرض التسويق الداخلي والخارجي لا تملية الاعتبارات الاقتصادية، بل إن ما يحده هو كلفة تدابير الأمن

الإسرائيلية التي يتعين أخذها في الاعتبار (أونكتاد، مصدر سابق: ٥). تدابير الأمن التي اتخذتها حكومة «إسرائيل» طالت أيضاً بعض المنتجات الأجنبية التي تدخل السوق الفلسطينية، وتحديدًا تلك المتعلقة بالمواد الغذائية للأطفال، التي كانت تحتجز في الموانئ الإسرائيلية فترات زمنية طويلة حتى تستطيع شركة متيرنا (Materna) الإسرائيلية تسويق بضاعتها في أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن تفسير عدم تحقيق نمو مشابه عند الفلسطينيين لا يمكن تبريره بفساد عمل السلطة الفلسطينية، حيث يميل البعض إلى هذا التفسير، وكأنه وحده فقط مصيبة الفلسطينيين. فتدفق التمويل الخارجي ذهب لتوظيف البطالة الناتجة عن الإغلاقات، والاستغناء عن العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلية، وبناء أجهزة أمن فلسطينية ضمن مهمات انتقدها الكثير من الفلسطينيين بشدة، كما أن اتفاق باريس الاقتصادي الذي رعاه الفرنسيون، ويشرف على تنفيذه صندوق النقد الدولي، وضع الاقتصاد الفلسطيني ضمن خيارات محدودة للتطور، وأتاح الاتفاق السياسي لإسرائيل التخلي عن مسؤولياتها كقوة احتلال، فحدث هنا الفساد، وأصبح الفلسطينيون لاحقاً غارقين فيه.

واستفادت الشركات والحكومات المتعاقبة في إسرائيل من تلك الحالة بشكل مباشر. أولاً عبر جني الكثير من الأرباح بحكم علاقاتهم مع قادة أجهزة الأمن، وثانياً، استخدام تلك الحالة سياسياً، وتصوير الفلسطينيين كفاسدين أمام الرأي العام الفلسطيني والمانحين الدوليين، واستخدام ملفات الفساد في الضغط على القيادة السياسية الفلسطينية في المفاوضات، فحين يصبح ليبرمان - على سبيل المثال - صديقاً لمارتن شلاف، والأخير تربطه علاقة بمحمد رشيد، والثلاثة معاً يستفيدون من الكازينو مباشرة، وهو الكازينو المقام على أراض فلسطينية، ويعتبر استثماراً فلسطينياً، فإن ليبرمان بهذه العلاقة يمول حزبه «إسرائيل بيتنا»، بينما في السياسة يقف ليبرمان ويقول لن نعطي الفلسطينيين أي شيء.

لقد رافق إنشاء السلطة الفلسطينية حالة من الفساد العام الذي بدأت بعض التحقيقات، وتحديدًا الصحافية منها، تتحدث عن مظاهره، في مرحلة مبكرة. لقد كانت حالة الفساد تلك مشابهة تماماً لعمليات إعادة هيكلة الاقتصادات، والخصخصة في الوطن العربي. فساد يرافق توزيع الثروة من جديد، وهي الحالة ذاتها التي وفرها اتفاق أوسلو. عندما أصبحت اتفاقية باريس الاقتصادية سارية النفاذ، «سأل ممثل وزير المالية الإسرائيلي الفلسطينيين أين يريدون تحويل العائدات المالية؟ وقد طلبوا تحويلها إلى حسابات بنكية مختلفة في بنك فلسطين، والبنك العربي في غزة. محمد رشيد المستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، طلب تحويل عائدات الضرائب على البترول إلى حساب سري آخر في بنك ليثومي - فرع حاشمونيم في تل أبيب. رفع المسؤول الإسرائيلي حاجبيه، وابتسم في سره، لكنه لم يكن يريد التدخل في الاقتصاد الفلسطيني! وأفاد تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الحساب في بنك ليثومي لم يخضع لمراقبة وزارة المالية الفلسطينية» (Bergman 1997). وكانت إسرائيل تعلم جيداً بوجود هذا الحساب، وأنه تابع لسلطة الرئيس الفلسطيني مباشرة. وكان المال وتدفعاته على الجانبين قد خلق مصالح مشتركة، ولم يكن مهماً لإسرائيل إن كانت الأموال التي تحصل عليها السلطة تدار بطريقة سليمة، فالأهم كان اتفاق باريس الاقتصادي الذي ضمن لإسرائيل مكانتها السابقة في الاقتصاد الفلسطيني.

في أحداث النفق سنة ١٩٩٦، عندما اشتبك جنود السلطة الفلسطينية وجنود الاحتلال، كرد فعل على افتتاح

تنتياهو نفقاً تحت المسجد الأقصى، رن الهاتف النقال لـ«أرييه زئيف» الرجل المسؤول عن إجراء التحويلات المالية للسلطة الفلسطينية. المسؤول الفلسطيني الذي اتصل بزئيف لم يكن يريد الحديث عن النفق، أو الاشتباكات بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال، كان يسأل هل بإمكان إسرائيل أن تحول عائدات الضرائب قبل الموعد المحدد بيومين لقضايا فنية في السلطة الفلسطينية (Ibid). تقرير اللجنة المكلفة من المجلس التشريعي العام ١٩٩٧ أشار بوضوح إلى أن هناك تدخلاً للعديد من الأجهزة الأمنية والعسكرية في شؤون الجمارك، وعمل دائرة الجمارك والضابطة الجمركية، ما أفقد وزارة المالية، وهي الجهة الوحيدة ذات الاختصاص والقدرة على ضبط وضمان توريد جميع الأموال المحصلة إلى حساب الخزينة العامة، ما أدى إلى تلاعب في المال العام وإهداره. وأشار التقرير إلى الإيرادات غير الضريبية التي تحصلها الشركات العامة المملوكة للسلطة، أو تلك المساهمة فيها، وعلى رأسها هيئة البترول، وهيئة التبغ، وشركة الاسمنت (تقرير اللجنة المكلفة ١٩٩٦).

وظل ملف النفط والعلاقة مع الشركات وأجهزة الأمن، والعاملين في هيئة البترول، الملف الذي ذاع صيته وما زال، من الملفات السيئة للسلطة الفلسطينية، ففي ظل الانتقادات التي كانت توجه لتدخل أجهزة الأمن في هذا الملف على الجانب الفلسطيني، كانت شركات النفط الإسرائيلية على خط الأزمة في الجهة المقابلة. محمد رشيد (خالد إسلام كما يعرف بهذا الاسم أيضاً) الذي تعاقد مع شركة (دور) الإسرائيلية لتزويد مناطق السلطة الفلسطينية بالوقود، دفع «بادسكو» وهي شركة نفط أخرى تعمل في إسرائيل وتزود المناطق الفلسطينية إلى مطالبة (حربي صرصور) مسؤول هذا الملف بتعويض الشركة عن المعدات التي تركتها في محطات البنزين في مناطق السلطة الفلسطينية. صرصور قال إن أموال التعويضات في طريقها إلى الشركة، هذا كان في العام ١٩٩٥. «بادسكو» توجهت بالعديد من القضايا للمحاكم الإسرائيلية على السلطة الفلسطينية، وعلى حكومة إسرائيل، وشركة دور. وأدعت أن خسائرها الناتجة عن إعطاء الامتياز لشركة دور تقدر بـ ٤٣ مليون شيكل شهرياً. وطالبت مراقب أموال الدولة بالتحقيق مع اثنين من المسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية، اللذين لهم علاقة بشركة دور، على دورهما في التعاقد مع السلطة الفلسطينية (Bergman 1997).

## الكازينو

كان لكثير من الناس انتقادات واسعة على موافقة السلطة الفلسطينية على افتتاح الكازينو في أريحا لاعتبارات دينية من جهة، واعتبارات اقتصادية من جهة أخرى. كانت الفكرة بداية أن يتم افتتاح الكازينو في «إسرائيل»، ولكن للاعتبارات السابقة داخل المجتمع الإسرائيلي رفض افتتاح الكازينو هناك. لكنه كان جاذباً لآلاف المقامرين الإسرائيليين، الذين ليس عليهم سوى قيادة مركباتهم ٣٠ دقيقة للوصول من القدس إلى أريحا. كل القادمين مساءً لن يستطيعوا رؤية مخيم اللاجئين غير البعيد عن المكان كثيراً، وبين الفقر المدقع في مخيم اللاجئين المعروف باسم مخيم عقبة جبر الذي يقطع الطريق إلى الكازينو، وبذخ الكازينو، يمر مئات المقامرين لكنهم لا يلتفتون إلى المخيم، ربما لأن المخيم غير مضاء ليلاً (Machlis 1998).

لقد فرضت السلطة قانوناً يمنع الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول الكازينو. وبطبيعة الحال، فإن القاطنين في أكثر من عشرة مخيمات لم يكن أصلاً بمقدورهم فعل ذلك، وهم لا يملكون جوازات سفر أجنبية، على عكس الكثير من الأغنياء في المجتمع الفلسطيني - والأغنياء وحدهم مرحب بهم هناك - وبالتالي

كانت الحجج التي سبقت لاحقاً حول منع الفلسطينيين من التوجه إلى الكازينو، كانت كاذبة، ومحاولة من السلطة الفلسطينية للتخفيف من حدة الانتقادات الداخلية، لأنه بإمكان من يحمل جواز سفر ثانياً أن يكون أحد رواد الكازينو. ومن ناحية أخرى، فقد وفر الكازينو للفلسطينيين ١٦٠٠ فرصة عمل، و٤٠٠ فرصة عمل أخرى للأجانب (Mackinnon 2005). بينما أشارت مصادر في الكازينو لصحيفة الواشنطن بوست أن عدد العاملين في الكازينو لم يتجاوز الـ ٨٠٠ موظف من الفلسطينيين، و٢٥٠ من الأجانب. لكن الكازينو في عطلة نهاية الأسبوع، والأعياد يحتاج إلى ٢٠٠٠ عامل.

المستثمر في الكازينو هو ابن لأبوين يهوديين لجأ بعد الحرب العالمية الثانية يدعى مارتن شلاف، ويبلغ من العمر ٥٧ عاماً. شلاف في العديد من المناسبات واجه ادعاءات بإقامة علاقات مع الشرطة السرية الألمانية، وبتزويد ألمانيا الشرقية بالسلح. في العام ١٩٩٨، تشارك شلاف مع السلطة الفلسطينية في افتتاح الكازينو في أريحا، ومنذ ذلك الوقت يواجه العديد من قضايا الفساد في إسرائيل، لكن قضايا الفساد التي تورط فيها شلاف كانت في قمة الهرم السياسي في إسرائيل. في تشرين الأول ٢٠١٠، نشرت الصحف الإسرائيلية العديد من التحقيقات التي تجريها الشرطة الإسرائيلية، وركزت على علاقته مع ليبرمان ورئيس الوزراء السابق «أريئيل شارون». من بين هذه الادعاءات، تمويل الحملة الانتخابية العام ٢٠٠٦ لليبرمان بصورة غير مشروعة، وأنه قام بدفع ديون شارون خلال حملته الانتخابية لحزب الليكود الأولية في العام ١٩٩٩. في نيسان / أبريل، اختار شلاف عدم حضور جنازة والده في القدس، لعدم تمكنه من الحصول على ضمانات من الشرطة الإسرائيلية بعدم القبض عليه إذا جاء إلى إسرائيل (Hartman 2010). ونشرت هآرتس تحقيقاً مطولاً شمل وزير الخارجية الإسرائيلية أفينغور ليبرمان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون مع ممول كازينو أريحا، الذي أسسه بمساعدة أرييه درعي مسؤول حزب شاس، ودوف فايسغلاس الذي أصبح مستشار شارون العام ٢٠٠٥. العديون رأوا أن الكازينو يعتبر واحداً من أكبر عمليات الفساد التي رافقت اتفاق أوسلو (Halevi 2008).

في بداية الانتفاضة، اجتمع محمد رشيد وأولمرت الذي كان آنذاك رئيس بلدية القدس وشلاف، إضافة إلى إيلي يشاي من حزب شاس، الذي يشغل اليوم منصب نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، ودوف فايسغلاس محامي الكازينو لتثبيت وقف إطلاق النار، حتى يعود الكازينو للعمل مجدداً (Ibid). آخر اجتماع جمع مستثمري الكازينو كان في ١٩ تشرين الأول / أكتوبر من العام ٢٠٠٠ في فندق الملك داوود في القدس. محمد رشيد أخبر أولمرت أنه خاب أمله في باراك، ومن سلوك الإسرائيليين في الأسابيع الماضية. وأضاف رشيد أنه يخشى الآن على العملية السياسية. اعتبر أولمرت أنه كانت هناك فرصة تاريخية تم تضييعها، وأن مقترحات باراك لعرفات فيها تنازلات كبيرة، وتحديدًا فيما يتعلق بموضوع القدس، وهي غير مقبولة حتى له كرئيس بلدية المدينة (Weitz 2009). الكازينو الآن مغلق، مع احتمال عودته للعمل مجدداً في المستقبل، بالنسبة لشلاف فقد شكل الكازينو استثماراً جيداً لشركة اويسس، حيث تم إعفاء الكازينو من الضرائب عشر سنوات، ومنح الشركة حصراً امتياز إقامة أي كازينو في الأراضي الفلسطينية لمدة عشرين عاماً، حيث من المتوقع أن ينتهي الاحتكار العام ٢٠٢٨، هذا طبعاً إذا احتسبت سنوات الإغلاق خلال الانتفاضة الثانية. وكان هذا الاتفاق سيكون كلعبة الشركات العابرة للقارات، واستثمارها في الوطن العربي.

أحمد النجار باحث في مركز الأهرام الإستراتيجي في القاهرة، وله العديد من الدراسات النقدية حول الاقتصاد

المصري، تحديداً في عهد الرئيس حسني مبارك، حين سألناه عن قوانين الاستثمار الممنوحة للشركات الأجنبية في مصر، قال إن الشركات الأجنبية اعتادت الاحتيايل على النظام الضريبي، فهذه الشركات كانت تحصل على إعفاء ضريبي لمدة عشر سنوات، وقبل انتهاء الفترة القانونية كانت هذه الشركات إما أنها تصفي أعمالها في مصر، أو تنقل مصانعها إلى منطقة أخرى، وبالتالي فإن هذا يمكنها من الحصول على إعفاء جديد (النجار، مقابلة ٣ / ١٠ / ٢٠١٠). وهذا ما كان ستحصل عليه الشركة السويسرية التي مع ظروف سياسية مناسبة سوف تنقل استثمارها إلى رام الله، أو أي مدينة أخرى، وبالتالي الحصول على إعفاء ضريبي جديد.

وبالنسبة لكبار السياسيين في «إسرائيل»؛ سواء في الأحزاب الدينية ك«شاس»، و«إسرائيل بيتنا»، أو بالنسبة لأولمرت وشارون، «الليكود» و«كاديما» لاحقاً، فهذا كان يعني تدفق الأموال لحملةاتهم الانتخابية. لقد جمع الكازينو تلك العلاقات غير المحتملة أيديولوجياً وسياسياً، حيث أن الأحزاب الدينية عارضت بشكل كبير اتفاق أوصلو مع الفلسطينيين. لكن كانت مشاركة في (لعبة الكازينو)، وفي الوقت الذي كان الليكود يفاوض باراك للانضمام إلى حكومة وحدة وطنية لمواجهة الفلسطينيين وقمع الانتفاضة في الأراضي المحتلة، طلب المحامي دوف فايسغلاس من شارون الطلب من باراك إعادة افتتاح الكازينو في أريحا (Katz 2004)، وهو نقاش وإن تناولته الصحافة العبرية بشكل أساسي، فنادراً ما ترجمت الصحف المحلية الفلسطينية تلك التقارير، إضافة إلى عدم كتابة تقاريرها الخاصة. ومع انتخابات ٢٠٠٦، وبدء «حماس» في تشكيل حكومتها، كان أيضاً الكازينو من المواضيع التي جرت إثارتها، حيث أجرت الجيروزليم بوست الإسرائيلية تحقيقاً صحافياً شمل العديد من المصادر المقربة من «حماس» حول تفكيرها بمستقبل الكازينو، وأجمع مسؤولو «حماس» أنه في فترة حكومتهم لن يكون هناك كازينو. مصادر مقربة من «حماس» قالت: «يمكنهم فقط أن يلموا بفتح الكازينو». وأضافت المصادر «لن نسمح أبداً بتشغيل الكازينو». مصدر آخر في «حماس» قال إنه لا يستبعد احتمال تحويل الكازينو إلى مسجد، وأضاف المصدر: «سمعت من قادة كبار في «حماس» أن هذا سيكون من الأشياء الأولى التي تفعلها الحركة بعد تسلمها السلطة الفلسطينية». وتابع «لا أعتقد أن كثيراً من الفلسطينيين سيحزنون إذا ما أزيل الكازينو عن وجه الأرض». وعلى الرغم من أن الكازينو أقيم في أريحا، فإنه لا يمتلك تصريحاً من بلدية المدينة، إذ أنه يعمل بتصريح خاص من وزارة المالية في السلطة الفلسطينية (موقع دنيا الوطن ٢٠٠٦). في كل التحقيقات التي ارتبطت بشلاف والمسؤولين الإسرائيليين؛ سواء السابقين أو الموجودين حالياً، الوحيد الذي اخضع للمحاسبة القاسية كان فقط عرفات، فمحمد رشيد اليوم غاب عن الساحة الفلسطينية بعد رحيل عرفات، وأضيف الكازينو لقضايا الفساد التي اتهمت بها السلطة الفلسطينية، وليبرمان اليوم هو وزير خارجية إسرائيل، وكان شارون لا يتورع بوصف السلطة بالفاسدة، وكان بوش يردد تلك العبارة أيضاً في مناسبة أتاحت للتعليق على الشأن الفلسطيني منذ انتخابه في العام ٢٠٠٠.

وبعد ١٨ عاماً تحولت إسرائيل إلى الاحتلال الأرخص، أو الأقل تكلفة اقتصادية في العالم حسب تعبير الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال مقابلة أجراها مع التلفزيون الإسرائيلي في حملته الإعلامية لخلق رأي عام في الشارع الإسرائيلي مؤيدة للسلام مع الفلسطينيين. وفي هذا التصريح، يؤكد أن ما جرى خلال الفترة السابقة هو إعادة ترتيب للحياة الاقتصادية، ومنح الفلسطينيين كيانه يتحمل فقط الأعباء الاقتصادية بدلاً من إسرائيل. إن التنمية التي بدأ الترويج لها منذ توقيع اتفاق أوصلو العام ١٩٩٣ ما كانت إلا بداية الانهيار للطبقة العاملة

الفلسطينية، وتحويل جزء كبير منها إلى البطالة. ففي الوقت الذي حصل الاحتفال في البيت الأبيض بتوقيع اتفاقية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبعد ٣ سنوات تحديداً، غادر خلال تلك الفترة مليون يهودي من الاتحاد السوفيتي، الذين باتوا يشكلون أكثر من ١٨٪ من إجمالي سكان «إسرائيل» اليهود، ويمكن مقارنة ذلك بانتقال كل مواطنين أنغولا، وكمبوديا والبيرو إلى الولايات المتحدة. أما في أوروبا، فهذا يوازي انتقال اليونانيين جميعاً إلى فرنسا (كلاين ٢٠٠٩)، وبالتالي كان هذا عاملاً إضافياً في تحطيم عملية السلام الهشة أصلاً. لم تكن إسرائيل لتتمكن من الاستغناء عن خدمات الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، لولا وصول اللاجئين السوفيت. وما كان اقتصادها ليصمد دون مساهمة العمال الفلسطينيين، تماماً كحال كاليفورنيا بدون المكسيكيين (المصدر السابق)، في الوقت الذي كانت أيضاً تتوافد فيه عمالة خارجية، وهي تعتبر أقل تكلفة من دول كالصين، وتايوان، ورومانيا، ... الخ، وإن رأى البعض أن تلك العمالة بدأت تصبح مشكلة وليست حلاً، ليس فقط للاقتصاد بسبب تحويل العملة الصعبة إلى الخارج، بل أيضاً من نواحي اجتماعية ذات طابع عنصري. لكن المشكلة الأساسية للعمالة الفلسطينية التي رحلت ما بعد الجدار والعوازل الإسمتية كان استبدالها بالعمالة الروسية التي نشطت في تنظيف المعابر، والشوارع، ومختلف المرافق العامة، والبناء ... ببساطة احتلت مكان العمالة الفلسطينية، في الوقت الذي ترافق التوقيع على اتفاق أوسلو بالخير للجميع، لكن ذلك لم يحدث طوال السنوات التي تلت اتفاقية أوسلو، بل إن هذا الوضع كان مطابقاً لما حدث في العام ١٩٤٨، حيث سرقت الأراضي من الناس قبل أن يتحولوا لاحقاً إلى عمال فيها، ثم يطردون منها مجدداً.

يراهن الفلسطينيون على مشاريع المناطق الصناعية كحل سحري للاقتصاد الفلسطيني. على بعد كيلومترات قليلة من المنطقة الصناعية المنوي إنشاؤها في أريحا، انتشرت العديد من المناطق الصناعية المؤهلة في العاصمة الأردنية عمان، بعد أكثر من عشر سنوات من إنشائها يصف إبراهيم سيف رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي المقرب من الحكومة في الأردن المناطق الصناعية بالفاشلة، وأنها أخفقت في تشكيل قيمة مضافة للاقتصاد الأردني، وأساءت لسمعة الأردن من ناحية حقوق العمال، وأن نسبة قليلة فقط من العمال الأردنيين وجدوا فرص عمل هناك (سيف، مقابلة ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠). بينما ترى توجان فيصل وهي معارضة أردنية ونشطة سياسية أن مشروع المناطق الصناعية المؤهلة فشل، وأنه لم يحل مشكلة الأردنيين العاطلين عن العمل، لقد جلبوا أعمالاً من الصين، لتخفيض تكلفة التشغيل، مع ذلك لقد جمع المستثمرون في بعض المناطق الصناعية أموالهم وهربوا، وتركوا العاملات الصينيات في الأردن، واللواتي أصبح من الصعب عليهن العودة إلى بلادهن، جزء كبير - تقول فيصل - من العاملات أصبحن يعملن اليوم في الدعارة وتنظيف البيوت، ويعرف بعض الأحياء في مدينة أربد بأنه حي الصينيات، نسبة إلى تلك العاملات (فيصل، مقابلة ٢٤ / ٦ / ٢٠١٠).

يصف سفيان التل حال العمالة الأردنية، بأن الأجور كانت غير مسبوقه في التاريخ، لقد وصلت بعد الأجور إلى مستويات متدنية جداً، بعض العاملين في مجال الخياطة وصناعة الملابس لم تتجاوز رواتبهم ٤٠ ديناراً أردنياً، لقد جنى المستثمرون الفائدة وحدهم، ولم يحظ العمال بأي تأمينات صحية أو ضمانات اجتماعية (التل، مقابلة ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠)، فتجربة المناطق الصناعية في الأردن ومصر مؤشر مهم على ما سيكون عليه الحال بالنسبة لتلك المناطق المنوي إنشاؤها في فلسطين، مع أخذ الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان الثلاثة، والرابط الأساسي هو قدرة كل بلد على المنافسة من ناحية رخص الأيدي العاملة، وتوفير الطاقة، والإعفاء من الضرائب، ... الخ، وهذا

ما جعل المناطق الصناعية في بعض الدول العربية مغرية جداً لأصحاب المصانع في المستوطنات.

يقول عاموس رابين رئيس اتحاد الصناعات الإسرائيلية في المستوطنات اليهودية، إن اتحاد الصناعات الإسرائيلي في المستوطنات اليهودية يدرس بشكل جدي إمكانية إقامة مصانع ونقل خطوط إنتاج إلى منطقة التجارة الحرة المخطط إنشاؤها في الأردن. ويشير إلى أن شركات من الولايات المتحدة وتركيا والأردن بادرت إلى إقامة منطقة التجارة الحرة في الأردن، وقد اجتمع أعضاء الوفد الإسرائيلي مع مدير عام المنطقة، وناقشوا معه الظروف التي ستهيئها الحكومة الأردنية وإدارة المنطقة للمصانع الإسرائيلية التي ستقرر نقل خطوط إنتاجها إلى هناك. وتابع رابين يقول إن منطقة التجارة الحرة قرب العقبة ذات امتيازات عديدة، في مقدمتها وجود أيدٍ عاملة رخيصة ومتوفرة، والمساعدات السخية التي تقدمها الحكومة الأردنية، وتكاليف البنى التحتية والطاقة أرخص بكثير مقارنة بإسرائيل، وقربها من ميناء العقبة والمعبّر الحدودي في العقبة، إضافة إلى إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق العربية (العرب نيوز ٢٠ / ١١ / ٢٠١٠).

الفلسطينيون يراهنون اليوم على أن إنشاء مناطق صناعية في الأراضي المحتلة من شأنه أن يقوي اقتصادهم، ويذهب البعض أبعد من ذلك بتصوير المناطق الصناعية الحل الوحيد لمشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني. لا يأبه العديد من المسؤولين بتقييم تجربة المناطق الصناعية في الأردن، لا من حيث القيمة المضافة للاقتصاد، أو من حيث الإسهام الفعلي في حل مشكلة البطالة، وعدم إخضاع الطبقة العاملة الفلسطينية للمنافسة مع العمالة الخارجية.

رئيس هيئة المدن الصناعية الفلسطينية يقول إن العمالة في المناطق الصناعية المنوي إنشاؤها هي بالكامل ستكون فلسطينية، ولكن من الممكن أن نحتاج إلى استيراد بعض الخبرات الفنية (اشتية، مقابلة ٦ / ٥ / ٢٠١٠)، على الأقل هذا لم ينجح ليس في مصر أو الأردن فحسب، بل أيضاً في أمريكا، حيث بدأت كبرى الشركات المتخصصة في قطاع صناعة الكمبيوتر مثل (Hewlett, IBM, Motorola, Pakard)، في إحلال العلماء الهنود ذوي المرتبات المتدنية مكان العلماء الأميركيين. وحينما ضايقتهم الحكومة الأميركية في هذا السلوك، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهي. وهكذا، سواء تعلق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات، أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الإلكترونية أو البريد أو شبكة الاتصالات الهاتفية، أدت حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود، دون أي قيود، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلى الشوارع الخلفية للبطالة (مارتن، شومان ١٩٩٦).

ما حدث في الأردن يعزز التصور القائل أن البشر الذين يبيعون قوة عملهم اليوم أصبح ما ينتجون له ليس خاضعاً للمنافسة فحسب، بل أيضاً قوة العمل أصبحت في دائرة المنافسة، ليست المحلية، بل المنافسة العالمية، ففي الوقت الذي احتج فيه العمال على تدني الأجور، حلت مكانهم العمالة الآسيوية.

ووصف تقرير لجنة ميريب الأمريكية (تقرير حول الشرق الأوسط)، الوضع في المناطق الصناعية في الأردن بالقول: «تبقى الحقيقة أن أكثر من ثمانين بالمائة من الشركات العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن هي شركات آسيوية تنشط في صناعتي النسيج والأمتعة، وأن حوالي نصف العشرين ألف عامل فيها ليسوا من الأردنيين أصلاً، هذا في الوقت الذي تسوء فيه ظروف العمل، ويتم تجاهل الحد الأدنى للأجور. وكذلك الحال بالنسبة لمصر، حيث أن الشركات الهندية والتركية استطاعت النفاذ إلى المناطق الصناعية، وقلة قليلة من

المستثمرين المصريين الذين لا يتجاوز عددهم ١٠ مستثمرين وهم من المقربين للحزب الحاكم» (Morre 2003).

في مصر استفاد المستثمرون من وجود أيدٍ عاملة رخيصة ومتوفرة بشكل كبير، لكن أجبر العاملون في تلك المناطق مع بدء العمل على توقيع استقالاتهم في اليوم الأول، ليتجاوز المستثمرون أي التزامات وحقوق للعمال مستقبلاً (رمضان، مقابلة ٤ / ١٠ / ٢٠١٠). ليس العمال فقط من تجاوزهم المستثمرون، حيث يصف موظف في البنك المركزي المصري أن المستثمرين الأجانب، وحين انتهاء امتياز الإعفاء الضريبي، الذي يصل إلى عشر سنوات، كانوا إما أن يغادروا مصر إلى بلد آخر، وإما أن يغيروا من طبيعة عملهم ولو شكلياً، وذلك من أجل الاستفادة من إعفاء ضريبي جديد.

في فلسطين تبرز، إضافة إلى المشكلات السياسية القائمة، وهي مشكلات حاسمة في أي مشروع اقتصادي كبير، قضايا حقوق العمال وقوانين البيئة، والقدرة على الحركة. الفلسطينيون الرسميون متحمسون لإطلاق مشاريع اقتصادية من هذا النوع، بعد أن اسقطوا تجربة المنطقة الصناعية في «إيرز» من حساباتهم، تلك التجربة التي تعكس فشل الحلول الاقتصادية للصراع العربي - الإسرائيلي، كما أنها لا تشكل بيئة للتعايش المشترك. ففي ذروة النشاط في العام ٢٠٠٣، كان هناك ما يقارب ٢٠٠ مصنع في المنطقة الصناعية في «إيرز»، مئة منها كانت مملوكة للفلسطينيين وكانت تشغل ١,٨٤٥ عاملاً، و٩٨ من الشركات التي كانت تشغل ٣,١٠٠ عاملاً كانت مملوكة لإسرائيليين، إضافة إلى وجود مشروعين مشتركين بين إسرائيليين وفلسطينيين يشغلان حوالي ٥٠ عاملاً. كل هذا النشاط توقف منذ العام ٢٠٠٣، بسبب القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى المنطقة الصناعية في غزة، ومغادرة جميع الشركات الإسرائيلية قبل فك الارتباط. الشركات الفلسطينية المتبقية (ما بين ٢٥ - ٤٠) توقفت عن العمل بسبب رفض إدخال عمالها الـ ٤٠٠ لأسباب أمنية. الإغراءات التي وفرتها تلك المنطقة تضمنت دخول قوة عاملة ماهرة فلسطينية بتكلفة أقل بكثير من تلك الموجودة في «إسرائيل»، فضلاً عن وجود نظام عمل وقواعد بيئية متساهلة نسبياً، وإمكانية وصول البضائع والخدمات إلى السوق الإسرائيلية بحرية (East West Institute 2005). وهناك القليل من الرقابة فيما يتعلق بالصحة العامة وصحة العمال في المنطقة الصناعية في «إيرز».

من زيارات أولية للمنطقة، بدا أن الظروف الصحية والبيئية العامة ليست مقبولة ضمن المعايير العالمية، ما قد يمنع المستثمرين الأجانب من إقامة مشاريع في «إيرز»، وبخاصة هؤلاء الذين عليهم أن يلتزموا بالمعايير البيئية ومعايير العمل ليتمكنوا من التصدير إلى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي وأسواق أخرى. كذلك فإن مستوى إزالة النفايات الصناعية والصحية متدنٍ جداً، والأوساخ السائلة كان يتم تصريفها في وادي حانون، ومجرى الوادي الآن مغلق عند الحدود الإسرائيلية (East West Institute 2005).

وفقاً للبنك الدولي، فإن الصناعات التي يمكنها أن تؤسس في المنطقة الصناعية في «إيرز» تشمل: الملابس، الأثاث، صنع الأدوات المعدنية، صناعات الأغذية والعصائر، صناعات بلاستيكية، الأحذية وورش ميكانيكية. مصادر الاستثمار المحتملة تضم رجال أعمال فلسطينيين وإسرائيليين، على المديين القصير والمتوسط. الاستثمار على المدى البعيد يمكن أن يأتي من دول عربية أخرى؛ أوروبا وفلسطيني الشتات. وعلى السلطة الفلسطينية أن تجد حلاً للأنظمة غير العاملة مثل: إدارة المياه العادمة، تجميع مياه الأعاصير، التخلص من النفايات الصلبة



والخطرة، أخذ قرارات فيما يتعلق بتقديم الخدمات من مزودين إسرائيليين (الكهرباء والاتصالات). الاقتراح هو أن تقوم السلطة بإعطاء عقد تنازل للقطاع الخاص لإدارة المنطقة الصناعية وتطويرها، بينما تحتفظ هي بدورها كواضعة للقيود والقواعد.

لكن هل السلطة بانفتاحها على الخارج وولايتها المطلق للقطاع الخاص، يمكن أن تضع القيود على الانتهاكات المتعلقة بحقوق العمال، والبيئة، وطبيعة ما يتم إنتاجه في تلك المنشآت، هذا واقع يعتره الكثير من الشكوك، حيث أن السلطة كبنية تتجاوزها العديد من المصالح، لا تستطيع، وإن وضعت بعض القوانين والقواعد، أن تلزم القطاع الخاص بها.

من بين أهم نتائج هذه الدراسة أنه حتى تتمكن منطقة «إيرز» الصناعية من أن تمثل بنية تحتية صناعية للمنتفعين بثمن هامشي منخفض، لا بد من توفر الشروط التالية: القدرة على التنويع بإمكانية دخول البضائع المصنعة في «إيرز» إلى الأسواق الخارجية (في إسرائيل وخارجها)، وقدرة المالكين والمستثمرين والإداريين والزبائن على الدخول للعمل في «إيرز»، بغض النظر عن القومية. الدراسة التي أنتجتها مؤسسة الشرق الغرب اعتبرت أن «إسرائيل نشطة في تحسين الجانب الإسرائيلي من معبر «إيرز» (للركاب والبضائع)، إضافة إلى ٣٤ معبراً في الضفة الغربية ضمن مشروع السور الأمني. هذا يتم تنفيذه بشكل أحادي من جانب الحكومة الإسرائيلية، وحتى التسهيلات الجديدة يتم بناؤها على أراض فلسطينية. الحكومة الإسرائيلية تسعى أيضاً إلى استخدام تكنولوجيا (biometric) على نقطة عبور المشاة في «إيرز» لأغراض أمنية» (East West Institute 2005).

قدرة المعابر تتمثل في معالجة ٥,٠٠٠ عابر في الساعة، وذلك وفق ما خططه مصلمو المعبر لزيادة الفعالية التي ستزيل حاجة العمال إلى الوصول إلى المعبر في وقت مبكر جداً. ويرى أبو شهلا وهو من الفاعلين في منتدى أنقرة الاقتصادي أن «المنطقة يجب أن تكون مفتوحة على إسرائيل، أو على الأقل يجب أن يكون هناك نوع خاص من نظام التفتيش، التأخيرات التي نراها في معبر المنظار لن تكون مقبولة للمستثمرين الأجانب» (Bitterlemons website 2007). أفرام سنية عضو كنيست عن حزب العمل يقول إن الأخطار الأمنية سيتم التعامل معها من خلال مجموعة من الوسائل التقنية والتشغيلية. كاميرات الفيديو الذكية، والأسوار والمساحات الضوئية سوف تكون جزءاً من الحل العملي (Bitterlemons website 2007). الاقتراح العملي الذي تقدمه الدراسة بالنسبة لضرورة توفير الأمن في المنطقة الصناعية، هو أن يتم تكليف شركة أمن من القطاع الخاص بالقيام بهذه المهمة، على اعتبار أن هذا البديل يمكنه أن يوفر حافزاً مادياً للنجاح بدلاً من الحافز السياسي كما يقول كاتبو الدراسة. والتأكيد على حماية الناس غير الغزيين الذين يريدون الوصول إلى المنطقة الصناعية في «إيرز» «حمايتهم من الغزيين»، وسيتم تشكيل فريق خاص بموضوع الدخول إلى المنطقة، بحيث لا تكون متاحة للجميع، وبحيث يتم تأمين الممتلكات والمستثمرين الأجانب والإسرائيليين فيها، ما سيشرح قدوم المزيد من المستثمرين (East West Institute 2005).

الأمن الذي يجري إعداده يتعامل مع العمال الفلسطينيين كمجموعة من القتلة، والقوانين البيئية المتساهلة مقارنة بما هو الحال في إسرائيل يدفع ثمنه الفلسطينيون في المناطق الصناعية القائمة في المستوطنات. سابقاً، عندما اشتكى مستوطنو «نتانيا» و«كفار سابا» في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ٤٨ من المصانع الكيماوية تم نقلها إلى مدينة طولكرم في الضفة الغربية، حيث يوجد اليوم عشرات المصانع الكيماوية في المدينة، محظور على

السلطة الفلسطينية دخولها وتكتفي بالمراقبة عن بعد، كما يقول عصام قاسم مدير سلطة جودة البيئة في السلطة الفلسطينية، الذي أكد أن نقل تلك المصانع إلى طولكرم لم يكن صدفة، ففي الوقت الذي ربح مستوطنو «نتانيا» و«كفار سابا» قضيتهم بإغلاق تلك المصانع لآثارها الضارة على الإنسان والبيئة، كان خيار حكومة «إسرائيل» نقلها إلى الضفة الغربية العام ١٩٨٧ (عيد ٢٠٠٨)، عدا عن مخلفات المصانع الكيماوية، بحيث أصبحت هذه الأراضي صحراوية ولا يمكن استغلالها. الطيب صرح للجزيرة نت «في خطوة خطيرة، شرع مصنع غاشوري للمواد الكيماوية تنفيذ مخطط توسعي جديد لزيادة مساحته، وبمساندة سلطات الاحتلال بدأ بإقامة سور كبير يمتد من منطقة الارتباط العسكري الإسرائيلي غرب المدينة وحتى حدود الضفة الغربية، ما يعني مصادرة المزيد من الأراضي الزراعية» (المصدر السابق). مثال آخر تجسده المنطقة الصناعية في مستوطنة «بركان» المقامة على أراضي سلفيت، التي تضم أكثر من ٨٠ مصنعاً للألومنيوم، و«الفير جلاس»، والبلاستيك، وغيرها، تنساب مياهها العادمة، إضافة إلى ما تحتويه من مياه كيماوية خطيرة دون أدنى معالجة إلى أراضي كفر الديك، وبرقين، وحارس، الأمر الذي أدى إلى إلحاق دمار كبير للبيئة الفلسطينية، إضافة إلى الأضرار الأخرى التي تصيب الإنسان (عبد الهادي ٢٠٠٠).

## أصدقاء في صراع السوق

ليس على الفلسطينيين الانشغال كثيراً في الصراع السياسي، فهناك صراع من نوع آخر يمكن للفلسطينيين و«الإسرائيليين» أن يكونوا حلفاء فيه، فالصراع الحقيقي اليوم هو صراع السوق، ويمكن للطرفين أن يكافحا فيه سوياً، هذه مقولات يدعمها كل من رجال الأعمال والسياسيين في «إسرائيل»، ويتم تسويقها عالمياً، تحت مفهوم السلام الاقتصادي.

ستيف ورتنر أحد أكبر رجال الأعمال في إسرائيل، يعزي كل موضوع الصراع إلى توفير الوظائف، والابتعاد عن المراهنة سواء على الحلول السياسية أو السلطة السياسية، لأن الأخيرة باتت قدراتها محدودة. ورتنر في خطابه في مجلس الشيوخ الأمريكي العام ٢٠٠٢ قال لأعضاء المجلس المصغين جيداً لخطه ورتنر التي اسمها «مارشال بلادي»: «إننا نتحدث عن السلام والاستقرار. الطوائف اليهودية في الأراضي المحتلة والشعب الذي يعيش هناك ليس هم المشكلة، ولا هي من الإسرائيليين والفلسطينيين. المشكلة هي خلق فرص العمل وتوفير الأجور. الحرب القادمة سوف تكون الصناعة في الأسواق، وليس اليهود ضد العرب. الحروب التقليدية شيء من الماضي، وتلك التي لا تزال تجري هي مجرد روااسب من الماضي. الشعب مرة واحدة اعتقد أن السلطة السياسية يمكن أن تحل المشاكل، والآن فهم حدود السلطة» (Perman 2008).

كذلك أثنى عاموس شبيرا، مدير عام سليكوم، وأليشع يناي، مدير عام موتورولا على شمعون بيرس ومبادراته السياسية والاقتصادية، وقال إن رجال الأعمال في إسرائيل أقاموا الكثير من الشراكات مع رجال الأعمال الفلسطينيين، هدفها توثيق علاقات النشاط الاقتصادي بين الدول، وأنه في منتصف تشرين الأول ٢٠٠٩ ستبادر المنظمة إلى عقد مؤتمر اقتصادي كبير بمشاركة رئيس الحكومة وأبي مازن ورجال أعمال من السلطة الفلسطينية وإسرائيل والأردن والعالم كله من أجل توثيق العلاقات الاقتصادية المشتركة. وأشار أليشع يناي إلى أن التعاون الاقتصادي بين الدول وتقوية اقتصاد السلطة الفلسطينية هي حاجات إلزامية مطلوبة من أجل تقوية معسكر

السلام في الجانب الفلسطيني (مكتب رئيس الدولة ٢٠١٠).

ولم يكن صوت مالكي الشركات الكبرى في إسرائيل هو الوحيد الذي ينادي بالحلل الاقتصادية، بل أيضاً كبار المسؤولين السياسيين، الذين يريدون من خلالها رشوة الفلسطينيين لتجاوز المناهدة بإنهاء الاحتلال، بل إن بعض السياسيين في «إسرائيل» يرون أن التنمية الاقتصادية هي بمثابة خدمة إنسانية تقدمها «إسرائيل» للفلسطينيين.

شمعون بيريس الذي يقف على رأس دولة الاحتلال قال في أيار / مايو ٢٠٠٨، وخلال استضافته مؤتمراً للاحتفال (في الذكرى السنوية الستين لقيام دولة الاحتلال) «ليس عندهم حكومة قوية، وليس لديهم جيش. نحن لا يمكن أن نوحدهم ولا يمكننا أن نفرق بينهما. لا نستطيع مساعدتهم سياسياً. ولا يسعنا إلا مساعدتهم اقتصادياً» (Wikipedia website 2010).

بيريس بتلك الرؤيا هو أقرب لشارون الذي أعلن في العام ٢٠٠٤ أنه يريد «تدمير الفلسطينيين سياسياً، لكنه مدان لهم بالعمل وتوفير الأجور» (Rapoport 2004). فبيريس يرى أن التغييرات المهمة التي حدثت منذ الحرب العالمية الثانية، تحققت عن طريق استخدام الاقتصاد الحديث، الذي يشجع على استخدام العلم والتكنولوجيا بدلاً من التركيز فقط على الأراضي، حيث أن مركز الثقل الآن هو الانتقال من الدبلوماسية إلى العلم والتكنولوجيا.

ويقول بيريس أن الشرق الأوسط يعتمد اعتماداً كبيراً على الإستراتيجية والدبلوماسية، بدلاً من السعي إلى الاقتصاد الذي كان من الممكن أن يخفف من الفقر، ويساعد في بناء علاقة من الثقة العملية مع إسرائيل. هذه التغييرات المحتملة لم تجر بعد، مشروع «وادي السلام» الخطوة الأولى لتعزيز السلام. والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط، والتقدم الاجتماعي يتحققان عن طريق الوسائل الاقتصادية والتعاون الإقليمي والعالمي (Wikipedia 2010)، فالعملية السياسية - برأي بيريس - تتناول الحدود، ولكن المسار الاقتصادي يتناول العلاقات، ومن الأسهل التوصل إلى اتفاق بشأن علاقات اقتصادية أكثر من اتفاقيات بشأن الحدود. العلاقات الاقتصادية الإيجابية في نهاية المطاف توصل إلى اتفاق بشأن الحدود. وادي السلام بداية محاولة للانتقال إلى العالم الحديث، من منظور موجه نحو المستقبل، وتطوير أسواق جديدة، والانفتاح على علاقات جديدة. المشروع سوف يعتمد على التمويل من جهات لها مصلحة في تطوير أسواق جديدة (المصدر السابق).

وبينما كانت الدبابات الإسرائيلية تجوب المدن الفلسطينية الرئيسية: رام الله، نابلس، بيت لحم ... الخ، التي أعيد احتلالها العام ٢٠٠٢، كان أولمرت وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة شارون. حاول أن يروج لفكرة فصل العلاقات الاقتصادية عن السياسة على اعتبار أنهما موضوعان منفصلان، حيث أن الاحتلال بالموضوع الاقتصادي غير متصارع مع الفلسطينيين، بل من الممكن أن يكون كل طرف مكملاً للآخر في السوق.

قال أولمرت لجمهور سياسي واقتصادي: «لن أسمح بتدخل السياسة في تنمية العلاقات الاقتصادية مع جيراننا الفلسطينيين. فالمناطق الصناعية ستحل مشكلة البطالة في الجانب الفلسطيني، وتوفر لرجال الأعمال «الإسرائيليين» الذين نقلوا صناعتهم للشرق الأقصى الأيدي العاملة الرخيصة، كما أن بناء تلك المصانع على طول الجدار سيمنع من دخول العمال إلى داخل الخط الأخضر» (Rapoport 2004).

بتلك الرؤيا عكس أولمرت التفكير المستقبلي بالنسبة للأمن، والاقتصاد سوياً، هو يريد أن يحل مجموعة من

المشكلات المتعلقة بالأمن، والاقتصاد، وهجرة الشركات الإسرائيلية للخارج، وكان يدرك أن وجود الدبابات على أبواب مقر الرئيس الفلسطيني يجب أن تحقق أيضاً تلك الأهداف.

الفلسطينيون الذين بدوا محبطين من ضعف مساندة المجتمع الدولي لهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كان عليهم أيضاً أن يقبلوا بخطاب التنمية الاقتصادية حسب الفهم والاشتراطات الخارجية، حتى وإن رأوا فيه تثبيتاً للعلاقات الاقتصادية القائمة في ظل الاحتلال، وفي المشروعات الكبرى التي يتم الحديث عنها تحت شعارات إحداث تنمية اقتصادية للفلسطينيين، فإنها راعت مصالح إسرائيل الأمنية والاقتصادية، سواء في مشروع المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا الذي كان بداية مشروع اقتصادي بدعم من الحكومة اليابانية قبل أن يتحول لاحقاً حسب وزير الزراعة الفلسطيني إلى مشروع فلسطيني - إسرائيلي - أردني مشترك. الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) أشرفت على إعداد كل الدراسات المتعلقة بالمشروع، ولم تغفل الدراسات الواقعية الأمنيّة في المنطقة المنوي إقامة المشروع عليها، فكانت توصيات «جايا» محاكاة لهذا الواقع، بدءاً بنقاش من هم العاملون في تلك المنطقة، مروراً بتوصية إعطاء الشحن من وإلى المنطقة الصناعية إلى شركات نقل إسرائيلية. وتعتبر جايا أن توظيف أناس لا يوجد عندهم مشكلات أمنية مع إسرائيل، إضافة إلى وجود شركات شحن إسرائيلية سيقبل من المعوقات الأمنية على المعابر ونقاط التفتيش الإسرائيلية. وحين قدمت فاليري (مندوبة الرئيس الفرنسي)، لم يكن الالتزام بحرمان المناطق المصنفة (ج) من مشروعات التنمية نتاجاً لمفاوضات مع إسرائيل، بل التزام برؤية إسرائيل بضرورة حشر نفوذ السلطة في المناطق المصنفة حسب اتفاق أوسلو بمناطق (أ).

تصبح إستراتيجية التنمية المعلنة من قبل السلطة الفلسطينية في بعض جوانبها مخادعة، فحين أعلنت الحكومة أنها ستوجه مشاريع التنمية إلى مناطق (ج) رغماً عن الاحتلال مطلع العام الماضي، فإن ما حدث فعلياً على الأرض كان عكس ذلك. ففي يوليو / حزيران الماضي، حضرت فاليري لوفنبرغ إلى المنطقة، مكلفة من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإدارة مشاريع اقتصادية تعزز السلام الاقتصادي بين الفلسطينيين و«الإسرائيليين». والتقت العديد من المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين وممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني، والفرنسي، والإسرائيلي بهدف إنشاء منطقة صناعية في بيت لحم. وأشارت لوفنبرغ في مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية «أثناء دراسة الوضع أدركت الخطأ الذي أرتكبه الآخرون بتنفيذ مشاريع في «المنطقة جيم» الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، فقد ظنوا أن هذا سيجعل من السهل بالنسبة إليهم إنشاء اتصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن نصحني الإسرائيليون الذين تحدثت معهم التركيز على المنطقة (أ)، وقررت أن أفعل شيئاً ما في بيت لحم. فتحدثت مع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض وطلبت منه أرضاً. فأعطاني ٥٠٠ دونم [١٢٥ فدناً] من الأراضي العامة، وبدأنا العمل بسرعة. فأنشأت شركة فرنسية - فلسطينية مناصفة. ووافق فياض على تغيير القانون من أجلي، إذ كان من المستحيل قبل ذلك تأسيس شركة ما لم يكن للفلسطينيين نسبة ٥١ بالمائة فيها. وبدأت العمل مع القطاع الخاص» (ملحق بدائل آب ٢٠١٠). في هذا الوضع نشأت العديد من التحالفات الاقتصادية بين «إسرائيل» والأردن، وتركيا التي تنشط على الجانب السياسي والاقتصادي في المنطقة، والسلطة الفلسطينية. وتعمل تلك الرؤيا على تجاوز الافتراضات السابقة في أن البحث عن حلول سياسية لخلق بيئة مواتية للمشاريع الاقتصادية، ووضع فرضية أخرى تتمثل في أن المشاريع الاقتصادية والرخاء الاقتصادي يخلقان بيئة مستقرة وأمنة. وأقل ما يمكن قوله إنها فرضية تحت الاختبار، أو التجريب، ولإثباتها عقدت العديد من

اللقاءات ذات الطابع الاقتصادي في القدس وأنقرة في نيسان / أبريل ٢٠٠٥، حيث اجتمع قادة الأعمال من تركيا، وإسرائيل، وفلسطين في أنقرة لإطلاق فكرة مشتركة لتنشيط المنطقة الصناعية في «إيرز» في قطاع غزة، التي هي الآن متوقفة، وفارغة، واعتبارها رمزاً من الفرص الضائعة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط. جاءت المبادرة من الاتحاد التركي لغرف التجارة وتبادل السلع (TOBB)، وهي منظمة تمثل جميع الشركات التركية، حيث أن تركيا تعتبر واحدة من عدد قليل من البلدان التي تربطها علاقة وثيقة مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. حاولت تركيا منذ فترة طويلة القيام بدور بناء لتقديرها الحاجة لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ووقع ممثلو الأطراف الثلاثة على مذكرة تفاهم للمشروع في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، مع منح شركة تركية حق امتياز إدارة المنطقة (Ankara Forum 2007).

وفي القدس، عقد اجتماع ضم شركات تركية ورجال أعمال فلسطينيين وممثلي غرف تجارية من الخليل، وغزة، وبيت لحم، والقدس، وحضره عن الجانب الإسرائيلي رجال أعمال، وأعضاء في جمعية المصنعين الإسرائيليين، برعاية السفارة التركية في تل أبيب والقنصلية التركية في القدس، وممثلين من الولايات المتحدة، ومنسق شؤون الأمن العام في مكتب دايتون، ومجموعة البنك الدولي، ووزارة الخارجية الإسرائيلية ووزارة الصناعة والتجارة بصفة مراقب. وتقرر أن يتم العمل في قطاع غزة، بالإضافة إلى أنشطة مماثلة في الضفة الغربية. وقرر المنتدى تنوع أنشطة الدول الأعضاء لتشمل قضايا مثل التدريب المهني، وبناء القدرات، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Ibid).

أفرايم سنيه الذي شغل منصب نائب وزير الدفاع يرى أن «التنمية الاقتصادية الفلسطينية وخلق فرص عمل في قطاع غزة والضفة الغربية هما عناصر أساسية في أي تقدم سياسي». «حماس ومنظمات إرهابية أخرى مهتمة بالفقر واليأس». المناطق الصناعية هي أداة فعالة لخلق فرص العمل، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة. مجموعة متنوعة من الاعتبارات العملية، وبخاصة فرص النقل المتاحة، وتوفير المواد الخام اللازمة، وفتح قنوات التصدير، الأفضل لإنشاء هذه المناطق الصناعية الفلسطينية بالقرب من الحدود مع إسرائيل. الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين المستثمرين يولد مصلحة مشتركة تضمن الاستقرار وتضع الأساس لعلاقات طبيعية بين الشعبين» (Bitterlemons website 2007). ومع التركيز على الاقتصاد والتنمية المشتركة بمشاركة العديد من الفاعلين في هذا الموضوع، الذين ينطلقون من فكرة التنمية المشتركة والتعاون الاقتصادي مدخلاً أساسياً في إحلال التعاون بدل الصراع، نشطت الحكومة الألمانية وأدارت مؤسسة كونراد أديناور الكثير من اللقاءات التي جمعت مسؤولين فلسطينيين، وقادة استيطان في إيطاليا والقدس لوضع الحجر الأساس لمنطقة صناعية في جنين. ونشطت فرنسا من خلال ما أطلق عليه مجموعة (x group) (مجموعة اكس ٢٠٠٥)، وهي ملتقى اقتصاديين وأكاديميين فلسطينيين و«إسرائيليين»، إضافة إلى أعضاء رسميين من الطرفين، وفي عضويتها أيضاً مندوبون عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي. وتعد اجتماعات دورية في باريس، واسطنبول، والقدس، ... من أجل الخروج برؤية للعلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ركزت المجموعة في لقاءاتها على بناء خارطة طريق اقتصادية كجزء مكمل لخارطة الطريق «السياسية» التي اقترحتها الرباعية الدولية، إلى جانب الكثير من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي هي أحياناً شريكة في تعزيز نظام الأبارتهايد في فلسطين.

وعندما أراد تنتياهاو أن يخلق انطباعاً آخر لما تقوم به حكومته من سرقة المزيد من أراضي الفلسطينيين؛ سواء لبناء مستوطنات جديدة أو معسكرات التدريب، تحدثت عن العلاقات الاقتصادية وليس السياسة حيث فشلت الأخيرة في أن تكون مفتاحاً للسلام في المنطقة، حيث أن الجهود السابقة ركزت على السياسة بنسبة كبيرة جداً، وأهملت الجوانب الاقتصادية، وهذه معادلة يجب أن تتغير. يقول تنتياهاو «أبلغت أوباما أن التنمية الاقتصادية للفلسطينيين، هي الطريق ليس لإنهاء الصراع بل الحد منه إلى الدرجة التي من الممكن بعدها الوصول إلى حلول سياسية» (Ahren 2008).

وبموازاة هذا الخطاب، هنالك خطاب دولي آخر يخدم هذا الاتجاه ويعززّه. جوردن براون أعرب عن تحفظه القوي من أن إحراز تقدم سياسي يحتاج أن يدعمه بقوة نمو اقتصادي، مشيراً إلى «أن التغييرات الدراماتيكية التي وقعت طوال السنوات الأخيرة في أيرلندا الشمالية خير شاهد على ذلك، لذا ينبغي علينا توفير دور مادي للمعتدلين في تأمين مستقبلهم من جهة، ولضمان رفع تكاليف العودة إلى الصراع من جهة أخرى، لأن هذا من شأنه أن يساعد في خلق مبادرة صالحة مع زيادة مستوى الرخاء المؤدي لتحقيق أمن أكبر للفلسطينيين و«الإسرائيليين» على حد سواء، وهذا ما تسعى بريطانيا إليه من خلال تقرير خارطة الطريق الاقتصادية» (إبراهيم ٢٠٠٧).

وتحت عنوان «الأوجه الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط»، أصدرت الحكومة البريطانية تقريراً يتضمن خطة شاملة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، يلعب فيها القطاع الخاص الدور الرئيسي. ويحلل التقرير الظروف اللازمة لإحراز تقدم اقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعده إد بولز وزير الأسرة، وجون كنليف مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدولية وشؤون أوروبا بتكليف من رئيس الوزراء جوردن براون في أيلول / سبتمبر العام ٢٠٠٥ عندما كان وزيراً للخزانة، حيث طالب براون في ذلك الوقت بحث سبل مساعدة المجتمع الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

حدد التقرير الذي استغرق إعداده عامين خمس دعائم أساسية لخارطة الطريق الاقتصادية تستهدف إنقاذ الاقتصاد الفلسطيني وانتشاله من عثرته. ويعتمد التقرير على ٥ بنود سمّاهها التقرير «حجارة الزاوية» في «خارطة الطريق الاقتصادية». ويوضح معدا التقرير أن هذه الخطة يجب أن تكون مرافقة لعملية السلام. ويريان أن «منع التدهور وبناء اقتصاد فلسطيني سليم يجب أن يكون هدف كل المعتدلين في المنطقة» (المصدر السابق).

مانويل حساسيان سفير فلسطين لدى المملكة المتحدة، عقب على الخطة البريطانية بالقول: «لا نستطيع الحديث عن خطة تنموية شاملة دون قطاع غزة، لكن تقرير خارطة الطريق الاقتصادية لم يأخذ بجدية قطاع غزة باعتبار أن حركة «حماس» الخارجة عن القانون تسيطر على غزة بعد انقلابها، ولذلك فإن الخطة ستكون مقتصرة على الضفة الغربية، وستكون بالتالي غير مجدية من الناحية الاقتصادية» (موقع شبكة فلسطين الإخبارية ٢٠٠٧). لتتبنى السلطة بعد ذلك خطة تنموية، عرفت بخطة الإصلاح والتنمية للوصول إلى دولة فلسطينية، واستثنى منها قطاع غزة، على الرغم مما يحمله ذلك من تعزيز للانقسام وحرمان المليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة. وفي الوقت الذي ما زالت فيه غزة محاصرة ومعاقبة إلى أن وصل الوضع ليس إلى مستويات متدنية في «مؤشرات التنمية» فحسب، بل إلى أبعد حدود امتهان الكرامة الإنسانية.

ووصفت كارن أبو زيد المفوض العام لوكالة الغوث في مقال نشرته العام ٢٠٠٨ في صحيفة الغارديان البريطانية،

بما يشبه رسالة وداع لمنصبها، الوضع في قطاع غزة، بالقول «توشك غزة أن تصبح المنطقة الأولى في العالم التي يتم جرها بشكل متعمد إلى حالة من العوز المدقع، وذلك بمعرفة وإطلاع، وحسب قول البعض، بتشجيع المجتمع الدولي. إن المجتمع الدولي الذي يعلن أنه مساند للكرامة المتأصلة لجميع الناس، يجب ألا يسمح بحدوث ذلك. فقد تعرضت هذه المنطقة الضيقة التي يبلغ طولها ٢٥ ميلاً فقط ولا يزيد عرضها على ستة أميال إلى ظلام دامس، في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم الحادي والعشرين من كانون الثاني ٢٠٠٨، حيث انقطعت الكهرباء عن كل منزل من منازل المليون ونصف فلسطيني الذين يعيشون فيها، معلنة عن مستويات جديدة لمعاناة الفلسطينيين. وتم تعريض الفلسطينيين العاديين إلى مستويات أعمق من المهانة، وتوليد مشاعر أعمق من الاستياء تجاه العالم الخارجي. وبدون وقود، أو حتى قطع الغيار، فإن ظروف الصحة العامة تشهد تدهوراً ساحقاً فيما تناضل خدمات المياه وخدمات تعزيز الصحة العامة من أجل البقاء في وضع التشغيل. علاوة على ذلك، فإن التيار الكهربائي يتم تزويده بشكل متقطع، والتشغيل الجزئي لمحطة الضخ الرئيسية لمدينة غزة يؤثر على توفير مياه الشرب الآمنة لحوالي ستمائة ألف فلسطيني. إن المعيشة في غزة تبلغ مستويات غير مقبولة في عالم يعتبر أن تعزيز القضاء على الفقر، واحترام حقوق الإنسان، مبادئ رئيسية. وبلغ النقص في مواد البناء درجة أصبح الناس معها غير قادرين على بناء قبور موتاهم، وأصبحت المستشفيات توزع الملاءات على الناس ليقوموا باستخدامها كأكفان للموتى» (أبو زيد ٢٠٠٨).

في السابق وفي كل التقارير الصادرة عن المجموعات الدولية المختلفة الحكومية وغير الحكومية، أكدت على أن بناء اقتصاد فلسطيني لا يتم إلا من خلال التواصل بين الضفة وغزة، ولاحقاً وبما أن غزة معاقبة فلا بأس بتنمية تحدث في الضفة، إلى أن يتقرر وضع غزة مستقبلاً، حتى أصبح الناس لا يملكون في ظلها تكاليف جنازاتهم. وهي حالة النقيض لكل ادعاءات التنمية، ليس فقط من ناحية قياس مؤشرات التنمية البشرية، لكن عبر تقسيم المجتمع ذاته، والبحث عن نماذج تنموية في ظل هذا التفكير والتقسيم. أكثر من ذلك ترافق برنامج الحكم الصالح الذي تقوده الحكومة مع إجراءات اقتصادية صعبة تماشياً مع متطلبات البنك الدولي بضرورة تخفيض الإنفاق على القضايا الاجتماعية، وفرض مزيد من الضرائب، وإضافة أشكال أخرى إليها، وضع ذلك الحكومة التي أصبح مطلوباً منها تخفيض فاتورة المانحين في مواجهة مع النقابات المحتجة، وأصبح الشارع الفلسطيني مهياً بشكل كبير لخوض إضرابات احتجاجية على السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية، ينذر ذلك بخطورة وضع بدأ الناس فيه بتوجيه غضبهم للداخل.

وستقل صورة الاحتجاجات ذات الطابع السياسي مع ازدياد الأوضاع الاقتصادية صعوبة، في السابق كان هذا محركاً لسخط الناس على الاحتلال، الآن أصبح الوضع مختلفاً نوعاً ما. بينما سيبقى جزء كبير من القطاع الخاص يتعامل مع المشروعات الاقتصادية المشتركة حتى البسيطة منها، كشركة كمبيوتر رام الله - موديعين، حيث الشركة الجديدة للكمبيوتر تشكلت من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وحظيت بتغطية إعلامية واسعة في الصحف الأوروبية كنموذج للعمل المشترك تشرف عليه شركة كمبيوتر تدعى (Ghost)، ولها مكتب رئيسي في مستوطنة موديعين، ومكتب آخر في رام الله. الاستفادة الإسرائيلية تبدأ بمستوى المعاشات المنخفض في الجانب الفلسطيني، حيث وجود عدد كبير من خريجي العلوم المعلوماتية وهم بحاجة إلى فرص تشغيل، إضافة إلى أن بعض الشركات الإسرائيلية اضطرت إلى نقل مقراتها إلى الخارج. يدعم المشروع من قبل أفراد ومؤسسات مثل

ميشيل لوزنبرغ من شركة بنش مارك في كاليفورنيا، ونوا روثمن حفيده إسحاق رابين التي تدير مؤسسة تدعم الحوار المشترك (Wordpress website 2008).

مؤخراً، تم الإعلان باحتفال رسمي عن الشركة، وبحضور توني بلير. المشاركون عقدوا مؤتمرهم، وأخذوا صوراً تذكارية بجانب الجدار الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والمشروع الآخر الذي حظي أيضاً باهتمام ومساندة دولية بين منتجي زيت الزيتون في الجانبين، الذين باشروا بإنتاج مشترك لزيت الزيتون البكر، وتسويقه بدايةً في اليابان، وتجري مداولات لتسويقه في الولايات المتحدة الأمريكية وأسواق أخرى. الفكرة خرجت إلى النور نتيجة سلسلة من النقاشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بمبادرة من منظمة جديدة تطلق على نفسها «مفترق طرق»، وتهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتركز على المشاريع الزراعية، والقضايا البيئية والصناعات ذات الصلة، وتتلقى الدعم من (JETRO)؛ وهي المؤسسة اليابانية للتجارة الخارجية (Ynet website 2007). ولا يرى القائمون على هذا المشروع، تحديداً من الفلسطينيين، أن تلك المشاريع تتعارض مع جهود منظمات فلسطينية أخرى تنشط في مجال تسويق زيت الزيتون الفلسطيني في الخارج، واستطاعت تحقيق إنجازات على هذا الصعيد في العديد من الدول الأوروبية دون الدخول في شراكات مع منتجين إسرائيليين، الذين استفادوا من وجود الفلسطينيين لتسويق أوسع لزيت الزيتون البكر على أنه من منتجات السلام. وهذه واحدة من مشاكل انفتاح القطاع الخاص الفلسطيني، وبناء شراكات مع رجال أعمال إسرائيليين دون الأخذ بالحسبان الضرر الناتج على الاقتصاد الفلسطيني، وذلك نتاج مشكلة أكبر متمثلة في غياب سياسات وطنية تستطيع أن تضبط هذه التوجهات.

ادعاء دعم معسكر السلام في الجانب الفلسطيني، أو في توصيفات أخرى توفير دعم مادي أكبر للمعتدلين الفلسطينيين، هو ادعاء زائف، حيث في الوقت الذي يدور فيه الحديث عن توفير هذا الدعم، فإنه لا يجري بالتوازي مع مشروع سياسي، لكن ذلك يساعد على خلق شرائح اقتصادية فلسطينية مستفيدة من هذه الحالة، لإدراك رجال الأعمال «الإسرائيليين» أنه بالشراكة مع نظرائهم الفلسطينيين، يستطيعون تجنيد دعم مادي دولي تحت مسمى السلام. وغالبية تلك المشاريع تصبح «إسرائيل» هي المقرر الوحيد فيها وبمستقبلها، بما أنها المسيطر الفعلي على الأرض. فالشراكة، أو المنفعة المتبادلة، هي في جوهرها تسمية خاطئة، فهي إعادة مأسسة للتبعية ضمن أطر وعلاقات وأشكال اقتصادية جديدة، مظهرها العام التعاون والشراكة. والادعاء على أنها كذلك، لا يلغي حالة التبعية القائمة بفعل القوة العسكرية والتحكم بكل نقاط العبور المصطنعة أيضاً بفعل تلك القوة، وهناك رأسمال فلسطيني يرى أنه ليس علينا الانتظار لتحقيق اتفاق سياسي للبدء بمشاريع المناطق الصناعية. ومرة أخرى يأتي هذا الصوت من بعض قادة القطاع الخاص الفلسطيني. والحقيقة الأخرى التي لا تقل مرارة عن ذلك أن إسرائيل ستبقى هي من يحدد مستقبل الوضع الاقتصادي للمناطق الفلسطينية.





## خاتمة

### التنمية الآن ومستقبلاً

تحقيق التنمية المستدامة موضوع إشكالي ومعقد، وليس بالإمكان الادعاء بأن واقع التنمية في فلسطين المحتلة هو عكس ذلك، فهناك نهج خاطئ ومشوه جعل ويجعل من التنمية موضوعاً إشكالياً وصعباً، وغير ممكن واقعياً ومستقبلياً أيضاً، وهذا أخطر ما يواجهه مشروع التنمية، لأن بقاء تعامل السلطة الفلسطينية مع التنمية كعنوان لاستجلاب التمويل الخارجي فقط، وتعامل المانحين مع التنمية كمدخل لتحقيق «السلام»، وليس أن تحقيق الاستقلال والحرية للفلسطينيين هو الذي يؤسس لتحقيق التنمية، كل هذا عمق من أزمة التنمية، وجعل منها أحياناً كثيرة موضوعاً جديداً للرشاوى السياسية بامتياز، فأخفق المستوى الرسمي الفلسطيني (القطاع الحكومي) في بناء تنمية، كما أخفق في الانتقال إلى سلطة بصلاحيات سيادية واستقلال حقيقي. كما أن انفتاح القطاع الخاص الفلسطيني على القطاع الخاص «الإسرائيلي»، والبدء بمشاريع مشتركة بينهما، جعل من الحلول الاقتصادية الموضوع الأكثر تداولاً في الخطاب الدولي، وجعله المقدمة لأي حل سياسي.

إنشاء هذه التحالفات الاقتصادية عزز من نفوذ الشركات والمصانع الإسرائيلية في السوق الفلسطيني، ما حيد حتى الصراع والتنافس الطبيعي الذي كان من الضروري أن ينشأ بين الرأسمال الفلسطيني والرأسمال الإسرائيلي للسيطرة على الأسواق، وساهم في ذلك عدم تطور بنية إنتاجية فلسطينية منافسة، ومحاربة الصناعات الفلسطينية، ووضع العراقيل أمام تطورها من قبل الاحتلال ومنع غالبيتها من دخول الأسواق الإسرائيلية حمايةً للمنتجات الإسرائيلية، وهذا ما لم يتم من قبل الفلسطينيين، في ظل عدم توفر سياسات عامة تدعم الصناعات الوطنية، وذلك لتثعب ارتباطات المستوى الرسمي الفلسطيني، وعدم قدرته على إقرار سياسات كهذه تمهد الطريق مستقبلاً لتعزيز قدرة الصناعات الوطنية على الصمود. ولجوء العديد من الرأسماليين الفلسطينيين إلى نظام الوكالات للصناعات الإسرائيلية، حتى في تلك المنتجات التي لها بديل وطني.

## الحكم الرشيد والإصلاح

إضافة إلى كون هذا الخطاب جعل من الفلسطينيين موضوعاً دائماً ومتجدداً للمحاسبة، فهو واحد من القضايا التي أصبحت تقاس بمنظورين؛ الأول أن تحقيق تلك العملية (الحكم الرشيد والإصلاح) هو مؤشر على حالة التنمية أو على الأقل جانب مهم في الوصول إليها، وهذا لم يتم الادعاء بتحقيقه من قبل الفلسطينيين، وأصبح يشكل مدخلاً للمانحين لانتقاد السلطة وممارسة الضغوط عليها، وبمنظور ثانٍ أن ذلك يمهّد للانتقال إلى دولة، مع غياب أي نوع من الضمانات على هذا الخطاب. لكن من الواضح أن السنوات الأخيرة أدخلت الفلسطينيين في هذه المتاهة، حتى في ظل الحكومات الأكثر تجاوباً مع الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية الكبيرة.

المقاربة الأخيرة يوجد بها إقرار فلسطيني داخلي بشكل كبير (تشير إليه معظم وثائق التنمية الأخيرة) وهو خطاب أخذ بالانتشار بعد اجتياح المدن الفلسطينية العام ٢٠٠٢، وأصبح نافذاً ليشمل تركيبة النظام السياسي الفلسطيني برمته، ويقول البعض إن أول ضحاياه هم من حمل تلك الأجنحة، أو وافق عليها في الماضي القريب، للتخلص من الضغط الخارجي، لكن هذه الضغوطات أصبحت أشد وأقوى بحيث تطال ليس النظام السياسي وتركيبته فحسب، بل حتى الآليات التي يجب أن تتبع في جباية بدل الخدمات المقدمة لسكان الأرض المحتلة أيضاً، التي في غالبها أصبحت خدمات مسبقة الدفع، تماشياً مع اشتراطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

### تنمية مدفوعة الثمن!

لم تحدث في الواقع الفلسطيني تنمية مدفوعة الثمن، بمعنى أن تشخيص مشكلة التنمية ليس نقاشاً جدلياً حول أنها قائمة، وكونها موجهة، ومدفوعة الثمن أم لا، أي أننا لم نصل تلك المرحلة في الخلاف حول التنمية وارتباطاتها. ويتفق الكثير من المهتمين على أن الواقع الفلسطيني لم يتحقق فيه حالة التنمية المنشودة، بالتالي النقاش الذي يثار حول لماذا لم يتحقق التنمية للفلسطينيين أكثر منه حول إن كانت مدفوعة الثمن أم لا، هو نقاش عليه الكثير من المآخذ النقدية؛ سواء على الفساد الممول الذي تعيشه السلطة الفلسطينية، أو الشكوك المتزايدة حول إمكانياتها كبنية في إقرار خطط تنموية وتطبيقها. ومؤخراً، هناك أزمة ثقة متزايدة بقدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها المالية. وعلى الرغم من العجز المتراكم والمتكرر في ميزانياتها، فإنها ما زالت تدعي العمل على تحقيق التنمية المستدامة للفلسطينيين. ادعاء وخطاب تدحضهما الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يرنح تحت وطأتها فلسطينيو الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

# خصخصة فلسطين

فراس جابر



# مدخل

المشروع الصهيوني هو مشروع سياسي - اقتصادي عمل على تثبيت وجوده المادي في فلسطين عبر الاحتلال، والاستيطان، والاقتراع، وعبر العلاقات العضوية مع الكولونالية والإمبريالية الغربية، كإحدى الأدوات المستخدمة لتفتيت المنطقة العربية عبر التمرکز في قلبها.

يكتسب الاقتصاد أهميته في تحليل العلاقة مع الاحتلال من الدراسة التاريخية لتطور مجتمع الاحتلال من ناحية، والمجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى، واستعمال الاحتلال لعلاقات الإنتاج في مراحل تاريخية مختلفة لإدامة سيطرته التامة على المجتمع الفلسطيني، «فقد رأت المؤسسة الصهيونية أن القرار السياسي بهدم البنية الإنتاجية الفلسطينية، وإخراج علاقات الإنتاج من محيطها التاريخي، ضمن جغرافيا اجتماعية محددة، إلى محيط جديد هو محيط الرأسمالية الصهيونية الجديدة، سوف يزيد من فرص الإخضاع لهذه الجماهير، ويفتح المجال أمام انصهار هذه المجموعات تدريجياً ضمن التركيبة الاجتماعية للكيان الجديد، مراهنين على قوة وتفوق النمط الرأسمالي الذي يحملونه مقابل تخلف البنية الاجتماعية الاقتصادية العربية» (محمد ونزال ١٩٩٤: ٣).

لذا، فإن معالجة موضوع احتلال فلسطين من زاوية اقتصادية اجتماعية تساعد في فهم طبيعة التحولات الاجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني، وكذلك التحولات البنوية التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني. الأرض كبضاعة تحمل قيمة اجتماعية تاريخية، وعند التعامل معها بمنطق مجرد كما في حالة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، نجد أنه تم بناء الاقتصاد الرأسمالي المتطور بالأساس من خلال سرقة وسيلة الإنتاج الرئيسة آنذاك من ناحية، وحرمان مجتمع كامل منها من ناحية أخرى. لذا، فإن التعاطي مع الأرض كقيمة رأسمالية في سياق الاحتلال والاستيطان يتضح في المخططات والممارسات الصهيونية على مدار أكثر من ستين عاماً، كما يلعب دوراً في تشكيل نخب اقتصادية مختلفة عن تلك السابقة؛ المرتبطة بالأرض وعلاقات الإنتاج المنبتقة عنها.

القضية الفلسطينية ليست قضية سياسية فحسب، بل هي قضية إنسانية واقتصادية واجتماعية وفنية وثقافية وتراثية، لأن حجم الدمار الذي سببه الاحتلال كان كبيراً جداً وانعكس على مختلف هذه الجوانب. فقد قام الاحتلال بسرقة الأراضي، وتدمير البنية الاقتصادية القائمة على مختلف أشكالها؛ سواء أكانت الزراعية؛ من خلال سرقة الأراضي وإلحاق المزارعين ضمن البنية الاقتصادية الجديدة، أم تدمير المدن الرئيسة الصناعية

وقطع مدن الساحل، وكذلك عزل باقي المدن دون تواصل جغرافي. بمعنى آخر، فإن الاحتلال دمر مسيرة تطور عملية تنمية المجتمع الفلسطيني عبر قطعه، استيطانياً وكولونياً، مسيرة التطور التاريخي للمجتمع الفلسطيني. وفي إطار دراسة دور القطاع الخاص الفلسطيني في عملية التنمية منذ أوسلو وحتى العام ٢٠١٠، تبرز أهمية مراجعة دور الاحتلال في تدمير ما هو قائم، وتشكيل ما سينتج من بنى واقعة تحت هيمنة منظومة كاملة من علاقات السيطرة والقوة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

ويمكن تحديد الاقتصاد الاحتلالي بأنه اقتصاد كولونيالي - استيطاني إلحاق، دمر بنية الاقتصاد الفلسطيني ومقوماته لخدمة المشروع الصهيوني المتمثل في إقامة دولة «إسرائيل» على أراضي فلسطين، لتتبع منظومة الدول الإمبريالية، وتخدم مشروعها المتمثل في إعاقة تطور الوطن العربي. وذلك عبر شقين؛ الأول زرع دولة عصرية حديثة متمدنة تعتمد على وسائل الإنتاج الحديثة ومرتبطة بعلاقات اقتصادية وثيقة مع المركز الرأسمالي. والثاني، المساهمة في الإبقاء على حالة المحيط العربي في حالة تخلف وتبعية، بما ينفي احتمال صعود نهضة في هذه الدول، وبالتالي، وضمن هذه المعادلة، تصبح «إسرائيل» قادرة على فرض شروطها المختلفة على المحيط العربي.

تناول دور القطاع الخاص الفلسطيني في عملية التنمية يتم من خلال فحص أربع مقولات رئيسة، تشكل كل واحدة بحد ذاتها مرحلة تاريخية معينة في تطور المجتمع الفلسطيني من جهة، ومن جهة أخرى تشكل إطاراً مفاهيمياً يُنكأ عليه في تحليل هذه المرحلة التاريخية من منظور اقتصادي مرتبط بتطور القطاع الخاص الفلسطيني، وهذه المقولات هي:

- نفي مقولة الدولة.
- اقتصاد الصمود.
- كمبرادورية اقتصاد السلطة.
- تسيدُ الخاصِّ المعولم عبر العامِّ المهْمَّش.

وذلك على مستويين؛ الأول العلاقة بين السلطة القائمة وبين القطاع الخاص والقيم التبادلية بينهما. والثاني تحليل قطاعات القطاع الخاص المتوفرة من المنشآت الصغيرة والشركات الكبيرة. ومن خلال فحص ديناميات العلاقة بين القطاع الخاص والسلطة، سيتم التعرض للمفاهيم التنموية المختلفة؛ سواء التي استخدمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل القطاع الخاص، وتحليل مضمون هذه المفاهيم وارتباطاتها مع عملية تنمية المجتمع الفلسطيني بصورة تاريخية.

تحديد المساحات العلائقية للقطاع الخاص يُفترض أن يفهم ضمن معالجة كل مرحلة تاريخية، لكن دون القطع بين التواصل في مسيرة التطور في كل مرحلة. لذا، نرى أن حدود القطاع الخاص في مرحلة تاريخية، أو الرأسمالية الوطنية الفلسطينية في مرحلة، والبرجوازية الوطنية في مرحلة أخرى، أو النخب الاقتصادية في مرحلة أخرى، لا تنقطع عن التطور الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني من جهة، والنظام السياسي المهيمن من جهة أخرى.

لذا، تتماثل المراحل التاريخية في هذه الدراسة من حيث قراءة المفهوم ضمن فهمه في حدود المرحلة التاريخية التي ظهر فيها، وتطوره، واستعمالاته، وعلاقتها مع المجتمع والاقتصاد.

## نفي مقولة «الدولة»

من المهم جداً الإشارة إلى أن نفي مقولة الدولة له أثر كبير على البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، فنهايك عن أن الاحتلال قام بسرقة الكثير من المقدرات الطبيعية والصناعية ووسائل الإنتاج المختلفة للمجتمع الفلسطيني واحتلالها والاستيلاء عليها، فهو بدوره نفي وجود دولة وطنية ذات سيادة كان من الممكن أن تكون عاملاً محفزاً في بناء الاقتصاد الفلسطيني في فترة الاستقلال الوطني، وتشكيل الدول القطرية، سواء أكان شكل الاقتصاد مركزياً أم اقتصاد سوق أم مزيجاً من كليهما، إلا أنه بالضرورة كان سيساهم في تنمية الاقتصاد الوطني في مجالات عدة.

هذا النفي تأسس على قاعدة نفي نمط الإنتاج السائد في فلسطين إبان الانتداب، المتمثل في نمط الإنتاج الإقطاعي، والملحق به الإنتاج «الورشى» والتجاري الخاضع لعلاقات هذا النمط نفسها، مستخدماً للاحتلال كنمط إنتاج رأسمالي معتمد على الزراعة والتجارة والصناعة المتطورة المنقولة عن الرأسمالية الغربية، وعلاقات الإنتاج القائمة على أساس حديث نسبياً، غير أن دخول نمط الإنتاج الرأسمالي في صلب فكرة بناء دولة «إسرائيل»، لم يتأثر أيضاً بتطوير «الكيوتس» على أساس تعاوني واشتراكي، لأنها خضعت للنمط الأساسي نفسه، والأهم من ناحية سؤال هذه الدراسة أن هذا النمط استخدم لهيكل الاقتصاد الفلسطيني تبعياً باقتصاد المستعمر، ما عني أن نمط الإنتاج السائد داخل المجتمع الفلسطيني بقي في أحسن الأحوال نمط إنتاج شبه رأسمالي تابعاً، أو نمطاً إنتاجياً رأسمالياً متخلفاً، ما عني أن البنية الاقتصادية والإنتاجية لم تتطور إلا بالحدود المسموح بها للتطور الكلي للاقتصاد الأساسي - الاحتلالي في هذا الخصوص (جابر ٢٠٠٩).

نفي مقولة الدولة لم يتأسس من خلال احتلال أرض فلسطين فحسب، بل أيضاً بمنع قيام أي كيان سياسي على أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٤٨، ففي هذه الفترة وقعت الضفة الغربية تحت إدارة الأردن، بينما وقع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وهذا بدوره لم يساهم في تطوير مفهوم الدولة السيادية، بل ظلت الأراضي الفلسطينية ملحقة بنظام حكم خارجي؛ سواء احتلالي أو عربي. وبعد نكبة العام ١٩٦٧، واحتلال باقي الأراضي الفلسطينية، منعت دولة الاحتلال مفاعيل ومكونات ومقومات الدولة من التشكل، ومنها إمكانية تطور برجوازية وطنية حديثة «كانت أهم النتائج الرئيسية لحرب العام ١٩٤٨ هي أن جزءاً بكامله من المرتفعات الريفية في وسط فلسطين (ما صار يعرف بالضفة الغربية) أصبح معزولاً عن الأراضي القابلة للزراعة، وعن أسواق الساحل، وعن المراكز المدنية الكبرى. وأصبح سكان هذه المرتفعات محاصرين براً، وانضمت هذه الأراضي الفلسطينية، التي لم تضمها دولة إسرائيل، إلى تشكيلين سياسيين جديدين: الأردن ومصر. واستمر تأثير هذا الدمج في الجهاز الإداري والنظام التعليمي والاقتصاد والبنية الاجتماعية لهاتين المنطقتين لأكثر من ربع قرن، بعد سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة» (مجموعة باحثين ١٩٩٤: ١٨).

لذا، نرى أن ثلاثة أنظمة حكم وبنى اقتصادية ذات ملامح مختلفة سيطرت على القطاع الاقتصادي الفلسطيني، وبالتالي وضعت قوانين وأنظمة للقطاع الخاص الفلسطيني؛ اقتصاد استعماري إقصائي من جهة، واقتصاد ذات سمات اشتراكية في مرحلة معينة من ناحية مصر، وثالث ذو ملامح سوق حرة من ناحية الأردن.



تالياً، انقطع التواصل الجغرافي والاقتصادي بين باقي المناطق المحتلة، كما لم تعمل السلطات المختلفة المسيطرة على المناطق المحتلة حينذاك على محاولة تطوير الواقع الاقتصادي، بل بالعكس عملت على مراكمة التطور وترحيله لديها كما في حالة الأردن، أو الإبقاء على حالة من (اللاتطور) كما في قطاع غزة لأسباب اقتصادية وسياسية خاصة بكل دولة.

انطلقت شرارة الثورة الفلسطينية المعاصرة العام ١٩٦٥، وازدادت حدتها بعد احتلال العام ١٩٦٧، وقامت هذه الثورة بالعمل على تأسيس مؤسسة شبه كيانية «منظمة التحرير الفلسطينية» التي بدورها أنشأت الاتحادات الجماهيرية والأطر الشعبية والمؤسسات الاقتصادية المختلفة خارج إطار الوطن، أو ما يسمى بالاقتصاد السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الدول العربية التي فيها وجود فلسطيني، واستثمرت أموال فلسطينية في عدد من الدول المتضامنة.

قامت دولة الاحتلال بالعمل على استغلال مقومات فلسطين من عمالة بشرية، وأراض زراعية، ومصادر للمياه، وثروات طبيعية مختلفة، ومواقع جغرافية بما فيها المطارات والموانئ، بالإضافة إلى كل المباني والمصانع والمنشآت القائمة أصلاً قبل الاحتلال، التي لا تقدر بثمن اقتصادي ووطني، وعملت على تحويلها إلى نواة دولتها قيد التشكل. وبجانب هذه السرقة والنهب غير المسبوق تاريخياً، عملت على إلحاق الفلسطينيين ضمن الاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أصبح الفلسطينيون عمالة ماهرة رخيصة اليد في المصانع والمزارع الاحتلالية، «حيث اعتمد الاقتصاد الفلسطيني - قسراً - خلال ثلاثين عاماً من الاحتلال على إملاءات السياسات الإسرائيلية، التي استهدفت فيما استهدفته تشويه الاقتصاد الفلسطيني ليتلاءم مع الحاجة الإسرائيلية للعمالة، والتصريف السلعي، والخدمي في الأراضي الفلسطينية» (الخواجه ٢٠٠٣: ٢٣). كما وجهت العمالة الفلسطينية في بداية الاحتلال إلى العمل في الزراعة، من أجل تركيز العمالة اليهودية في أعمال الصناعة والمصانع، بما يسمح بتطور مجتمع صناعي قوي. وعلى الرغم من هذا، امتد تأثير الاحتلال بشكل أكبر من حيث إعادة إنتاج الاقتصاد الفلسطيني برمته ليناسب الطبيعة الاستعمارية لهذا الاحتلال.

إن مجيء الاحتلال ساهم في إبقاء نواة إنتاجية - صناعية زراعية فلسطينية تحديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن تواكب تطورها التاريخي الطبيعي، بل قيد تطورها، بل شكل عائقاً ضخماً أمام توسعها، بما يسمح أن تأخذ شكلاً أكثر تطوراً وإنتاجاً، كما عمل الاحتلال على فرض مجموعة من الضرائب والإجراءات والقوانين العسكرية المختلفة من أجل الحد من تطورها وإلحاقها، وجعلها أدوات إنتاج أولية تخدم السوق الاحتلالية المتطورة. ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف العمالة الفلسطينية في العام ١٩٨٦ كانت تعمل في منشآت وأماكن عمل داخل «إسرائيل» (وزوز ١٩٩٠). وأتاحت العلاقات مع الاحتلال فرصة لتطوير بعض الصناعات الصغيرة، وتحديداً التحويلية، من خلال شكلين: الأول، وجود وكالات صناعية معينة، بحيث تخدم المنشأة كأداة للإنتاج السريع من تكلفة قليلة اعتماداً على العمالة الرخيصة. والثاني، أن هناك بعض أنواع الصناعات كانت غير متطورة كفاية فسمح بانتقالها للأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

لكن صمود النواة الاقتصادية، واستمرار تشغيلها للفلسطينيين، أدى إلى وجود نواة اقتصادية إنتاجية عملت على تثبيت السكان الفلسطينيين على أراضيهم المحتلة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه تالياً اسم اقتصاد الصمود.

## الفصل الأول: اقتصاد الصمود

تميزت هذه المرحلة ما بعد الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين العام ١٩٦٧ بوجود نواة تاريخية اقتصادية - إنتاجية شكلت لاحقاً ما يمكن اعتباره اقتصاد الصمود، وهو بالأساس تضافر الرأسمال المحلي الوطني مع حركة النضال والمقاومة الفلسطينية من أجل مقاومة المحاولات الاحتلالية للسيطرة الكاملة على حياة المجتمع الفلسطيني، والمهم في سياق هذه الدراسة هو الناحية الاقتصادية من هذه المحاولات.

يمكن اعتبار اقتصاد الصمود بأنه الرد الاقتصادي الفلسطيني على الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته المختلفة التي تم توضيحها في القسم السابق لتبعية الاقتصاد الفلسطيني، والتي «جعلت الفلسطينيين يلجأون إلى إستراتيجيات تنموية اقتصادية تستند في أغلبها إلى القطاع الإنتاجي والخدمي الصغير، وأحياناً الصغير جداً، سواء في المدن أو الأرياف، باعتبارها أكثر ملاءمة للتنمية المقاومة، أو التنمية تحت القيود. أما الشكل الأبرز لهذا التوجه الاقتصادي، فقد تمثل بالمشاريع العائلية الصغيرة أو الاقتصاد المنزلي» (عبد الهادي وآخرون ١٩٩٨: ٩٩). وعليه، يمكن تحديد اقتصاد الصمود على أنه البنية الاقتصادية - الاجتماعية التي سادت داخل المجتمع الفلسطيني فترة الاحتلال كرد على إجراءاته، ومحاولة للاحتفاظ «باستقلال اقتصادي» تحت الاحتلال، بحيث شملت جملة المنشآت الإنتاجية والاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تحديد مميزات اقتصاد الصمود تحت الاحتلال في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٩٣ بالنقاط التالية:

- سيادة الإنتاج الزراعي العائلي عبر استغلال الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فبالأساس، ملكية الأراضي الزراعية في أغلبها عائلية، وتقوم على قطع صغيرة ومتوسطة الحجم، مع التراجع الكبير للملكية الإقطاعية الإنتاجية بسبب النكبة.
- وجود مصانع ومنشآت إنتاجية متوسطة الحجم منتشرة في المدن الرئيسية في الضفة والقطاع (الخليل، نابلس، غزة).
- وجود عدد كبير من المنشآت الإنتاجية والخدمية الصغيرة والعائلية منتشرة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة كافة.
- وجود صناعات تحويلية مرتبطة بالصناعات الإسرائيلية راكمت خبرة في مجالات عدة.

- مؤسسة حد أدنى من التنسيق والتعاون الصناعي والتجاري والزراعي عبر انتشار الغرف التجارية والصناعية في كل مدينة فلسطينية في الضفة والقطاع، (عبد الهادي، مصدر سابق).

هذه هي القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، ولم يتم التطرق للعمالة الفلسطينية تحديداً في قطاعي الإنشاءات والزراعة، لأن الاقتصاد الفلسطيني لم يبنَ على أساس قاعدة اقتصادية وطنية، بل بقي بالأساس مرتبباً بالقدرة على العمل في «إسرائيل»، ولأن الزراعة كانت تستند - كما ذكرنا - بالإضافة إلى العمل في الأراضي المحتلة العام ١٩٤٨ - إلى العمل العائلي. كما يمكن اعتبار قطاع السياحة والمنشآت المرتبطة به كافة، جزءاً من القطاعات المذكورة.

وباستخدام جدول نشر في دراسة بعنوان اقتصاد تحت الطلب لعادل سمارة (١٩٨٨)، تتضح لنا نسب الإنتاج المحلي الإجمالي للقطاعات الرئيسية على النحو التالي:

القطاع / السنة	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٣
الزراعة	٣٦,٣	٣٠,٣	٢٦,٩
الصناعة	٨,٣	٨,٤	٦,٩
البناء	٣,٥	١٥,٥	١٥,٧
الخدمات	٥١,٩	٤٥,٨	٥٠,٥

حيث نلاحظ أن القطاع الإنتاجي الأكبر هو القطاع الزراعي، بنسب تصل إلى الثلث، يتلوه القطاع الصناعي، فيما زادت مساهمة قطاع البناء بشكل كبير، يمكن تفسير هذه الزيادة وبالأساس عبر زيادة تشغيل العمالة الفلسطينية في أسواق الاحتلال، والمردود المالي العالي نسبياً، وكذلك الزيادة السكانية الطبيعية. ولا يفصل الكاتب قطاع الخدمات، وهل يشمل المنشآت الصغيرة، التي قد تكون إنتاجية أو تحويلية، وما يعنيه هذا من زيادة حصة القطاع الإنتاجي.

لذا، نلاحظ عبر مرور الأعوام، أن قطاع الزراعة قد تراجعت مساهمته في الناتج المحلي ليصل العام ١٩٨٣ إلى ٢٦,٩٪، نتيجة للمصادرات والسياسات الاحتلالية الموجهة ضد الأراضي الفلسطينية، ولكنه ظل الأكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

قطاع الصناعة بالإجمال لم يكن كبيراً في ظل السيطرة الاحتلالية، حيث لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي ١٠٪، ومساهمته في العمالة ١٧٪ حتى العام ١٩٩٣، ومعظم المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة تمتاز بأنها صغيرة الحجم، وذات طابع حرفي، حيث بلغت نسبة المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال ٩٣٪ في الضفة والقطاع، كما أن ملكية هذه المؤسسات الصناعية بالأساس تحت بندين، الملكية الفردية وشركات

التضامن<sup>(١)</sup> بنسبة ٩٧٪، بينما سجلت شركات المساهمة العامة حوالي ٣٪ (نصر ٢٠٠٢). ويدل هذا على أن القطاع الصناعي لم يتطور بعد احتلال العام ١٩٦٧، ومقارنة النسب المئوية والنتائج ما بين سمارة ونصر تدل على بقاء حدود مساهمة القطاع الصناعي ما بين ٦-١٠٪، ولكن المهم الإشارة إلى أن القطاع الصناعي بأكمله في هذه الفترة كان مملوكاً للقطاع الخاص ضمن ملكية فردية أو مجموعة أفراد أو عائلية، أو حتى شركات المساهمة العامة التي لا تتجاوز النسبة القليلة المذكورة.

غير أن التوجهات الوطنية ذات البعد التنموي الاقتصادي تظهر في نتائج مسح تم في قطاع غزة، حيث تظهر نتائجه أن حصة السوق المحلية في الإنتاج الصناعي زادت من ٦٥٪ إلى ٧٣٪ (نصر ٢٠٠٢: ٩). كما تظهر من خلال مراجعة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥٪ العام ١٩٦٨ لتتراجع إلى ٢٣٪ قبل اندلاع الانتفاضة الأولى، وترتفع خلال الانتفاضة لتصل إلى ٤٠٪ العام ١٩٩٢ (نصر ٢٠٠٣). ونرى أن مساهمة الزراعة التي انخفضت بشكل كبير خلال فترة الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة بسبب هجر الأرض، والذهاب للعمل داخل «إسرائيل»، وقلة المياه، ومناقسة الزراعة الرأسمالية «الإسرائيلية»، قد ارتفعت إلى نسبة أكبر مما قبل ١٩٦٧ لتصل إلى ٤٠٪ بسبب اندلاع الانتفاضة الأولى وما تلاه من مقاطعة للبضائع الإسرائيلية، وتوجه الأهالي إلى العمل في الأراضي، وكذلك استخدام الأراضي المحيطة بالبيوت للزراعة ضمن ما سمي باقتصاد الصمود.

## القطاع الخاص واقتصاد الصمود

لعب القطاع الخاص الفلسطيني، والرأسمال الوطني دوراً في تعزيز صمود المواطن على أرضه في وجه محاولات الاقتلاع المستمرة من قبل الاحتلال والسياسات الكولونيالية المختلفة التي استخدمها الاحتلال لدفع الفلسطينيين إلى ترك وطنهم، وبالإضافة إلى مشاركة قطاع واسع من التجار والصناعيين وأصحاب الأراضي وأصحاب الورش والمنشآت في حركة النضال الفلسطينية المباشرة، وتحمل الإضرابات وحركات العصيان، والمشاركة المباشرة في التظاهرات ومظاهر الانتفاضة.

كما ساهمت هذه الفئة في تدعيم صمود المجتمع عبر التشغيل، وفتح المنشآت الاقتصادية والإنتاجية المختلفة، والعمل في الأراضي أحياناً دون عوائد اقتصادية مجدية، بل لأسباب وطنية بحتة.

شكلت علاقات الرأسمالية الفلسطينية وقطاع رجال الأعمال الفلسطينيين بمنظمة التحرير الفلسطينية قاعدة قوية للعمل السياسي ضمن قواعد وآليات عمل المنظمة، كما عمل رجال الأعمال الفلسطينيون على توفير الدعم السياسي والمالي لمنظمة التحرير، وقد لعب رجال أعمال (مثل منيب المصري، وصبيح المصري، وعبد المحسن القطان) دوراً سياسياً بامتياز ضمن علاقاتهم مع الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وفي هذا السياق، سيتم التعرض هنا لتجربتين مختلفتين، الأولى جاءت من رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات، وهي تجربة مؤطرة ومأسسة، والثانية ضمن حركات العصيان المدني وهي حركة عفوية وشعبية في الأراضي المحتلة.

١. تعني وجود شراكة بين مجموعة أشخاص لصفاتهم الشخصية، وتعني ملكية فردية لأكثر من شخص.

## مؤسسة التعاون نموذجاً لرجال الأعمال في الشتات

يقول أول رئيس لمجلس أمناء مؤسسة التعاون (١٩٨٣ - ٢٠٠٤) عبد الحميد شومان، الاقتصادي ورجل الأعمال البارز، في موضوع تأسيس مؤسسة التعاون: «أثناء إحدى رحلاتنا عائدين من الولايات المتحدة العام ١٩٨٣، ناقشنا الكيفية التي نستطيع من خلالها دعم أهلنا في الأراضي المحتلة. وانبثقت الفكرة منذ ذلك الحين، حيث بدأنا بالاتصال بإخواننا الفلسطينيين الذين رحبوا بها. كما خاطبنا رؤساء بعض الدول العربية، وأعربنا عن نيتنا إنشاء مؤسسة لخدمة شعبنا في الأراضي المحتلة، ومن هنا تطورت فكرة إنشاء مؤسسة التعاون» (موقع مؤسسة التعاون الإلكتروني ٢٠٠٩). يستكمل شومان كيفية تأسيس مؤسسة التعاون من قبل رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات لدعم المجتمع الفلسطيني، حيث عملت المؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفلسطين ٤٨، وفي لبنان والأردن وسوريا، مطلقةً بذلك مبادرة تنموية خيرية.

ويقول رجل الأعمال منيب المصري حول تأسيس التعاون: «فكرت مع عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين في التحرك للقيام بما يمليه الواجب لمساعدة الشعب الفلسطيني، وبما يخدم القضية الوطنية، فأسست مع شخصيات وطنية بارزة فلسطينية «مؤسسة التعاون»، وذلك في لندن في مطلع العام ١٩٨٣ بهدف دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته» (الحسيني ٢٠٠٩).

لذا، نرى أن فكرة رجال الأعمال كانت الدعم السياسي للقضية الوطنية، والمساهمة المالية والمادية المباشرة في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، عبر إنشاء المشاريع وتقديم الخدمات لفئات المجتمع، في علاقة واضحة ومرتبطة عضوياً بالقضية الوطنية.

نجد أن ارتباط الصمود بالتنمية لم يغب عن بال مؤسسي التعاون، لذا نجد في وثائقها المختلفة توجهاً تنموياً واضحاً في العمل، وبخاصة في فترة السبعينيات والثمانينيات، التي تم فيها دعم المؤسسات الجماهيرية للمقاومة والصمود. أما عن تاريخ مؤسسة التعاون، فهي مؤسسة خيرية مستقلة مسجلة في جنيف أسسها مجموعة من رجال الأعمال والمفكرين الفلسطينيين والعرب البارزين العام ١٩٨٣، وتسعى إلى أن تكون المؤسسة الفلسطينية الأهلية التنموية الرائدة التي تساهم بتميز في تطوير قدرات الإنسان الفلسطيني والحفاظ على تراثه وهويته ودعم ثقافته الحية، وفي بناء المجتمع المدني. وقد دعمت خلال تاريخها الممتد إلى ٢٥ عاماً أكثر من ٤,٠٠٠ مشروع في مختلف الحقول التنموية والإغاثية، نفذتها مئات المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وبتكلفة بلغت حوالي ٣٠٠ مليون دولار... مساهمات مؤسسة التعاون في تنمية الإنسان والمجتمع الفلسطيني تندرج ضمن أربعة مسارات برامجية:

١. الثقافة والهوية: بهدف المحافظة على الثقافة وإغناء التراث والهوية الفلسطينية.
٢. تنمية الموارد البشرية: بهدف تطوير الفلسطينيين ليصبحوا متمكنين، ومنتجين، ومهنيين، وقادرين على تحقيق أهدافهم وأحلامهم وقيادة تغيير اجتماعي واقتصادي منتج.
٣. التطوير المؤسسي: بهدف بناء قدرات المؤسسات الأهلية الفلسطينية لتتمكن من تقديم خدماتها بصورة كفؤة وفعالة بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها.

٤. المساعدة في حالات الطوارئ: بهدف الاستجابة لحالات الطوارئ التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتي قد تشكل خطراً كبيراً على حياته ورفاهيته.

وقد قسمت نشاطات عمل المؤسسة ضمن سبعة قطاعات: «التعليم، الثقافة والفنون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الزراعة والبيئة، الصحة، القانون والمناصرة، الطوارئ والمساعدات الإنسانية. ويستفيد من أعمال المؤسسة أكثر من مليون فلسطيني سنوياً عبر ما تقدمه من دعم لتنفيذ آلاف المشروعات والبرامج في الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، ومناطق ١٩٤٨، والتجمعات الفلسطينية في لبنان، وتستفيد منها فئات المجتمع الفلسطيني كافة، وبخاصة الأطفال، والشباب، والفقراء، والطلبة، وذوي الاحتياجات» (موقع أمد الإلكتروني ١٧/٥/٢٠٠٩).

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة حديثة، فإنها تعكس برامج التعاون الدائمة مع تعريفات هذه البرامج، حيث يوافق مجلس الأمناء على خطة عمل المؤسسة ووثقتها الإستراتيجية التي تتضمن هذه الخطوط البرنامجية، ونرى أن تفكير رجال الأعمال اهتم بالثقافة والهوية الوطنية كجزء من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، الذي تحدث عن الهوية الوطنية وركز عليها، كما تبنت المؤسسة مفهوم تنمية الموارد البشرية من أجل قيادة تغيير اجتماعي واقتصادي منتج. ونرى من هذه العبارة تساوق المؤسسة مع الخط الوطني العام في تحقيق الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني، وكيف انعكس هذا في تحقيق تغيير اجتماعي واقتصادي منتج، وليس موجهاً فقط لمراكمة الأرباح وتحقيق المنافع، وهذا ما لم يتحقق في تحليل خطاب وأعمال الفئة نفسها بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

## بيت ساحور والعصيان المدني

سادت خلال الانتفاضة الأولى جملة من المفاهيم والممارسات الوطنية المتعلقة بمقاومة الاحتلال من خلال شتى أنواع الممارسات المنطلقة في صلبها في إنهاء العلاقات «الطبيعية» مع الاحتلال، فانتشرت الدعوات من القوى والفصائل الوطنية إلى الاعتماد على الزراعة، وزراعة حدائق البيوت بمختلف أنواع الخضراوات والبقوليات والفواكه للاعتماد على الذات، كما سادت كذلك الدعوات إلى الإضرابات التجارية المختلفة في مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، فواجه الاحتلال هذه الدعوات بمعاقبة المضربين، ومحاولة فتح المحلات التجارية عنوة، كما امتنع الكثيرون عن دفع الضرائب المختلفة للاحتلال، وأطلقت الدعوات إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، بل وفرضت القوى الوطنية حظراً على التجار لبيع أنواع السلع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، أو غير ذلك، وذلك في إطار المواجهة الاقتصادية للاحتلال، وعليه نشطت قطاعات اقتصادية إنتاجية وغير إنتاجية لتعويض الطلب في السوق على مجموعة سلع مهمة، في إطار منشآت اقتصادية صغيرة ومتوسطة، فظهرت حركة تجارية وإنتاجية، وتم الرجوع إلى الأرض أكثر من أي وقت مضى.

بقيت المنتجات الإسرائيلية تسوق وتباع داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (وهو ما تطور بشكل كبير وسريع مع قيام السلطة الفلسطينية)، كما بقي هناك جملة من التجار الذين يعملون كوكلاء للشركات والمصانع الإسرائيلية، إلا أن المهم انتشار ثقافة مقاومة في المجال الاقتصادي المبنية على مقاطعة الاحتلال والاعتماد على الذات بشكل كبير.

أحد النماذج الساطعة حول المقاومة الشعبية واقتصاد الصمود خلال فترة الانتفاضة الأولى العصيان المدني في مدينة بيت ساحور من قبل التجار وأصحاب المنشآت وسكان المدينة، حيث رفضوا دفع أي ضريبة للاحتلال، واستمر العصيان لفترة طويلة مع تعرض هؤلاء للملاحقة من قبل سلطات الاحتلال، وفرض الغرامات ومصادرة الممتلكات والاعتقال.

وتتلخص تجربة العصيان المدني لسلطات الاحتلال في بيت ساحور في مقاومة الاحتلال كما يرويها أحد أبناء بيت ساحور:

«فكرة العصيان المدني في بيت ساحور تتلخص في رفض التعامل مع سلطات الاحتلال من خلال رفض دفع الضرائب المختلفة التي يفرضها الاحتلال على التجار وأصحاب المنشآت، كذلك إرجاع الهويات الصادرة عن الإدارة المدنية التابعة للاحتلال، وعدم التعامل مع التوقيت الصيفي والشتوي، وقد جاء رد الاحتلال عنيفاً من خلال محاصرة وإغلاق مدينة بيت ساحور لمدة شهرين، دون السماح لأحد بالدخول إليها أو الخروج منها، لكسر حركة العصيان وإجبار الناس على دفع الضرائب، لكن المجتمع المحلي في بيت ساحور تعاطى بطريقة فعالة مع الإغلاق والحصار المفروض على المدينة، من حيث التركيز على الاعتماد الذاتي في الزراعة، حيث قامت البيوت بزراعة البقوليات والطماطم والخضراوات. بعد هذا أعطى الاحتلال إنذاراً في حال عدم دفع الضرائب سيقوم بمصادرة الممتلكات من البيوت والمتاجر، وهذا ما حدث فعلاً دون تراجع أهالي بيت ساحور أمام حالة المصادرة الواسعة، كما تم شن حملة اعتقالات واسعة لأهالي وتجار المدينة» (بطرس ٢٠٠٩/٢/١٢).

هكذا نرى أن القطاع الخاص قد ساهم كمكون من مكونات المجتمع المحلي في حملة المقاومة والصمود ضد الاحتلال وإجراءاته المختلفة، ورفض الانصياع لأوامره المتعددة، وقد كانت تجربة بيت ساحور انعكاساً صحياً ووطنياً للعلاقة بين الرأسمال الوطني وبين القضية الوطنية لمجابهة الاحتلال.

وعلى الرغم من أن الحسابات الاقتصادية، وحسابات الربح والخسارة، توشر بشكل لا يقبل التأويل على أن تجار بيت ساحور قد خسروا اقتصادياً، لكن النزعة الوطنية بالأساس تغلبت من خلال مقارعة الاحتلال، بالإضافة إلى ترويج القوى الوطنية والفعاليات الشعبية والمؤسسات المختلفة لاستخدام تقنيات الاعتماد الذاتي، من خلال زراعة بعض المحاصيل الأساسية، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية المنتشرة بكثافة، وكذلك حركة التضامن المجتمعية، من خلال التأكد من أن كافة العائلات لديها ما يكفيها من طعام وشراب. هذه القيم والممارسات تمثل الوجه الحسن للانتفاضة الشعبية الأولى؛ سواء في بيت ساحور أو في باقي مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة.

## الفصل الثاني:

# كمبرادورية اقتصاد السلطة الوطنية

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقية أوسلو للتسوية العام ١٩٩٣، وبدأ تأسيس السلطة في غزة وأريحا كمرحلة أولى للسيطرة على باقي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، والتزمت السلطة في بنائها الاقتصادي بالأساس على البنى الاقتصادية المختلفة القائمة، بالإضافة إلى التجارب العربية في المجال الاقتصادي. لكن أساس توجه السلطة بشكل عام كان إطلاق يد السوق الحرة، وعدم تقييد حريات الاستثمار بأي شكل من الأشكال، وإتاحة مساحة واسعة للعمل للقطاع الخاص الفلسطيني؛ سواء النواة السابقة لقيام السلطة، أو تلك التي أتت مع السلطة أو بعدها.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو كمشق سياسي، قامت منظمة التحرير بتوقيع اتفاقية باريس الاقتصادية المكمل للشق السياسي العام ١٩٩٤، وحددت اتفاقية باريس الملامح الاقتصادية للسلطة الوليدة، وعلاقتها الاقتصادية الداخلية والخارجية ومع الاحتلال.

عملت منظمة التحرير الفلسطينية على إعداد وتجهيز بنيتها للتحويل إلى سلطة وطنية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا الإطار كلف الاقتصادي يوسف الصايغ قبل ظهور أوسلو بتجهيز البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠ (الصايغ، ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين)، واقترح فيها مجموعة من الأهداف والإستراتيجيات المرتبطة بعدة فرضيات سياسية وجغرافية واقتصادية لتطوير واقع الاقتصاد الفلسطيني.

طرح الصايغ في ورقته «التنمية في فلسطين: الفرص الاحتمالية والمعوقات الفعلية» مجموعة من الإستراتيجيات التنموية، وهي:

١. حزمة الإستراتيجيات المحض اقتصادية الموجهة للمجتمع نفسه من أجل دفع عملية الإنتاج وتنويعه، وتشمل:



- إقامة توزيع رشيد للاهتمام والاستثمارات بين الزراعة والصناعة.
  - إقامة توزيع رشيد للاهتمام السياسات الاقتصادية بين تلك الدافعة لتشجيع التصدير، وتلك الدافعة للإحلال محل المستوردات، ضمن الأفق الزمني الملائم لكل من مجموعتي السياسات وتبديل نمط التوزيع مع تقدم الاقتصاد.
  - اختيار التقانة بعناية للاهتمام بمسألة كثافة الاستخدام للعمل مقابل كثافة الاستخدام للتقانة المجسدة في سلع رأسمالية وكذلك الحفاظ على البيئة.
  - إقامة الهيكليات والمؤسسات والأطر المساندة للنشاط الاقتصادي.
  - تمتين الترابط والتفاعل (طرداً وعكساً) بين القطاعات.
  - الإفادة المثلى من موردي الأرض والمياه المتوقع استعادة السيطرة عليهما.
٢. حشد طاقات فلسطيني الشتات، وضم ما يمكن اجتذابه منها للطاقت المقيمة، والإفادة منها.
٣. انتهاز منحى الاعتماد على النفس، بمعنى حشد القدرات الذاتية إلى المدى الممكن (لا بمعنى الانغلاق أو «الاوتاركية») ثم ولوج صيغة للاعتماد القومي على النفس عندما تتاح الفرصة لقيامها بشكل جاد ومتواصل.
٤. الإفادة من المساعدات / الاستثمارات المتوقعة من المصادر العربية والدولية، إلى جانب المصدر الفلسطيني.
٥. الإفادة من احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمشاركة الشعبية في المجتمع الفلسطيني، كحافز تنموي.
٦. الإفادة من دينامية الآثار الدافعة والحافزة للتنمية المتولدة بفضل الشعور بالانعتاق الذي يولدها الخلاص من الاحتلال (الصايف ١٩٩٦: ٨٠ - ٨١).

نرى أن الإستراتيجيات التنموية المتضمنة في ورقة الصايف وفي الخطة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، قد ركزت بالأساس على جملة السياسات الاقتصادية، وهدفها الأساسي هو المجتمع نفسه، ويتم ذلك من خلال الاتكال على قوى الإنتاج المرتبطة بوسائل الإنتاج الأساسية (الاقتصاد والزراعة)، بالإضافة إلى سياسة إحلال الواردات، بما يمكن المجتمع الفلسطيني من بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية معتمدة ومستقلة بنسبة كبيرة على موارد المجتمع، والارتكان في موضوع جلب العملة على صناعة الصادرات، أي التصنيع الموجه للتصدير. كما طرحت هذه الإستراتيجيات ضرورة الاهتمام بجلب أدوات الإنتاج للمواد الأساسية على حساب الاستهلاكية.

الرزمة الثانية من الإستراتيجيات تركز على الدعم الخارجي والفلسطيني في الشتات، ومجموعة الحوافز غير التنموية التي تركز على الحوافز المعنوية والوطنية للاستثمار وبناء الاقتصاد والوطن. إن ما طرحه الصايف في ورقته حول السبل الفضلى للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني - على الرغم من أن جزءاً منها بني على فرضية سيطرة السلطة الوطنية على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة مع وجود تواصل جغرافي بينهما - يعد وجهة نظر اقتصادية - تنموية صالحة للاستخدام ضمن قراءة الواقع الفلسطيني الاقتصادي وممكناته المختلفة.

كما نرى أن جملة الإستراتيجيات لا تقترح تحرير السوق وإفلات يد القطاع الخاص في مجال الاقتصاد، بل تقترح دوراً مركزياً للسلطة في تطوير السياسات الاقتصادية، وتوجيه القطاع الخاص للضخ في استثمارات محسوبة في قطاعات اقتصادية معينة ضمن ٦٠٪ من الاستثمار الموجه والمحسوب ضمن الخطة الاقتصادية، وكذلك تحديد دور لهذا القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية (الصايف ١٩٩٦)؛ أي التصرف على أساس وطني في

موضوع بناء الاقتصاد الفلسطيني.

التوجهات الاقتصادية التي عكسها الصايغ لم تعمل بها السلطة الوطنية، بل خالفت معظم ما جاء فيها، وهذا ما سيوضحه هذا القسم.

دراسة القطاع الخاص الفلسطيني وتوجهاته ومفاهيمه التنموية بالارتكاز على تحليل العلاقة بين القطاع الخاص والسلطة، حتى يبدو الأمر أحياناً أن وحدة التحليل واحدة على الرغم من أننا أمام قطاعين مختلفين. هذه العلاقة والتباسها على مستوى تفكيك المفاهيم والممارسات والمقاربات التنموية المستخدمة تصبح أوضح حين النظر بشكل مجرد إلى المصالح الطبقيّة التي تربط البرجوازية الوطنية مع الطبقة السياسية المسيطرة، والتي من مصلحتها الطبقيّة والسياسية استمرار علاقة قوية بين المستويين داخل الطبقة نفسها.

يطرح المفكر الاقتصادي غازي الصوراني رؤيته لواقع الاقتصاد الفلسطيني ومساهمة القطاع الخاص فيه بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، ملخصاً بذلك تجربة عشر سنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٤: «تفاقم مظاهر الخلل والانحرافات والفساد الذي يطال الجوانب الحياتية كافة، إلى جانب تفاقم المأزق السياسي، بقدر ما هو تعبير عن تلك التراكمات التي جعلت من المأزق الراهن أمراً حتمياً بفعل تلك الاتفاقات ومضامينها، ودورها في تمزيق وحدة شعبنا في الخارج والداخل، وعرقلة نمو اقتصادنا، وإضعافه واستمرار تبعيته، عبر استمرار صعود وهيمنة الشرائح الطبقيّة البورجوازية البيروقراطية والطفيلية المنتفذة في قيادة السلطة ومؤسساتها، التي عززت نمو وتوسع عوامل نضوج المصالح الطبقيّة الأنانية ذات الطابع الطفيلي وشرائحها التي تتوزع على قطاع واسع من القيادات والكوادر الحكومية من ناحية، ومن ناحية أخرى تفاعلها مع الشرائح الكمبرادورية والطفيلية في القطاعات الاقتصادية عموماً والقطاعات التجارية والعقارية والمقاولات خصوصاً، الأمر الذي راكم بالضرورة مزيداً من عوامل الأزمة الاقتصادية - المجتمعية واستفحالها، .... وارتباطاً بهذا الواقع، كان من الطبيعي أن تتوالد بصورة متزايدة، مظاهر الفوضى والاحتكار وتراكم الثروات الخاصة والطارئة بصورة غير مشروعة، وتراجع النمو الاقتصادي المرتبط بالبعد التنموي المجتمعي - دون إغفال دور سياسات وممارسات العدو الإسرائيلي - وعدم توظيف أو استغلال الإمكانيات والتوجهات ذات البعد الإيجابي للقطاعين العام والخاص لرأس المال الفلسطيني في الداخل والشتات، وتقديم الاعتبار الفئوي السياسي فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية الاجتماعية واستمرار التفرد المطلق في القيادة على صعيد السياسة، والاقتصاد، والإدارة، كل هذه العوامل وما تنتجه من آثار سلبية، عززت هذا المسار الهابط في الأوضاع الاقتصادية خلال السنوات العشر العجاف الماضية» (الصوراني ٢٠٠٤).

## اتفاقية باريس الاقتصادية والاقتصاد الفلسطيني المزعوم

وضعت هذه الاتفاقية اللبنة الاقتصادية الأساسية الناشئة لنظام السلطة الوطنية الفلسطينية، وحددت مجموعة كبيرة من الإجراءات والمسموحات والممنوعات، ولكنها استتبعته إلحاق النظام الاقتصادي التابع للسلطة بالنظام الاقتصادي الإسرائيلي القوي والحديث، من حيث الضرائب، والجمارك، والمواصفات والمقاييس المتبعة، وأماكن الاستيراد والشحن، ونسب الضرائب والجمارك، وأنواع المواد والمنتجات المسموح باستيرادها وتصديرها وتلك الممنوعة. بالإضافة إلى هذا، حددت اتفاقية باريس المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الإسرائيلية

كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية (اتفاقية باريس الاقتصادية ١٩٩٤: ١ - ٨). كما حددت النظام المالي المتاح ضمن السوق الفلسطينية، وذلك بإنشاء «سلطة نقدية» أو سلطة النقد الحالية، وقد تم تحديد إطار عملها في مجموعة من البنود الواردة في هذه الاتفاقية على أساس السوق الحرة والتعاملات المالية العالمية، كما سمحت للبنوك الإسرائيلية بالعمل داخل مناطق السلطة (اتفاقية باريس ١٩٩٤: ٩). كما ثبتت الاتفاقية الشيكال عملة رئيسة داخل السوق الفلسطينية، وربطت الودائع بالشيكال، وحددت نسب العمولة على الودائع، والأخطر من ذلك أنها أوكلت بنك «إسرائيل» مسؤولية إدارة الودائع بعملة الشيكال، وبالتالي سيتصرف كبنك مركزي للشيكال داخل مناطق السلطة، على أساس إدارة بسيطة من قبل سلطة النقد الفلسطينية (المصدر السابق: ١١).

حددت الاتفاقية الضرائب، ومنها ضريبة القيمة المضافة، بسقف أقل ١ - ٢٪ عن نسب الضريبة في إسرائيل، وأبقت الاتفاقية على العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل والمستوطنات مسموحة، وحددت نسب التحويل على الضرائب والتقاعد ومخصصات الضمان، كما حددت نسب الاقتطاعات لصالح المؤسسات الإسرائيلية على أساس تقديمها خدمات صحية أو إدارية للعمال الفلسطينيين داخل إسرائيل. والغريب أن هذه الاتفاقية تعاملت مع المستوطنات كمناطق قانونية، وعليه يسمح بجباية الضرائب على العمال الفلسطينيين لصالح السلطة فيها.

بند خطير مضمن في اتفاقية باريس يخص الزراعة هو ب (٥١) في الاتفاقية، حيث سمح بتبادل حر للمنتجات الزراعية دون ضرائب أو جمارك بين الجانبين (اتفاقية باريس: ١٩)، ما منع السلطة من حماية الأسواق الفلسطينية من الماكينة الإنتاجية الزراعية الكبيرة التابعة للاحتلال، والمقامة بالأساس على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي عدم توفير حماية للمزارعين الفلسطينيين ومنتجاتهم، واستباحة السوق الفلسطينية من قبل المنتجات الزراعية، ما أثر بشكل كبير على هذا القطاع الكبير والحيوي، ومنع من تطوره، بما يخدم استبدال المنتجات الإسرائيلية بأخرى فلسطينية. ويمكن النظر إلى الأرض على أنها سلعة سياسية، وبالتالي تم التنازل عن الأرض والمياه كسلع سياسية، أو بأفضل الأحوال إضعافها كجزء من شروط الاحتلال، وعليه أصبح القطاع الزراعي الفلسطيني ضعيفاً بما يشكله كعماد لاقتصاد الصمود، وذلك لاعتماد عدد كبير من الأسر الفلسطينية على الإنتاج الزراعي والحيواني وارتباطهم بأرضهم، ما عطل أيضاً ومنع تطور ونشوء قطاع زراعي إنتاجي منظم وقوي.

الاتفاقية أبقت الصناعة ومنتجاتها مفتوحة الأسواق؛ بمعنى آخر استمرار فتح السوق الفلسطينية أمام المنتجات الصناعية الإسرائيلية (اتفاقية باريس: ٢٣). كذلك الأمر في مجال السياحة وترخيص الفعاليات السياحية، حيث أبقت الباب مفتوحاً أمام تحكم الشركات السياحية الإسرائيلية بالسوق الفلسطينية نتيجة الأمر الواقع، وعدم وجود معابر أو مطارات تحت سيطرة السلطة، ما أبقى السياحة وما تعنيه من دخل كبير تحت سيطرة الإسرائيليين. وربط بين قطاعي التأمين على السيارات والتعويض عن الحوادث والإصابات، وأجبر البند (٧٥)، شركات التأمين الفلسطينية على دفع ٣٠٪ عن كل بوليصة تأمين (المصدر السابق: ٢٧).

بند عام ورد في أكثر من مكان داخل الاتفاقية يحدد بمنع الأطراف من إلحاق الضرر بالبيئة الزراعية أو الصناعية أو السياحية للطرف الآخر، وعليه تستطيع إسرائيل الادعاء أن بعض المنتجات الفلسطينية تلحق الأذى بالسوق الإسرائيلية وتطالب بمنعها.

تبقى الإشارة إلى أن هناك الكثير من الملاحق التابعة لاتفاقية باريس لم يكشف النقاب عنها رسمياً، وتحدد الكثير من الأمور والقضايا تجاه البناء الاقتصادي الفلسطيني.

تبين هذه الاتفاقية بشكل واضح أن اليد العليا على الاقتصاد الفلسطيني بقيت لدولة الاحتلال، ولعبت السلطة الوطنية دور «الميسر» في إدارة الاقتصاد، وعليه بقي تطور القطاع الخاص الفلسطيني محكوماً بسقف هذه الاتفاقية، حيث يمنع تطور أي بنية صناعية نتيجة تحكم إسرائيل الكامل بالمعايير ووجود البنود المقيدة، فيما سمح بتطور أشكال من «التبادل» التجاري بين المستوردين الإسرائيليين والتجار الفلسطينيين على أساس تسويق المنتجات الإسرائيلية أو المستوردة في السوق الفلسطينية دون وجود قيود، ولم يكن هذا «التبادل» سوى حركة باتجاه واحد، من السوق «الإسرائيلية» إلى الفلسطينية، مع وضع فيتو على المنتجات الفلسطينية مرة بدعوى الأمن، ومرات بدعوى عدم مطابقتها للمواصفات.

أتاحت الاتفاقية لاحقاً تطور شريحة سياسية - تجارية اعتمدت على العلاقات مع الاحتلال من جانب، وموقعها ضمن منظومة السلطة من جانب آخر، لتطوير وكالات تجارية لمراكات معينة دولية / أو إسرائيلية وتسويقها ضمن نظام احتكاري للسلع المستوردة، ما أدى إلى تراكم الربح في أيدي مجموعات صغيرة مندمجة في علاقات سياسية تجارية (وبخاصة في قطاع الاتصالات).

ما يمكن إطلاقه على هذه المجموعة هو صفة «كمبرادور»، وهي الشرائح الصغيرة المتنفذة التي توسعت تبعاً لإنشاء السلطة الوطنية، واستغلت مواقعها السياسية وعلاقاتها مع الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى فإن معرفتها بالاتفاقيات الموقعة وهامش المناورة أتاح لها التحكم بتسويق مجموعة كبيرة من السلع التي في معظمها استهلاكية مثل المشروبات، والغذاء، والتبغ، ما أتاح لها مراكمة هامش ربح كبير خلال فترة قصيرة.

مجال اقتصادي آخر سُمح بتطوره نتيجة البنى الاقتصادية السائدة هو قطاع الخدمات بشكله المتطور الكبير والمأسس على صورة شركات كبيرة مرخصة ضمن نظام تسجيل الشركات، مثل قطاع الاتصالات، والقطاع المالي، والاستيراد، وبخاصة خدمات الاستهلاك المختلفة المرتبطة بتحسين أحوال المعيشة وارتفاع معدل الدخل لدى الطبقات الوسطى والعليا.

## سوق فلسطين للأوراق المالية

من المؤشرات الرئيسة لسياسة السلطة في مجال الاستثمار والسوق الحرة، إطلاق يد القطاع الخاص بالاستثمار، حيث تم إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية كموازٍ للبورصة في الدول الأخرى، ولكن إنشاءه جاء من القطاع الخاص نفسه، حيث تم إنشاء هذه السوق كشركة مساهمة خاصة بعد توقيع اتفاقية تشغيل مع السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٦، وبدأت السوق جلسات التداول أوائل العام ١٩٩٧، و«كان الهدف هو استقطاب وحشد رأس المال المحلي والأجنبي لقطاع الأعمال من خلال التمويل الطويل الأمد للمشاريع الإنتاجية والتجارية والبنية التحتية... وارتفع عدد الشركات المدرجة إلى خمس وثلاثين في العام ٢٠٠٧» (موقع سوق فلسطين للأوراق المالية الإلكتروني ٢٠٠٩).

المفارقة أن إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية يتم بالعادة من قبل الحكومة أو هيئة شبه حكومية، لما لهذه

السوق من أهمية وخطورة في الوقت نفسه، كما أن السوق التي يتم فيها إدراج الشركات المساهمة العامة هي نفسها شركة مساهمة خاصة! كما لم يسبق إنشاء هذه السوق كشركة وجود أي جسم حكومي تابع للقطاع العام يشرف على هذا السوق، حيث تم إنشاء هيئة سوق رأس المال الفلسطينية العام ٢٠٠٤ لتشرف على الشركات المالية غير المصرفية، ومن ضمنها سوق فلسطين؛ أي بعد سبع سنوات تقريباً من عمل سوق فلسطين للأوراق المالية، وثمانية سنوات من توقيع الاتفاقية مع السلطة، وحدد دور هذه الهيئة في «وضع إطار رقابي وتنظيمي حديث وفعال يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة في أداء كل من قطاع الأوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويلي في فلسطين». (موقع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الإلكتروني ٢٠٠٩).

وتعمل الهيئة بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية التي تشرف بدورها على الشركات المصرفية، بحيث تشرف الهيئة وتراقب وترخص جميع العمليات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية من اكتتاب عام، أو ثانوي، أو إدراج، أو زيادة رأس المال، وغيرها. كما حققت الهيئة تقدماً ملحوظاً في إدارة وإصلاح قطاع التأمين الذي عانى الكثير خلال السنوات الماضية. وتعمل الهيئة في الوقت الحاضر على استكمال البيئة القانونية والإدارية المنظمة لقطاعات الرهن العقاري والتأجير التمويلي والنشاط المالي غير المصرفي (المصدر السابق).

وعليه، فقد عملت سوق فلسطين للأوراق المالية مدة طويلة دون وجود جهة اختصاص حكومية تراقب عملها. وتضم السوق بالإضافة إلى الشركات المدرجة، تسع شركات وساطة كأعضاء فيها، وتوجد لهذه الشركات مكاتب فرعية في معظم المدن الفلسطينية. وتبلغ القيمة السوقية ما يقرب من ٤,٥ مليار دولار (موقع سوق فلسطين للأوراق المالية، مصدر سابق).

وعند الإطلاع على رؤية السوق ورسالتها، نجد أن رؤيتها ارتكزت على مسألتين؛ الأولى أن تعزز الفرص الاستثمارية دون تحديد ماهيتها، والثانية الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية. أما رسالتها فتذكر في معظمها جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يخدم الاقتصاد الوطني (المصدر السابق)، كل من الرؤية والرسالة دليل على عدم وجود فهم موضوعي للاقتصاد الفلسطيني وآليات تطويره وتنميته بما يخدم المجتمع الفلسطيني، الذي بدوره غاب نصاً ومحتوى عن نصوص السوق الرسمية.

من ذلك، نستطيع الاستنتاج أن هناك مفهومين أساسيين لدى السوق ومن يقف خلفها:

المفهوم الأول: محاولة جذب وتعزيز الفرص الاستثمارية المبنية على قدرة رأس المال الحر على الاستثمار في القطاعات المربحة وذات العائد المالي الكبير، دون تحديد أولويات للقطاعات التي يجب الاستثمار فيها. ويمكن التيقن من أن هذه القطاعات هي بالأساس قطاعات الخدمات من خلال استعراض الشركات المدرجة في هذه السوق.

المفهوم الثاني: الالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية، وهي قضية فنية إدارية تتعلق بجملة الإجراءات والقواعد لإدارة الشركات ضمن المفاهيم العالمية المتبعة، التي تؤدي بالضرورة إلى سيادة النسق المعولم في إدارة هذه الشركات، بحيث تكون جزءاً أصيلاً وملتزماً وعضوياً بقوى العولمة الاقتصادية.

بالتالي، لا يوجد أي ذكر للمجتمع الفلسطيني وأولوياته التنموية والاقتصادية ضمن أكبر إطار اقتصادي تسجل فيه الشركات الفلسطينية، بل فقط التركيز على الاستثمار، وتحسين البنية الداخلية لإدارة الشركات المدرجة.

هناك ٣٧ شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، ٦ منها تعمل في القطاع المصرفي، و ١٠ شركات تعمل في قطاع الصناعة، و ٥ شركات في قطاع التأمين، و ٨ شركات في قطاع الاستثمار، و ٨ شركات في قطاع الخدمات. وقد يتبين أن شركات القطاع الخاص ذات الطابع الصناعي هي الأكبر من حيث العدد، ولكن عند مراجعة القيمة السوقية بالدولار لمجموع هذه الشركات، نجد أن القطاع الصناعي لا يتجاوز بمجموع شركاته العشر ١٧٦ مليون دولار، مقابل ٤٨٧ مليوناً لقطاع البنوك، و ٤٥٥ مليوناً لقطاع الاستثمار، و ١٢٢٠ مليوناً لقطاع الخدمات (جريدة الأيام الفلسطينية ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٩: ١٣).

إذا ما ألقينا نظرة أكثر شمولية، باستخدام تصنيف للشركات على أنها إنتاجية وشركات غير إنتاجية (مالية، خدمية)، نجد أن نسبة القيمة السوقية للقطاع الصناعي لشركات القطاع الخاص المساهمة العامة تبلغ ٧,٣٪ فقط من مجموع قيمة سوق فلسطين للأوراق المالية، مقابل ٥٠٪ لشركات الخدمات الخاصة ذات المساهمة العامة.

وبتدقيق أكثر لقيمة الشركات المدرجة كافة، نجد أن قيمة السوق تبلغ ٢٤٢٤ مليون دولار أمريكي تستحوذ مجموعة الاتصالات وحدها على ما نسبته ٤٦,٥٪ من قيمة السوق الكلية، وإذا ما أضفنا قيمة مطاحن القمح الذهبية، وشركة واصل، وبنك الرفاه، تصل النسبة الكلية التي تستحوذ عليها أكثر من ٤٨٪.

وهكذا نستطيع أن نرى أنه حتى المنافسة ضمن السوق الحرة منعدمة لسيطرة مجموعة قليلة من رجال الأعمال الفلسطينيين على أكثر من ٥٠٪ من قيمة السوق، وهذه القيمة التي استطعنا تحديدها ضمن علاقات الشركات، والتي يمكن أن تكون أكبر نظراً للعلاقات المتشعبة بين الشركات وأصولها المالية.

الأمر الثاني البارز هو هيمنة قطاع الخدمات على السوق المالية، حيث يشكل إلى جانب قطاع البنوك القيمة الأكبر مقابل القطاع الصناعي الذي لا تتجاوز قيمته السوقية أكثر من ٧٪، وهذا بدوره يؤشر على فهم اقتصادي بأن عملية مراكمة الربح هي الهاجس الأول لأصحاب المال على حساب الفهم التنموي لدور الرأسمال الوطني.

## سلطة النقد والشركات المصرفية

أنشئت سلطة النقد الفلسطينية لتمارس بعض مهام البنك المركزي في ظل عدم وجود سيادة أو دولة، وتشرف على القطاع المصرفي في مناطق سيادة السلطة الوطنية. و«تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في العام ١٩٩٥ كمؤسسة مستقلة، وتم استبدال هذا القرار بإصدار قانون سلطة النقد في العام ١٩٩٧. وقد أنشئت سلطة النقد لتحقيق العديد من المهام الواردة في بروتوكول باريس الاقتصادي كما ورد في القانون رقم (٢) للعام ١٩٩٧. وتمارس سلطة النقد عدداً من المهام المناطة بالبنك المركزي، وليس كلها، تتحدد على وجه الخصوص في مراقبة المصارف، وخدمات المدفوعات، والأبحاث، والإحصاء» (موقع سلطة النقد الفلسطينية الإلكتروني ٢٠٠٩).

وكما هو واضح من تعريف سلطة النقد لنفسها، فإنها ملتزمة باتفاقية باريس الاقتصادية التي تضع العديد من القيود على تطور سلطة النقد نفسها، بالإضافة إلى تطور النواحي المالية والاقتصادية داخل مناطق السلطة الوطنية، والأهم هو إجبار سلطة النقد - بالارتكاز على الاتفاقية - على التنسيق المستمر مع البنك المركزي

«الإسرائيلي»، واستخدام عملة الشيكل، بالإضافة إلى قيود على احتياطات العملات المختلفة وربطها الدائم بالشيكل.

وترتبط سلطة النقد بإطار قانوني وتشريعي، ومن أهم محددات الإطار القانوني ثلاثة قوانين، هي: قانون رقم (٢) للعام ١٩٩٧ بشأن سلطة النقد الفلسطينية، قانون المصارف رقم (٢) للعام ٢٠٠٢، قرار بقانون من قبل رئيس السلطة لمكافحة غسل الأموال بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٧ (المصدر السابق). وهذه القوانين هي التي تنظم عمل سلطة النقد، وكذلك ترخيص المصارف والشركات المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى إجراءات مكافحة غسل الأموال، التي صدر قرار بقانون خاص بها نتيجة ما سمي بـ«محااربة الإرهاب»، ولتجفيف أموال بعض الأحزاب والمنظمات الفلسطينية.

يعمل ضمن نطاق اختصاص سلطة النقد ٢١ مصرفاً وبنكاً، تملك شبكة تزيد على ١٨٠ فرعاً ومكتباً. ومن بين هذا العدد هناك عشرة مصارف محلية، وأحد عشر مصرفاً أجنبياً، منها ثمانية مصارف أردنية، ومصرفان مصريان، وفرع مصرف (HSBC). كما أن ثلاثة من المصارف العاملة في فلسطين هي مصارف إسلامية. كما يعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٥٠ صرافاً معتمداً من قبل سلطة النقد (سلطة النقد، مصدر سابق). ونجد من بين البنوك العشرة المحلية ستة منها مدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية هي: البنك الإسلامي العربي، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، بنك فلسطين، البنك التجاري الأردني، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك القدس، وأكبر قيمة سوقية هي لبنك فلسطين بواقع ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

بينما يعمل البنك العربي داخل السوق الفلسطينية وأسهمه مدرجة ضمن السوق الأردنية، وهو أكبر بنك من حيث التشغيل والأصول في فلسطين، ووجود هذا العدد الكبير من البنوك ليس هناك ما يبرره في ظل صغر ومحدودية حجم الاقتصاد الفلسطيني، ومسيطر عليه بنوياً من قبل الاحتلال، كما أن البنوك ذاتها لا تعمل على تعزيز الاستثمار من خلال توفير قروض بفوائد ميسرة على مستويات طويلة، ومتوسطة، وقصيرة الأمد، وذلك تحديداً في مجال القروض الإنتاجية، حيث تعطي البنوك القروض في مجال الاستهلاك، وشراء العقارات بما يعنيه هذا من ضمان استرداد عالٍ لقيمة القرض وانخفاض المخاطرة، غير أن هذه القروض بأكملها تسجل ضمن نفقات الاستهلاك وليس الإنتاج، بينما القروض الإنتاجية لا تقوم البنوك بإعطائها، وذلك بسبب ارتفاع مخاطر عدم التحصيل من وجهة نظر البنوك، ولكن هذا النوع هو الذي يعمل على تطوير قطاع إنتاجي صغير، ومتوسط، وحتى كبير، يعتمد في حركته على الأصول المودعة في البنوك من قبل المواطنين الفلسطينيين، التي يقوم مواطنون فلسطينيون آخرون باستثمارها بشكل إنتاجي لتوسيع دائرة الإنتاج والتشغيل.

إذاً، ننظر البنوك للاقتصاد الفلسطيني على أنه مكان مناسب لمراكمة الأرباح دون الاضطرار إلى إرجاع جزء من هذه الأرباح من خلال عملية إعادة استثمارها في مشاريع إنتاجية وصناعية، وتعمل السلطة موافقة على هذا النهج الفريد من نوعه، حيث تشترط معظم الدول على البنوك العاملة على أراضيها تخصيص نسبة معينة لاستخدامها كقروض صناعية وإنتاجية.

ونرى عند مقارنة إحصائيات لدراسات عدة بين نسب الاستثمار للبنوك في فلسطين وفي دول عربية مجاورة، أن هذه البنوك تستثمر القليل فقط من وداؤها في فلسطين مقارنة بالأردن ومصر، فقد «قامت البنوك في العام ١٩٩٦

بتوظيف حوالي ٦٨٪ من مجمل ودائعها على شكل أرصدة لدى البنوك في الخارج. أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع (التي وصل أعلى معدل لها ٣٨٪ العام ٢٠٠٠ خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٣)، نجدها نسبة متدنية مقارنة بالدول المحيطة، ما يشير إلى تواضع دور البنوك في تمويل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الفلسطينية» (الجعفري ومكحول وآخرون ٢٠٠٣: ٤). ولكن دراسة أحدث تضع نسب استثمار البنوك موضع سؤال حيث تشير إلى «أن نسبة استثمارات المصارف العاملة في فلسطين؛ سواء من إجمالي وداائع العملاء أو من إجمالي الموجودات، هي الأقل بشكل عام مقارنة بالدول المجاورة، ويعزى ذلك - إضافة إلى ارتفاع المخاطرة السياسية - إلى ضعف السوق المالية الفلسطينية من حيث تنوع الأدوات الاستثمارية كما سبق ذكره، واقتصارها فقط على الأسهم، ما يضعف قدرة المصارف على استثمار فوائضها المالية في السوق المالية المحلية وتوجهها نحو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى خارج فلسطين» (الوزير ٢٠٠٨: ٦٥). ونرى أن نسبة الاستثمار من إجمالي وداائع العملاء ٦,٢٩٪، ونسبة الاستثمارات من إجمالي الموجودات تبلغ ٤,٧٨٪، في حين نرى أن هذه النسب في مصر على التوالي ٢٧,٠٩٪، و ١٨,٧٨٪ (المصدر السابق: ٦٥)، ما يعني أن البنوك بالأساس تهرب الأموال وداائع المجتمع الفلسطيني الموجودة لديها إلى الخارج لتحقيق الأرباح، في كسر للعلاقة التبادلية بين الربح والمجتمع، حيث أن المودع الفلسطيني في أي بنك، يرغب في رؤية الاستثمار في الداخل، بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع الاقتصادي والتنموي.

هذه الملاحظة التي قدمت من مداخلة جهاد الوزير محافظ سلطة النقد، الذي تقع على مسؤوليته وسلطة النقد تنظيم عمل المصارف وموضوع الاستثمار، لكن سلطة النقد لا تعمل على إجبار المصارف على الاستثمار في فلسطين، وتحديداً في مجال الإنتاج، وهذا يعني أن البنوك تفضل حماية الأموال خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى عدم استثمار البنوك في الداخل، هناك أيضاً الاستثمارات البنكية في الخارج، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن التسهيلات الائتمانية ضعيفة، وما يتم منها يوجه بالعادة نحو الشركات والأفراد القادرين على التسديد، أي دون وجود مخاطر عدم التسديد، نرى أن قطاع البنوك يعمل ضمن قاعدة جني الربح والهروب به للخارج دون حسيب أو رقيب.

وعلى هذا، أطلقت يد القطاع الخاص الفلسطيني والعالمي للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناء المشاريع الربحية المختلفة، وانتشرت البنوك وشركات الوساطة المالية والاستثمار في الأسهم، كما أنشئت سوق فلسطين للأوراق المالية لتداول أسهم الشركات الخاصة المسجلة.

## قطاع أعمال السلطة

عملت السلطة بعد تأسيسها على المشاركة في القطاع الاقتصادي الفلسطيني، ولكن هذه المشاركة لم تكن محكومة بسياسة معينة مثل بعض الدول، فبالإضافة إلى وجود اتفاقية باريس الاقتصادية المقيدة، والتبعية الهيكلية الفلسطينية للاقتصاد الاحتلالي، هناك قطاعات رئيسة ثلاثة تم التخلص منها بثمن بخس لصالح القطاع الخاص ممثلة بقطاع الاتصالات (هاتف ثابت، جوال، انترنت)، والكهرباء، والسوق المالية. وفي تجربة خصخصة قطاع الاتصالات «قد تم تحويل الأصول التي كانت قائمة وتعمل ضمن وزارة الاتصالات إلى الشركة مقابل تعويض قدره ٣٠ مليون دولار، إضافة إلى حصول السلطة الفلسطينية مقابل منحها الامتياز على رسوم سنوية من شركة



الاتصالات الفلسطينية حددت بسبعة بالمائة من مجموع الإيرادات السنوية» (صبري ٢٠٠٣: ١٨٨). وقد أعطيت الشركة امتيازاً لمدة عشرين عاماً يشمل الهاتف الثابت والجوال والإنترنت وخدمات أخرى، على الرغم من أن القيمة الفعلية لممتلكات الاتصالات بما تشمل من مقاسم، وخطوط، ومبان، وأثاث، ومشتركين يساوي أكثر من ذلك بكثير، ونستطيع أن نرى هذا في الرخصة الممنوحة لتشغيل المشغل الثاني للهاتف الخليوي فقط، التي دفعت مقابلها الشركة الوطنية ٣٦٥ مليون دولار؛ أي أكثر من ١٢ ضعفاً فقط لرخصة «جوال»، دون الحديث عن رخصتي الإنترنت، والهاتف الثابت، والممتلكات، وموجودات الشركة.

ولم يكن هذا المثال الوحيد في هذا المجال، فقد منح امتياز السوق المالية لشركة خاصة لإدارة تسجيل الشركات المساهمة العامة في السوق المالية، وتقاضي نسبة عن كل عملية بيع أو شراء، وهذا قطاع يعمل بالعادة ضمن القطاع الحكومي، ولم يتم تحصيل رسوم امتياز للسلطة مقابل هذه الرخصة. وكذلك منح رخصة امتياز لشركة توليد الكهرباء في قطاع غزة، مع عدد كبير من التسهيلات في مجال الأرض، والخدمات، لهذه الشركة، وكذلك إعفاء أصحاب الشركة من الضرائب على الأسهم، وإعفاء مقرضي الشركة من جميع الضرائب الفلسطينية. كما تم تحويل صندوق التنمية الفلسطيني، وهو مؤسسة عامة إلى شركة مساهمة خاصة أجنبية، سجلت في قبرص بنفس أعضاء مجلس إدارة الصندوق، ثم سجلت باسم مختلف في فلسطين (صبري ٢٠٠٣).

وعليه، نستطيع أن نرى من الأمثلة التي تم إيرادها أنه لا توجد لدى السلطة الوطنية سياسة اقتصادية، بل أكثر من ذلك، أن عملية تنظيم الاستثمار العام تخضع لأفراد في مواقع مسؤولية داخل نطاق السلطة الوطنية، فكيف يتم التخلي عن ثلاثة قطاعات هي الكهرباء، والاتصالات، والسوق المالية، لصالح القطاع الخاص مقابل ثمن بخس، وهي قطاعات سيادية ومربحة جداً، تستطيع أن تدر دخلاً كبيراً على ميزانية السلطة، وبدل ذلك تحول لتدار وتحتكر من قبل فئة قليلة من رجال الأعمال.

كما أن مثال التعاطي مع صندوق التنمية الفلسطيني الذي حوّل من مؤسسة عامة إلى خاصة، وبالتالي لم يعد هناك أي مرجعية قانونية أو إدارية للسلطة أو المجلس التشريعي، بل أصبحت مرجعيته مجموعة أفراد في مجلس إدارة شركة خاصة؛ أي تحولت الملكية العامة إلى ملكية خاصة بضربة واحدة، وهذا مثال واحد، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن إيرادها بهذا الخصوص.

## قطاع أعمال السلطة .. قطاع أعمال رجال السلطة

عملت السلطة الفلسطينية على ممارسة الأعمال التجارية والسيطرة عليها وصولاً إلى الاحتكار (الاسمنت، البترول، التبغ) بالإضافة إلى العديد من المنتجات والسلع، وكانت تتبع هذه الشركات مكتب المستشار الاقتصادي للرئيس، ومعظم هذه الشركات هي شركات خدمية واستثمارية، مع وجود بعض الشركات الصناعية ذات الحجم الصغير من حيث قيمة رأس المال (المصدر السابق).

ونلاحظ أن سياسة السلطة تعددت من حيث:

- بيع قطاعات سيادية ومربحة مالياً للقطاع الخاص تماماً، الذي استفاد في تأسيس إمبراطوريات شركاتية خدمية لا تناسب حجم السوق الفلسطينية.

- العمل والسيطرة والتحكم بوكالات تجارية وخدمية لا توجد سياسة واضحة لعملها أو مرجعيتها أو لموازنتها المالية.
- الابتعاد عن الاستثمار في الصناعة والإنتاج والزراعة بشكل رئيسي.
- تغيير المظلة القانونية لبعض المؤسسات العامة إلى شركات خاصة دون مبرر أو محاسبة، أو بقاء بعض المؤسسات مثل مجلس الإسكان الفلسطيني بصفة قانونية لم يعد ما يبررها بعد وجود السلطة.

التساؤل الأكبر حول علاقة الأفراد المؤثرين والنافذين بقرارات السلطة الاقتصادية والمالية ملف لم يكشف تماماً، فقد كانت هيئات بكاملها تخضع لأفراد أو مؤسسات خارج إطار الرقابة، مثل هيئة البترول التي، حتى وقت قريب، كانت تتبع لجهاز أمني، وتعود كافة مداخل الهيئة إلى الجهاز نفسه دون المرور بحسابات وزارة المالية، وجرى منذ فترة قريبة تحويل عدد كبير من ملفات بعض العاملين في الهيئة للنائب العام لمتابعة قضايا فساد. كما نرى بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات ضياع ملفات لشركات مالية كبيرة تعود للسلطة أو المنظمة، مثال الضجة الكبيرة التي أثارت حول مستشار الرئيس الاقتصادي خالد إسلام، وضياع الاستثمارات، التي ما زال الكثير من ملفات لدى النائب العام لم يحسم أمرها. كذلك وجود احتكارات فردية مثل الاسمنت لبعض كبار مسؤولي السلطة، وغيرها من الاحتكارات. بالإضافة إلى فرض نسبة من الأرباح على مشاريع محددة مثل محطات تزويد الوقود وغيرها.

هذه المساحات أدت إلى تشكل شريحة من السياسيين والمسؤولين غنية جداً، وتتحكم بموارد مالية كبيرة نتيجة سيطرتها على شركات ووكالات مختلفة، بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة استغلها بعض كبار رجال الأعمال في إحكام السيطرة على قطاعات بعينها، والتحكم فيها، وفي نوع الخدمة وقيمتها دون حسيب أو رقيب. ونستطيع أن نرى هذا في قيمة شركة الاتصالات التي خلال ١٢ عاماً ارتفعت من ٣٠ مليون دولار إلى أكثر من مليار ومائة مليون دولار، عدا عن مساهماتها المختلفة في شركات أخرى كثيرة ومتعددة داخل الوطن وخارجه.

مقاربة العلاقة الملتبسة بين القطاع الخاص الجديد والطارئ مقابل رجال السلطة الفلسطينية، يمكن تحليلها بالارتكاز إلى العلاقة الطبقيّة التاريخية والتحالف القائم بين المجموعتين لخدمة مصالحهما، حيث أن إيجاد تبرير اقتصادي أو مالي لسلوكيات السلطة الاقتصادية أو المالية، من الصعب بمكان، إلا أنه درس باتجاه تحليل العلاقة الطبقيّة التاريخية بينهما، وشبكة المصالح.

## البنية التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

صمدت البنية التجارية والإنتاجية الفلسطينية، وتحديداً الصغيرة والمتوسطة في وجه سياسات الاحتلال الاقتصادية، ومن ثم تكيفت مع السياسة الاقتصادية الفلسطينية المتبعة في السوق. وتنبع أهمية هذا القطاع الاقتصادي من أنه كبير من حيث عدد المنشآت، وكذلك أنه موزع جغرافياً في محافظات الضفة والقطاع كافة، كما أنه مرتبط بالمجتمع بشكل مباشر، لأن شكل الإنتاج والتجارة في معظم أنشطته مبنية ضمن علاقات المجتمع نفسه وليس خارجه، كما أن هذا القطاع يستطيع تحمل ضربات الحصار والإغلاق أكثر من غيره بسبب قلة رأسماله وعمله في المنشأة الواحدة. «فقد انخفضت عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع

غزة من ٦٨٠٥٣ مؤسسة أو آخر أيلول ٢٠٠٠ ويعمل فيها (٢٠٤) آلاف عامل، إلى ٦٥٥٩٩ مؤسسة ويعمل فيها ١٨٦٨٤٧ عاملاً العام ٢٠٠٣ حسب نتائج المسوحات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣. وحقت هذه الأنشطة قيمة مضافة مقدارها ١٣٤٠,٨ مليون دولار، توزعت حسب النشاط الاقتصادي كما يلي: أنشطة الصناعة بنسبة ٥٣,٨٪، والإنشاءات بنسبة ١٣,٢٪، وأنشطة الخدمات بنسبة ١٥,٩٪، علاوة على أن ٥٢,٦٪ من العاملين في الأنشطة الاقتصادية المذكورة يعملون بدون أجر وغالبيتهم من أصحاب العمل أو أفراد الأسرة، وأن ٦٠٪ من العاملين في هذه الأنشطة يعملون في التجارة الداخلية» (الصوراني ٢٠٠٦). كما نرى أن أكثر من نصف هذه المنشآت تعمل في الصناعة، و فقط ١٦٪ تعمل في الخدمات، لذا، نستطيع القول إن تطوير هذه المنشآت وتوسيعها وتحديثها بالتركيز على الإنتاج، سيعمل بالفعل على تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. كما أن رأسمال هذه المنشآت والأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، يأتي من مصادر شخصية وعائلية، ولا يعتمد على القروض؛ سواء من البنوك والمصارف أو من مؤسسات الإقراض المختلفة، لعدم حاجته إلى رأسمال كبير لبدء المشروع.

وتؤكد هذا إحصائية تشير إلى أن عدد المنشآت في الأراضي الفلسطينية في العام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ١٣٠ ألف منشأة، يتركز أغلبها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات بحوالي نصف عدد المنشآت، فيما تمثل القطاعات الإنتاجية ٢٨٪ من حيث عدد المنشآت العام ١٩٩٧، لتنخفض إلى ١٨٪ في العام ٢٠٠٧ (نصر وخليفة ٢٠٠٨).

وقد بقي تركيز المنشآت الصغيرة الخدمية على حساب المنشآت الكبيرة، وكذلك انخفاض المنشآت الإنتاجية لحساب المنشآت الخدمية، وهذا التدهور في القطاع الإنتاجي يعكس غياب رؤية اقتصادية تنموية حقيقية داخل المجتمع الفلسطيني، بالمقارنة ما بين السنوات المختلفة، حيث يتضح «جفاف» المنشآت الصغيرة والمتوسطة لصالح قوى السوق.

وترتبط العائلة الفلسطينية بشكل عضوي مع المنشآت غير المنظمة، حيث استمرت «الأسرة الفلسطينية في لعب دور مهم في الأنشطة الاقتصادية، فقد برز دور مهم للأسرة كمصدر تمويل لتأسيس الأنشطة غير المنظمة، وبروز دورها في توفير الأيدي العاملة لهذه الأنشطة، ودورها في نقل الخبرات والمهارات المهنية للأبناء، ما يمكنهم من تأسيس نشاط غير منظم أو الحفاظ على استمرارية مشروع الأسرة القائم أصلاً، كما أظهرت النتائج دوراً مهماً للنساء في نقل الخبرات والتدريب، وعدم اقتصار هذا الأمر على الرجال، كما أن امتدادات الأسرة؛ أي العائلة الممتدة والأقارب، تعتبر السوق الرئيسية للجزء الأكبر من المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الأنشطة غير المنظمة (المالكي وآخرون ٢٠٠٤: ٧٨).

المنشآت الصغيرة، وكذلك القطاع الاقتصادي غير المنظم، يعملان وفق إستراتيجية تكيف ضمن المجتمع الفلسطيني، وهذا ما برز خلال فترة الانتفاضة الثانية، حيث تعطلت المنشآت الاقتصادية الكبيرة والشركات الخدمية دون أن تستطيع أن تنفذ جزءاً من الاقتصاد. وبالتالي توفير فرص العمل والتخفيف من البطالة والتخفيف من حدة الفقر، و«تظهر النسب الكبيرة للأنشطة المنظمة خارج المنشآت، التي تأسست بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بفعل الإغلاق الإسرائيلي، وصعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، دور هذه الأنشطة كواحدة من الإستراتيجيات التي تستخدمها الأسر الفلسطينية للتأقلم مع الظروف الصعبة، وبخاصة في فترات

الأزمات، فانتشار هذه الأنشطة خلال الانتفاضة جاء في إطار محاولة الأسر التكيف مع الأوضاع الصعبة التي تعيشها، ومن أجل توفير الحد الأدنى من الدخل للأسر لتغطية ولو جزء قليل من احتياجاتها» (المالكي وآخرون ٢٠٠٤: ٧٩).

وتؤيد هذا التحليل المؤسسة الأكثر دعوة لانفتاح الأسواق، وتحرير وإطلاق يد القطاع الخاص دون ضوابط، حيث «أجبرت الأزمة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذكور والإناث على ابتكار آليات للتعامل مع الوضع ولدعم أسرهم المعيشية، من خلال النشاطات الاقتصادية غير الرسمية» (البنك الدولي ٢٠١٠: ٥١)، حيث أن النزول للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد من أجل الهروب من الفقر المدقع، تمثل أساساً في المشاركة في أنشطة اقتصادية، معظمها مع المنشآت الاقتصادية الصغيرة، والصغيرة جداً، دون أن يتحمل القطاع الخاص الكبير جزءاً من هذه التكلفة الاجتماعية.

إن هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات القطاع الخاص، يوفر المناخ بصورة مباشرة وغير مباشرة لاستمرار المتاجرة مع السوق الإسرائيلية، وما يمكن أن تنتج هذه العلاقة من أضرار لا تتوقف عند الاقتصاد فحسب، بل يمكن أن تتخطاها إلى أبعد من ذلك أيضاً.

إن استمرار تفاقم هذه الصيغة أو العلاقة الاقتصادية الراهنة، يعني مزيداً من العوامل والتراكمات التي تدفع إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني، بحيث يصبح على حالة من الارتهان الكامل لاقتصاد العدو «الإسرائيلي»، وتجعل من حديث السلطة الفلسطينية الراهن عن الاستقلال السياسي، أمراً شكلياً في ظل هذا الإلحاق الذي يعيد إنتاج كل موروثات وآليات الاحتلال المباشر بأشكال جديدة أكثر عمقا وترابطاً من جهة، وأكثر ضرراً وإعاقة لمصالحنا الاقتصادية ومشروعنا الوطني من جهة أخرى.

يمكن اختتام هذا التحليل لمقاربات القطاع الخاص التنموية والمفاهيم المستخدمة من قبله، بمقولة الاقتصادي يوسف الصايغ بشأن خطورة دور القطاع الخاص: «ينبغي أن يمارس دوره كشريك في محاولة قيام دولة مؤسسات حديثة وكفؤة و«نظيفة» ومضبطة، محترمة للقانون والأنظمة الحاكمة. فإذا أحجم هذا القطاع عن النهوض بمسؤولية الشراكة، فإنه يكون عندئذ نفسه مسؤولاً إلى مدى ليس باليسير عن تأجيل قيام مثل هذه الدولة، وبالتالي عن تحميل المجتمع أعباء ثقيلة في المجالات الاقتصادية والإدارية وكذلك الاجتماعية والسياسية، في نشاطه وحياته» (الصايغ مصدر سابق: ١٠٣).

أليس هذا ما حصل فعلاً في حالة القطاع الخاص، إذا ما تجاوزنا نقاش موضوع الدولة، بحيث تبدو الآن كأنها نبوءة للصايغ، بأن المجتمع الفلسطيني يتحمل كلفة عالية جداً اجتماعية واقتصادية لدور القطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة.



## الفصل الثالث: المفاهيم التنموية المستخدمة من قبل القطاع الخاص

### مفهوم اقتصاد السوق

اعتمد نظام السوق الحرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة وجود دولة الاحتلال، وتبنيها هذا النظام بشكل واسع منذ منتصف الثمانينيات وصولاً إلى التسعينيات، على الرغم من وجود حماية من «الدولة» لقطاعات اقتصادية مختلفة، وعلى الرغم من هذا، فقد كانت السوق الفلسطينية حرة ومفتوحة بالنسبة للبضائع الإسرائيلية. ومع مجيء السلطة، اعتمدت السلطة منهج السوق الحرة في التعاطي مع الاقتصاد الفلسطيني، ويبرز هذا في تصريحات أحمد قريع وزير الصناعة آنذاك: «إيمان السلطة الوطنية الفلسطينية بنظام الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) الذي تلعب فيه الحكومة دوراً ثانوياً، ولكنها تقدم الحماية والأمن والعدل، وبناء نظام ديمقراطي يوفر المناخ الملائم لنشاط القطاع الخاص، وبالتالي حفزه على الإبداع وزيادة مستويات استثماراته. وتقوم الحكومة كذلك بوضع الإطار القانوني والتشريعات التي تؤكد على هذه السياسة وتدعمها، كما تقوم ببناء البنى التحتية الأساسية التي يرغب فيها القطاع الخاص» (قريع ١٩٩٦: ١١٧). وعند التوقف عند هذا الجزء من المداخلة، نجد بالفعل أن السلطة قد اضطرت لاستخدام نظام السوق الحرة نتيجة لوجود اتفاقيات سياسية واقتصادية تتيح لدولة الاحتلال استمرار عبور بضائعها والتحكم بالسوق دون معارضة، ومن جهة ثانية نجد أنه على خلاف حتى مع الدول التي تتبنى نظام السوق، فقد خصصت السلطة الاتصالات والكهرباء والسوق المالية واستثمرت في الوكالات التجارية والخدمية، وتجنبت العمل في قطاعي الزراعة والصناعة. لذا، وجد وكلاء العلامات التجارية وطبقة رجال الأعمال في الداخل والخارج أنفسهم في حل من أي التزام أو توجه اقتصادي لبناء المجتمع الفلسطيني، وعملوا على توجيه استثماراتهم نحو المناطق الأكثر ربحاً والأقل مخاطرة، وفي الوقت ذاته الأقل مساهمة تنموياً في بناء اقتصاد فلسطيني.

اقتصاد السوق هي العبارة المستخدمة رسمياً من قبل السلطة الوطنية للتعبير عن الحالة الاقتصادية التي تسود الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفهم على أنها السماح لكل الفواعل في الاقتصاد بالتنافس الحر في الاقتصاد ضمن

ما يحدده السوق، دون تدخل من قبل النظام الحاكم، ولكن نرى أنه حتى هذه العبارة ضمن السياق الفلسطيني لا تعبر عن الحالة الحقيقية للسوق، وهي مشوهة إلى حد كبير تبعاً للعوامل التالية:

**أولاً:** إن السوق ليست بالفعل حرة لوجودها في صلب اقتصاد كولونيالي يتحكم بكل مدخلاتها ومخرجاتها.

**ثانياً:** السلطة عملت على التنافس التجاري والاقتصادي مع القطاع الخاص الفلسطيني عبر وجود احتكارات ووكالات تجارية مختلفة، وتأسيس شركات خاصة يقوم عليها مسؤولون من السلطة.

**ثالثاً:** اتفاقية باريس منعت ظهور أشكال معينة من البنى الإنتاجية داخل الاقتصاد الفلسطيني، التي من الطبيعي أن تتطور نتيجة حاجة السوق إليها، بل أبقت اليد العليا للسوق الإسرائيلية.

**رابعاً:** وجود قطاعات كبيرة سيادية تشرف عليها بالعادة الدولة في أيدي القطاع الخاص وبشكل احتكاري مثل الاتصالات، والسوق المالية، والكهرباء.

**خامساً:** انتشار الاحتكار، ولكن ليس احتكار الدولة القائم على التوازن بين الأرباح وبين المجتمع، بل احتكار مجموعات رأسمالية لقطاعات بأكملها دون السماح بالتنافس الحر، وهو أحد أهم شروط اقتصاد السوق.

**سادساً:** اقتصاد السوق نتيجة رغبته التوسعية سيقوم بتطوير البنية التحتية والبنية التحتية الاجتماعية من أجل السماح بأخذ تطوره إلى أقصى مده، وهذا ما لم يحصل، حيث ارتكز على البنية التحتية الموجودة دون الاستثمار فيها، لأن عوائدها قليلة وبعيدة المدى، واتجه للاستثمار في القطاعات المربحة والسريعة.

الاقتصاد القائم على السوق الحرة يدعي حرية المستثمر أو صاحب الرأسمال في التوجه والعمل في القطاع الاقتصادي الذي يريده، ومن خلال فهم قدرة اقتصاد الاحتلال على السيطرة والهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني، تسقط مقولة السوق الحرة، من خلال تقييد الاقتصاد نفسه «فلو كانت العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي مقتصرة على ديناميات قوى السوق الحرة، لكان ينبغي، مع مرور الزمن، أن تضيق الفجوة بين الاقتصاديين من حيث دخل الفرد. إلا أن ما حدث في الواقع كان عكس ذلك» (الأونكتاد ٢٠٠٩: ١٤).

أضف إلى هذا، أن الأزمة الاقتصادية العالمية تشير إلى أزمة اقتصاد السوق بسبب جشع الرأسمالية وفسادها، فما بالك باقتصاد سوق ملحق وقزمي، ويتناسب مع مقومات الرأسمالية التقليدية بسبب الاحتلال، والسياسات الاقتصادية الداخلية، فيصبح اقتصاد السوق هو البنية التحتية للسلطة، ولكن دون عوائد للمجتمع.

## مفهوم المنافسة والاحتكار

### التصنيع:

يلعب التصنيع دوراً مهماً في تحويل مواد الإنتاج إلى سلع وخدمات مختلفة من أجل تلبية حاجات السوق، كما يلعب دوراً أساسياً في التشغيل، وفي تشجيع البحث العلمي والتطوير، وكذلك في تنمية المجتمع ونهضته، وذلك لأن الصناعة عصب تطور كل اقتصاد قوي ومستقل.

لكن السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل القطاعين العام والخاص لا تتجه نحو التصنيع، على الرغم من كل الدراسات والمؤشرات التي تؤكد أهمية التصنيع في تعزيز حالة الصمود تحت الاحتلال لمواجهة سياسة الاستلاب والاقتلاع التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولدعم صمود هذا الشعب ومساعدته في مقاومة

المحاولات الإسرائيلية المتواصلة لتدمير اقتصاده، وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي، فإن الهدف الرئيسي الذي يجب أن يسعى الفلسطينيون لتحقيقه خلال المدى القصير، أي خلال الفترة التي تحتل فيها إسرائيل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تسبق فترة قيام دولة فلسطينية مستقلة، هو تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني ... ومن هنا، فإن الافتراضات الأساسية لهذه الدراسة تقوم على أساس أن الهدف الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني في المدى القصير هو الصمود والمقاومة من خلال تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية. أما في المدين المتوسط والطويل، فهو تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بما يتضمنه من كفاءة في الإنتاج وزيادة معدلات النمو وتطوير الميزة التنافسية للصناعات الفلسطينية وعدالة في توزيع الدخل (نصر ٢٠٠٢: ٥٨ - ٥٩).

إذاً، الاستغناء عن الاقتصاد الإسرائيلي ومنتجاته من خلال تطوير صناعات فلسطينية قوية قادرة على الإنتاج بشكل كفو، بما يمكنها من تشغيل النسبة الأكبر من القوى العاملة لتصبح قوى عاملة منتجة، تعمل من أجل تحقيق التنمية للمجتمع الفلسطيني.

لكن، على الرغم من هذا، فإن السياسة المتبعة للتصنيع ما زالت محكومة بسقف العلاقات مع الاحتلال، والأنكى من هذا موافقة الجهات الفلسطينية المختلفة ومبادراتها لإقامة مشاريع صناعية مشتركة، بحيث يعمل فيها العامل الفلسطيني كعمالة رخيصة لصاحب العمل الإسرائيلي، ونفسه الذي يستطيع تسويق المنتجات وتحصيل الإرباح ومراكمتها، فقد «طرح فكرة المناطق الصناعية من قبل الحكومة الإسرائيلية مباشرة بعد توقيع اتفاقية أوسلو. وهدف المشروع إلى تعزيز التوجهات السلمية للشعب الفلسطيني من خلال المساهمة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وامتصاص العمالة الفلسطينية التي فقدت أماكن عملها في إسرائيل، نتيجة لسياسة الطوق الأمني والمعابر التي اتبعتها إسرائيل. وقد اعتمدت هذه الفكرة على استقدام الاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية إلى المناطق الحدودية، وخلق فرص عمل للفلسطينيين بدلاً من سفرهم إلى إسرائيل ... لقد لقيت فكرة المناطق الصناعية الحدودية ارتياحاً كبيراً من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، والدول المانحة، والمؤسسات الدولية. وقد تم الاتفاق على بناء تسع مناطق صناعية حدودية، ست منها في الضفة الغربية، وثلاث في قطاع غزة» (مكحول ١٩٩٨: ٢٠ - ٢١). وهناك نقاش مستفيض عن هذا النموذج في فصل آخر ضمن هذا الكتاب.

## تسيد الخاص المعولم عبر العام المهمش

«في الإطار الليبرالي الجديد يكون الافتراض أن الناس يعيشون كأفراد «يسعون إلى زيادة الفائدة كمستهلكين، من خلال التبادل التنافسي»، وبالتالي يكون المعنى المعطى للتنمية في مثل هذا الإطار الفكري هو «تلبية إمكانيات الناس»، التي تعني قدرة الناس على القيام «بالخيار الاستهلاكي الفردي» (Cole 2006: 8)، وتقوم إستراتيجيات التنمية التي تتبعها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي على القناعة بأن الأسواق الحرة التي تلبية إمكانيات الخيار الحر للأفراد ستكون الإستراتيجية الرئيسية للقضاء على الفقر، وهذه تقتضي وجود حكم جيد، وهذا يعرف بأنه «القواعد التي تجعل الأسواق تعمل بشكل كفاء» (ibid: 11)، وبالتالي تكون التنمية في إطار الليبرالية الجديدة قائمة على مبادئ الخيار الفردي والتنافس المثالي، و«تقدم» معرف بأنه الميل نحو الحرية الفردية وتنافس السوق (ibid: 13). التنافس المثالي دون قيود هو الذي طرحه الليبرالية الجديدة».<sup>(٢)</sup>

٢. من دراسة أميرة سلمي، للمزيد حول هذا الموضوع، انظر / ي دراسة «المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية» في كتاب وهم التنمية.



انحصر دور القطاع العام طوال فترة وجوده (١٩٩٤ - ٢٠١٠) بلعب دور «الميسر» في التنمية الاقتصادية بالمعنى الحقيقي، حيث لم يمارس دوراً يذكر في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع القطاع الإنتاجي والصناعي، ولكنه قام بتأسيس «شبه» شبكات للحماية الاجتماعية، وتأمين العلاج الطبي شبه المجاني، والتعليم المدرسي بتكلفة رمزية، وتولى مسؤولية توظيف البطالة الفائضة ضمن الوظيفة العامة. ولكن حتى هذا الدور انحصر أكثر بعد تسلم سلام فياض رئاسة وزراء حكومة تسيير الأعمال بعد عملية الانقسام السياسي بين الضفة والقطاع. فقد حاولت السلطة، وكذلك مسؤولوها، المشاركة في إدارة الاقتصاد عبر تنظيم الوكالات والمشاركة في الأرباح عبر الباطن، أو عبر فرض الضرائب والجمارك، ولكن فياض - يعتبر فياض الموظف السابق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من دعاة الليبرالية الجديدة في فلسطين - حوّل دور السلطة إلى مجرد مراقب، وبنى سياسة حكومة تسيير الأعمال نحو هذا التوجه، ودعم باتجاه تقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد والسيطرة على السوق أكثر فأكثر، وتحديداً القطاع الخاص الخدمي، وهذه الركيزة الأساسية في توجه حكومة فياض التنموية، دون وجود مؤشرات على تحديد أولويات القطاع الخاص الإنتاجي والصناعي (خطة التنمية والإصلاح ٢٠٠٨).

### مؤتمرات الاستثمار في بيت لحم: استثمار أم تطوير؟

نستطيع أن نرى تطور الهروب من الاستحقاقات التنموية والاجتماعية في دعم السلطة لإقامة مؤتمرات الاستثمار، حيث تم عقد المؤتمر الأول والأكبر والأضخم في مدينة بيت لحم، بينما عقد الثاني في مدينة نابلس، وتكرر عقد المؤتمر الثالث في بيت لحم ٢٠١٠. وقد حدد سلام فياض الهدف من مؤتمر الاستثمار الأول ببيت لحم، حيث أوضح «أن الفرص التعددية ستكون حاضرة في المؤتمر؛ منها خلق قنوات اتصال جديد بين القطاع الخاص الفلسطيني وقنوات العالم الخارجي؛ العربي والأوروبي، لتحسين الإمكانيات والمساهمة في خلق فرص عمل مستدامة لاستيعاب عشرات الآلاف من الخريجين» (وكالة معا، د. سلام فياض ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٨). لكن هذا عزز برأي القائمين على مؤتمر الاستثمار في بيت لحم، وتحديداً وزير الاقتصاد الوطني في حينها، حيث أشار إلى «أن المطلوب من مؤتمر فلسطين للاستثمار هو إظهار الصورة الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني، وإبرام عقود إضافية مع الدول المانحة، والمساعدة في تسويق المنتجات الفلسطينية» (وكالة معا، أبو لبدة وحسونة ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٨)، حيث لا يتماشى حديث فياض عن فتح قنوات اتصال جديدة بين القطاع الخاص الفلسطيني وقنوات العالم الخارجي لخلق فرص مستدامة، مع حديث الوزير حسونة عن تلقي منح ومساعدات من الدول المانحة وتسويق المنتجات الفلسطينية.

ونلاحظ ذلك في مشاريع الدعم من الخارج، فلمؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج - وهي هيئة حكومية أمريكية لحماية وتشجيع الاستثمار الخاص الأمريكي في دول العالم - عدة مشاريع، أكبرها مشروع لبناء مساكن بقيمة نصف مليار دولار أمريكي، أما بقية المشاريع فتنحصر في ترويج استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتأمين ضد مخاطر الاستثمار، ودعم لشركة فلسطينية لتزويد إنترنت لاسلكي، ودعم لمدرسة الفرندنز لإقامة مبنى (وكالة معا، الحكومة الأمريكية تفرج ٢١ / ٥ / ٢٠٠٨). وعليه، يتبين أن الموضوع ليس فتح قنوات اتصال جديدة مع مستثمرين، لأن الولايات المتحدة موجودة وبقوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمشاريع التي أطلقت تظل في محور قطاعي الخدمات والبناء، وليس لها مردود طويل الأمد على الاقتصاد الفلسطيني.

وتعتبر المشاركة الدولية، وتحديدًا الأمريكية، سياسية بامتياز لدعم عملية الوصول إلى تسوية سياسية عبر تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، بالارتكاز على تقوية القطاع الخاص الفلسطيني، وهذا ما كان واضحاً في تصريح مندوب الرئيس الأمريكي لمؤتمر الاستثمار، حيث «شدد نائب وزير المالية روبرت كيميت، رئيس الوفد الأميركي إلى المؤتمر، على أن حكومة الرئيس بوش تدعم بقوة ونشاط مؤتمر الاستثمار في فلسطين». وقال «إن من المهم تحسين الفرص الاقتصادية للشعب الفلسطيني ومنح العملية السياسية فرصة التقدم» (المصدر السابق).

ويتوافق هذا النص مع بيان جاء لمعارضني عقد مؤتمر الاستثمار، الذي جاء فيه «إن تضخيم الدعاية والترويج لأهداف المؤتمر الوطنية والتنموية من قبل منظمي المؤتمر وأنه سيشكل الأساس لنهضة اقتصادية تنموية فلسطينية دون التطرق للشرط الأساس لتحقيق ذلك، وهو التحرر من الاحتلال وضمان السيادة والاستقلال، لن يعطي الهوية الوطنية للمؤتمر، ولن يخفي الحقيقة التي سينتهي إليها، وهي تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدمير أية مقومات لمشروع الاستقلال الفلسطيني» (الهيئة التنسيقية للمقاطعة ١٩ / ٥ / ٢٠٠٨).

لذا، يمكن القول إن مؤتمري الاستثمار في بيت لحم، ومؤتمر الاستثمار في نابلس، جاءت للتماشي مع السياسة الدولية، وهي انخراط أكبر عدد ممكن من المؤسسات والشركات من أجل الوصول إلى تسوية سياسية، ويتم تغيب الهدف الاقتصادي الحقيقي للمؤتمر لتنمية الاقتصاد الفلسطيني ضمن أولويات اقتصادية حقيقية تتيح له البناء والإنتاج والتشغيل وإحلال الواردات، بل يتم التركيز على عملية صهر لقطاعات رجال الأعمال من مختلف الدول. أما البعد الآخر للمؤتمر الذي يؤكد على الفكرة الأولى، فهو المشاركة الإسرائيلية (قطاع خاص وجانب رسمي) في هذا المؤتمر، التي تفهم ضمن فكرة «تطبيع العلاقات» مع رجال الأعمال العرب وجذبهم للاستثمار في «إسرائيل»، وبالتالي القفز عن مسؤولية الاحتلال عن الوضع الاقتصادي (دون إغفال الأوضاع الأخرى) للمجتمع الفلسطيني.

حصيلة المؤتمر جاءت قريبة من الصفر، فالمشاريع التي أعلن عنها في المؤتمر الأول نوعان؛ الأول مشاريع سبق الإعلان عنها بفترة طويلة، مثل المشغل الثاني للاتصالات الخليوية، ومشروع بناء مدينة، ومشاريع شركات عقارية، تشكل ما نسبته ٧٢٪ من قيمة المشاريع المعلن عنها. والثاني هو المشاريع التي أعلن عنها من الحكومات الغربية، وتحديدًا الحكومة الأمريكية، والتي تأتي في سياق محاولة الوصول إلى تسوية سياسية، والتي تتضمن مشاريع لتطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتأمين السياسي، والإقراض العقاري.

وبالتالي، لم ينجح المؤتمر الأول حقيقة في الوصول إلى استثمار حقيقي؛ سواء عربي أو أجنبي، عدا المعلن عنه في السابق من قبل رجال أعمال فلسطينيين وعرب، أو عبر الدعم السياسي من قبل الحكومات المختلفة، كما تجاهل المؤتمر تماماً الاستثمار في قطاع غزة والقدس، في دلالة سياسية واضحة لأجندات مؤتمر الاستثمار والقائمين عليه وداعميه، ما أدى إلى تحول في خطاب مؤتمر الاستثمار في بيت لحم ٢٠١٠، حيث تنص رؤية المؤتمر على «دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تنمية إمكاناتها وتعزيز قدراتها ورفع جاهزيتها لتكون الرافعة الحقيقية لتنمية وجذب الاستثمارات الإستراتيجية في فلسطين» (موقع الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ٢٠١٠)، حيث نرى أن التحول من جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح قنوات الاتصال، أو حتى تسويق المنتجات، إلى رؤية

اقتصادية مختلفة تقوم على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنميتها، وهذا ما لم يرد في وثائق المؤتمر الأول. كما أن التحليل الاقتصادي اختلف عبر التركيز على عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعدد العاملين فيها، مع استعراض أرقام الفقراء في دلالة اقتصادية على أهمية إيلاء هذه المنشآت الأهمية لتخفيف الفقر والبطالة داخل المجتمع الفلسطيني (نشرة مؤتمر فلسطين للاستثمار ٢/٦/٢٠١٠).

هذا الخطاب الجديد والمتحول بين المؤتمرين الأول والثالث، يعكس فشل المؤتمر الأول في تحقيق أهدافه، والتحول نحو خطاب وإستراتيجيات اقتصادية مختلفة، وتبقى حصيلة المؤتمر الأخيرة ماثار شك، حيث يورد القائمون على المؤتمر الأرقام التالية:

١. سبعة مشاريع للقطاع الخاص قيمتها الإجمالية تصل إلى ٨٤٨ مليون دولار.
٢. برامج دعم من الدول المانحة خاصة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة قيمتها تصل إلى ١٢٠ مليون دولار. (موقع الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار ٢٠١٠).

وعلى الرغم من عدم وضوح هذه النتائج، فإننا نستطيع تبيان أن المشاريع السبعة التي تبلغ قيمتها ٨٤٨ مليون دولار، تعني أنها أولاً ليست صغيرة أو متوسطة كما تم التصريح بشأن أهداف المؤتمر، وثانياً أن مشاريع القطاع الخاص تم الإعلان عنها في المؤتمر لضرورات إنجاح المؤتمر، وليست وليدة المؤتمر نفسه.

كما نرى أن هنالك تكراراً لتمويل الدول المانحة لمشاريع القطاع الخاص، ولا يوضح المؤتمر نوع الدعم، وهل يذهب للاستثمار المباشر، أم يبقى في الإطار الفني، وما هي نوع المشاريع المدعومة. ومن المهم إبراز أن المؤتمر قام بتقديم ١٢٣ مشروعاً متوسطاً وصغيراً للدعم، ولم يعطِ المؤتمر نتائج دقيقة لتحقيق شراكات اقتصادية في إنجاح هذه المشاريع.

ومن غرائب المؤتمرات الأشد وضوحاً، والمرتبطة بالمقولة الأساسية في هذا الفصل، وهي تسيد القطاع الخاص المعولم عبر العام المهمش، والتي تعززها، نلاحظ مؤشرات عدة طغت على المشهد السياسي الاقتصادي الفلسطيني:

### المؤشر الأول:

الدعم المباشر الأجنبي، وتحديداً الأمريكي، للقطاع الخاص الفلسطيني. لذا، نستطيع أن نرى لأول مرة قطاعاً خاصاً يفترض أن يحقق ويراكم هامش الربح، ممولاً، في تعديل لأولويات الدعم التي كانت تصب للسلطة وللمؤسسات غير الحكومية حتى الآن. فقد أعلن خلال هذا المؤتمر عن دعم قيمته ٥٥٠ مليون دولار للإقراض العقاري، و٢٢٨ مليون دولار للمصارف والبنوك من أجل الإقراض الصغير والمتوسط، بالإضافة إلى برنامج تأمين ضد المخاطر السياسية للمشاريع، ودعم بناية تجارية لصالح مدرسة أمريكية تعمل في رام الله، ودعم من الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية لإقامة شركة فلسطينية لتزويد إنترنت لاسلكي (تم الإعلان عنها مؤخراً) (وكالة معاً، بوش يرسل وفداً ٢١/٥/٢٠٠٨).

وبهذا، نستطيع أن نرى من خلال دعم الوكالات الأمريكية الحكومية المختلفة للقطاع الخاص عبر المنح والقروض، اتجاهاً جديداً يتمثل في تعزيز قدرة القطاع الخاص الفلسطيني، وتحديداً الاستهلاكي والخدمي وتقوية مواقعه، والكشف عن مجموعة الروابط والعلاقات التي تؤسس لها الولايات المتحدة الأمريكية مع النخبة الاقتصادية

السياسية الجديدة. وليس معروفاً لنا إن خسرت مثل هذه المشاريع من سيتحمل الدين الناتج عنها؟!

### المؤشر الثاني:

ارتباط تعزيز مواقع السلطة وعملية المفاوضات بشكل واضح مع الهدف من مؤتمرات الاستثمار، بحيث يعزز الاستثمار وتقوية مواقع القطاع الخاص، وربط القطاع الخاص الفلسطيني بالإسرائيلي باستثمار مشترك (المناطق الصناعية المشتركة نموذجاً<sup>(3)</sup>) فرص تحقيق «السلام» المزمع، بما يعني ذلك من إيجاد علاقات تبادلية تربط القطاع الخاص الفلسطيني بقدرته على التجند وراء هدف سياسي ممثل بالمشاركة الفاعلة في عملية المفاوضات. ويمكن التذليل على هذا، من خلال تصريح مسؤول أمريكي بـ «أن مبادرة الشراكة تهدف إلى زيادة إيجاد ونمو الأعمال والوظائف السريع في الضفة الغربية، وتشمل صندوقاً لرأس المال المشاريع التجارية تشرف عليه إدارة مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وسيعمل الصندوق على الاستثمار في شركات جديدة تعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات» (وكالة معا، مصدر سابق).

### المؤشر الثالث:

السياسات الموجهة من قبل حكومة سلام فياض؛ سواء الواردة في خطة الإصلاح والتنمية أو في جملة القوانين والتشريعات التي قامت بتمريرها في الفترة الأخيرة بمراسيم رئاسية دون المرور بالمجلس التشريعي المنتخب، التي تحول القطاع الخاص المعولم فيها من فاعل اقتصادي إلى بيروقراطية اقتصادية سياسية، عبرت عنه نخبة اقتصادية في برنامج الحكومة الأخيرة، فقد «استعرض حسونة، إنجازات السلطة الوطنية في مجال تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص، وتحقيق فكرة الشراكة معه، من خلال إقرار مجموعة من القوانين لتنظيم الاستثمار مثل قانون الشركات والضرائب، والمناطق الصناعية، إضافة إلى إبرام عدد من الاتفاقيات لتحفيز التصدير مثل إعفاء المنتجات الفلسطينية من الضرائب في معظم الدول العربية، وفي السوق الأوروبية المشتركة. ونوه إلى دعم القطاع الخاص من خلال تأمين البنية التحتية لعدد من المشاريع، لافتاً إلى تدفق عدد من المشاريع في مجال الاستثمار العقاري إلى فلسطين وفي مجال الاتصالات» (وكالة معا، مصدر سابق)، حيث نرى أن البنية التحتية من خلال تمرير القوانين قد جهزت، بالإضافة إلى الإطار السياسي الممثل في خطة الإصلاح والتنمية، والتي عززت موقع القطاع الخاص المعولم على حساب دور السلطة الوطنية والمجتمع المدني.

## مفهوم المسؤولية الاجتماعية

أثير نقاش كبير حول الدور التنموي والمجتمعي الذي يجب أن تلعبه شركات القطاع الخاص الكبيرة، نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني من جهة، والأرباح الكبيرة جداً المتحققة لبعض الشركات الكبيرة وتحديداً غير الإنتاجية منها من جهة أخرى. واستدعى هذا النقاش وحالة الجدل استحضار القطاع الخاص لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، في رد حول مسؤوليته تجاه المجتمع الفلسطيني، ومسؤوليته المباشرة تجاه الاستفادة من الأرباح التي يجنيها من المجتمع، وإعادة تدوير جزء من هذه الأرباح لخدمة المجتمع وتنميته.

٣. يمكن الرجوع إلى أوراق العمل التي قدمت في ورشة العمل الموسعة حول المناطق الصناعية المشتركة: بين التبعية والإلحاق، ونظمها كل من مركز بيسان، والحملة الشعبية، واتحاد لجان العمل الزراعي، وجبهة العمل النقابي التقدمية.

إلا أن استحضار هذا المفهوم، لم يستدع بالضرورة تحديداً إجرائياً أو حتى شكلاً محدداً يتم من خلال تفسير هذا المفهوم، بل بقي المفهوم ذاته، أسير تفسير الشركات نفسها، مقدمة من خلاله بعض المساعدات المتفرقة هنا وهناك، في استعاضة فقيرة لمفهوم دولة الرعاية التي تم اعتمادها من الأنظمة الديمقراطية والاشتراكية.

وحددت مسؤولة في إحدى شركات القطاع الخاص الكبيرة رؤية هذا القطاع لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بالقول: «يعتبر تخصيص ما يسمى بـ «صندوق المسؤولية الاجتماعية» من أهم آليات عمل تحقيق الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية، ويعنى هذا الصندوق بتحقيق الأدوار المتوخاة للشركة في هذا الصدد. ومن الأمثلة الفلسطينية على ذلك: صندوق المسؤولية الاجتماعية لسوق فلسطين للأوراق المالية الذي أطلق خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦ برؤية إستراتيجية تهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني، من خلال عدد من المشروعات بنواح مختلفة، وصندوق المسؤولية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وكذلك الحال بالنسبة لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار - باديكو» (عيران ٢٠١٠). وتحديد عيران لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهو خدمة المجتمع الفلسطيني، من خلال عدد من المشروعات المختلفة، هو تحديد واسع وفضفاض.

لذا، نستدل بتعريف لمفهوم المساءلة المجتمعية قدمه خليل نخلة إذ يقول: «هذا المفهوم ذو شقين: الشق الأول هو مساءلة الناس للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي تجني أرباحاً من الاستثمار في هذا الجزء من الوطن بالاستكانة لمطالبات اتفاقيات أو سلو، حول كيفية إعادة وتدوير الاستفادة من هذه الأرباح. أما الشق الثاني فهو مساءلة الشركات ذاتها للناس المستفيدين من إعادة تدوير الأرباح لكيفية الاستفادة من هذه الاستثمارات، ... الخ» (نخلة ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٩).

هنا يضع نخلة مستويين للتعريف، الأول المساءلة الواسعة من المجتمع للشركات في كيفية استثمار جزء من أرباحها المتحصلة من المجتمع لخدمة المجتمع، والثاني مساءلة الشركات لكيفية تحقيق أهداف إعادة تدوير الأرباح، وهذا يعنى بالضرورة وجود علاقات دائمة ومستديمة بين الشركات والمستفيدين من جهة، وبين المجتمع والشركات من جهة أخرى. ونلاحظ أن آليات عمل المسؤولية والمساءلة لم يتم التعرض لها من قبل تعريف القطاع الخاص، ويبقى تطبيق المفهوم أسير هذه الشركات، بمعنى كيفية تقديم منح أو مساعدات معينة وفق أجندتها.

هناك عدد من الشركات الكبيرة التي التزمت بالمسؤولية الاجتماعية في أطرها المؤسساتية، ومنها شركة فلسطين للتنمية والاستثمار «باديكو»، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية، وسوق فلسطين للأوراق المالية، ومن أهم المبادرات التي قامت بها هذه الشركات مبادرة «الأخوة» الفلسطينية التي أطلقتها «باديكو» و«الاتصالات»، والتي يتم من خلالها توزيع معونات غذائية لأربعين ألف موظف حكومي تقل رواتبهم عن مبلغ ١٥٠٠ شيكل، إضافة إلى عشرة آلاف أسرة أسير. ومشروع بقيمة ١,٢٥ مليون دولار لمشروع الربط الأكاديمي للجامعات الفلسطينية مع الشبكة الأوروبية من خلال تقنية «الفايبر» (عيران مصدر سابق).

نستطيع أن نلاحظ من معظم هذه المشاريع أنها تركز على الجانب الخيري والإغاثي على حساب التنموي وتطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية (الصحة، والتعليم)، ناهيك عن أن عنصر استدامة المساعدة لتعظيم الأثر لا تنضح في صورة معظم هذه المشاريع.

لكن خليل نخلة مرة أخرى يريد من هذه الشركات ورجال الأعمال أن يكونوا أكثر تحديداً في تبني مفهوم المسؤولية

الاجتماعية، مركزاً في طرحه على تناول الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية، «لا يوجد أي مبرر اليوم لجامعاتنا أن تلهث يوماً وشهرياً وراء مصادر لدفع رواتب المدرسين والأساتذة والباحثين ... ولدينا عديد من الأثرياء الفلسطينيين في الداخل والخارج الذين بمقدورهم أن يتبنوا، كل على حدة، جامعة من جامعات فلسطين العامة، ويؤسسوا لها وقفية تضمن استمراريتها إلى الأبد، وتضمن الاستثمار الفعلي في الأبحاث العلمية الضرورية. المطلوب هو ليس المساهمة الرمزية الدعائية والشكلية؛ كمبيوتر هنا، ومركز «أي تي» هناك، ومكتبة في مكان ثالث، ... الخ. هذه مبادرات جيدة ولكن غير كافية، ولا تفي بتطبيق مبدأ «المسؤولية المجتمعية»، كما جاء أعلاه» (نخلة مصدر سابق).

لذا، يبقى مفهوم المسؤولية الاجتماعية رهين تفسيرات وشبكة علاقات الشركات الكبيرة، وآليات تعاطيها - غير الواضحة - مع مفهوم تنمية المجتمع، حيث لم يورد المعنى المقصود به في أدبيات هذه الشركات، كما أن استخدامية الشركات لهذا المفهوم للقيام بدعاية مجتمعية تصل أحياناً حد المبالغة في صرف المبالغ على دعاية المسؤولية تفوق المنحة المقدمة لإحدى المؤسسات. فاعتماد هذا المفهوم يحتاج إلى فئة اجتماعية أو قطاع خاص وطني، يكون الوطن له ذات أهمية، وليس مجموعة مغتربين رأوا فلسطين الآن فرصة استثمارية.

### التطبيع الاقتصادي ... استثمار أم تبعية؟

لم يعن بالضرورة إنشاء مؤسسة السلطة الفلسطينية التخلص من علاقات التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع الاحتلال ومؤسساته المختلفة، لأسباب مختلفة منها طبيعة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة مع الاحتلال، ومنها طبيعة العلاقات والمصالح التي ترتبت بين فئات اجتماعية اقتصادية فلسطينية مع مجموعة من مؤسسات الاحتلال. وقد حاول الاحتلال خلق هذه العلاقات من أجل إيجاد فئات اجتماعية غنية ترتبط مصالحها به، وبالتالي تعمل من أجل تثبيط المقاومة ورفض فك التبعية والتحرر من قيود الاحتلال.

وقد برز هذا أولاً فترة احتلال «إسرائيل» لباقى فلسطين العام ١٩٦٧، حيث «خلق الاحتلال مصالح لفئات معينة ترتبط مصالحها بالاقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة التجار الذين يستوردون أو يصدرون إلى إسرائيل، وأصحاب المشاغل والمصانع الذين يعملون بالتعاقد من الباطن مع مؤسسات إسرائيلية، والعمال الذين يعملون في إسرائيل أو المستوطنات اليهودية المقامة في الأراضي الفلسطينية»، وهو ما يطلق عليه النقيب وعطياني مصطلح «تشويه مصالح الفئات والأشخاص» (نصر ٢٠٠٣: ٣٤ - ٣٥) هذا إلى جانب استمرار محاولات «إسرائيل» تعميق تبعية وإحاقية المجتمع الفلسطيني ليصبح هؤلاء الأفراد والمجموعات مرادفاً اقتصادياً لروابط القرى السياسية سيئة السمعة، وعلى الرغم من أن هذه الروابط قد حوربت، فإن هؤلاء لم يحاربوا بشكل واضح. الأهم أن مجيء السلطة لم يؤدِّ إلى تقليص المجموعات والأفراد المستفيدين من خلال الاحتلال، بل تطورت العلاقات وأخذت شكلاً منهجياً ومؤسساتياً أكبر، إذ «نشأت مصالح فلسطينية مرتبطة مع إسرائيل ليس بدافع الحاجة الاقتصادية الملحة، وإنما كتعبير سياسي حول مستقبل العلاقة بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تم فتح قنوات عدة لتشجيع التعاون الاقتصادي بين الطرفين، بما في ذلك تأسيس استثمارات ومشاريع مشتركة، وإنشاء مؤسسات احتكارية فلسطينية ارتبطت مصالحها مع مؤسسات اقتصادية إسرائيلية لاستيراد بعض السلع الأساسية مثل الاسمنت والوقود وغيرها، ومنح وكالات تجارية إسرائيلية لأشخاص يرتبطون بأجهزة السلطة الوطنية، وتشجيع وتمويل

مؤسسات بحثية وأكاديمية للتركيز على مشاريع التعاون الاقتصادي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والترويج لذلك كحل أمثل لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني» (نصر مصدر سابق: ٣٥).

نشأ إذاً تحول من منظومة علاقات فردية مرتبطة بمصالح اقتصادية مع الاحتلال إلى منظومة بنى اقتصادية وسياسية مرتبطة مع الاحتلال ومؤسساته بمصالح اقتصادية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وحياته واقتصاده، لذا يبدو أن فكرة العمل على تنمية اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل نسبياً لم تكن حتى بوارد المجموعة الاقتصادية الجديدة التي استثمرت وعملت داخل مناطق السلطة، بل العنوان هو تحقيق الأرباح بأي وسيلة، حتى على حساب تدمير الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الإنتاجية، لأن معظم هذه الوكالات قد ساهمت في تدمير ممنهج للقطاعات الصناعية وتحديدًا التحويلية الفلسطينية (الغذاء، الجلود، الأحذية ... الخ)، حيث تراجعت عدد ورش الأحذية في الخليل وحدها من ٤٠٠٠ ورشة إلى ٧٠ ورشة فقط (وكالة معا، الفقر يجتاح مدينة الأغنياء ٢١/٥/٢٠٠٨).

لكن، ليست فقط الوكالات، بل أيضاً هناك قطاعات اقتصادية بأكملها اعتمدت على التعاون الاقتصادي مع الاحتلال من أجل تحقيق هامش الربح ومراكمته، «وعلى الرغم من إنشاء شركة الاتصالات الفلسطينية العام ١٩٩٥، فقد استمر ارتباط شبكات الهاتف الفلسطينية مع شبكات الاتصالات الإسرائيلية في مجال تقديم الخدمات وتقاسم الجباية وفقاً للأسعار التي تحددها شركة بيزك الإسرائيلية. ولا تزال شركة الاتصالات تقدم خدمات الاتصالات المحلية والوطنية والدولية من خلال المقاسم الإسرائيلية ... بالنسبة للهاتف النقال ... فقد ارتبطت هذه الشركة مع الشبكة الإسرائيلية من خلال شركة أورانج بصورة قانونية وفق اتفاق رسمي بتمرير الحركة بينها وبين شركة جوال الفلسطينية» (نصر مصدر سابق: ٢٩). وعلى هذا يتضح مدى رسوخ العلاقات ما بين القطاع الخاص الفلسطيني، تحديداً في مجال الاتصالات، مع المؤسسات الاقتصادية «الإسرائيلية»، وخطورة هذه العلاقات من حيث مضمونها السياسي والأمني والاقتصادي، وقبول صفة الاحتلال الاقتصادي وإعطاء الشرعية من خلال تعاون جزء من القطاع الخاص الفلسطيني الفاعل معه.

## ستوكهولم ... رام الله ... تل أبيب

العلاقات بين جزء من القطاع الخاص الفلسطيني مع رجال أعمال إسرائيليين أصبح جزءاً من منظومة العلاقات السياسية والاقتصادية الرسمية، سواء تظاهر ذلك في شكل اجتماعات أو منتديات، أو المشاركة في مؤتمرات، أو حتى تشكيل مؤسسات مشتركة والعمل بشكل مشترك. المشكلة الوحيدة في هذا الطرح أن الموضوع يطرح في ظل احتلال كولونيالي عسكري لفلسطين، وبالتالي ستبدو العلاقات التجارية والاقتصادية تكريساً حقيقياً لقبول الاحتلال، بل وإقامة الشراكات المختلفة معه لمسوغات مختلفة لا ترتقي للطرح التحرري.

ضمن هذا التوجه العارم لخب رجال الأعمال الفلسطينيين، تم تأسيس منتدى فلسطين الدولي للأعمال العام ٢٠٠٤ بمبادرة سويدية - فلسطينية - «إسرائيلية» مشتركة، وعلى رأسه الآن سمير حليلة ممثلاً لشركة «باديكو»، وأميرام شور من شركة تكنولوجية «إسرائيلية»، ويضم عدداً كبيراً من أصحاب الأعمال الفلسطينيين الكبار، ممثلين لشركات القطاع الخاص الفلسطيني (Palestine international business forum website 2009).

وقد قام هذا المنتدى المشترك بدراسة حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني و«الإسرائيلي»، أعدها مجموعة باحثين إسرائيليين وفلسطينيين يعملون في مؤسسات بحثية. وقد ركزت الدراسة على تطوير اتفاقية تجارة حرة، وتحديد القطاعات الاقتصادية التي من الممكن العمل عليها بشكل مشترك، من أجل تطوير اقتصاد الطرفين، «لقد قمنا خلال الأشهر الستة الماضية بإعداد بحث شامل، وإجراء مشاورات واستشارات حول السيناريوهات الممكنة، فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية بين إسرائيل ودولة فلسطينية مستقبلية، وما يمكن أن يكون لهذه الاتفاقيات من تأثير على القطاعات الرئيسية التي تشكل مصلحة مشتركة للجانبين، وتحديدًا السياحة، والزراعة والمنتجات الغذائية (Agribusiness)، ومواد البناء، والسلع سريعة الاستهلاك (fast Future Economic relations between the Palestinian and Israeli) (moving consumer goods (Economics 2007: 5).

إذًا، ما زالت رؤية القطاع الخاص الفلسطيني محصورة بنقطتين، الأولى ضرورة استمرار العلاقات التجارية مع «إسرائيل»، والثانية مسألة السوق الحرة، وتتداخل مع هاتين النقطتين مسألة القطاع التجاري المهم للجانبين، حيث نرى أن الزراعة تقع في صلب الاهتمام، على الرغم من سيادية موضوع الزراعة والأراضي، وضرورة تطوير القطاع الزراعي كأولوية تنموية قصوى.

لكن حتى الوكالات الإنمائية الدولية تختلف مع هذه التوجهات والسياسات التي ينتهجها القطاع الخاص مدعوماً بخطط وسياسات حكومة سلام فياض، فهذا المنتدى يقع ضمن مبادرات «السلام الاقتصادي» و«التطبيع الاقتصادي» التي تروج لها حكومة نتنياهو. فيما نرى في تقرير حديث أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه «ينبغي فهم مبادرات «السلام الاقتصادي» التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة في أوائل العام ٢٠٠٩، ومن المهم، بصفة خاصة، دراسة مدى اختلاف هذه المبادرات الإسرائيلية «الجديدة» عن السياسة الإسرائيلية القائمة منذ أمد بعيد تجاه الاقتصاد الفلسطيني، أو تحديد ما إذا كانت هذه المبادرات تشكل عنصراً من العناصر المكونة لتلك السياسة. فمن خلال استعراض لتقارير الأونكتاد التي صدرت على مدى ٢٥ سنة، تظهر حجة متماسكة تدعو إلى خروج جريء عن النهج السياساتي الاقتصادي الدولي التقليدي، الذي لم يغير شيئاً من سياق الاحتلال وأطره وسياساته، ولذلك يصبح من الحتمي إيجاد نموذج بديل يعترف بحقائق الاقتصاد الفلسطيني وبالتناقض الواضح بين الاحتلال والتنمية» (الأونكتاد ٢٠٠٩: ١٢).

العلاقات التبادلية بين القطاع الخاص الفلسطيني واقتصاد الاحتلال ممثلاً برجال الأعمال، تزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني وتشويهه، وتقلل من فرص تقليل الاعتمادية وصولاً إلى اقتصاد مستقل وحر، يستطيع أن يتوجه نحو تنمية المجتمع الفلسطيني، لكننا نرى أن هناك من يحاول مأسسة «التعاون»، التعاون التجاري الفلسطيني - الإسرائيلي شرط مسبق لنجاح تطبيق نظام التجارة المستقبلي المقترح؛ عبر مواءمة الاهتمامات الاقتصادية للجانبين التي سوف تؤسس بيئة مشجعة للتعاون والتبادل التجاري والاقتصادي (Future Economic relations between the Palestinian and Israeli Economics 2007: 31).

الواقع التجاري والاقتصادي الفلسطيني مشوه جداً، وجود احتلال يتحكم في القضايا الخاصة بالمجتمع الفلسطيني كافة، ومنها الاقتصادية، في ظل سيادة نمط مشوه من الإنتاج محكوم بسياسة السوق الحرة



والخصخصة التي تبنتها السلطة الفلسطينية، يصبح حينها على القطاع الخاص الفلسطيني أن يتنافس داخلياً، كما يتنافس مع البضائع الإسرائيلية الناتجة عن شركات قوية، في ظل انفتاح السوق الفلسطينية وعدم حمايتها، وفي ظل هذا تأتي المبادرات الاقتصادية المشتركة لتضيف للصورة المشوهة أصلاً، عوامل تشويه إضافية. فالمنطق التجاري يستدعي أن يحاول القطاع الخاص الفلسطيني زيادة حصته في السوق الفلسطينية عبر التقليل من حصة البضائع الإسرائيلية، وبالتالي تحويل ضراوة المنافسة إلى «ضراوة التعاون المشترك» من أجل إقامة أو اصر الاقتصاد الفلسطيني.

## بدل خاتمة: من التبعية مع الاحتلال إلى تولي زمام قيادة المجتمع

لذا، لا تثير الدهشة ما وصلت إليه الأمور في مؤتمر الاستثمار الذي أقيم في بيت لحم، والدور الرسمي والمؤسساتي «الإسرائيلي» في هذا المؤتمر بالشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني، ضمن فهم أن تحقيق الأرباح الممكنة من خلال العمل داخل السوق الفلسطينية يمكن تعظيمه إذا ما ارتبطت مجموعات القطاع الخاص الفلسطيني بعلاقات ومصالح بنيوية مع الاحتلال، في تعبير واضح عن مدى ترسخ تبعية هذه النخب وتماهيها مع الاحتلال ضمن منظومة العلاقات العابرة للحدود من جانب، وتخطيها الفهم القطري أو الوطني لاقتصاد البلد من جانب آخر، وبالتالي تجاوز الطموحات الوطنية للشعب الفلسطيني تحقيقاً للمكاسب. غير أن تحليل منظومة العلاقات والمصالح بمعناها البنوي لا يتأتى تماماً دون النظر إلى انعكاساته في مواقع أخرى من العالم، بمعنى هل يجب على رجال الأعمال الفلسطينيين فاحشي الثراء، لكي يستطيعوا الاستثمار بمبالغ هائلة في مواقع أخرى من العالم، قبول «تطبيع» العلاقات مع اقتصادي ورجال أعمال الاحتلال كمر إجباري / اختياري للعمل في مواقع أخرى. وهل تكشف شبكة العلاقات الاقتصادية المستترة / المنكشفة داخل إطار السوق الفلسطينية عن الحجم الحقيقي للمصالح والعلاقات التي تقيمها نخب القطاع الخاص المعولة في الخارج، «وتتسم عملية إعادة هيكلة النظام الرأسمالي الحالية بإعادة تعريف العلاقة بين المستوى العالمي والظروف الجديدة المتشكلة في المجتمعات المحلية» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٧٨).

التحقق من هذه الاحتمالات يفتح الباب أمام الإجابة عن سؤال آخر يتعلق بالدور السياسي المباشر لنخب المال والأعمال الفلسطينية المعولة في عالم السياسة المباشرة - لا أفترض انفصال الاقتصاد عن السياسة بل الممارسة السياسية المباشرة دون التعبير عن المصالح - أي تولي زمام الأمور وقيادة المجتمع بما يخدم مصالح هذه الفئات في تكرار لفكرة أن البرجوازية الوطنية في مرحلة التحرر الوطني تشارك في معركة التحرر من أجل تسلم زمام القيادة فيما بعد، ولكن هل شاركت بالفعل هذه النخب في معركة التحرر، التي لم تنجز حتى الآن؟ فلماذا تريد أن تقود مجتمعا تحت الاحتلال خاضعاً بأكمله للكولونيالية العسكرية والاقتصادية والسياسية، إلا إذا اقتنعت بأنه ليس هناك ضرورة لإنجاز مرحلة التحرر للقيادة، وأن تولي القيادة في الفترة المقبلة والمشاركة الفاعلة في

إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي الواسع هو ضرورة وحتمية لاستمرار إحكام قبضتها على مفاصل الاقتصاد كافة.

لذا، فإن تشكيل حركات مختلفة؛ مثل (حركة المستقلين، منتدى فلسطين) التي في معظمها تمثل النخب الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، وتحديداً المعولة منها، ومشاركتها الفاعلة في جلسات الحوار، وفي عضوية الحكومة الانتقالية الأخيرة الجديدة، وحتى في صياغات السياسات التنموية والاقتصادية للمجتمع، عبر بوابة ممثل هذا القطاع في الحكومة سلام فياض، وما عناه في خطة الإصلاح والتنمية الجديدة التي من مرتكزاتها الأساسية الركون على القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، في مخالفة واضحة لمنطق رأس المال الذي يعمل وفق مصالحه ومنافعه، وبما يعود عليه بالربح فقط، دون النظر بالأساس إلى التنمية كعملية تحررية للإنسان والمجتمع والأرض، وبالتالي إذا أصبحت العجلة التي تركز عليها عملية التنمية تدور باتجاه آخر، فمن سيحمي المجتمع الفلسطيني من النتائج التي ستترتب على مثل هذه القيادة السياسية والاقتصادية والتنموية؟ لماذا لم يعمل القطاع الخاص الفلسطيني على كبح جماح ارتفاع الأسعار للمواد الأساسية داخل المجتمع الفلسطيني في ظل انتشار البطالة والفقر ما أدى إلى تعميق فقر الغالبية وزيادة غنى الأقلية؟ هل فلسفة السوق الحرة القائمة على عدم التدخل في الأسعار هي السبب أم تحقيق الأرباح؟ ولماذا بعض السلع تنخفض أسعارها عالمياً وتبقى أسعارها مرتفعة حتى عن أسعار السلع داخل «إسرائيل»، وذلك على الرغم من وجود شبكات حماية اجتماعية قوية هناك، وانعدامها شبه الكامل هنا باستثناء تقديم معونات إغاثية لا تغيث أحداً!

المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟  
مراجعة مفاهيمية

أميرة سلمي



## مقدمة

تتناول هذه الدراسة إشكاليات الحديث عن «دور المجتمع المدني في التنمية» في السياق الفلسطيني، حيث تبين الإشكاليات المرتبطة بمفاهيم مثل التنمية والمجتمع المدني في سياق مجتمع يعيش تحت نظام كولونيالي استيطاني، وفي ظل نظام رأسمالي عالمي يقوم على تقسيم عمل بين بلدان وأخرى، حيث الأولى تحقق تطورها في المجالات المختلفة على حساب تطور الثانية، أو على حساب وجودها بأكمله كما في الحالة الفلسطينية.

الورقة تعتمد في طرحها على مراجعة مفاهيمية للأدبيات التي كتبت عن دور المجتمع المدني في التنمية في السياق الفلسطيني، حيث تنطلق إلى التحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني عند نقله إلى مجتمعات الجنوب، بشكل أساسي تمحور تعريف المفهوم حول المنظمات غير الحكومية باعتبارها المكون الأساسي لهذا المجتمع. كما تعتمد الورقة على أدبيات منظمات غير حكومية فلسطينية ترى نفسها ضمن هذا التعريف للمجتمع المدني، إضافة إلى أدبيات وتقارير شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية كمثثلة لهذه المنظمات غير الحكومية التي ترى نفسها جزءاً من مجتمع مدني فلسطيني وعلى كتابات فاعلين بارزين في المنظمات غير الحكومية.

وتبين الورقة التحولات التي طرأت على خطاب التنمية في السياق العالمي والفلسطيني خاصة بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وتراجع النضال من أجل التحرر الوطني والتي جاءت متزامنة مع هيمنة الفكر الليبرالي الجديد والأجندة الرأسمالية الغربية، بما يعيد إنتاج علاقات الاستعمار السياسي والاقتصادي في مجتمع جنوبي مثل المجتمع الفلسطيني، بينما يتم احتواء القوى التي تحمل إمكانيات أن تكون قوى تقدمية يسارية قادرة على مقاومة الاحتلال والنظام العالمي الذي يدعمه من خلال توظيفها في المنظمات غير الحكومية التي تكون كما تطرح هذه الدراسة جزءاً من النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الرأسمالية.

الدراسة تعتمد أدبيات خمس مؤسسات غير حكومية فلسطينية تعمل في قطاعات مختلفة: الصحة، الدفاع والحقوق، السياسات والدمقرطة، الخدمات والتنمية، وحقوق النساء.

ولأن هذه الورقة تهدف إلى مراجعة المفاهيم والأسس التي يقوم عليها عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية،

ولا تهدف إلى مراجعة عمل منظمة غير حكومية بعينها، وحتى لا يفهم أن الإشكاليات التي تطرحها هذه الورقة تنحصر في إحدى أو في جميع المنظمات الخمس التي تمت دراستها، بل يمكنها أن تنطبق على عمل العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعمل وفق الرؤى والمفاهيم التي تصفها هذه الورقة، فقد تم التغاضي عن أسماء المنظمات غير الحكومية المعنية التي تمت مراجعة أدبياتها، وبقي التركيز الأساسي على الخطاب والمفاهيم التي تبرز في عملها كما تبينه هي في إصداراتها سواء على صفحاتها الإلكترونية أو في تقاريرها الخاصة أو السنوية.

## العولمة وخطاب المنظمات غير الحكومية كمجتمع مدني

الرواية عن المنظمات غير الحكومية كمجتمع مدني أو كقطاع ثالث تطورت مع نهايات الحرب الباردة، مع ازدياد هيمنة الخطاب الليبرالي الجديد، الذي ترافق مع تغيرات اقتصادية تسعى إلى عولمة رأس المال، وإدخال الرأسمالية إلى أكثر مناطق العالم بعداً عن المركز الرأسمالي الغربي، ومثل الدور الذي أعطي لمنظمات الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كأداة للاستعمار الجديد تحت مسميات إدخال التنمية (التحديث) إلى مجتمعات العالم الثالث، الدور الذي تأخذه المنظمات غير الحكومية هو ذلك الذي يعمل على التغطية وتجميل الوجه القبيح للإمبريالية التي يقودها الغرب الرأسمالي، بينما في الوقت نفسه، يضع نفسه رقيباً أخلاقياً وأمنياً (في العديد من الحالات) على تلك الدول التي تنتهك قيم وقواعد هذا النظام، المثالية منها ولكن بشكل أساسي الاقتصادية والسياسية. هذا النظام وجد، بعد استقراده في السيطرة على النظام العالمي الجديد، الفرصة متاحة لضم واحتواء تلك القوى التي كانت تتبع في توجهاتها وطرق عملها وأهدافها المسار اليساري المعارض، فبينما أصبحت أنظمة الحكم في العديد من بلدان الجنوب شريكة في الأجندة الرأسمالية الاستعمارية الجديدة، وتحت الضغوط الاقتصادية والسياسية، تم احتواء وتدجين القوى اليسارية في هذه المجتمعات من خلال جاذبية المثل والقيم الليبرالية، التي سمحت لهؤلاء بأن يروا أنفسهم كثوريين، بينما يعملون ضمن نفس النظام وفي خدمته.

هذه القوى المدججة أصبحت تعمل ضمن ما يعرف بالمنظمات غير الحكومية التي ستعمل على تحقيق التقدم والتنمية، وهي عادة ما تبرر وجودها بفشل النظام السوفياتي، وقمع الأحزاب اليسارية، وبيروقراطية وفساد الدولة الاشتراكية أو الدول التي حملت عناصر من الفكر الاشتراكي، بحيث تقوم هذه القوى بالتخلي عن ما سبق أن رفعته من شعارات تندد بالرأسمالية وآثارها على بلدان العالم، وتأخذ من الفكر الاشتراكي إمكانية الحديث عن مجتمع عالمي، لكن هذا المجتمع العالمي ليس مجتمع الطبقة العاملة التي ستقود تحرر القموعين في العالم كما في الرواية الماركسية، بل هي محور فكرة ماركس عن نضال عالمي للعمال ضد الرأسمالية إلى نضال مجتمع مدني عالمي مكون من مجموعة من المهنيين والمثقفين البرجوازيين أو المتبرجزين الذين يربطون مجتمعات العالم معاً في حلقة تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي، وتعمل على خدمته وتعزيزه، من خلال حمل قيمه التي من خلالها تضرب ما هو معاد ومناوئ للنظام العالمي الجديد.

ويتم التعامل مع المنظمات غير الحكومية بوصفها منظمات مجتمع مدني، بمعنى أنها منظمات تعمل على تمثيل الشعب ومصالحه مقابل الدولة، وبالتالي عادة ما يكون من المسلم به أن المنظمات غير الحكومية هي «منظمات شعبية» (هاردت ونيجري ٢٠٠٢: ٤٥٥). ويرى هاردت ونيجري أنه ليس من الضروري أن تكون المنظمات

غير الحكومية ضمن هذا التعريف خادمة لمصالح المشروع الليبرالي الجديد لرأس المال العالمي، «فكونها غير حكومية، بل وحتى معارضة لصالحات وسلطات الدول القومية لا يؤدي، بحد ذاته، إلى وضع هذه المنظمات في خانة مصالح رأس المال. ثمة طرق كثيرة للبقاء خارج الدولة ومعارضتها، وليس المشروع الليبرالي الجديد إلا واحدة من هذه الطرق» (المصدر السابق: ٤٥٦). لكن تحليل هاردي ونيجري لما يسميانه الإمبراطورية أو العولة الجديدة، وسيطرة رأس المال العالمي، بقي محصوراً بآثارها على أوروبا، وبعيدا عن السياقات المختلفة للدول التي تخضع للاستعمار وتلك المستعمرة، وبالتالي وبالرغم من إشارتهما إلى الأهداف والمصالح الاستعمارية التي تعمل المنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية على خدمتها إلا أنهما لم يتمكنوا من إدراك الآثار المدمرة التي حملتها الليبرالية الجديدة على شعوب الجنوب، كما أنهما بقيا غير قادرين على إدراك الاختلاف بين أدوار المنظمات غير الحكومية في الغرب التي هي منتجة في مجتمعاتها، وخادمة لها أو لحكوماتها في أسوأ الأحوال وبين المنظمات غير الحكومية في البلدان المستعمرة التي يكون وجودها مرتبطا بمصالح ربما - لكن ليس دائما - خارج إطار الدولة التي تعمل بها لكن أيضا خارج إطار مصالح الشعب الذي يفترض أنها تعمل لصالحه.

## المجتمع المدني العالمي مقاومة أم تواطؤ؟

بالفعل المنظمات غير الحكومية ترى نفسها بديلاً عن السياسة الدولية العالمية وليس جزءاً منها، حيث تطرح نفسها على أساس أنها نابعة من «بدائل قاعدية على المستوى المحلي» تجمعها على المستوى العالمي العديد من القضايا التي تحفزها لتكون «حركات اجتماعية عالمية تتحدى القوى العالمية على نفس القضايا التي تم تناولها - وتركت دون حل - من قبل قمم الأمم المتحدة، كما يظهر من النمو في المنتديات الاجتماعية العالمية» (Pianta 2005: 2).

لكن هذه الحركة الاجتماعية العالمية، ليست حركة تعمل خارج النظام العالمي، بل هي في أحسن الأحوال حركات إصلاحية تقوم على مبادئ وأسس ليبرالية وجدت في الأساس لخدمة والإبقاء على النظام الرأسمالي قائماً، عاملة على تحييد واحتواء الصراعات التي قال ماركس أنها ستؤدي إلى انهياره في النهاية، فهذه الحركات وكما يظهر في خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أدناه تعمل على

عولة الحقوق والمسؤوليات بحيث تؤثر على أجندة قمم الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، حقوق النساء، البيئة، التنمية الاجتماعية، توفير الغذاء، وخلق محكمة جنائية دولية. لقد طرحت تعميم وعالمية الحقوق الإنسانية السياسية والاجتماعية، مع الاعتراف بمسؤوليات البلدان، الحكومات والشعوب في مواجهة المشاكل العالمية الجديدة. من ضمن النتائج معايير جديدة للحقوق العالمية، إعلانات مبادئ، وفضاء جديد للعمليات الديمقراطية، انتباه أكبر من قبل الدول لاحترام الحقوق، سياسات مبدعة وتعاون سياسي أكبر على المستوى الإقليمي والعالمي (Pianta 2005: 10).

ولا يكون هناك تساؤل عند هذه المجموعات عن ما يتضمنه الحديث عن عولة الحقوق من ترسيخ وتجسيد للنظام القائم الذي أفرز هذه الحقوق، كما يختفي التساؤل الجذري عن الدور الذي وجدت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها للعبه، وبينما تعمل الرأسمالية على قمع واضطهاد مجموعات كبيرة من الناس، تعمل مؤسساتها الدولية على إضافة المزيد من الحقوق إلى قائمتها من الحقوق الإنسانية التي تزيد عالميتها كلما زادت عالمية الاضطهاد والقمع الذي تمارسه الرأسمالية، فما تدمره الرأسمالية على الأرض تحوله إلى حق مكتسب في



أعراف ومواثيق الأمم المتحدة، ومؤسساتها وغيرها من المؤسسات الإنسانية والحقوقية التي أخذت تتكاثر منذ نهايات القرن الماضي، فبينما يتم اضطهاد واستغلال النساء في شبكات الدعارة العالمية، وفي المصانع اللامركزية للشركات عابرة القارات تعقد المؤتمرات العالمية وتوقع الاتفاقيات والمعاهدات للحفاظ على حقوق النساء، وبينما تلقى النفايات التي تنتجها المصانع الغربية وتلك عابرة القارات في بلدان الجنوب يتم عمل البرامج على المستوى العالمي للحفاظ على البيئة، وبينما يتم فرض الأنظمة القمعية لكل مقاومة لنظام حكم متواطئ وفساد يتم عمل ورشات عمل عن الديمقراطية وسيادة القانون، وتضاف حقوق التضامن، إلى الحق في الحياة والحق في تقرير المصير والحق في الحرية في الوقت الذي يعود فيه الاستعمار بشكله الكلاسيكي ليصادر حياة الشعوب باسم نفس هذه المبادئ والقيم. فالمشاكل الناتجة عن هذا النظام يمكن حلها بصيغ الليبرالية الجديدة، من خلال توجيه انتقادات لها من خلال المؤتمرات العالمية التي تجمع الآلاف من المنظمات غير الحكومية من بلدان مختلفة من العالم، حيث يتم طرح مجموعة من الدعوات الإصلاحية، التي تعمل على موازنة النتائج المترتبة على السياسات الليبرالية الجديدة، فيتم الدعوة «إلى الجمع بين النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية» مثل هذه الدعوة تعتبر «متناقضة مع الوصفات الليبرالية الجديدة لاحتواء المصاريف الاجتماعية والعمل العام» (Pianta 2005:14)، لكنها في الوقت نفسه تقوم على الفكرة الليبرالية الجديدة نفسها التي ترى أن المنظمات غير الحكومية هي القادرة على القيام بسد الفجوات التي تخلقها هذه السياسات، وهذه المؤتمرات هي جزء من هذا الدور الذي عليها أن تلعبه.

كما تعتبر هذه المؤتمرات إحدى المؤشرات المهمة على التحرر الذي تميز به عقد التسعينيات من القرن العشرين، هذا التحرر يكون من الحرب الباردة، أو بشكل أكثر دقة تحرر الرأسمالية من القيود التي فرضها عليها وجود قوة منافسة ومعارضة، فالرأسمالية هي الآن اللاعب الوحيد في الميدان الدولي، هذا الاحتكار يتجلى بالتحرر من أسر المكان، وعوالة ليس البضائع والسلع فقط، بل أيضا العلاقات الاجتماعية، ومجموعات جديدة من الحقوق (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٣٤-١٣٥)، مع مجموعة من المؤتمرات العالمية التي تتناول قضايا عالمية جديدة، فقد أصبح من الممكن في ظل هذا الوضع الجديد «إعادة صياغة الحقوق والواجبات على مستوى كوني...» (Pianta 2005:14).

## الفصل الأول: المنظمات غير الحكومية وخطاب التنمية / الاستعمار الجديد

تكون المنظمات غير الحكومية جزءاً من المهمة الاستعمارية الجديدة القديمة لإدخال التنمية إلى دول الجنوب المتخلفة، هذه التنمية التي يراد إدخالها تغيرت مضامينها ومعانيها عدة مرات من عقد إلى آخر منذ الحرب العالمية الثانية، لتصبح في المرحلة المعاصرة متجسدة في مفاهيم الديمقراطية التي اعتبرت المخلص الأساسي لدول الجنوب من حالة الفقر و«التخلف» والمفتاح الرئيسي لإنجاز مهمة التنمية التي لم تنجح منذ أكثر من ستين عاماً من المشاريع والبرامج التنموية التي قادتها المنظمات الدولية والغربية في دول الجنوب. ويعرف قسيس «الديمقراطية» على أنها «عملية تغيير تدريجي في النظام السياسي باتجاه زيادة دور الأفراد والمجموعات في عملية صنع القرار من خلال التمثيل والتمكين. عملية الديمقراطية ترتبط عادة بلامركزية الدولة، منح الحريات، وتبني نظام سياسي تعددي، تمكين المؤسسات المدنية للقيام بمهام كانت تقليدياً ملقاة على كتف الدولة؛ وتوسيع وتعميق عملية مشاركة الأفراد والمجموعات في صنع القرار» (Kassis 2001:36). المؤسسات المدنية التي تحمل مهمة هذا التحول الديمقراطي التنموي هي المنظمات غير الحكومية التي تميل إلى تمثيل مصالح مجموعات معينة من السكان ولا تسعى إلى سلطة تنفيذية؛ بحيث يتم استثناء الأحزاب السياسية من هذا التعريف (ibid: 36).

ودون تساؤل كبير عن المعاني والدلالات السياسية التي تم تحميلها للمجتمع المدني منذ أواخر القرن الماضي في خطاب التنمية الجديد، تمحور النقاش في الأدبيات المختلفة حول تعريف المجتمع المدني وأي تنظيمات ومجموعات تدخل ضمنه وأيها تخرج منه، وعن تلك العوامل الثقافية أو البنوية التي تؤدي إلى وجوده أو عدمه، وبينما يكون هناك نفي في الدراسات الغربية لوجود مجتمع مدني في العالم العربي، يكون هناك تأكيد على ضرورة إدخاله من خلال خلق وتفعيل المنظمات غير الحكومية التي تقوم على المهنية والتخصص (Challand 2009: 7)، شالاند ينتقد التمييز في الدراسات الغربية عن المجتمع المدني في العالم العربي بين بعض المنظمات غير الحكومية وبعضها الآخر، حيث يتم التركيز عادة على المنظمات غير الحكومية المتخصصة والمهنة في الخطاب عن المجتمع المدني، بينما يتم استثناء تلك التي تفتقر لمثل هذه المؤسسة أو التخصصية فهو معني أن يتم إدماج المنظمات غير الحكومية القاعدية ضمن ما يعتبر مجتمعاً مدنياً (ibid: 94)، هو يتحدث عن تعريف أكثر شمولية للمجتمع المدني

في فلسطين يضم اللجان والحركات الجماهيرية التي وجدت منذ السبعينيات وخلال الثمانينيات في فلسطين وقبل انتشار المنظمات غير الحكومية المتخصصة (ibid: 152)، لكن شالاند هنا يغفل أهمية اعتماد المنظمة غير الحكومية المرجعية الدولية كميّار أساسي فيما يجعل منظمة غير حكومية تعتبر جزءاً من مجتمع مدني، وأخرى لا.

بالنسبة للممولين المنظمات غير الحكومية التي تعمل ضمن مرجعية محلية، وعلى قضايا محلية تبقى خارج إطار ما يعرف بالمجتمع المدني. وبما أن الدور المناط بالمنظمات غير الحكومية يأتي في إطار الليبرالية الجديدة، فإنه يتم تقييمها وتحديد فعاليتها كمؤسسة مجتمع مدني من خلال عالميتها، وبمصطلحات ومعايير اقتصادية رأسمالية من مثل قدرتها على الترويج للبرامج وأعداد المستفيدين (المستهلكين للسلع التي تبيعها)، الفعالية والكفاءة، وبما أنها وجدت وتعمل وفق قوانين السوق الرأسمالي القائم على العرض والطلب فإن التكرار والمنافسة، تكون متطلبات أساسية لعمل المنظمات غير الحكومية، هذه النظرة كما يصفها شالاند «تري أن المجتمع المدني يخدم هدف الخخصة حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بالقيام ببعض أدوار الدولة» (Challand 2009: 99). لكنه أيضاً يعمل على ضمان أن لا تقوم المنظمات غير الحكومية بالدور الذي يمكن للدولة أن تقوم به، أي تحقيق تغيير بنوي حقيقي في المجتمع الذي تعمل فيه، بل تضمن استمرار الحال كما هي بحيث يكون أي تحول في جميع أشكال العمل والعلاقات الاجتماعية على المستوى الاقتصادي المادي والسياسي الفوقي معززاً للرأسمالية التابعة المطلوبة في بلدان الجنوب لخدمة النظام الرأسمالي العالمي. هذا المعيار يظهر بشكل واضح في إخراج الأحزاب السياسية من معظم التعريفات المعاصرة للمجتمع المدني، طالما كان الفعل السياسي الحزبي من زمن خارج إطار زمن الليبرالية الجديدة، أي المرجعية الدولية - أو المصالح الرأسمالية - بشكلها المعاصر والتي تضع المنظمة غير الحكومية على أنها الفاعل الأساسي.

في تحليل خطي تاريخي يقوم على المركزية الأوروبية ينتقد عزمي بشارة الوصول إلى مرحلة المنظمات غير الحكومية في العالم العربي قبل الوصول إلى مرحلة الديمقراطية وحقوق المواطن التي كانت بحد ذاتها مرحلة متقدمة من مجموعة من المراحل السابقة قبل أن تصل إلى مكوناتها الحالية، بالتالي يرى بشارة أن اعتبار المنظمات غير الحكومية هي المجتمع المدني «سوف يحيد عن المعركة الحقيقية للمجتمع المدني في البلدان التي لا يتوفر فيها نظام حكم ديمقراطي. أي معركة الديمقراطية، وهي معركة سلطة ودولة، وليست خارج السلطة وخارج الدولة» (بشارة ١٩٩٧: ٣٩٣)، لكن إذا ما تمكنا من التغاضي عن التاريخانية والمركزية الأوروبية التي ينطلق منها بشارة في رفضه لاعتبار وجود المنظمات غير الحكومية دليلاً على وجود مجتمع مدني، أي إذا ما كان تركيزنا أكثر على الآثار والوظائف السياسية التي من أجلها أصبح المجتمع المدني يشير عادة إلى المنظمات غير الحكومية، فيمكننا أن ندرك أن الإشكالية الرئيسية في هذا التعريف تكمن إلى حد كبير كما يرى بشارة في أنه

يخلق وهماً بالعمل السياسي الديمقراطي في أفضل الحالات - ويؤدي في أسوأها إلى انغلاق أوساط واسعة من الشعب عن العملية الديمقراطية واعتبارها قضية نخب منشغلة بالتنافس على الوكالات، وكما توجد الحروب على الوكالات الأجنبية في الاقتصاد، كذلك يوجد تنافس بين النخب الثقافية على وكالات الأفكار، خاصة أن مؤسسات المجتمع المدني، التي يجري الحديث عنها غالباً يتم تمويلها بأموال المساعدات الغربية (بشارة ١٩٩٧: ٣٩٤ - ٣٩٥).

بشارة يرى أن العامل الرئيسي الذي يمنع من اعتبار المنظمات غير الحكومية الموجودة في فلسطين حالياً منظمات

مجتمع مدني هو عدم قدرتها على إعادة إنتاج نفسها مادياً، وعدم كونها منتجة من المجتمع الفلسطيني بالمعنى المادي، بشارة لا يرى أن المشكلة تكمن في التمويل الأجنبي لهذه المنظمات بحد ذاته، لكن كون وجودها معتمداً عليه بشكل أساسي، لكن ما يبقى ناقصاً هنا في طرح بشارة أنه أكد على عجزها عن إعادة إنتاج نفسها مادياً، لكنه لم يرَ أي إشكالية - ربما ضمن انحصار تحليله بالمرجعية الأوروبية أيضاً - في أن هذه المنظمات في رؤاها، أهدافها، وأطرها المفاهيمية تعمل ضمن مرجعية غربية تجعلها من ناحية فكرية وقيمة نتاجاً غربياً وليست نتاج مجتمعا، بالطبع هذا يرتبط بالناحية المادية التي يذكرها بشارة، بالرغم من أنه أهمل هذه الصلة، ربما لاعتقاده أيضاً بعمومية وعالمية الفكر الليبرالي الغربي، كما يظهر في الفقرة أعلاه.

بشارة يبين أن أهمية دور المجتمع المدني في الصراع السياسي تأتي من أفكار غرامشي عن ضرورة التركيز في النضال على البنى الفوقية في مجال الصراع السياسي والحزبي، غرامشي - كما يبين بشارة - يتحدث عن هيمنة مضادة للفكر الرأسمالي، هيمنة لفكر العدالة الاجتماعية من خلال العمل على الحيز الثقافي أي هيمنة ثقافية على المجتمع بدلاً من الهيمنة على الحيز الاقتصادي الذي لا يمكن للمنظمات غير الحكومية القيام به، غرامشي يتحدث عن طبقة العمال الذين يمكنهم من خلال العمل على المجال الثقافي أن يخلقوا هيمنة بديلة (بشارة ١٩٩٦: ١٦٨)، المجتمع المدني بالنسبة لغرامشي هو «المجال الحاسم نحو تأجيج الصراع الاقتصادي وحسمه. وبمعنى ما فإنه بالنسبة للوعي الإنساني، المبنى الفوقي الذي يشكل المجال الحقيقي والحاسم، واستغلال الناس الاقتصادي ليس ذا قيمة إذا لم يخترق وعي الناس وثقافتهم، وإذا لم يقتنع الناس بضرورة مقاومته، وإذا لم يحركهم البديل للنظام الاجتماعي الرأسمالي القائم» (بشارة ١٩٩٦: ١٧٩).

لكن الثقافة التي يتحدث عنها غرامشي لتتمكن من أن تفرض هيمنة عليها أن تتحول إلى دين شعبي موحد (بشارة ١٩٩٦: ١٦٩ - ١٧٠)، المشكلة هنا أن الدين / الثقافة الذي تحمله المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ليس شعبياً وليس موحداً سوى لحامله من أبناء الطبقة الوسطى المثقفين ثقافة غربية، فما حدث حقيقة في حالة الحديث عن مجتمع مدني مكون من المنظمات غير الحكومية هو أن الهيمنة الثقافية هي تلك التي تعمل على فرضها الطبقة الوسطى المتعلمة التي توجه وتقود هذه المنظمات ضمن إطار الثقافة الليبرالية الدولية. حيث تبين الشوا أن

الخطابة الأكثر شيوعاً المستخدمة حالياً لوصف مساهمات المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني هي تلك الخاصة بالمدرسة الليبرالية أو الليبرالية الجديدة. ... نموذج الشركات والجمعيات الذي وصفه هيغل وتوكفيل كانت الاستخدامات الأكثر تأثيراً للمصطلح المجتمع المدني. بعض المؤلفين المعاصرين عن المجتمع المدني كرروا أثر المجتمعات المدنية على إصلاح الدول ونشر الديمقراطية. الديمقراطية التجمعية تدافع عن رؤية مماثلة للجمعيات المدنية كنماذج لإصلاح الأنظمة السياسية. ومع أن هذه النماذج وجدت أصلاً في الغرب ولكنها استخدمت خارجة أيضاً (Shawa 2000: 3).

لكن مرة أخرى في نقاش بشارة للمجتمع المدني وغرامشي تبقى مسألة التبعية الثقافية والفكرية التي تميز عمل المنظمات غير الحكومية خارج نطاق اهتمامه، بالرغم من مركزيتها في تحديد مدى التأثير السياسي الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبه، في سياق علاقات سيطرة استعمارية بين ما ينظر إليه على أنه عربي، فلسطيني أي مقاوم ورافض للهيمنة الثقافية الغربية، وبين ما يعتبر غربياً أو دولياً يعمل على فرض وترسيخ الهيمنة

الغربية على كافة الصعد السياسية، الاقتصادية والثقافية.

القيم والثقافة التي ترى المنظمات غير الحكومية أن عليها أن تعمل على نشرها هي «تلك المتعلقة بالقيم المدنية والديمقراطية وتحدي سياسات الحكومة. أيضاً من الشائع فكرة أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تساعد في تحقيق المجتمع المدني حيث لم يكن موجوداً» (1: Shawa 2000)، وحتى تكون المنظمة غير الحكومية معتبرة منظمة مجتمع مدني عليها أن تعمل على «تقديم أجندة من أجل التغيير الاجتماعي (مثل قضايا النوع الاجتماعي، والاهتمام بتخفيف الفقر) وتسعى أيضاً لبناء صلات مع مجتمعات محلية وتمثيل مصالح المجتمع للحكومة والمناحين» (2: ibid).

الحديث عند أصحاب التيار الثالث في فلسطين - قادة المجتمع المدني من مثقفين يعملون ويديرون المنظمات غير الحكومية - يكون ضمن خطاب معتمد المرجعية الدولية الليبرالية التي تؤكد على المشاركة والديمقراطية، مع حديث عن آليات ضغط وتأثير سلمية، وحركات اجتماعية تريد ضمان حقوق اجتماعية قانونية، ويكون على «المنظمات غير الحكومية أن تثبت شفافيتها، مهنتها وديمقراطيتها لتكون مشكلة للمجتمع المدني» (8: ibid).

هذه اللغة الليبرالية تسوق على أنها يسارية، موجودة في مواجهة «العولمة المتوحشة» فهي جزء من ظاهرة الحركات الاجتماعية العالمية التي تشارك في المنتديات الاجتماعية والحركات المناهضة للحرب والنهب والاستغلال وتدمير البيئة واستلاب الفئات الاجتماعية المهمشة، في سياق تحالف عالمي لمواجهة عولمة رأسمال ومفاهيم الليبرالية الجديدة، ومن أجل عالم أفضل (أبو رمضان ٢٠٠٦).

هكذا يتم انضمام القوى التي كانت يسارية إلى مجموعة هؤلاء المنادين بالحقوق الليبرالية والمدافعين عنها بحيث يصبحون جزءاً من النظام الرأسمالي الجديد. ومع أن الكثيرين منهم ينظرون إلى أنفسهم كمطبقين وممارسين لرؤية غرامشي لهيمنة «ثقافة الطبقة العاملة» المعارضة للرأسمالية، والعاملة على مقاومتها، إلا أنهم يكونون بطبقته وموقعهم في المنظمات غير الحكومية المرتبطة بنموياً بالنظام الليبرالي الجديد، قادرين فقط على أن يكونوا في أحسن الأحوال أو أسوأها قوى معارضة تسعى إلى التغيير في مجتمعاتها، ولكنها متواطئة ومحتواة في نظام السيطرة الرأسمالي العالمي على مستوى العلاقات بين الدول.

الحديث من إطار الليبرالية الجديدة يبدو واضحاً في الدور الذي يراه مصطفى البرغوثي للمنظمات غير الحكومية من حيث «التوجه نحو التحديث وبناء نماذج تنموية معاصرة، وبرامج تطوير القدرات البشرية، بالإضافة إلى الأنشطة الموجهة لتعزيز الديمقراطية وبناء المجتمع المدني» (البرغوثي ١٩٩٨: ٦٩) (الخط المائل مني).

بينما يؤكد على الافتراض بأن المنظمات غير الحكومية هي الأقدر على تمثيل مصالح الشعب، في مقابل ليس فقط الدولة بل أيضاً الأحزاب السياسية، هو يتحدث عن ضعف دور الأخيرة فكرياً وأيديولوجياً وعملياً في التعامل مع القضايا والتطورات الجديدة التي تهم الشعب الفلسطيني (البرغوثي ١٩٩٨: ٧٧)، لكن في الحقيقة ما يشير إليه مصطفى البرغوثي يبقى ضمن التحول عن الأجندة اليسارية وتبني الأجندة الليبرالية الجديدة، التي عجزت الأحزاب السياسية الفلسطينية عن مواكبتها بينما كانت المنظمات غير الحكومية الرائدة في هذا المجال، بغض النظر عن هموم وقضايا الشعب الفلسطيني، الإشارة إلى الشعب الفلسطيني هنا هي فقط تكرر وتأكيد على

الالتزام بالخطاب الذي يرى أن المنظمات غير الحكومية هي الفاعل الرئيسي الذي أمكنه بعكس الدولة أو الأحزاب السياسية أن يحمل قيم ومبادئ الأجندة الدولية الجديدة.

احتواء المجموعات اليسارية في أطر النظام الرأسمالي العالمي تكون واضحة في الرؤى، الاستراتيجية، الأهداف والمرجعيات التي تعتمدها هذه المنظمات في عملها، وحتى في تبريرها لوجودها، والذي يبقى ذكرها بشكل مباشر أو مبطن بفشل التجربة الاشتراكية في الغرب، وبالتالي بهزيمة هؤلاء واستسلامهم للفكر الرأسمالي، فالمبرر الأساسي - وعلى ما يبدو بالنسبة للقائمين عليها - المصدر الأساسي لشرعية وجود المنظمات غير الحكومية هو ما يسميه البرغوثي بـ «الإحباط الشعبي الواسع في مناطق عديدة، بما في ذلك في أوروبا، من الأحزاب السياسية إما لفساد بعض هذه الأحزاب، أو لضعفها أو لتقاعس بعضها الآخر عن مواكبة التطور في احتياجات الجماهير حتى تستطيع بالتالي القيام بدورها» و «قصور الآليات الديمقراطية الكلاسيكية (التقليدية) عن التعبير عن مصالح الناس ففي حين يضمن نظام الأغلبية الديمقراطي الغربي السائد أن يحكم الرأي الغالب، فإنه لا يقدم آليات تعبير وفعل للأقلية أو الأقليات، والحاجات المتعاطمة للفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، وفي مقدمتها الفقراء والنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة وهذه القوى بحاجة إلى أطر ومجموعات ضغط تمثل مصالحها» (البرغوثي ١٩٩٨: ٧١).

البرغوثي يركز في حديثه عن دور المنظمات غير الحكومية على «أهمية وجود قطاع منظمات غير حكومية كرقب على وموازن لعمل السلطة الفلسطينية» (Challand 2009: 117). وخطابه هذا يلاقي قبولاً عند مجموعة من اليساريين السابقين الذين كان تقديمهم للخدمات في الثمانينيات شكلاً من أشكال مقاومة الاحتلال، والذين أصبحوا في المرحلة المعاصرة مدمجين في السياسة الليبرالية الجديدة للنظام الرأسمالي العالمي، هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم غير قادرين على أن يكونوا فاعلين سياسيين في مرحلة ما بعد أوسلو بحيث أصبح العمل في المنظمات غير الحكومية حرفتهم التي بها يعملون، لكن أيضاً التي من خلالها يرون أنه يمكنهم أن يثبتوا يساريتهم، لكن مرة أخرى هذه اليسارية في أفضل أحوالها تكون بالنسبة للمجتمع والسلطة إلى حد ما إذا ما هدت مصالحهم كفتة تقود المنظمات غير الحكومية، ولكن ليس بالنسبة للنظام العالمي الذي يبقون أداة من أدواته.

البرغوثي يدافع عن المنظمات غير الحكومية كأداة للتغيير، والدفاع عن حقوق «الأقليات» (كلمة من قاموس الليبرالية الجديدة أيضاً)، مستمداً شرعية دفاعه من كون هذه التحولات حدثت في أوروبا، ومتغاضياً عن السؤال عن لماذا تكون أوروبا هي النموذج الذي يجب على الفلسطينيين إتباعه، متجاهلاً أي اختلافات بين دولة مثل فرنسا أو ألمانيا وبين فلسطين، فما فشل في فرنسا أو ألمانيا، سواء من أحزاب يسارية أو ديمقراطية سياسية، لا بد ضمن الرواية التي تضع الغرب في مقدمة خط التطور البشري أن يفشل في فلسطين، سياق الاحتلال الصهيوني في فلسطين والاستعمار الذي عانت منه دول الجنوب بشكل عام، ليست ضمن هذه الرواية، ويتم تجاهل أن الأشياء التي يقال أنها فشلت في أوروبا مثلاً دول الرفاه الاجتماعي لم توجد أصلاً في فلسطين، وكانت عامل بناء مهم في دول جنوب أخرى، حتى لو لم تكن كافية. وهو هنا في تجاهله يعمل فقط على التعتيم على السياسة الاستعمارية الجديدة، التي تفرض على البلدان والمجتمعات المستعمرة ما يلائم مصالح الرأسمالية من النماذج السياسية، والفكرية والاقتصادية. لكن طالما كانت المنظمات غير الحكومية هي أداة من أدوات النظام العالمي، الذي تقوده

بالأساس الدول الغربية، فلا يكون مستغرباً أن يكون أساس شرعية المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وآليات عملها وأهدافها مستمدة ومستندة إلى ما حدث في الغرب، بغض النظر عما يحدث في فلسطين.

فالمنظمات غير الحكومية الفلسطينية تنظر إلى نفسها ودورها بتماثل مع الرؤية الدولية لها كقطاع ثالث يؤسس لما يسمى مجتمعاً مدنياً قادراً على تحقيق تنمية وطنية وفرض نظام سياسي في فلسطين:

«لقد استطاعت الشبكة وخلال السنوات الكثيرة التي تلت تأسيسها أن تضع اللبنات الأساسية لبناء مجتمع مدني حيوي وديمقراطي استطاع بفاعلية أن يشكل ما يسمى بالقطاع الثالث وأن يبلور ويطور مفاهيم واستراتيجيات تؤهله لأن يكون شريكاً موثقاً في عملية التنمية الوطنية والتحول الديمقراطي» (شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التقرير الإداري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥: ٢).

وتكون اللغة المستخدمة هنا هي اللغة التي تؤكد الالتزام بالأجندة الدولية من خلال عبارات من مثل «مجتمع مدني حيوي»، وجود كلمة ديمقراطية، فاعلية، الشراكة في التنمية والتحول الديمقراطي، بحيث تكون هذه العبارات والمفاهيم تأكيداً على التزام المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالأجندة والمعايير الدولية التي أصبحت مرجعيتها ومصدر إعادة إنتاجها مادياً وفكرياً. ويكون التقييم الإيجابي لعمل المنظمات غير الحكومية الحقوقية مرتبطاً بمبادئ من مثل مدى مهنتيتها، عدم تحيزها السياسي، ومدى موضوعيتها وحيادها في تقاريرها عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكلما كانت هذه التقارير أقل احتواء لعناصر الأيديولوجيا القومية والوطنية كلما أثبتت مهنتيتها وموضوعيتها وبالتالي قدرتها على أن تكون مرجعاً حقوقياً بالمعايير الدولية.

هذا لا يعني أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتجاهل في خطابها وأهدافها وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، لكنها تتعامل معه كعامل إضافي - منفصل - عن النظام العالمي الذي أوجده ويدعمه، بحيث تكون الاستراتيجيات والرؤى للتعامل معه وفقاً لهذه المنظمات يتم بمرجعية وقواعد هذا النظام وليس بمقاومته، هذا يمكن رؤيته في مراجعة سريعة للرؤى التي تحملها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بحيث تصبح مشكلة الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من مشاكل أخرى يعاني منها المجتمع الفلسطيني قابلة للحل - وفقاً للوصفات الليبرالية الجديدة، ليس من خلال المقاومة والنضال، بل، كما تبين إحدى المؤسسات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية، من خلال الالتزام «بسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي» بهذه الطريقة «يتمكن الفلسطينيون من التمتع بمعاملة مساوية فيما يتعلق بكرامتهم الإنسانية، التخلص من الاحتلال والتحقيق الكامل لحقهم في تقرير المصير». هذا الاقتباس من منظمة غير حكومية حقوقية تعنى بالتركيز على الناحية القانونية للاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته في الضفة الغربية وقطاع غزة بحيث عملت على إنتاج دراسات تبين انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي على الاحتلال الإسرائيلي.

مواقفها السياسية تبقى مرتبطة بالمرجعية القانونية الدولية، ويكون عملها الأساسي ضمن ما هو مطلوب ومشروع من قبل الهيئات الحقوقية الدولية مثلاً رفع الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو العمل على قضايا تعتبرها قانونية وحقوقية من مثل الاعتقال الإداري، مدى براعتها في عمل ذلك يدل عليه مدى قدرتها على اكتساب الاعتراف الدولي بتقاريرها، أي قدرتها على الالتزام بالمعايير الدولية. وحتى يكون هذا الالتزام كاملاً لا بد من تطبيق وقياس انطباق هذه المعايير على السلطة الفلسطينية، سواء أكان ذلك

باعتبارها نظام حكم في دولة بغض النظر عن وجود الاحتلال، أو باعتبارها نظام حكم في مرحلة انتقالية إلى الدولة، ففي الحالة الثانية، يكون مدى الالتزام بالمعايير الدولية مهماً في تقييم وقياس مدى شرعية المطلب الفلسطيني بالدولة المستقلة وفقاً للمعايير الدولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الالتزام بخطاب الليبرالية الجديد الذي يركز على الديمقراطية وسيادة القانون وغيرها من مفاهيم ومتطلبات السياسة الليبرالية، تكون إحدى الوظائف التي من المهم أن تعمل عليها المنظمات غير الحكومية مراقبة الأداء الديمقراطي بتعريفه الإجرائي المبسط أي مراقبة الانتخابات وتشريعات الدستور للتأكد من أنها تتضمن معايير حقوق الإنسان، بحيث تؤدي المنظمة غير الحكومية دورها كذراع من أذرع المجتمع الدولي التي تعمل على مراقبة المجتمع الفلسطيني وما يحدث فيه، بينما في الوقت نفسه تعمل ضمن نفس المهمة الحضارية التي تعمل بها مؤسسات الاستعمار الجديد الدولية.

بالتالي يكون عملها عندما يتم انتهاك حق من حقوق الإنسان أو خرق مبدأ من مبادئ سيادة القانون هو أن تقوم بإصدار بيانات تبين مواقفها، أمام جهتين رئيسيتين: ممولوها والسلطة الفلسطينية، بالنسبة للممولين يتم الإعلان عن مواقفها باستخدام الصفحة الالكترونية والتقارير السنوية، أما الجزء المتعلق بالبيانات والرسائل الموجهة للسلطة الفلسطينية فهذه تبقى ضمن عملها الذي صاغته الرواية التي جعلت من المنظمات الأهلية مجتمعاً مديناً مراقباً على السلطة وأدائها، وهي ضمن مهماتها المتوقعة منها من قبل جمهورها الرئيسي الذي أقام هذه الرواية عن المجتمع المدني ومكوناته وفاعليه الأساسيين والهدف من وجوده. على سبيل المثال يتمثل فعل التعبير عن اعتراض هذه المنظمة على قانون الطوارئ الذي تم فرضه من قبل الرئاسة في السلطة الفلسطينية في تموز ٢٠٠٧ كما يلي: «... نشرت مواقفها من شرعية هذه الإجراءات الرئاسية، والمخاطر النابعة منها من خلال وضعها على صفحتنا الالكترونية، وإيصالها إلى السلطات المعنية».

## حقوق الإنسان: كيان مجرد خارج عن المجتمع

في دفاعها عن حقوق الإنسان (كمفهوم مجرد وكيان خارج المجتمع وبنائه ومؤسساته)، تعمل المنظمات غير الحكومية الحقوقية ليس كمؤسسات فلسطينية تسعى لإحداث تغيير في المجتمع الفلسطيني أو لتحريره وبناء مجتمع مستقل، كما تبين عادة في رؤيتها بل تبقى مهمتها الرئيسية وهدفها السامي المنفصل عن أي واقع معاش هو حماية حقوق الإنسان ولذلك تكون استراتيجياتها موضوعة بما يخدم هذا الهدف سواء تطلب ذلك العمل داخل النظام القائم أم من خارجه، وإذا كان النظام الذي يتم الحديث عنه هو ذلك الخاص بالسلطة الفلسطينية أو حتى الخاص بالاحتلال، فإنه من الواضح أن الموقع الذي تأخذه هذه المؤسسات يبقى خارجياً مرتبطاً بالقوى الأجنبية الدولية، والتي يمكنها وبالفعل قامت في عدة مرات بالعمل من داخل النظام دون أن تفقد موقعها الخارجي.

ولأنها منفصلة عن مجتمعتها في مفاهيمها وأساليب عملها، تكون في حالات كثيرة على طرف مناقض له، كما في حالة الإصرار على الشهادات المشفوعة بالقسم عند توثيق الانتهاكات والذي يحمل طابعاً تحقيقياً ومخبراتياً في الثقافة السياسية الفلسطينية، فإن هذه المنظمات تكون غير قادرة على خدمة المجتمع الذي تدعي تمثيل حقوقه في القضايا السياسية عندما تحولها إلى قضايا قانونية فردية، مع ذلك ترى أنه ما يزال بإمكانها أن تكون فاعلة لكن مرة أخرى من موقعها الخارجي وبالنسبة لجمهورها الخارجي من خلال التقارير والبيانات وعرائض الاحتجاج التي ترسل إلى الجهات والهيئات الخارجية بما فيها تلك التي تكون مسؤولة عن القمع الذي يتعرض له الفلسطينيون،



مثال من تقرير لإحدى المنظمات غير الحكومية يشير إلى هذه النقطة:

الصعوبة الأكبر التي تحيط بالعمل في القدس هي عدم رغبة الفلسطينيين في إعطاء شهادات قسومية، مما يجعل من توثيق ... القائم على معايير عالية المهنية شبه مستحيل. مع ذلك، لم تكن ... غير فاعلة كلياً، حيث أرسلت رسالة مفتوحة إلى اللجنة المسؤولة عن الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي فيما يتعلق بقرار مجلس الشيوخ الذي يهنئ إسرائيل على ٤٠ عاماً من نجاحها في حرب الأيام الستة، وضمها للقدس والتوصية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس. هذه الرسالة أرسلت من رقابة حقوق الإنسان إلى أعضاء فردين بارزين في اللجنة المعنية. أيضاً لإبراز أربعين عاماً من الضم غير القانوني للقدس الشرقية في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ لإسرائيل نشرت ... عرضاً مفصلاً للوضع، وطرحت عدم قانونية القطار الخفيف الذي يتم بناؤه لضم مستوطنات القدس الشرقية إلى الجزء الغربي من المدينة.

معركة منظمة حقوقية مثل المنظمة السابقة هي معركة قانونية خارجية أي أن القوانين والمعايير والمبادئ التي توجه عملها هي تلك الخاصة بهؤلاء الذين يعطون الشرعية لعملها أي كما تؤكد في تقاريرها المختلفة مبادئ حقوق الإنسان الدولية في حالة التوثيق والتوجه للمحاكم الدولية، والأنظمة والقوانين الإسرائيلية عند توجيهها للمحاكم الإسرائيلية، وهذا عادة ما يكون مقصوداً بالعمل من خارج النظام أو من داخله، فالنظام الذي يتم الحديث عنه هنا ليس واضحاً، إلا إذا قمنا نحن بإعطائه معناه الأعم والأشمل - النظام العالمي - الذي يقوم على فكر ومبادئ الليبرالية بما فيها تلك التي أتاحت علاقات القمع الاستعماري وتلك التي أوجدت مبادئ وقوانين وهيئات حقوق الإنسان بتسمياتها المختلفة، بحيث يكون القمع ومقاومته يتمان من النظام نفسه. ويكون تدخل الأوروبيين مثلاً للإفراج عن موظف أو مدير في المؤسسة لدى سلطات الاحتلال إنجازاً آخر يدل على القدرات الاستثنائية التي تتمتع بها المؤسسة في عمليات التشبيك وبناء العلاقات مع الخارجيين، ويصبح لفت انتباه المسؤولين الإسرائيليين إنجازاً آخر يترتب على السابق: «نحن نشعر أنه فقط من خلال المشاركة الفاعلة من قبل شركائنا أن قضية الاعتقال الإداري، خاصة بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان، أمكن طرحها بهذا الشكل المتكرر بحيث حصلت على انتباه المسؤولين الإسرائيليين».

وضمن مهمتها الحضارية وكونها أداة من أدوات النظام الرأسمالي الليبرالي فإن جهود المنظمات غير الحكومية تتركز في «تغذية ثقافة قوية من احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي»، وضمن محاولتها إرضاء أجندة بناء السلام التي يقوم عليها التمويل الخارجي فإنها تؤكد على دورها في «تقديم نموذج من التعاون، المشاركة في المعلومات والتشبيك بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية»، ويكون الإنجاز الأكبر عند هذه المنظمات ليس استعادة حقوق أو بعض من حقوق الفلسطينيين المستلبة بل - وضمن أجندة ممولي الفلسطينيين في فترة ما بعد أوسلو - التطبيع، هنا التطبيع في الدفاع عن الحقوق، من خلال تشكيل وفد مشترك من إسرائيليين وفلسطينيين للمشاركة في مؤتمر مناهض للتمييز العرقي، ففي زمن ما بعد الحداثة والهجانة يمكن فعلاً وضع نقيصين معاً، بحيث يمكن أن يكون القامع شريكاً في عملية الدفاع عن مطالب هؤلاء الذين يقمعهم، أو يكون القامع قامعاً لدرجة أنه هو من يتدخل ليقرر مطالب وحقوق هؤلاء الذين يسلب حقوقهم ويقمعهم، بحيث يصبح النفاق والتناقض في مكوني النظام الليبرالي: الاستبعاد والعمومية، أكثر وضوحاً في مرحلة من

سيادة وهيمنة الرأسمالية على القيم والممارسة في العالم، وتكون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية واحدة من أدوات هذا النظام التي تعمل وفق رؤاه واستراتيجياته، وتلتزم بالمبادئ القيميّة والفكرية للنظام الذي هي جزء منه: «كان الالتزام غير المنتهي في كل دفاعاتنا الدولية، سواء أمام الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، البعثات الدبلوماسية أو المجتمع العام، بالرسالة أن القانون الدولي يجب أن يكون أساس أي حل سياسي وليس فقط ورقة مساومة يمكن طرحها جانباً من أجل المنفعة السياسية». فرسالته ليست وطن مستقل للفلسطينيين، ولا تحرير الأرض أو الفلسطيني، هذه يمكن أن تكون ضمن رسالتها التي هي في الأساس تتمثل في خدمة القانون الإنساني الدولي، فالدرجة التي يكون بها تحرير فلسطين جزءاً من هذا القانون تشكل السقف الأعلى لعمل هذه المنظمات في خدمة قضية المجتمع الذي باسمه تتحدث.

ولأن قضية فلسطين هي قضية سياسة استعمارية عالمية، لا يمكن للإطار القانوني الدولي الذي هو جزء من هذه السياسة أن يكون الطريق لحلها، فإن المنظمات غير الحكومية الحقوقية التي لا يمكنها أن تنجز أي شيء على مستوى القضية السياسية الأكبر، لا تجد أمامها سوى أن تعمل على تفتيتها إلى قضايا جزئية وفردية، يتم التعامل معها كل على حدة بينما يتم تكريس الوضع القائم في المحصلة النهائية، فمثلاً، عمليات التهجير للفلسطينيين في القدس تتم مقاومتها بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الحقوقية من خلال الدعاوى الفردية التي يتم التوجه بها إلى محاكم إسرائيلية أو خارجية، المجازر الصهيونية، هدم المنازل والحصار على غزة يتم التعامل معها من ناحية قانونية بالتوجه إلى المحاكم بما فيها تلك التابعة للنظام الذي فرضها، وسواء قامت هذه المحاكم برفض الدعاوى في تواطؤ مباشر مع نظام الاحتلال، أم أصدرت قراراً لا يتم تنفيذه لتبرئة وجه النظام القانوني والحقوقى الليبرالي فإنها في كلتا الحالتين تبقى جزءاً من هذا النظام غير القادر وغير الراغب في تغيير شيء على أرض الواقع. هذا مثال آخر من أحد تقارير المؤسسة الحقوقية السابقة، يبين شكل العمل والعلاقة بينها وبين الهيئات الخارجية فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، المؤسسة هنا هي وسيط لعمل هذه الهيئات وتعمل على توفير البيانات والمواد الخام التي يمكن لهذه الهيئات أن تستخدمها في عملها،

... بناء على طلب مكتب الممثلية الأيرلندية ... حضرت ملفاً شاملاً عن الاغتيالات القصدية لاستخدامها في عرض لمجلس أوروبا، بما في ذلك إحصائيات، تحليل قانوني، شهادات مشفوعة بالقسم، تدخلات لدى السلطات العسكرية الإسرائيلية وتدخلات مدافعة. إضافة، بعد إصدار تدخل فيما يتعلق بالقتل غير القضائي لرجل فلسطيني في رام الله، مكتب الممثلية الهولندي طرح القضية مع السلطات الإسرائيلية،

كما هو واضح في الاقتباس أعلاه، التوثيق الذي تقوم به هذه المنظمة يأتي بما يلبي حاجات الهيئات التي تطلبها والتي تحدد للمؤسسات الحقوقية الفلسطينية أي قضايا من قضايا الاحتلال (من ممارساته وسياساته وليس منه ككيان مؤسسي كامل) يمكن الحديث عنها والتعامل معها (قانونياً بالطبع)، وتصل علاقة التبعية والتماهي مع الخطاب الدولي عندما يكون على الفلسطينيين أن يميزوا بين عمليات القتل التي يقوم بها الاحتلال، فهناك قتل شرعي، وهناك قتل غير شرعي يمارسه الاحتلال ضد الفلسطينيين، والمؤسسة غير الحكومية الحقوقية ليست مهمتها البحث في وتوثيق «القتل الشرعي»، فقط حالات القتل غير الشرعي هي ما يتم توثيقها، ورسم الحدود بين هذا وذاك يرجع لمعايير هؤلاء الذين اعتبروا احتلال فلسطين شرعياً، وحصار غزة شرعياً، وقتل آلاف الفلسطينيين دفاعاً شرعياً عن النفس.

## المنظمات النسوية نموذج آخر

توجهات مماثلة لتلك الموجودة لدى المنظمات غير الحكومية الحقوقية، نجدها عند المنظمات غير الحكومية التي تعمل على قضايا النساء الفلسطينيات من ناحية حقوقية، حيث تكون المرجعية الدولية هي المشكل الأساسي للإطار الذي من خلاله تعمل هذه المنظمات، فتكون الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنساء وحقوقهن هي المرجعية، بشكل أساسي اتفاقية سيداو والتي يشكل تطبيقها الهدف الذي من أجله تعمل المؤسسات النسوية باعتبار أن توقيع السلطة على مجموعة الحقوق التي تضمنتها الوثيقة ومن ثم تطبيقها سيؤدي بحد ذاته وتلقائياً إلى تحرير النساء الفلسطينيات من كافة أشكال القمع التي يتعرضن لها.

في خطاب هذه المنظمات وكما في الخطاب الغربي عن المجتمع الفلسطيني وأوضاع النساء فيه، يكون التركيز على العنف الذي تعاني منه النساء الفلسطينيات، وفي حالة اعتبار الاحتلال مصدراً من مصادر هذا العنف، إلا أن ما يجب التصدي له بشكل عام يبقى العنف الذكوري، في سياق احتلال يمكن الحديث عن التصدي لـ «ذكورة معسكرة»، ويكون التصدي لهذا العنف من خلال الاتفاقيات الدولية التي تكون وحدها الخلاص للنساء الفلسطينيات وللمجتمع الفلسطيني ككل. وأيضاً ضمن السياق الفلسطيني، يكون هناك تركيز في خطاب المنظمات غير الحكومية النسوية على حقوق معينة من حقوق النساء التي تتلاءم في لفظها مع الحقوق التي شرعت في القانون الدولي الإنساني وفي قانون حقوق الإنسان للفلسطينيين، بغض النظر عن تطبيقها، فتضم رؤية المؤسسة وأهدافها حديثاً عن قدسية الحق في الحياة وضرورة حمايته، ويتم الحديث عن الحق في تقرير المصير للنساء، وكما في حالة المؤسسات الحقوقية الأخرى تبدأ صياغة الرؤية بكلمة مفتاحية من المصطلحات التي أدخلها خطاب الليبرالية الجديدة، فرؤية إحدى المنظمات غير الحكومية النسوية تنص على ما يلي، «تمكين النساء الفلسطينيات من ممارسة حقهن في تقرير مصيرهن في بيئة اجتماعية وقانونية ومؤسسية في إطار دولة فلسطينية ذات سيادة، تسترشد بمبدأ سيادة القانون ولا تميز ضد النساء الفلسطينيات ولا تعيق تقدمهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي». هنا التمكين إضافة إلى بيئة قانونية، مؤسسية، وسيادة القانون، حيث المنظمة تتأكد من أنها لم تترك في رؤيتها أي من عناصر الخطاب الجديد عن التنمية والتقدم في بلدان «العالم الثالث» كما وضعتها المنظمات الدولية.

الأجندة التي تتبناها هذه المنظمة تسمى أجندة نسوية فلسطينية، لكن هذه تقوم على مرجعية دولية، فهويتها الفلسطينية تتلخص في عملية نقل المعايير الدولية عن النساء وحقوقهن إلى المجتمع الفلسطيني والنساء الفلسطينيات من خلال مجموعة من الناشطات الفلسطينيات: «يعد المركز برامج ومشاريع ذات أجندة نسوية فلسطينية واضحة تقوم على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعمل وحدات المركز الخمس معاً على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع ومتابعتها».

وكما في حالة المنظمات غير الحكومية الحقوقية الأخرى، القمع الذي يمارسه الاحتلال ضد النساء الفلسطينيات يتم التعامل معه وفق معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس ضمن رؤية نسوية فلسطينية لقضايا النساء الفلسطينيات بما فيها الوطنية. وبينما تكون النساء الفلسطينيات هن موضوع العمل والدفاع الذي يقوم به المركز، النشاط والفعل يكون على مستوى النساء الناشطات القائمات على المراكز النسوية وصانعي القرار الفلسطيني والدولي من الذكور.

في دراستهما عن المنظمات غير الحكومية النسوية الفلسطينية يبين حنفي وطبر أن هذه المنظمات تعمل في تجاوب مع ميول المانحين، وتقوم على الاستراتيجيات الليبرالية الجديدة التي تركز على الفردية واستراتيجيات المساعدة الذاتية دون أن يكون هناك عمل على تنظيم النساء الفلسطينيات للحصول على مطالبهن بشكل جماعي (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٩٩)، مما يجعل إمكانات حدوث أي تغيير بنيوي في حياة النساء غير قابل للتحقيق.

وبالرغم من أن حنفي وطبر يتحدثان عن المنظمات غير الحكومية النسوية الفلسطينية إلا أنهما أهملتا التشابهات الكبيرة في طريقة العمل، وضع الرؤى والأهداف والاستراتيجيات بين هذه المنظمات وغيرها من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ودون الحاجة إلى التفكير طويلاً في الأسباب التي دفعتها للقيام بعملية التمييز هذه التي لا يبدو لها تبرير واضح، إلا أننا هنا نركز أكثر على فكرة أن معظم السمات التي تميز عمل المنظمات غير الحكومية النسائية هي نفسها المستمدة من الأجندة الليبرالية الجديدة والتي منها تستمد رؤى وأهداف وأساليب عمل المنظمات غير الحكومية الأخرى خاصة الحقوقية منها كما رأينا في القسم السابق. فمثلاً سمات من مثل المهنية والتخصص التي تسم المراكز النسوية، تبني برامج التدريب والمدافعة كنقاط تركيز في العمل وكون القائنات عليها مثقفات ذوات وعي سياسي، التركيز على التثقيف والوعي الحقوقي، تنفيذ الأبحاث وعقد ورشات العمل وبرامج تطوير القيادات (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٠٦)، هي من سمات المنظمات غير الحكومية الحقوقية أيضاً، وأيضاً التي تعمل على قضايا السياسة والحكم السليم والديمقراطية، وحتى تلك التي يكون عملها مركزاً أكثر على تقديم الخدمات، وهي جميعها ينطبق عليها وصف حنفي وطبر في ارتباط أجندتها بأجندة حقوق الإنسان العالمية:

كما أن أجندة حقوق الإنسان العالمية تشكلت من خلال الاتجاه الوضعي القانوني التي تركز على النظم القانونية، وبالتالي تجعل الأشكال غير القانونية لمطالبات حقوق الإنسان مهمشة. بعبارة أخرى، تركز على «غايات» في عملية دعوى حقوق الإنسان وآليات التنفيذ القانونية، وتجاهل «الوسيلة»، بما في ذلك السياق والأصول التي تتسم عادة بأنها أشكال غير القانونية (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٣٥).

حيث تلتقي المنظمات غير الحكومية في إتباعها الأجندة الليبرالية الجديدة التي تركز على «ممارسات المساعدة الذاتية لدى المواطنين، أو الرؤية قصيرة الأمد لأسلوب عمل المشروع» (المصدر السابق: ٢٢٢). ويتم التعامل مع الفلسطينيين المستهدفين من قبل هذه البرامج

على أنهم «زبائن» قدمت لهم خدمة نافعة، ومن منظور الفرضيات وراء برامج الديمقراطية، فإن المنظمات الأهلية تفيد المجتمع، وبخاصة بسبب الافتراض بأن المجموعات منظمة، وأنها بالتالي ستكسب من ورش العمل والنشاطات المشابهة. وهنا تتخلى المنظمات غير الحكومية عن قضية كيفية تنظيم المجتمع على الرغم من إمكانية وجود حاجة لذلك (المصدر السابق).

هذا التعامل مع البرامج التنموية على أنها مجموعة من السلع التي تتنافس المنظمات غير الحكومية في ترويجها لزبائنها، هو انعكاس للهيمنة الرأسمالية التي أدخلت علاقات السوق من عرض وطلب وتنافس، واستراتيجيات من مثل ترويج البرامج، وأساليب جذب المنتفعين أو المستهلكين، والتعامل مع هؤلاء كأفراد قادرين على القيام بخيارات حرة وعقلانية بغض النظر عن البنى التي يعيشون فيها وتشكل خياراتهم هو ما تقوم عليه الأجندة التنموية لليبرالية الجديدة.



## الفصل الثاني:

### المنظمات غير الحكومية في خدمة

### رأس المال العالمي: أجندة الليبرالية الجديدة

في الإطار الليبرالي الجديد يكون الافتراض أن الناس يعيشون كأفراد «يسعون إلى زيادة الفائدة كمستهلكين، من خلال التبادل التنافسي»، وبالتالي يكون المعنى المعطى للتنمية في مثل هذا الإطار الفكري هو «تلبية إمكانيات الناس»، والتي تعني قدرة الناس على القيام «بالخيار الاستهلاكي الفردي» (Cole 2006: 8)، وتكون استراتيجيات التنمية التي تتبعها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي تقوم على القناعة بأن الأسواق الحرة التي تلبية إمكانيات الخيار الحر للأفراد ستكون الإستراتيجية الرئيسية للقضاء على الفقر، هذه تقتضي وجود حكم جيد، وهذا يعرف على أنه «القواعد التي تجعل الأسواق تعمل بشكل كفؤ» (ibid:11)، وبالتالي تكون التنمية في إطار الليبرالية الجديدة قائمة على مبادئ الخيار الفردي والتنافس المثالي، و«تقدم» معرف على أنه الميل نحو الحرية الفردية وتنافس السوق (dibi: 31). التنافس المثالي دون قيود الذي طرحه الليبرالية الجديدة

يفترض مسبقاً بيئة من القوانين والأنظمة التي تضمن العقود: عمولات مراقبة أسواق الأسهم، القواعد القانونية لاستثمار القطاع الخاص، مجتمع مدني قوي يدعم التنافس، وقضاء مستقل، صحافة حرة، الخ... أي من هذه غير موجودة في فلسطين. مع ذلك، بالنسبة لمنظري التحديث، العملية التي من خلالها مثل هذه الثقافة تظهر، «تحديث المجتمع» هو التنمية. واللاعادلة والاستغلال والمعاناة والظلم التي تنتج من «سيئات السوق» تكون صدفية لحركة كل رجل من التقليد إلى الحداثة (41: dibi).

هذه المبادئ الرأسمالية يتم فرضها على الفلسطينيين في إطار المهمة التحديثية الاستعمارية من خلال المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات التي عليها أن تلتزم بوصفات التنمية الدولية، لتكون مستحقة للاعتراف بها كدولة، بحيث يكون الدور الذي على المنظمات غير الحكومية أن تلعبه هو تعزيز المجتمع المدني القادر على مواجهة الدولة ومحاسبتها من خلال مفاهيم من مثل المساءلة والشرعية والشفافية والمشاركة، ويتم سحب هذا الدور من الدولة باعتبار القائمين عليها لا يمثلون مصالح المجتمع بينما يتم الافتراض أن القائمين على المنظمات غير الحكومية هم الأقدر على تمثيل مصالح المجتمع ومن هنا تكون التنمية بيد هذه المنظمات وضمن البرامج والخطط التي تضعها المؤسسات التنموية الدولية مثل البنك الدولي (حنفي وطبر 2006: 35).

ويتم تجاهل الإطار الليبرالي الجديد والتواطؤ مع الأجندة الدولية الرأسمالية الجديدة بينما يتم في الوقت نفسه اعتماد رؤاها ومفاهيمها تحت شعار التنمية والتحديث:

يركز المضمون التنموي والسياسي الجديد، محلياً، إقليمياً ودولياً على التقليل من دور «الدولة» أو القطاع العام في عمليات التنمية، ونقل هذه المسؤولية إلى القطاع الخاص والقطاع الأهلي باعتبارهما قطاعين أقرب إلى اقتصاد السوق، إن هذا المفهوم الجديد يعني أن يقوم القطاع الخاص والأهلي بتقديم «الخدمات الأساسية» للمجتمعات المحلية، بينما يتولى القطاع العام دوراً تخطيطياً وإدارياً لعملية التنمية (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٢).

وفي روايته التحديثية المتماثلة مع الخطاب الليبرالي الغربي عن فلسطين والمجتمعات العربية بشكل عام، نجد عبد الهادي يتحدث عن ضرورة الحاجة إلى التخلص من سيطرة «مؤسسات ومنظمات المجتمع الطبيعي كالعائلة والحمولة» (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٣)، عبد الهادي يوجه الإرشادات للمنظمات الأهلية الفلسطينية التي تمكنها من التحول من منظمات أهلية تقليدية (أيضاً سياسية حيث يتم وضع الصفة السياسية للمنظمات الأهلية على جانب التقليدي من التقابلية الثنائية التي تعتمد في مثل هذه الخطابات الليبرالية الجديدة / القديمة) «إلى مؤسسات تنموية مهنية وديمقراطية شفافة» هذا التحول مهم حتى يتمكن المجتمع الفلسطيني من الانتقال إلى مجتمع ديمقراطي يوجد فيه مجتمع مدني (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٣).

هذا الخطاب التحديتي في إطار الليبرالية الجديدة نجده أيضاً في رؤية البرغوثي لدور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث يرى البرغوثي أن المنظمات غير الحكومية في المرحلة المعاصرة هي الفاعل الأساسي في عملية التحول التي يخوضها المجتمع الفلسطيني، سواء أكان هذا التحول «من مجتمع تقليدي إلى آخر عصري»، أو من حالة «التخلف» إلى حالة «التطور»، لكن البرغوثي وضمن رؤيته للدور السياسي الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية باعتقاده أن تلعبه يشير أيضاً إلى الدور المركزي الذي ستلعبه المنظمات غير الحكومية في مقاومة الاحتلال. فبالنسبة له وضمن تماثله مع خطاب الليبرالية الجديدة المنظمات غير الحكومية على عكس الدولة والأحزاب السياسية هي القادرة على أن تقوم بالمهام التي يتطلبها تقدم المجتمع وانتقاله وتحرره، وهو يفسر أن هذه الفاعلية للمنظمات غير الحكومية مستمدة تماماً من النظام الرأسمالي الاستعماري الذي أعطاها هذا الدور:

ولا أحد مؤهل أفضل للقيام بدور المقاومة الوطنية أكثر من المنظمات الأهلية، فهذه المنظمات قادرة على العمل في القدس ومنطقتي ب وج وفيما وراء الحدود التي فرضتها اتفاقيات أوسلو... زد على ذلك أنها تحارب التوسع الاستيطاني عن طريق لعب دور مهم في شق الطرق الزراعية والبناء في مناطق مهددة بالمصادرة وما الهيئات الزراعية سوى مثال على دور التنمية الوطني الذي يجب أن تلعبه المنظمات الأهلية (البرغوثي ٢٠٠٠).

فالمقاومة التي ستقودها المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تعمل في إطار الواقع الذي فرضته اتفاقيات أوسلو على الشعب الفلسطيني، ومقاومتها كمنظمات غير حكومية هي من خلال تقديم خدمات جزئية هنا وهناك في الأراضي الفلسطينية، بالنسبة التي تسمح بها أجندة الممولين الذين يمولون المشاريع التي تعتبرها هذه المنظمات مقاومة. ويبقى هذا الخطاب أيضاً ضمن متطلبات الفهم الليبرالي المعاصر لدور المجتمع المدني الذي يتكون وفق هذا الفهم من المنظمات غير الحكومية التي «تعتبر أنها ملهمة للثورات السلمية وبالتالي لتغيير النظام السياسي. هذه التغييرات يتوقع أن تحدث بغض النظر عن كونها تحدث في إطار دولة مستقلة أو سياق قومي خاضع لقوى خارجية» (Shawa 2000: 2).

والمنظمات غير الحكومية بارتباطاتها العالمية هي القادرة على نقل تجربة التنمية إلى فلسطين، المجتمع الفلسطيني لوحدته غير قادر على أن يضع نموذج تنموي خاص به، هذا النموذج تضعه المنظمات غير الحكومية أو تنقله من ممولياها ومن المنظمات الدولية إلى الفلسطينيين، فالمنظمات غير الحكومية والقائمين عليها هم الأكثر معرفة بنماذج التنمية المختلفة «المعترف بها دولياً والمطبقة في بلدان أخرى» (البرغوثي ٢٠٠٠)، جميع البرامج التي يتم تمويلها هي أشياء يحتاجها المجتمع الفلسطيني بشدة، فمن مفاهيم من مثل المجتمع المدني، الديمقراطية، سيادة القانون، الوعي بـ/ واحترام حقوق الإنسان، إلى مفاهيم تقنية من مثل استخدام أدوات وممارسات المراقبة والتقييم كلها أشياء يفتقر لها المجتمع الفلسطيني الذي لا يمكنه الانتقال من حالته الطبيعية أو التقليدية إلى الحالة الحضارية المدنية إلا بوجودها.

وضمن مهمتها الموكلة إليها بإضعاف دور الدولة وأخذ مسؤولياتها وأدوارها - بغض النظر عن قدرتها على القيام بذلك أو ما إذا كان ذلك من أفضل ما يحقق مصالح المجتمع أم لا - فإن على هذه المنظمات أن تدعم «النزعة اللامركزية وتقوية الجماعات والمجتمعات المحلية»، و«تشكيل جماعات ضغط لصالح إقرار عدة قوانين»، هذه المجموعات المحلية التي يتم تمكينها، وجماعات الضغط الفاعلة هي نفسها المنظمات غير الحكومية والقوانين والسياسات التي تتم التعبئة لها هي الخاصة بها والتي تمس مصالحها مثل «قانون الهيئات غير الحكومية، والذي اعتبر بمثابة حامي لمصالح المنظمات الأهلية ومشجع للحكم الجيد»، وتبرير التركيز عليه كما يظهر في الاقتباس السابق يتم بلغة يفهمها فقط القائمون على الأجندة الليبرالية الجديدة. وتضع هذه المنظمات غير الحكومية نفسها على أنها المتحدثة باسم «القطاعات السكانية المختلفة» في أمور وضع مسودات قوانين (البرغوثي ٢٠٠٠)، فهدف التأثير في «سياسات الحكومة» الذي تركز عليه الرؤى المختلفة للمنظمات غير الحكومية تم التأكيد عليه من قبل المانحين الدوليين،

هؤلاء المانحون خاصة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اعتبروا التأثير في السياسات أحد أهم وظائف المنظمات غير الحكومية من أجل اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني. أحد برامج USAID قدم دعماً للمنظمات غير الحكومية أو المنظمات غير الربحية «المهتمة بالعمل على تطوير وتقوية المجتمع المدني الفلسطيني من أجل تحقيق نظام حكم عادل، شفاف، ومسؤول» (Shawa 2000: 10).

فتدخلها للتأثير بالسياسات باسم الضعفاء والمهمشين والفقراء يأتي ضمن دورها الذي لم يعطه لها الشعب الفلسطيني أو القطاعات السكانية التي تتحدث باسمها بل أخذته من ممولياها والمجتمع الدولي.

وضمن تواطئها مع مشروع أو سلو وتجاهل للوضع التابع للنظام السياسي الفلسطيني ككل، نجد خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يتحدث عن استحقاقات ومتطلبات وأدوار جديدة للعمل الأهلي، من أهمها تحديد مضمون العلاقة ما بين الدولة من جهة والفرد الفلسطيني من جهة ثانية، والمجتمع المدني من جهة ثالثة، وكذلك علاقة المجتمع المدني مع القطاع الخاص من جهة رابعة (عبد الهادي ٢٠٠٤: ١٤)، في حالة من تبني الوهم وإعادة إنتاجه لخدمة مصالح معينة لفئات من النخبة التي تقود هذه المنظمات وترتبط بمصالح وأجندات دولية يتم التعامل مع فلسطين كأبي بلد أوروبي فيه دولة، وأفراد، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، كل هذا يعتبر أنه وجد بنشوء الحكم الذاتي الفلسطيني، ويعلمنا عزت عبد الهادي الدور الذي يجب أن تأخذه المنظمات غير الحكومية في



الدولة الفلسطينية الناشئة، مبينا سعة إطلاعه وفهمه للأجندة الدولية الجديدة التي أنتجت هذه المنظمات وحددت لها دورها منذ البداية، من خلال تكراره للعناصر الليبرالية الجديدة التي تثبت التزام المنظمات غير الحكومية بأجندة مموليها من خلال التأكيد على الحكم السليم، سيادة القانون، المجتمع المحلي، التطوير المؤسسي والتنظيمي (الإصلاح)، الدفاع عن فئات ضعيفة ومهمشة، ومكافحة الفقر:

من واجب منظمات العمل الأهلي المساهمة بفعالية في بناء مجتمع مدني قوي وقادر، قائم على أساس الحكم السليم وسيادة القانون، المجتمع المدني لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تنظيم علاقاته مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وخاصة على صعيد الإطار القانوني والإطار التنموي الذي يستند إلى سياسات وطنية تنموية عامة، تستجيب لمصالح وأولويات المجتمع المحلي، إضافة إلى ذلك، فإن عملية التنمية لا يمكن لها أن تتم أو تحقق إنجازات واضحة بدون إجراء تطوير حقيقي على صعيد التطوير المؤسسي والتنظيمي للمؤسسات السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية أو وزاراتها ومؤسساتها الفنية (عملية الإصلاح)، كما لا يمكن بناء مجتمع مدني ديمقراطي بدون الدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة وضمان مصالحهم وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في إطار رؤية إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر (عبد الهادي ٢٠٠٤: ١٤).

العمل على قضايا أساليب الحكم والحكم الجيد هي متطلب من جميع المنظمات غير الحكومية، لتثبت أنها جزء من المجتمع المدني، وبالتالي لا بد أن تقوم جميع المنظمات غير الحكومية على اختلاف تخصصاتها بإدخال هذا العنصر في برامجها، لكن بشكل أهم في رؤيتها وأهدافها التي لا بد أن تشمل صياغتها على مصطلحات من مثل مجتمع ديمقراطي، سيادة القانون، وحقوق الإنسان (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٩٩). بينما لا يكون وضع مكافحة الفقر – باعتباره كياناً منفصلاً يمكن محاربتة دون التطرق إلى الاستعمار، الرأسمالية، أو الإمبريالية – في نهاية الاقتباس صدفه فهو ليس أولوية المانحين في فلسطين، لكن يتم وضعه في حالة وجه انتقاد إلى خطاب يتجاهل وجود الفقر بينما يشكل الفقراء الأغلبية في العالم، فالأجندة التنموية لدى المانحين في فلسطين ليست تلك التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي، ففلسطين ليست من بين أكثر الدول فقراً، بل هي دولة جنوبية نموذجية، والهدف من التنمية في النهاية ليس أن تصبح هذه البلدان الجنوبية على الدرجة نفسها من النمو الموجود في الدول الرأسمالية الغربية، لكن أهداف الأجندة التنموية الدولية في فلسطين هي صناعة السلام (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٦٤)، ويكون التحسين الاقتصادي الذي يتم إدخاله ضمن ما هو كاف لخدمة هذه الأجندة وليس أكثر، مع التأكيد على إبقاء ذلك القدر من التبعية الاقتصادية للفلسطينيين، بما يجعلهم بحاجة إلى السلام الذي تروجه المنظمات والجهات المانحة.

## المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، «مجتمع مدني» يعبر عن مصالح من؟

التحالف الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية القيام به هو ذلك الذي يكون مع السلطة، فمعظم المنظمات غير الحكومية تشير إلى التنسيق مع وزارات السلطة المختلفة في تنفيذ البرامج في القطاعات التي تعمل بها، باعتبارها المتحدثة باسم الشعب أمام الدولة، وهي ترى أن دورها يكون في دعم السلطة الفلسطينية غير القادرة لوحدها على تقديم الخدمات مما سمح لحركات مثل حركة حماس أن تنافسها، هنا المنظمات غير الحكومية تضع نفسها في

تحالف مع السلطة في مقابل حركة حماس التي تمكنت من الوصول إلى عدد كبير من الناس «المهمشين والفقراء» الذي كان على المنظمات غير الحكومية التي تحمل أجنحة ليبرالية عالمية أن تصل إليها. إضافة إلى ذلك، الحديث عن دور المنظمات غير الحكومية في مقاومة انتشار المنظمات الإسلامية وبالتالي شعبية الحركات الإسلامية، يبقى أيضاً ضمن عملها على تسويق نفسها لدى مموليها والسلطة الفلسطينية: «ونظراً لأن السلطة غير قادرة على منافسة حماس في تقديم خدمات كهذه، فإن المنظمات الأهلية العلمانية تقف كمنافس قوي إلى جانب الأصوليين في تقديم هذه الخدمات، فهي أكثر من قادرة على الدفاع عن حقوق الجماعات المحرومة» (البرغوثي ٢٠٠٠).

العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية تفرضها المنظمات والجهات المانحة الدولية، التي تقرر دور كل من الجهتين، وتقرر درجة التنسيق المطلوبة بينهما، الدور الرقابي الذي يجب أن تلعبه المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالسلطة، وحدود تدخل السلطة في عمل المنظمات غير الحكومية، وبالرغم من أن العادة جرت أن يطلب من هذه المنظمات باعتبارها منظمات مجتمع مدني أن تكون في مواجهة السلطة، إلا أننا نلاحظ أنه طالما كانت السلطة الفلسطينية تسير ضمن الأجنحة التنموية الدولية فإنه يكون مطلوباً من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تعمل بالتعاون والتنسيق معها، ونتوقع أن يكون الموقف مختلفاً تماماً في حالة كانت أي من الجهتين تحمل أجنحة مقاومة لتلك الدولية:

طريقة عمل معظم المانحين توحى بأن لديهم تصورات مسبقة ومحددة لما يجب أن يكون عليه دور السلطة الفلسطينية، وينظرون إلى دور المنظمات الأهلية الفلسطينية على أنها «شركة التنمية على المدى البعيد». وتصر الهيئات المانحة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة الأمريكية) والبنك الدولي على التنسيق بعيد المدى بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات. وبشكل عام، تحددت مساعدة البنك الدولي لفلسطين داخل إطار التنمية الشامل الذي يركز على الشراكات طويلة الأمد بين الدولة والقطاعين الأهلي والخاص في التنمية (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢١١).

أما بالنسبة لدورها في مراقبة والضغط على السلطة فيتمثل في الضغط من أجل ومراقبة العملية الانتخابية البلدية والتشريعية (البرغوثي ٢٠٠٠)، وهي تأتي أيضاً ضمن ضغوط مموليها والرغبة في التأكيد لهم أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تقوم بما وجدت للقيام به.

حيث تبين كرابيشو أن منظمات التنمية الغربية، الحكومية، شبه الحكومية والدولية تعمل كسماسرة للديمقراطية في دول الجنوب حيث يعملون على تسويق قائمة من المفاهيم والأفكار التي ترتبط بالفلسفة الليبرالية بحيث تسوق نفسها في مجتمعاتها على أنها خادمة لمشروع تحديتي تنموي في الدول المتخلفة، قائمة المفاهيم والأفكار التي تسوقها هذه المنظمات تتضمن بناء مؤسسات ديمقراطية تعددية مثل الأحزاب السياسية، البرلمانات، أو غيرها من المؤسسات التمثيلية، الإصلاح القانوني، مجموعات حقوق الإنسان، الإعلام المستقل، منظمات ومشاريع للنساء، منظمات سياسية غير حكومية، أنظمة انتخابات أو إدارات انتخابية، نقابات، العدالة الاجتماعية، الحرية، الحكم الذاتي، وسيادة القانون، وفي الشرق الأوسط يضاف إلى هذه القائمة اعتبارات السلام، أدوار النساء، السياسة الاقتصادية، الإصلاح، وبناء الثقة لتطوير السلام ومنع الصراع (Carapico 2002: 384).

ولأن المنظمات غير الحكومية هي جزء من سوق اقتصادي رأسمالي فإنها تعمل وفقاً لقوانينه، بحيث تكون

برامجها متأثرة بشكل كبير، بالبرامج التي يروجها المانحون، ويقدمون عليها مقادير كبيرة من التمويل، بهذه الطريقة يكون عمل المنظمات غير الحكومية موجهاً بالعرض الذي يتحكم به المانحون (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٩٩)، وبالتالي التركيز على مشاريع الحكم السليم، حل النزاعات، أو قضايا المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من البرامج التي تكون مطروحة أصلاً في أجندة المانحين يعود بنفع كبير على منفذيه من الفلسطينيين، وتلقى دعماً معنوياً ومادياً كبيراً، فهي لا ترتبط فقط بمقدار التمويل الذي قد تحصل عليه المنظمة غير الحكومية بل أيضاً بالتعزيز المعنوي أو السياسي الذي يتمثل بالاعتراف بهذه المنظمة كمؤسسة مجتمع مدني، دخولها في ائتلافات دولية وعالمية، واعتبارها مرجعاً فيما يتعلق بالسياسة أو حقوق الإنسان أو الديمقراطية أو سيادة القانون في فلسطين.

## المنظمات غير الحكومية من المرجعية الوطنية إلى المرجعية الدولية

وتكون قواعد السوق هي الطريقة التي تحكم بها الجهات المانحة دور المنظمات غير الحكومية في مجتمعاتها، حيث تبين كرابيشو أن المانحين يعملون على «زيادة الطلب على خدماتهم، تحديد مقاولين فرعيين، تحسين خط إنتاجهم، وإظهار بعض التحسن والحاجة لعقد آخر. في الوقت نفسه، استمرارية تجارتهم تطلبت المشاركة الفاعلة لمؤسسات عربية شريكة بمهمات وممارسات وبنى مكملة» (Carapico 2002: 385). ويبين حنفي وطبر أن المانحين يقومون بتحديد «قطاع التدخل، وتتنافس المنظمات غير الحكومية الدولية فيها: «الأمر لا يتعلق بالتفاوض بل بعملية المناقشة» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٦٦ - ١٦٧). هذه المناقشة تؤدي «إلى وضع يتحكم به العرض... وتتحكم العلاقة التعاقدية بنشاطاتها، في حين أنها تتباعد أكثر عن أهدافها الخاصة وتقبل سياسات الممول» (المصدر السابق)، فلا يوجد شيء أسمه الأجندة الفلسطينية والأولويات الفلسطينية (المصدر السابق)، بل هذه يتم تفصيلها بما يتلاءم مع أجندة المانحين، مع التأكيد على أنها حاجة ملحة للمجتمع الفلسطيني، مثلاً المساواة بين النساء والرجال، التطوير المؤسسي والديمقراطي، الحديث عن تنمية شاملة، والتأكيد على الهدف الأظم وهو خلق مجتمع مدني فاعل، ويكون تنوع المصطلحات والمفاهيم هنا، محاولة لتفصيل قائمة احتياجات تتوافق مع أجندات أكبر مجموعة ممكنة من الممولين:

هناك صعوبة كبيرة في الحديث عن التطوير المؤسسي بدون تكافؤ الرجال والنساء التي يجب أن تنعكس لا في الوثائق والأنظمة والسياسات والقوانين، بل في الممارسة الفعلية للمؤسسات الأهلية بناء على ما سبق يبدو لنا أن الغاية النهائية لعمليات التطور المؤسسي تتعلق بتعزيز البنية الديمقراطية للمنظمات الأهلية، وانتقالها إلى مؤسسات تعليمية وفاعلة في إطار الأدوار المختلفة المتوقعة منها، وخاصة ازدياد دورها في عمليات التنمية الشاملة والمتكاملة وفي تعزيز فرص بناء المجتمع المدني الديمقراطي (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٤).

وجود عدد كبير من المنظمات غير الحكومية عامل إضعاف آخر للفلسطينيين أمام الممولين حيث أن فرض منظمة غير حكومية لبرنامج لا يعني رفضاً فلسطينياً للبرنامج، بل سيكون هناك عدة منظمات غير حكومية فلسطينية أخرى، ستقوم بتلقيه من الممول (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٧١)، الممولون يدركون ذلك، بل ويعملون على إيجادها ضمن الأجندة الليبرالية الجديدة، التي تقوم على مفاهيم العقلانية، الخيار الحر، والمنافسة الحرة، وحرية عمل السوق، وهي من خلال مبادئ العمل هذه تضعف أي مقاومة من جانب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتلقي أجندتها كما هي.

فحتى المنظمات غير الحكومية التي كان عملها يركز على تقديم الخدمات الأساسية كشكل من أشكال مقاومة الاحتلال من خلال تحسين ظروف حياة الفلسطينيين بهدف تعزيز الصمود، تجد نفسها اليوم مضطرة لأن تدخل عناصر من الخطاب الليبرالي الجديد، فنجد حديثاً عن «تمكين وبناء قدرات المهتمين والفقراء»، واستخدام لمصطلحات من مثل «بناء نماذج مدنية للصحة والبيئة والحكم الجيد»، وتركيز على أهمية «التعبئة والتشبيك على قضايا حقوقية، إقامة نماذج تنموية صحية واجتماعية، تعزيز الحكم الصالح»، منظمة غير حكومية كانت في الأصل تحمل أيديولوجية وطنية يسارية تبدو رؤيتها اليوم كخليط من المبادئ اليسارية التي هي بقايا من جذور المؤسسة اليسارية، والتحولت التي تفرضها هيمنة المبادئ والقيم الليبرالية الرأسمالية، لكن إذا ما حسبنا أن الرأسمالية كانت دائماً قادرة على احتواء قيم أخرى مناقضة لها ودمجها في نظامها، فإنه من الممكن القول أن هذا الخليط ينتج فقط مبادئ ليبرالية.

فإحدى المؤسسات غير الحكومية الصحية تعرف نفسها كمؤسسة صحية وتنموية تقدم خدمات صحية ونماذج تنموية، تعمل «على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني من خلال تعزيز الإدارة التشاركية والكاثر المهني المؤهل الذي يملك القدرة على التأثير على السياسات العامة والقطاعية من أجل نظام صحي شامل كحق إنساني أساسي قائم على وثائق وأعراف حقوق الإنسان الدولية».

الجزء الوطني في الاقتباس السابق ينتهي عند عبارة تعزيز صمود الشعب الفلسطيني هذا الصمود كما يبين لنا الاقتباس السابق يقوم على مهنة المؤسسة، وتبني الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، دون أن يكون واضحاً كيف يساهم هذا في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. ويمكن فهم هذه العبارة فقط إذا ما تذكرنا أنها كتبت باللغة الإنجليزية لجمهور غربي، لا يهمه صمود الشعب الفلسطيني بقدر ما تهتمه أساليب الإدارة، المهنية وتبني معايير حقوق الإنسان كقيم ومبادئ توجه العمل، وتعتبر هذه النقطة الأخيرة نصيب الفلسطينيين من عمل المؤسسة، ولكنها في الجزء الأكبر تبقى أيضاً ضمن ما يرضى جمهور الممولين أن يكون نصيب الفلسطينيين.

وفي الممارسة العملية تقديم الخدمات الصحية، هي الجزء الملموس الذي يتعاطى مع الواقع الفلسطيني وحاجاته، بعيداً عن المفاهيم والمبادئ التي يرى الممولون أنها أساسية، لكن يبقى السؤال الأكبر الذي يوجه للنظام الذي يفترضه مبادئ الليبرالية الجديدة بعموميتها هل يمكن لمنظمة غير حكومية أن تقوم بتقديم الخدمات التي يفترض أن يوفرها المجتمع / الدولة، بغض النظر عن مدى التزام هذه المنظمة ببرنامج تقديم الخدمات وسد الاحتياجات الصحية للمجتمع؟

هذه المنظمة ترى أن لديها رسالة تنموية تكون الخدمات الصحية التي تقدمها جزءاً منها، ويقوم برنامجها التنموي على مجموعة من الأسس والآليات التي

تمكن المجتمع المحلي من فحص احتياجاته، مشاكله، فرص تنميته، ومصادره، كما أنه يمكن المجتمع community من تصنيف احتياجاته وفق أولويتها، حجمها، وطرق الاستجابة لتلبيتها. هذا يقوم على بحث معمق ودراسة لكل موقع من أجل تحديد نقاط القوة والضعف بحيث يمكن الاستفادة من المصادر المتاحة لهذه المواقع مع مصادر أخرى وطنية ودولية.

هنا نجد لغة معولة حيث يتم استبدال كلمة المجتمع بتعبير المجتمع المحلي على اعتبار أن هناك مجتمع آخر هو ذلك العالمي أو الدولي في تجاهل لعلاقات السيطرة الاستعمارية وعلاقات القوة غير المتكافئة بين البلدان والمجتمعات التي يقال أنها تشكل المجتمع الدولي، لكن «مجتمع دولي» طالما أشارت إلى تلك الدول التي تملك صنع القرار على المستوى الدولي، من خلال سيطرتها العسكرية والاقتصادية على بلدان أخرى، هذا يتم إهماله في خطاب المنظمات غير الحكومية. ويتم التركيز على الفكرة التي تقوم على اعتبار أن المجتمعات المحلية هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومصادرها وبالتالي ترتيب أولوياتها، فقط هناك حاجة للتدخل لتفعيل إمكانات المجتمع الكامنة بغض النظر عن أي بنى سياسية، اقتصادية أو اجتماعية تمنع هذا التمكين، الادعاء هو أن هذه الرؤية التنموية هي رؤية تشاركية، لكن في الوقت نفسه يمكنها أن تكون رؤية تنموية وفق نموذج التنمية البشرية التي تضع الأفراد كمسؤولين عن ظروف حياتهم من خلال الخيارات العقلانية التي يقومون بها دون اعتبار الظروف والبنى المجتمعية التي يوجدون فيها والتي تشكل حتى قراراتهم وخياراتهم. هنا وكأنه يقال للفلسطينيين عليكم أن تختاروا بين الليبرالية والليبرالية، تلك التي تقوم على أجندة تحديثة استعمارية تقرر وتضع مطالب الفلسطينيين وحاجاتهم عنهم وتلك التي تقوم على مفاهيم الفردانية والفاعلية والعقلانية التي يتم التعامل معها على أنها مكونات منفصلة ومستقلة بعيداً عن ماديات العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي فعليا تشكل حياة الفلسطينيين، وعقلانياتهم.

## الحرية، العدالة والكرامة في مؤشرات إجرائية

تحاول المنظمات غير الحكومية التغلب على المشاكل المتأصلة في بنيتها ودورها من مثل التجزئة، ارتباط أجندتها التنموية بأجندة خارجية، افتقارها لقاعدة شعبية وانفصالها عن المجتمع الذي تخدمه والمفروض أنها تتحدث باسمه، اعتمادها على المشاريع ذات الأثر المؤقت في أحسن الأحوال، التكرار والمنافسة بين المنظمات غير الحكومية، من خلال مجموعة من المفاهيم التي استحدثت لتغطي على هذه الإشكاليات بينما لم تتمكن حتى الآن من حلها، بسبب عجزها عن التعامل مع مسبباتها الجذرية، فيصبح هناك حديث عن الاستدامة، المشاركة المجتمعية، الشراكة، التشبيك والتنسيق.

الاستدامة تعرفها المنظمة غير الحكومية الصحية السابقة على أنها «تنمية مستمرة تقوم على مشاركة المجتمع والقدرة على الاعتماد على الذات، الاستخدام الصحيح للمصادر والتكنولوجيا بما يتوافق مع البيئة»، منظمة غير حكومية تنموية أخرى ترى أن الاستدامة يمكن تحقيقها بأجندة ليبرالية جديدة من خلال الحديث عن «اعتماد ذاتي»، «اكتفاء ذاتي»، و«تمكين ذاتي»، بحيث تساهم فئات المجتمع المختلفة في عملية التنمية، وتعرفها منظمة غير حكومية ثالثة على أنها مقياس استمرار برنامج المشروع أو نتائجه الإيجابية بعد انتهاء الدعم الخارجي، إضافة إلى الأبعاد البيئية، المالية، المؤسساتية والاجتماعية.

هذه التعريفات جميعها تبقى ضمن رؤية ومفاهيم التنمية البشرية في إطار الليبرالية الجديدة، التي تضع الأفراد كمسؤولين عن أوضاعهم وظروف حياتهم دون الأخذ بعين الاعتبار كيف يتم سلب الأفراد قدراتهم على التحكم بمصيرهم في ظل النظام الرأسمالي الجديد، هذه تتم التغطية عليها كما كان الحال دائماً في الفكر الليبرالي بالمكون الأخلاقي المثالي الذي يغطي على المعاناة والقهر الذي تسببه في حياة مجموعات عديدة من الناس: «التنمية هي

وسيلة للازدهار الاقتصادي، ولكن أيضاً للكرامة الإنسانية، العدالة، الفرص المتساوية، وعدم التمييز».

وبشكل عام فإن سيطرة مفاهيم الليبرالية الجديدة التي تقوم على رؤية سطحية لتحقيق التغيير أو التنمية تؤدي إلى أن تصبح التنمية عملية لا نهائية من إعادة إنتاج التخلف، ويتم التعتيم على هذا الأثر، يصبح التركيز في الحديث عن آثار تدخلات المنظمات غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني من خلال التركيز على تقييم المشاريع والبرامج، بمصطلحات تقنية تقييم البرنامج ويعتبر هذا التقييم للبرنامج تقيماً لتغيير حدث أو لم يحدث في المجتمع على أرض الواقع، بحيث يصبح التركيز على أشياء قابلة للقياس من مثل: الفعالية Effectiveness التي تشير إلى درجة تحقق أهداف المشروع أو إمكانية تحقيقها، وإذا كانت المنظمات غير الحكومية ببرامجها غير قادرة على تحقيق الأهداف الكبيرة التي أخذتها على عاتقها، فعليها من خلال مفهوم الفعالية أن تضع أهدافاً أكثر واقعية يمكن تحقيقها، وعندها تصبح برامج المنظمة غير الحكومية فعالة، وبالتالي تكون قد قامت بدورها التنموي الذي وجدت لأجله دون أن تكون قد قامت به. ويشير مفهوم الكفاءة أو Efficiency وهي مصطلح رأسمالي بحت إلى الاستخدام الكفؤ للمصادر المالية، البشرية، والمادية، بحيث تعامل المنظمة غير الحكومية كمؤسسة رأسمالية عليها أن تعمل على تخفيض نفقاتها بقدر الإمكان.

هذه المفاهيم أو المؤشرات التي يتم قياسها يمكنها - إذا ما كان المحلل يتمتع بالقدرات الكافية في استخدام إطار التحليل المنطقي Log Frame أن تعطي انطباعاً عن إنجازات هائلة للمشروع إذا ما تمت تعبئتها بالطريقة الصحيحة دون أن يحدث أي تغيير يذكر على أرض الواقع. وهكذا يمكن صرف الملايين من الأموال على المدرسين، جلسات النقاش، أوراق العمل، مقترحات التمويل والتقارير المختلفة ويمكن الحديث عن تنمية محتواها هو كل ما سبق بغض النظر عن التغييرات التي طرأت على وضع المجتمع المتلقي، مجموعة من الإحصاءات والنسب المئوية عن نسبة الحاضرين لورشات العمل، يمكنها أن تشير إلى تغيير وتحقيق إنجازات «حقيقية» - مثبتة كماً - للمشاريع:

مستوى تعقيد وتكلف التحليل يعتبر أمراً مهماً. الجدول، النسب المئوية، والمعدلات تعطي عادة صورة واضحة عن البيانات خاصة لغير المختصين، والعديد من المستخدمين سيكونون مهتمين فقط في هذا المستوى من التحليل. إضافة إلى ذلك، قياس مدى الانتشار بما في ذلك percentile والانحراف المعياري، يمكن أن يعطي معلومات قيمة على الكيفية التي يتوزع بها متغير عبر مجموعة عينية.

وتقوم معظم المنظمات غير الحكومية بوضع رؤية عامة طموحة لدورها، من مثل بناء مجتمع ديمقراطي، أو محرر، أو يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، وتأتي هذه الرؤية ضمن رؤية المنظمات غير الحكومية لنفسها كبديل لدولة لها مؤسساتها وبنائها التحتية التي تمكنها من تحقيق مثل هذه الأهداف، بينما تكون النتيجة النهائية والعملية أن لا شيء مما ذكر في الرؤية يتم تحقيقه، بل يتحول إلى مجموعة من المؤشرات الجزئية والصغيرة التي لا تنتج تغييراً حقيقياً على مستوى المجتمع أو حتى الفئات التي يتم استهدافها - عدا عن أولئك الذين يتم عدمهم على أنهم شاركوا في الورشات، جلسات الإرشاد والتوعية، أو أخذوا سلات غذائية، أو حصلوا على وظائف مؤقتة ... الخ من النشاطات التي تنظمها هذه المنظمات.

ضمن فكرة الاعتماد الذاتي التي تروجها المنظمات غير الحكومية كواحدة من أهم أفكار الرؤية التنموية الجديدة،

نجد معظم المنظمات غير الحكومية تضم وحدات بناء القدرات، هذه الوحدات تنفذ برامج يستهدف منها أفراد من فئات معينة، شباب، نساء، مزارعين... أو قد تكون موجهة للمؤسسات القاعدية، وهذه البرامج تكون ضمن قيام المنظمات غير الحكومية بلعب دور الوسيط بين «المجتمع المدني العالمي» الذي ترى نفسها جزءاً منه وبين المجموعات التي تكون أقل وصولاً إلى هذا المجتمع، بحيث تعمل المنظمات غير الحكومية على إيصال قيم ومفاهيم وأساليب العمل إلى تلك المجموعات من خلال المؤسسات القاعدية، خاصة بعد زيادة اهتمام الممولين بمثل هذه المجموعات التي بقاؤها خارج النظام الذي تعمل على فرضه يشكل تهديداً لها ولنظامها، ومن هنا تخشى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أنها إن لم تقم هي بهذا الدور فستقوم به المنظمات الدولية وبالتالي تخسر دورها كممثلة لهؤلاء المهمشين، وناطقة وملتقية للتمويل عنهم.

مثلاً من أهداف وحدة بناء القدرات في إحدى المنظمات غير الحكومية النسوية هو «إعداد كوادر قيادية وتطوعية ذات كفاءة عالية ومن الجنسين، بحيث يمكنها أن تنشئ برامج محلية لرفع الوعي حول قضايا حقوق المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي»، هنا بينما تسمى البرامج محلية فإن القضايا والمفاهيم وأساليب العمل تكون تلك الدولية المشتقة من الاتفاقيات والمعايير الدولية، بحيث تتضمن: «تقديم المساعدة المهنية للمؤسسات القاعدية من خلال تدريب طواقمها ومجالس أمنائها وإعداد اللوائح الداخلية والأنظمة والإجراءات، وتطوير علاقاتها الخارجية وتطوير الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء لتوفير الحماية للنساء في ضائقة» و«دمج مواضيع تتعلق بحقوق المرأة والمراهقة والعنف الأسري في البرامج التدريبية للطواقم الطبية والمهنية في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية».

مع ذلك، كانت منظمات غير حكومية تنموية تقدم خدمات ملموسة من المنظمات غير الحكومية التي كانت قادرة على القيام ببرامج ومشاريع تتلاقى مع احتياجات المجتمع الفلسطيني وتحمل إمكانية أن تترك آثاراً دائمة على المتلقين لبرامجها، المشكلة أن هذه الآثار كانت جزئية محصورة بالمنطقة التي تعمل بها، ولا يمكنها كونها منظمة غير حكومية أن تمتد آثار برامجها لتشمل المجتمع الفلسطيني ككل.

وبينما يكون هناك محاولة لحل إشكالية أن تخطيط ووضع أجندة عمل المنظمات غير الحكومية تتم ضمن القائمة التي تحملها الهيئات المانحة، من خلال التأكيد في صياغة الرؤى والأهداف والتقارير السنوية على أن «برامج التنمية يجب أن تكون قائمة على الحاجات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية للمجتمعات باحترام لتطلعاتهم، تقاليدهم وقيمهم».

إلا أن يسارية الخطاب تبقى تصريحاً مثالياً وعماماً آخر تعتمده المنظمات التي تتبع المنهج الليبرالي الجديد للتنمية، فهنا لا حديث عن مجتمع فلسطيني بل عن مجتمعات، باعتبار أن جميع المجتمعات لها نفس المشاكل والتي يمكن حلها بنفس الطريقة، في تأكيد على العمومية كمكون أساسي للفكر الليبرالي الغربي، بينما تتأكد المنظمة غير الحكومية من احتواء خطابها للعناصر التي تمكنها من تسويق نفسها لدى المانحين: بالحديث عن تنمية بشرية، اقتصادية، تعلم وتعليم... التركيز على البشر في عملية التنمية، الاعتماد على الذات، التأكيد على دور النساء والشباب كشركاء في عملية التنمية، وتجاهل للعلاقات الاستعمارية التي تربط النظام الرأسمالي العالمي ببلد مثل فلسطين، من خلال التأكيد على كونهم «شركاء في عملية التنمية يقدمون الدعم دون شروط مسبقة».

ويتمثل خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع خطاب المنظمات التنموية الدولية مثل البنك الدولي باستخدام المفاهيم، والعبارات والتصريحات نفسها، بحيث لا يعود هناك في لحظات معينة فرق يذكر بينها، فمثلاً تبين إحدى المنظمات غير الحكومية التنموية أن من أهدافها: «الإسهام في التنمية المجتمعية والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الأكثر فقراً وتهميشاً، وبخاصة في الريف الفلسطيني. الإسهام في رفع مستوى الأمن الغذائي في المستويين الأسري والمجتمعي».

وبما أن الحديث عن الفقراء والمهمشين يتم ضمن إطار ليبرالي رأسمالي، فلا يمكن الحديث عن نضال طبقي وصراع من أجل العدالة الاجتماعية، التركيز على الفقراء والمهمشين يكون إما من خلال المساعدات الجزئية التي لا يمكن أن نجزم ما إذا كانت وظيفتها الأساسية في النظام الرأسمالي تحسين ظروف حياة هؤلاء «المهمشين والفقراء» أو احتواء غضبهم والحفاظ على توازن النظام الرأسمالي بحيث لا يدمر ذاتياً بعملياته الداخلية، أو من خلال التعبئة والتأثير وحشد التأييد والمناصرة والمرافعة عن قضايا الفقراء والمهمشين في المستويين المجتمعي والوطني، هذه المدافعة والتعبئة تتصور أنها أيضاً تستصل إلى حلول جزئية من مثل برامج خلق فرص عمل مؤقتة يتم قياس تأثيرها بعدد العمال الذين وفرت لهم الوظائف، وعدد الأيام التي عملوا بها وتلقوا عليها أجراً مالياً أو سلة غذاء، ولا يتم حتى التعامل بما يحدث لهؤلاء الذين تم تشغيلهم ضمن برنامج إغاثي بدلاً من برنامج لحل مشكلة البطالة في المجتمع الفلسطيني، عندما ينتهي المشروع الذي تم تشغيلهم به، هكذا يتحول الفلسطينيون حتى في بحثهم عن عمل لا إلى عمال أو حتى مواطنين لهم حقوق و ضمانات اجتماعية بل إلى مجموعة من مستجدي فرص العمل المؤقتة أو المعونات العينية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، هذه تعتبر التنمية في الأجندة الليبرالية الجديدة، وبهذه الطريقة يمكننا فهم المقصود بتخفيف حدة الفقر، فالفقر كفقر سيبقى موجودا المطلوب فقط تخفيف حدته، وكما سبقت الإشارة ليس ضمن هدف واضعي الأجندة التنموية في فلسطين أن يصلوا إلى نمو اقتصادي يؤدي إلى استقلال اقتصادي وسياسي، الهدف فقط هو احتواء غضب الفلسطينيين، الذين يمكن أن يقوموا بتفجير أنفسهم في الإسرائيليين إذا ما زاد جوعهم. مخططات وبرامج التنمية التي تنفذها المنظمات الدولية أو غير الحكومية الفلسطينية تبدو أنها تسير ضمن هذه القاعدة، التي تبدو في نظرتها التحديثية، وفي تماثلها مع الرؤية الليبرالية للتنمية، وفي تركيزها على أدوار تنموية وسياسية للمنظمات غير الحكومية تتماثل مع ما يقرره المجتمع الدولي على أنه أفضل للفلسطينيين، وفي مقدمته السلام، أنها وضعت لخدمة أهداف ومصالح ليست تلك الخاصة بالشعب الفلسطيني بقدر ما هي تخدم مصالح أطراف أخرى هي نفسها التي وضعتها.

## المنظمات غير الحكومية في عصر الاستعمار الجديد

في هذه المرحلة حيث تعمل الرأسمالية على دمج جميع أنواع العلاقات الاجتماعية والسياسية ضمن نظامها وبما يخدم مصالحها، تصبح مهمة إدخال الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها هي المبرر الأساسي للاستعمار، من خلال التدخل العسكري كما في حالة العراق، ولكن يبقى خلق وكلاء محليين للقيام بمهام التدخل الاستعماري الجديد الوسيلة الأكثر كفاءة بالنسبة للنظام الرأسمالي المعاصر، وضمن هذا النظام تصبح المهمة الملقاة على عاتق المنظمات غير الحكومية هي دورها كوكيل قادر على القيام بنقل الديمقراطية وإدخالها إلى المجتمعات التي أصبح تخلفها يتمثل في الخطاب الاستعماري الجديد في افتقارها إلى الديمقراطية، ومكوناتها المختلفة وفق التعريف



الليبرالي من مجتمع مدني وسيادة القانون، والمحاسبة والمسؤولية، والانتخابات وحتى حقوق النساء (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٠٠).

وبما أن الاستعمار منذ بداياته كان يقوم على فكرة إدخال الحضارة التي لا يمكن أن تتم بشكلها الكامل – أي ذلك الموجود في الغرب – في المجتمعات المستعمرة، فإن المجتمع المدني كأى مفهوم ليبرالي استعماري آخر، لا يمكن أن يوجد بشكله الغربي في المجتمعات المستعمرة وإلا لما كانت الحاجة إلى التدخل الاستعماري غير نهائية.

التماثل مع الأجندة الاستعمارية عند المنظمات غير الحكومية الفلسطينية يتمثل في وضع بعضها لنفسها كمتحدث باسم الفلسطينيين، أو المجتمع المدني الفلسطيني، بينما يكون هذا الدور معطى لها من قبل مموليهما والمجتمع الدولي أكثر من كونه معطى لها من قبل الشعب الفلسطيني:

الشكل نفسه من التعيين الذاتي يظهر في شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث كان مصطفى البرغوثي لسنوات عدة الشخصية القيادية. في العديد من المرات، البيانات الصحفية أو تصريحات الشبكة كان لديها السمعة الإشكالية أنها تتحدث باسم المجتمع المدني ككل، تصريحات من مثل «نحن المجتمع المدني الفلسطيني، ندين» متكررة... دعونا نشير إلى أن هذه الرؤية للمنظمات غير الحكومية على أنها الضامن الفريد الديمقراطية في مجتمع مدني وظفت ومررت لدى بعض المانحين الدوليين (Challand 2009: 117).

ويؤكد مصطفى البرغوثي على هذه المهمة والمسؤولية التي أعطيت للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أمام جمهورها الغربي، فإذا كان الغرب يعتقد أن العرب لا يمكنهم أن يكونوا ديمقراطيين فسيكون على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تثبت لهم كيف يكون لدى الفلسطينيين ديمقراطية مثل تلك التي عند الغرب، بقيمها الليبرالية الفردية بغض النظر عما يحتاجه ويتطلع إليه المجتمع الفلسطيني: «ومن المؤسف والمحزن أنه قد تركز في الغرب والولايات المتحدة فهم مضمونه أن العرب لا يساسون إلا بالقوة، ولا يجب التعامل معهم إلا من خلال أنظمة ديكتاتورية، وإنهم إذا مارسوا الديمقراطية فسينتهون إلى وضع مماثل لوضع الجزائر، وأماننا الكثير مما يجب عمله لإثبات العكس» (البرغوثي ١٩٩٨: ٧٩).

البرغوثي هنا يؤكد على دور المنظمات غير الحكومية في إدخال الديمقراطية إلى المجتمع الفلسطيني وهي الديمقراطية التي يريدها الغربيون، الديمقراطية التي لن تأتي بقوى إسلامية إلى الحكم، أو طبعاً أي قوى أخرى لا يريدها الغربيون. «بالنسبة له [مصطفى البرغوثي] المنظمات غير الحكومية تشكل أدوات استمرار مهمة للديمقراطية، مع وجود الخطر المزدوج من القوى غير الديمقراطية التي تجسدها السلطة والقوى الأصولية». (Challand 2009: 117) (الأقواس في الأصل).

وبينما تعمل أنظمة الديمقراطية على خدمة المصالح الغربية، فإنها تضع المفكرين الليبراليين العرب على تناقض مع حكوماتهم وزملائهم (Carapico 2003: 395). هذا التناقض ينتج بشكل أساسي من تبني المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لأجندة النظام الرأسمالي الجديد، الذي هو مسؤول إضافة إلى استغلال وإفقار شعوب بأكملها، عن حالة الاستعمار التي تعيشها شعوب مثل الشعبين العراقي والفلسطيني، فقيم الحرية وحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في تقرير المصير التي ترفعها «الشرعية الدولية» هي ما أباحت هذه الأشكال من

الاستعمار، عمل المنظمات غير الحكومية ضمن هذا النظام يجعلها متغاضية عن هموم مجتمعها ومتواطئة مع النظام الذي أنتج هذه الهموم (أبو رمضان ٢٠٠٦).

ويبين عبد الهادي من خلال الاستشهاد بدراسة عن دور المنظمات غير الحكومية أن هناك حاجة لإعادة النظر بأولويات العمل الأهلي الفلسطيني أي إعادة تفصيل الأجندة الفلسطينية بحيث تلائم تلك الخاصة بالمولين بشكل أساسي تضم العناصر الجديدة في المهمة الحضارية الاستعمارية الجديدة القديمة، فالأجندة الجديدة يجب أن تشمل القيم المدنية وعلى المنظمات غير الحكومية أن تعمل على محاربة الثقافة السائدة التي هي معوق أساسي أمام المشروع التحديثي الذي على المنظمات غير الحكومية بثقافتها «المتقدمة» على تلك السائدة أن تتطلع بتنفيذه، ومثل أي خطاب ليبرالي يقوم على الإدماج والاستبعاد في وقت واحد، نجده بعد أن يضع الأجندة الدولية على أنها الأجندة الفلسطينية يتحدث عن ضرورة أخذ أولويات المجتمع بعين الاعتبار، لكن الإشارة إلى أهمية «دور المجتمع المحلي» هي أيضاً مطلب ليبرالي جديد:

كما أن الثقافة السائدة تشكل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه العمل الأهلي والتنمية المجتمعية وخاصة استمرار القيم العائلية والعشائرية والحمائلية والفئوية السياسية. وضرورة تجاوز هذه الأنماط والأشكال الثقافية لنوع جديد من القيم المدنية، القائمة على أساس المبدأ الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية العمل مع المجتمع المحلي لتحديد الموضوعات والقضايا الرئيسية التي تهتمه، وتعتبر من أولوياته من أجل ترجمتها إلى قوانين وتشريعات وسياسات عامة. ومن أجل إثارة نقاش جوهري حولها داخل المجتمع المحلي نفسه (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢١).

مثل هذا التماثل مع الخطاب الدولي نجده أيضاً في خطاب إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي ترى في نفسها وكيلاً لإدخال الديمقراطية إلى المجتمع الفلسطيني الذي يفتقر إليها بشدة:

في عام ٢٠٠٥ بدأت ... في هذا المشروع الجديد شاعرة أنه من الضروري في المرحلة الحرجة من التاريخ الفلسطيني أن يكون الناس الذين يشكلون وسيشكلون مستقبلهم مجهزين بالمعرفة اللازمة والخبرة. قياديو الغد يضعون اليوم أسس الحياة المدنية في الدولة المنشودة ويعززون ممارسة سيادة القانون، مع ذلك، من الواضح أنه هناك نقص كبير في أسس العلوم المدنية Civics بين الفلسطينيين، بما في ذلك فهم المبادئ الدستورية (سيادة القانون، فصل السلطات، الحريات والحقوق الفردية)، مفاهيم وأغراض المواطنة والحكومات، والعمليات السياسية والقانونية الموضوعة لعمل القرارات، السعي لإجماع، وحل النزاعات في مجتمع حر، وما إلى ذلك. الأداة لمواجهة التربية الديمقراطية غير الكافية – أي نقص الخبرة الديمقراطية، المعرفة المحدودة حول البنى والعمليات الديمقراطية، القيم الضعيفة فيما يتعلق بالتسامح السياسي، الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، واحترام سيادة القانون هي التربية المدنية، والتي من خلال منح المهارات والمعرفة الضرورية تساعد في تعزيز دعم السلوكيات والقيم الديمقراطية بين المواطنين العاديين. الحال نفسه موجود عند المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية حيث نجد استخداماً مفرطاً لمفهوم المجتمع المدني، وتشابهات قوية في نوع المشاريع والبرامج التي تقدمها هذه المنظمات (Challand 2009: 167). فالمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال المناصرة والتي ازداد عددها بشكل كبير بعد توقيع اتفاقيات أوسلو تحمل في أغلبها مهمات إدخال الديمقراطية والحقوق الفردية وحقوق المواطن، والسلام إلى المجتمع الفلسطيني، كوسيلة

بين المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني، أو كنخبة موجودة في خدمة وتسهيل مهمة الاستعمار الجديد في فلسطين، والتي تبرر مهمتها الاستعمارية الجديدة بحاجة الفلسطينيين، إلى الديمقراطية، سيادة القانون، الحقوق الفردية السلام واللاعنف، هذه المهمة تظهر في تركيز المنظمات غير الحكومية على مفاهيم من مثل،

مجتمع مدني، لخلق الديمقراطية، تعزيز قيم حقوق الإنسان وسيادة القانون. بكلمات أخرى، تكاثر المنظمات غير الحكومية الدفاعية يشير إلى الاعتقاد لدى هؤلاء الذين مولوهم بأن هناك نقص، غياب للديمقراطية، المجتمع المدني، وسيادة القانون. بهذا، هذا الخط من التفكير يعيد إنتاج الطروحات الاستشراقية (الجديدة) أنه ليس هناك فاعلي مجتمع مدني وأنها مهمة المانحين لبنائهم من العدم (ibid: 156).

المنظمات التنموية الدولية تفرض شروطها بما يضمن مصالحها الاستعمارية، وهي تعمل على تحديد الدور الذي تريده من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية: فهي ترفض أي عمل مع حركات تحمل قيم وأفكار غير ليبرالية كالإسلامية، الجهاد وحماس مثلاً، كما أنها ليست مستعدة لتمويل مشاريع كبيرة يمكن أن يكون لها آثار كبيرة وحقيقية على المجتمع، فالمنظمات غير الحكومية وجدت للتفتيت والتجزئ وأهدافها ليست تنمية المجتمع الفلسطيني بل خلق سوق خاص بالمنظمات غير الحكومية وبالتالي يجب إعطاء ميزانيات صغيرة الحجم للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بحيث تتوزع على عدد أكبر منها، في الوقت نفسه الذي تبقي على التنافس بينها وبالتالي التبعية للهيئات المانحة. كما أنها طالما كانت هي الممولة فيحقق لها أن تقرر ما إذا كانت تريد برامج تقوم على الاختلاط أو الفصل بين الجنسين على اعتبار أن الثقافة الفلسطينية وقيمها رجعية وليس لها شرعية في النظام الذي منه تعمل هذه المنظمات، وبالتالي يحق لها أن تفرض معاييرها الدولية بفرض الاختلاط في البرامج المختلفة، بغض النظر ما إذا كان الرجال والنساء الفلسطينيون يفضلون برامج مختلطة أم لا. كما أن هذه المنظمات وضمن مهمتها الحضارية تريد من المنظمات التي تمولها أن تصل إلى هؤلاء الذين يحملون القيم الفلسطينية المتخلفة وليس لديهم أي وعي بحقوقهم ومصالحهم لتقوم بتعليمهم هذه الحقوق (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٦٣).

الوكالة الأمريكية في برنامجها لإدخال الديمقراطية تفضل «تدعيم العلاقات البناءة بين المجتمع والسلطة»، وهي تعمل على إبعاد «الأحزاب السياسية عن تعريفها للمنظمات القادرة على تدعيم الحوار مع السلطة بسبب معارضة هذه الأحزاب لعملية أوسلو»، فهي ترى في المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية حليفين محتملين يمكنهما العمل معاً على تطبيق الأجندة الدولية للمجتمع الفلسطيني. التركيز على برامج الحكم الجيد يبقى ضمن هذه الرؤية، كذلك يكون المقصود بالتشبيك. وهكذا بالنسبة للمولين يمكن الحديث عن مشاركة مجتمعية من خلال التشبيك والشراكة بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية، مع استبعاد هؤلاء الذين لا يكون عملهم ضمن ما يسير على هدى اتفاقيات أوسلو وبناء السلام (المصدر السابق: ٢٢٠).

أما المؤسسات التنموية الألمانية فتركز في البرامج التي تروجها على توعية المجموعات المهمشة بحقوقها والدفاع عنها، لكن هنا الحديث ليس عن مقموعين من قبل الاحتلال يتم دعمهم في مقاومة الاحتلال، بل عن فئات معينة في المجتمع تتعرض للاضطهاد أو يعتبر أنها تتعرض للاضطهاد من قبل المجتمع، وإن كانت لا تدرك أنها مضطهدة يتم تعليمها ذلك، ومن ثم يتم تعليمها كيف تحصل على حقوقها كدعم البرامج الموجهة للنساء على سبيل المثال. باعتبار أنهم فئة منفصلة عن المجتمع، ولا يطالها إلا القمع النابع منه، وليس من النظام الرأسمالي العالمي.

وضمن مهمة إدخال الديمقراطية والبنى الليبرالية إلى المجتمع الفلسطيني فإنها تعمل على دعم «النشاطات المروجة للمواطنة التي تبدأ من التصويت في الانتخابات إلى المواطنة النشطة المتمثلة في تولي دور قيادي في المجتمع» (المصدر السابق). وتتمثل المشاركة النشطة في المجتمع من خلال برامج التدريب الجندري والقيادي (المصدر السابق)، بحيث يتم التعامل مع المجتمع الفلسطيني على أنه مثل أي مجتمع فيه دولة، وقطاع خاص، ومجتمع مدني دون أي تدخلات استعمارية خارجية، أو بنى متخلفة تعيد علاقات السيطرة الاستعمارية المتعددة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني إنتاجها، بحيث يبدو وكأن مشاكل المجتمع الفلسطيني تتمثل في افتقاره لهذه الأشكال من الديمقراطية التعددية، وبالتالي يمكن حلها من خلال برامج التدريب على الديمقراطية، التربية المدنية والتوعية بالحقوق الفردية، التي فقط الثقافة الفلسطينية، وقلّة الوعي الفلسطيني هي ما يحول دون تمتع الفلسطينيين بها وبالتالي يكون تركيز العمل عليها. وضمن الأجندة الليبرالية التي يتم فرضها على المجتمع الفلسطيني يكون هناك تركيز في البرامج أيضاً على النشاطات المعززة لوظائف وهيكلية الحكومة، مثل سيادة القانون، وممارسة الضغط التي تشدد على أهمية المجلس التشريعي (المصدر السابق).

ويكون عمل المؤسسات الحقوقية الدفاعية على حقوق الإنسان بلغة قانونية بيروقراطية مساعداً لها في تجنب خوض معارك سياسية للدفاع عن هذه الحقوق، عندما يتم انتهاكها من قبل أطراف يشكلون مراكز قوى مهمة بالنسبة لهذه المنظمات ويكونون داعمين أساسيين لها، الانتقائية التي يتميز بها عمل هذه المنظمات سواء في تقاريرها أو بياناتها وحملاتها ضد انتهاكات حقوق الإنسان، كما يبين حنفي وطبر في حالة المنظمة الدولية أمنستي «لا يمكن تفسيرها بمحض التوجه الوضعي وقانونية قاعدته» (المصدر السابق: ١٣٧)، بل تمثل بشكل أكبر التحيز الذي يسم عمل هذه المنظمات التي تركز على مرجعيات من مثل إعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة بينما تستخدمها للتغطية على تواطؤها مع الأجندة السياسية الاستعمارية التي تكمن وراءها. فالتدخل الاستعماري الجديد لم يعد يقتصر على التدخل العسكري فقط، بل هو يقوم «على الأشكال الأخرى من هذا التدخل مثل التدخل الأخلاقي، والتدخل الحقوقي» (هاردت ونيجري ٢٠٠٢: ٦٦)، وتكون إحدى أهم أسلحته المنظمات الإنسانية غير الحكومية. هذه المنظمات التي يفترض أنها موجودة وتعمل على خدمة ضرورات أخلاقية ومعنوية تكون - كما يرى هاردت ونيجري - أداة من أدوات النظام العالمي الجديد، حيث تشارك في حروبه، ويكون سلاحها في هذه الحروب سلاحاً أخلاقياً من خلال قائمة الحقوق الليبرالية التي تجعلها سلطة أخلاقية على المجتمعات والمجموعات التي تكون أعداء للنظام العالمي المسيطر، من خلال تبنيها لما يسمى حاجات كونية شاملة، ودفاعها عن حقوق الإنسان، وحربها ضد الفقر والحرمان (المصدر السابق: ٧٢ - ٧٣).

ضمن هذا الإطار يمكننا أن نفهم تغاضي المنظمات غير الحكومية الحقوقية عن «انتهاك حقوق الإنسان من قبل دولة كولونiale تنبع من الطبيعة الجماعية لدولة مستعمرة... [و] ميلها نحو التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان الفردية» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٣٧)، ومع أن حنفي وطبر يوجهان هذا الانتقاد إلى منظمة حقوقية دولية إلا أنه ضمن علاقة التبعية التي تحكم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتلك الدولية، فإننا لا نجد اختلافاً كبيراً في شكل التعامل مع هذه القضايا بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وتلك الدولية.

فأفضل ما يمكن لخطاب حقوق الإنسان أن يقدمه في نقده للسياسات الاستعمارية هو ما يطالب به كل من حنفي وطبر أي اعتبار انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها القوى الاستعمارية انتهاكات للقانون الإنساني الدولي

بدلاً من كونها انتهاكات لقوانين حقوق الإنسان، أو دعوة سلطة استعمارية مثل إسرائيل «لوفاء بتعهداتها ومسؤوليتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٤٤)، لكن انتقاد حنفي وطبر هنا يتجاهل التواطؤ المتأصل في المؤسسات الدولية التي أوجدتها القوى الاستعمارية العالمية بما يضمن حقوقها ومصالحها التي اعتبرت حقوق إنسانية وعالمية، بحيث لا يتم تفعيلها إلا في الحالات التي تكون فيها هذه الانتهاكات تهديداً لمصالح هؤلاء الذين أوجدوها وليس لمصالح الشعوب المستعمرة كأولوية لها، هذا التغاضي يسم عمل معظم المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية، التي ترى أن لديها خطاباً حقوقياً مقاوماً وليس متواطئاً مع الاستعمار، في عملية إنكار وتأكيد على مقاومة ليست في الحقيقة إلا جزءاً من نظام السيطرة الاستعمارية العالمية.

## الإصلاح والديمقراطية بديلاً للمقاومة

التبعية التي تميز عمل ودور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية لتلك الخاصة بالمنظمات والهيئات الدولية تجعلها مستجيبة ليس إلى «احتياجات أو تصورات جماهيرها المحلية، بل لمناطق اهتمام وأولويات المانحين»، فأجندة المانحين تضع أولوياتها التي قد تتناقض أحياناً مع التقدم الديمقراطي الذي تناادي به، حيث تكون عملية السلام المفصلة بما يخدم المصالح الدولية وليس المصلحة الفلسطينية هي الأولوية (ibid 173 - 174) وبشكل عام فإنه كما تبين صوري المساعدات الغربية، خاصة الأمريكية للمناطق الفلسطينية موجهة بأهداف إستراتيجية كبرى، ليست تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ولكن كجزء من مشروع أكبر لبناء السلام و«محرابة الإرهاب» وهي ليست تلك التي ستؤدي إلى بناء دولة أو بناء سلام ناجح، بل التي تعمل على الحيلولة دون وجود مؤسسات فلسطينية قوية ومستقلة بما فيها المنظمات غير الحكومية التي تدعمها، فحسب صوري فإن المساعدات الغربية «همشت المؤسسات المدنية المحلية وزادت من فقر الشعب الفلسطيني من خلال الإبقاء على السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الحياة الفلسطينية» (Souri 2006: 76).

هذا ينطبق على الطريقة التي يتم بها إدخال مفاهيم الديمقراطية وبرامجها في عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، حيث تقوم على معايير مزدوجة تفصل الديمقراطية التي يمكنها أن تلبي حاجات ومصالح آخرين غير هؤلاء الفلسطينيين، ولكن يتم التخلي عنها كأولوية بحاجة لإخراجها من إطار ورشات العمل التوعوية إلى التطبيق العملي عندما تكون نتائج ذلك مناقضة للمصالح السياسية للممولين.

مهمة الديمقراطية التي تحملها المنظمات غير الحكومية تكون من خلال مواجهة عدوها، الذي هو ليس الاستعمار أو تقسيم العمل العالمي، الذي يضع مجموعة بلدان في حالة تبعية لبلدان أخرى، أو هيمنة مجموعة من النخب على الاقتصاد والسياسة في داخل البلد الواحد، بل المعركة من أجل الديمقراطية التي تخوضها المنظمات غير الحكومية تكون ضد حكوماتها، في الحالة الفلسطينية ضد السلطة الفلسطينية، ولكن أيضاً بالتعاون معها وفق ما تقتضي المصالح الدولية، إذا كان العدو مثلاً قد تم تحديده بالحركات التي تحمل قيماً أخرى غير تلك الليبرالية. وكونها تعمل ضمن الأجندة الدولية السياسية والاقتصادية الموضوعية لفلسطين فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعمل ضمن توجهين رئيسيين:

أ – الإجماع حول أوصلو على أن العملية السلمية كانت الهدف الذي يتم دعمه. المنظمات غير الحكومية استجابت

لاستعداد المانحين الدوليين لدعم الديمقراطية وتعزيز السلام (مثل برامج شعب لشعب).

ب - إجماع واشنطن (مع إعطاء الأولوية للحكم القوي، مجتمع مدني حيوي، والاقتصاد غير الرسمي) تردد صداه أيضاً مع التزام عدد من المنظمات غير الحكومية بقضايا سيادة القانون والديمقراطية (Challand 2009: 155 – 156).

هذان التوجهان نراهما معاً في البرامج التي تقوم منظمة غير حكومية تعمل بشكل وثيق مع دبلوماسيين وسياسيين رسميين فلسطينيين وأجانب بتنفيذها، حيث يقوم أحد برامج المؤسسة بتنظيم لقاءات بين فلسطينيين وإسرائيليين ليتباحثوا في شؤون المدينة ومصيرها: «عبر السنوات، متحدثين فلسطينيين، إسرائيليين، وأجانب من خلفيات مختلفة (بما في ذلك باحثون وأكاديميون، ممثلون عن الأديان الثلاثة، شخصيات سياسية، دبلوماسيون، ودارسون زائرون أو باحثون) تمت دعوتهم لإعطاء عروض وتشجيع الجدل حول القضايا المطروحة».

هنا المؤسسة تعمل بالالتزام كامل بالأجندة الدولية التي تسعى منذ بداية الاحتلال الصهيوني لفلسطين لتحويل الموضوع إلى صراع ديني حول المدينة بحيث يكون حله حوار ديني، بينما يتم تعزيز سيطرة الاحتلال الإسرائيلي عليها، وهي تضع نفسها كمتثلة ومتحدثة باسم الفلسطينيين، حيث تعمل على تنظيم مجموعة من اللقاءات حول القضايا السياسية الأكثر حساسية، موضوعات من مثل البنية التحتية، الديمغرافية، القضايا السياسية الجغرافية، المستوطنات، واستخدام الأراضي، أملاك الغائبين، البلدة القديمة، والارتباط الديني بالمدينة، المؤسسات الإسرائيلية، والسيناريوهات المستقبلية للمدينة، النشاطات تتضمن لقاءات إعلامية، مقابلات مع إسرائيليين ومؤسسات صحفية وغيرها أجنبية.

ويشير عبد الهادي إلى الكيفية التي تلائم بها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية خطابها مع خطاب الممولين حول دورها كمنظمات مجتمع مدني في الرقابة على السلطة، وهو الدور الذي يأخذ الأولوية على مقاومة الاحتلال الذي يجب أن لا يشغلنا عن الإصلاح والبناء الديمقراطي، كما يؤكد في الوقت نفسه على المطلب الدولي بضرورة وجود تنسيق بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، فهو يشكو لقارئه المقصودين عدم وجود هذا التنسيق:

نتيجة لمعتقدات خاطئة حول الأولويات نظراً لإعادة احتلال الجيش «الإسرائيلي» لمعظم مناطق السلطة الوطنية قد خلق عناصر جديدة حدت من إمكانيات تطور بيئة قانونية ممكنة لعملية التنمية والتحول الديمقراطي في فلسطين. ومن ضمنها عملية الإصلاح الفلسطيني في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية على الاتفاق على سياسة تنمية واحدة في المرحلة الراهنة. إن قيام المنظمات الأهلية لوحدها والسلطة الفلسطينية لوحدها بتنفيذ العديد من البرامج الإغائية والتنمية، بدون رؤية واضحة لطبيعة المرحلة وأولويات المجتمع الفلسطيني كان من أهم المؤشرات على ضعف التنسيق والتعاون بين الجهتين مما ترك آثاراً سلبية على تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني (عبد الهادي ٢٠٠٤: ١٠).

وتصل منظمات حقوقية فلسطينية في تبنيها للأجندة الدولية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وتوظيفها كنقاط ضغط على الدول التي لا تلتزم بأجنداتها، إلى حد إعلان أن أجندتها الرئيسية تكمن في كونها مراقبة على أداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بحقوق الإنسان كما في حالة المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان التي تبين أن وجودها جاء «بسبب تردد بعض أجزاء من مجموعة ناشطي حقوق الإنسان في فلسطين في التعامل مع الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية بشكل يختلف عن تلك التي ترتكبها إسرائيل» (حنفي وطبر ٢٠٠٦:

(١٤٩)، ونتوقع هنا أن تكون الانتهاكات التي تسجل على السلطة الفلسطينية هي تلك التي تتعارض مع الأجندة الدولية، بينما تكون الانتهاكات التي يغض النظر عنها هي تلك التي ترضي المصالح السياسية الغربية، مثلاً استهداف المقاومين الفلسطينيين وعمليات التعذيب أو الاعتقال أو القتل التي يتعرضون لها في سجون السلطة الفلسطينية، والتي تكون مقبولة لدى المجتمع الدولي ضمن أجندة محاربة الإرهاب، المتعصبين، أو فرض السلام.

حنفي وطبر يريان أن عمل المنظمات غير الحكومية الحقوقية يمكن أن يصبح أفضل إذا ما لم تقصر عملها على الناحية القانونية الضيقة وعملت على إنتاج الأبحاث التي تقوم على التحليل (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٤٩)، لكن حنفي وطبر لا ينتبهان إلى أن حتى الأبحاث التي تقوم على التحليل العميق، ترتبط وتعتمد بشكل كبير على وجهة النظر أو الأيديولوجيا التي تقوم عليها، وأن هذه مرتبطة بمصالح مجموعات أو فئات معينة تفرضها بنى سياسية واقتصادية، في الحقيقة هما يهملان تماماً العلاقة بين المعرفة والمصلحة، أو يفترضان أن مصلحة المنظمات غير الحكومية مختلفة عن تلك الخاصة بالمنظمات الدولية وبالتالي يتوقعان أن تنتج خطاباً مختلفاً، بينما يتجاهلان أن العديد من المؤسسات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية وضمن رغبتها في أن تعتبر واحدة من هذه المؤسسات الحقوقية التي لها جمهور عالمي ولديها طلب عالمي على ما تنتجه من معرفة يحتم عليها الالتزام بالمعايير التي وفقها تعمل المؤسسات الدولية الأخرى. هما فعلاً يبينان المدى الذي قد تصل إليه المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية في تعاملها مع الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال ضد الفلسطينيين، فهما يتحدثان عن موقفين:

الموقف الأول هو ضرورة انسجام خطاب حقوق الإنسان الفلسطيني مع الخطاب الدولي. والموقف الآخر هو عدم إمكانية فصل قضايا حقوق الإنسان عن السياق الشديد التسييس للاحتلال، وفي هذه الحالة، فإن دورها هو عرض وفضح خطاب وممارسات منظمات حقوق الإنسان الدولية. وعند النظر إلى اجتماع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في جنيف في تشرين الأول ٢٠٠٠، نرى أن مجموعات حقوق الإنسان الفلسطينية قد عبأت نفسها وشاركت في هذا الاجتماع حيث لوحظ توجهان لدى المشاركين الفلسطينيين: البعض أراد تصريحاً ليناً لكسب الدعم الأوروبي في عملية التصويت، في حين أراد آخرون بياناً قوياً (مثل إعلان إسرائيل كجهة مرتكبة لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية). وقد أثرت المجموعة الثانية على القرار. (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٥٣)

ما يتم تجاهله هنا أن التأثير الذي قامت به المجموعة الثانية لم يترجم ليتحول إلى عقاب ملموس يفرض على الاحتلال، حتى لو وقف بعض من سياساته. الخيارات التي يرى حنفي وطبر أنها متاحة أمام المنظمات غير الحكومية هي إما أن تعمل من خلال مشاركتها في مؤتمرات عربية وعالمية بالوصول إلى إصدار بيانات «مسيسة» تدعو إلى إدانة «إسرائيل» أو أن تتذرع بالواقعية وترفض مثل هذا «التسييس» لخطاب حقوق الإنسان (المصدر السابق: ١٥٤)، وهما هنا يؤكدان على أن المنظمات غير الحكومية الحقوقية غير قادرة على أن تتحدث باسم الفلسطينيين سوى من ضمن إطار حقوق الإنسان وضمن معايير النظام الدولي، الذي هو نفسه النظام الرأسمالي الاستعماري العالمي الذي أوجد اضطهاد الفلسطينيين، ضمن مجموعات أخرى.

من الواضح أن حنفي وطبر يتجنبان توجيه انتقادات شديدة للمنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية، كتلك التي يوجهانها للمنظمات غير الحكومية النسوية، وهما يعملان على تجاهل حالة التبعية المؤسساتية التي تعاني

منها المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية للمعايير الحقوقية الدولية، ويتعاملان مع هذه المنظمات على أنها تعمل ضمن نية حسنة تحتاج لإعادة النظر في أحسن الأحوال، وبشكل عام هما لا يسائلان استعمارية مفاهيم وتوجهات أيديولوجية النظام الليبرالي الذي منه تستمد هذه الحقوق، بل يكون أكثر ما يمكن أن يصل إليه نقدهما هو الاحتجاج على افتراض أن الممولين يدركون ما هو ملائم للسياق الفلسطيني، لكنهما لا يصلان إلى درجة انتقاد المنظمات غير الحكومية التي تتبنى هذا الخطاب ومعاييرها:

ومع كل هذا، ما زالت هناك بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي تحركها دوافع الأيديولوجيا الإنسانية، وغالباً ما يصاحبها نغمة ليبرالية جديدة، تعمل باسم عالمية حقوق الإنسان والمهنية. وفي هذا الصدد، فإن القضية لا تتعلق فقط بدوافع المانحين، وبالتالي مصالحهم الاقتصادية والسياسية المعلنة وغير المعلنة، ولكن بطريقة التعبير عن هذه المصالح من خلال الطلبات التي تأتيهم من المجتمع المتلقي. ثالثاً، تدرك المنظمات غير الحكومية أجندة المانحين وتدخلها على أنها أجندة عالمية – أجندة مسلم بها وواضحة بحد ذاتها، وعلى أنها ملائمة للسياق الدولي والتغيرات التي جلبتها عملية السلام وعملية بناء الدولة الفلسطينية. وعليه، تستقبل المنظمات المحلية المتلقية هذه الأجندة بنوايا حسنة، حتى أنها تدافع عنها (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٥٧).

وتتماثل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ضمن علاقة التبعية الاستعمارية مع هذه الطروحات للمنظمات المانحة الدولية، حيث تعمل على تفصيل هذه البرامج وطرحها كأولوية ولا تقف عند هذا الحد بل تصل إلى حد انتقاد التركيز على التحرر الوطني في أجندة المنظمات غير الحكومية في الفترة التي سبقت أو سلو وتنادي بضرورة التركيز في النضال (أيضاً) على البناء الديمقراطي لدولة لم توجد بعد!!

إهمال المنظمات الأهلية الفلسطينية للبعد الديمقراطي الداخلي، وتركيزها أكثر على البعد الوطني ومقاومة الاحتلال «الإسرائيلي» فعلى الرغم من شرعية هذا التوجه، فإن إهمال النضال الديمقراطي يعد ثغرة هامة في إطار بلورة إستراتيجية مندمجة لدعم ونصرة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، لقد انعكس هذا التوجه بشكل جلي من خلال إهمال التوجه الجدي لمتابعة عملية إصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية. لقد اكتفت المنظمات الأهلية بدور محدود على هذا الصعيد لم يتجاوز تنظيم بعض الفعاليات. وغرقت في نقاشات فقهية حول مرجعية الإصلاح وأساسه الفكري وارتباطه بأجندة خارجية (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٨).

وبينما يضع عبد الهادي كلمة «إسرائيلي» بين أقواس إلا أنه يسترسل في وضع الأجندة الدولية المستمدة من الخطاب الاستعماري الأمريكي الأوروبي حول الديمقراطية والإصلاح المؤسساتي، التي استهدفت بشكل أساسي، البنى التي دعمت المقاومة الفلسطينية، متجاهلاً أي دور للنظام الرأسمالي العالمي في وجود «إسرائيل» التي يضعها بين أقواس، مشككاً في شرعيتها ككلمة بينما يتبنى كل شيء آخر أوجدها ويدهمها. بالنسبة لعبد الهادي مطالب الممولين والمجتمع الدولي بإصلاح السلطة هو هدف وأولوية وطنية فلسطينية، فهو يبين أن التركيز على المسائل الوطنية وإهمال الديمقراطية يؤدي حتى إلى الإضرار بمسألة التحرر الوطني:

عملية الانحياز المستمر من قبل منظمات العمل الأهلي، تاريخياً لمسائل التحرر الوطني على حساب النضال الديمقراطي المجتمعي وعلى حساب العمل التنموي أضعف من إمكانية تحقيق إنجازات فعلية على الصعيد



الوطني نفسه. لقد كانت هناك تأثيرات واضحة لغياب البعد الديمقراطي والتنموي في عمل المنظمات الأهلية في هذه المرحلة وخاصة على صعيد آليات الحكم السليم والإدارة الفعالة وفعالية القطاع العام والتنمية المشاركة ... الخ. مما سترك آثاراً سلبية على إدارة عملية التنمية في المستقبل القريب والبعيد (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٩).

أخذ وكالة عملية الإصلاح من المجتمع الدولي والمنظمات المانحة تأخذها منظمات غير حكومية فلسطينية مختلفة، فالاحتلال مستاء من أداء الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي حتى سنوات قليلة ماضية لم تقمع المقاومة الفلسطينية بالشكل الذي يرضى عنه الاحتلال وبالتالي المجتمع الدولي، من هنا أصبح الإصلاح مطلباً دولياً، تحول، بعد ذلك ومن خلال المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وكيالة المجتمع الدولي في فلسطين إلى مطلب «فلسطيني»، وهنا يتم الحديث عن معاناة الفلسطينيين، ليس الناتجة عن الاحتلال بل تلك الناتجة عن فساد أجهزة السلطة، بشكل أساسي تلك الأمنية، هكذا تعمل المنظمات غير الحكومية «كجسور بين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي»:

قطاع الأمن في فلسطين يعاني من مشاكل عديدة مثل الفساد، الفوضى، غياب رؤية واضحة ولا يوجد أي نوع من تحديد الاتجاه. إضافة إلى ذلك، معظم المواطنين فقدوا ثقتهم بالقوى الأمنية ويخشون من تدهور حالة انعدام القانون. للتطرق لهذه القضايا، نظمت ... ثلاث ورشات عمل لتحليل ومناقشة القضايا المتعلقة بالأمن والإستراتيجية ولايجاد إجابات لأسئلة من مثل: ما هو مدى وعناصر السياسة الأمنية الوطنية وكيف يجب أن يكون حكمها؟ ما هي طبيعة العلاقات الأمنية - المدنية في فلسطين؟ و: ما هي الحقائق الإستراتيجية والضروريات في فلسطين فيما يتعلق باللاعبين الدوليين؟

بالنسبة للكثيرين من القائمين على المنظمات غير الحكومية من الممكن فعلياً الحديث عن ديمقراطية وتنمية ومشاركة مجتمعية (ليس في المقاومة) وحكم سليم وغيرها من قائمة الليبرالية الجديدة دون الحاجة لوجود دولة فلسطينية، ودون استقلال وطني، ودون أي تحد للنظام الرأسمالي العالمي، هكذا تتماثل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في خطابها مع خطاب المجتمع الدولي، عاملة على تسويق أو هام تبيعها للمستهلكين الفلسطينيين وتحصل على ثمنها من مموليها الخارجيين.

فالمساعدات الغربية تتضمن عملية تشكيل فاعل جديد وتغير أيضاً الأسس المفاهيمية والمؤسسية للمنظمات غير الحكومية كمنظمات محلية ومدمجة في «حداثة» جديدة - حالة متصاعدة من التقسيم الاقتصادي الاجتماعي الذي يؤدي إليه الدعم بحيث تكون عملية موضوعة المنظمات غير الحكومية والعاملين بها في موقعها الوسيط بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي عملية تشكيل نخبة معولة - كما يسميها حنفي وطبر - تشير «إلى نوع من تشكيل الذات الفاعلة العابرة للقوميات، حيث الفاعلين المحليين يكونون مصدرين بالجدالات، نماذج التنمية والمعايير الغربية» (Hanafi & Tabar 2003: 210)، وبينما يؤكد حنفي وطبر أنها تكون مرتبطة بسياقهم المحلي، إلا أن عملية الربط هذه قد تكون عملية مصطنعة تقوم على فرض احتياجات وأولويات على الشعب الفلسطيني تتماثل مع تلك الخاصة بالمولين.

منفذو مشاريع التنمية في المجتمع الفلسطيني يتجاهلون أن هذه المشاريع تقوم على إهمال واقع الوضع الفلسطيني والتغاضي عن المشاكل السياسية والاقتصادية. فهي في أفضل أحوالها تسير وفق الاتفاقيات التي فرضت على

السلطة الفلسطينية من قبل المجتمع الدولي مثل اتفاقيات باريس الاقتصادية التي تبقى على التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي، وتوجه جميع برامجها لدعم السلام وفق تصورها له وبما يخدم المصالح الإسرائيلية بينما يبقى الاحتلال قائماً، لكن في ظل سلام أي في ظل غياب مقاومة بجميع أشكالها حتى تلك التي تقوم بها منظمات قاعدية فلسطينية بعيداً عن الأجندة الدولية (Souri 2006: 76). ما حدث كان أن تبني المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للأجندة الدولية، وبرامجها التي لا تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني، وتقوم على أسس فكرية وقيمية تخدم المشروع الاستعماري الغربي أكثر مما تخدم المجتمع الفلسطيني،

أدى إلى لا تمكين الحركات المحلية، هرميات جديدة ظهرت مكان الحركات القاعدية والمعارضة، حقائق جديدة تم تشكيلها حيث «التنمية» تتخذ طابع تقليد الغرب. بالتالي، المنظمات غير الحكومية الغربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تشرك المجتمع الفلسطيني ولا تستجيب لاحتياجاته بل تنشئ وتقلي احتياجات جديدة. إضافة إلى ذلك، التهميش الذي ينتج يخلق عداً وتوتراً بين الحركات القاعدية والمنظمات غير الحكومية المتغربة أو الغربية. وأيضاً بين الأخيرة والمجتمع الفلسطيني (Souri 2006: 78).

تماماً كما تبين كرابيشو «إدخال مصادر في بيئة تقل فيها يحفز التنافس السياسي أو حتى الصراع. بهذا المنطق، توزيع التمويل، الروابط المؤسساتية، الدعاية، الرحلات، وغيرها من المصادر تميل لأن تكون مثيرة للصراع في المجالات القومية، وعادة معقدة علاقات الدولة – المجتمع المدني» (Carapico 2003: 395).

كما رأينا أعلاه يرى القائمون على المنظمات غير الحكومية أن الطريقة الأساسية في تسويق المنظمات غير الحكومية لجمهورها من النخب الليبرالية والمنظمات والهيئات الدولية يكون من خلال التماثل مع الخطاب الليبرالي الجديد الذي يرى أن المنظمات غير الحكومية كأدوات للنظام العالمي الجديد تعمل في مجتمعاتها المحلية، فدورها هو إدخال التحديث وعدوها الذي عليها أن تواجهه ليس النظام الرأسمالي الاستعماري الذي منع فعلياً التحديث في المجتمعات العربية بل الحركات الإسلامية، أو السلطة الفلسطينية أو الثقافة الفلسطينية وفقاً لما يرى الممول أنه العقبة الرئيسية أمام مهمته الحضارية الجديدة، وهذه تكون المبرر الشرعي – ضمن المعايير الدولية – لضرورة دعم وجود المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية وجدت في تماثلها هذا مع الخطاب الدولي ومفاهيمه الجديدة وسيلة للحفاظ على نفسها وإعادة إنتاجها، ولكنها أصبحت مدمجة في النظام الاستعماري العالمي الجديد، بحيث يكون التساؤل عن علاقتها ودورها في مجتمعها ملحاً.



## الفصل الثالث:

# المنظمات غير الحكومية والمجتمع الفلسطيني

في بداياتها، العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي نشأت قبل أوسلو كانت تلعب دوراً في مقاومة الاحتلال من خلال إيجاد مؤسسات فلسطينية بديلة لتلك التابعة للاحتلال الإسرائيلي، خاصة في مجال تقديم الخدمات والعمل الخيري (Sullivan 1996). كما نشطت لجان شعبية وأطر جماهيرية منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي في مجال العمل الاجتماعي والسياسي الذي أخذ بعداً أكثر تقدمية بالمقارنة بالمنظمات التي كانت موجودة قبل ذلك. حيث تبين كتاب أن القيادة الوطنية بادرت إلى تشكيل حركات اجتماعية لا ممرضة تشمل قطاعات اجتماعية مختلفة بما في ذلك الشباب، النساء، العمال والفلاحين، لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتميزت هذه الحركات الجديدة بديمقراطية ولا مركزية بناها وآليات صنع القرار فيها (Kuttab 2008). وترى تراكي أن من أهداف تشكيل اللجان الشعبية في السبعينيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان تعزيز المشاركة الشعبية في الحركة الوطنية ورفع الوعي السياسي بين القطاعات الشعبية المختلفة (Taraki 1990)، العمل التطوعي الذي جمع بين العمل اليدوي (تعبيد شوارع، استصلاح أراضي، المساعدة في الحصاد...) والعمل الثقافي الفكري كان السمة المميزة للجان التي تشكلت في تلك الفترة، في محاولة، كما تبين تراكي، للجمع بين النوعين من العمل، ولكسر الحواجز الطبقيّة بين مثقفي الطبقة الوسطى المدنية من جهة والعمال والفلاحين من جهة أخرى (ibid). قدرتها على تعبئة عدد كبير من الناس من شرائح المجتمع المختلفة، كان ناتجاً عن قدرتها على التعامل مع قضايا المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، تلك المتعلقة باستغلال العمال، وقضايا النساء، واستهداف الزراعة من قبل قوات الاحتلال، وقضايا من مثل سوء الخدمات الصحية في الريف والمخيمات. استجابتها هذه للقضايا الاجتماعية الملحة للمجتمع الفلسطيني، كانت مترافقة أيضاً مع تأكيدها على كونها «أطر جماهيرية ديمقراطية»، حيث كانت عضويتها بخلاف مؤسسات تقليدية أخرى لا تقوم على النخبوية التي وسمت عمل منظمات ومؤسسات أخرى مثل تلك النسوية والخيرية التي كانت وما زالت موجودة، بل تمكنت من أن تكون أغلبية عضوية قيادتها وجمهورها من الفلاحين واللاجئين والطبقة الوسطى الدنيا المدنية (62: Taraki 1990)، الخلاصة كما تبين كل من كتاب وتراكي أن اللجان الشعبية التي تم تشكيلها في السبعينيات وقادت الانتفاضة

الأولى في أواخر الثمانينيات كانت قادرة على الاستجابة لهموم وقضايا المجتمع، لامركزية عملها وتركيزها على البنية الشعبية الجماهيرية جعلتها ممثلة للقطاعات الشعبية التي تتحدث باسمها ومصدر تهديد ومقاومة للاحتلال ومؤسساته.

بالفعل تشكيل هذه اللجان في بدايتها والتي تحول العديد منها بعد اتفاقيات أوسلو إلى منظمات غير حكومية جاء بهدف مقاومة الاحتلال، حيث بقيت أجندها مرتبطة بأجندة الفصائل الفلسطينية التي عملت وشجعت على تشكيلها خاصة اليسارية منها، فقد كانت وسيلة لمواجهة سياسات الاحتلال المختلفة في وقت منع فيه النشاط السياسي الحزبي الفلسطيني، وكانت أيضاً وسيلة للتعبئة والتثقيف السياسي، فبالرغم من أن اللجان الشعبية كانت مميزة للعمل الوطني الفلسطيني داخل الأرض المحتلة إلا أنها كانت الامتداد للعمل السياسي للأحزاب، والوسيلة التي من خلالها أمكن لهذه الأحزاب أن تتعامل مع مشاكل وقضايا الداخل السياسية والاجتماعية، بما فيها الخاصة بفئات اجتماعية معينة (Challand 2009).

وكما يمكن التوقع الضعف الذي أصاب العمل السياسي الحزبي الفلسطيني في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ترافق مع ضعف دور اللجان الجماهيرية التابعة لها (بشارة ٢٠٠٦)، ويرجع بشارة هذا الضعف إلى تحويل العمل السياسي الفلسطيني خارج الأراضي المحتلة في البداية وداخلها وخارجها لاحقاً في الثمانينيات إلى حرفة أو مصدر للارتزاق لنسبة كبيرة من الناشطين الفلسطينيين. إلا أن التحول الأساسي الذي طرأ على عمل هذه اللجان كان في التسعينيات، حيث يبين بشارة أنه

مع احتدام أزمة الفصائل السياسية وانقطاع المصادر المالية من الخارج بعد حرب الخليج احتجبت التمويل عن محترفي الداخل فنشأت الحاجة إلى مصادر تمويل أخرى. وقد عرضت هذه المصادر ذاتها عن طريق صناديق الدعم المالي، والتنمية الغربية التي اقتصر نشاطها في الماضي على الأنشطة الأهلية والخيرية المباشرة وامتد ليشمل منظمات غير حكومية ومشاريع تنمية الخ. وأصبح هذا هو المتنفس الأساسي لفئة من محترفي العمل السياسي خاصة من الفصائل اليسارية والتقدمية ومن حركة فتح فقدت مصدر رزقها مع وقف التمويل، فشهدت نهاية الثمانينيات والتسعينيات عملية انتقال كواد من العمل في الفصائل السياسية إلى المبادرة إلى إقامة منظمات غير حكومية بحثية وتنموية ونسوية والعمل فيها (بشارة ١٩٩٦: ١٩).

التحول الذي طرأ على عمل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كان ما ينظر إليه عادة على أنه تحول إلى نمط «مدني» من العمل:

بعد عملية من المهنة والمأسسة فيما يتعلق بزيادة دخولهم في شركات التنمية، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية اتخذت أشكالاً جديدة من الممارسات على شكل تثقيف مدني، برامج تدريب ونشاطات رفع الوعي. هذا النوع من النشاط يرتبط بمفهوم «العام» ويقصد به تسهيل التفكير في القواعد السياسية والاجتماعية. يلاحظ المرء ادعاءات معرفية جديدة، على شكل إحصائيات ومسوحات تنتجها مراكز الأبحاث المحلية (Hanafi & Tabar 2003: 213)

بالرغم من ترافق هذه التغيرات مع توقيع اتفاقيات أوسلو والتغيرات الجديدة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه التحولات ليست مقتصرة على عمل المنظمات الأهلية في فلسطين لوحدها، بل جاءت ضمن

مجموعة من التحولات على صعيد خطاب التنمية الدولي الذي بدأ في الثمانينيات ولكنه اكتسب هيمنة متزايدة مع غياب خطاب بديل مع تراجع القوى اليسارية في العالم، بحيث أصبحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتبنى مفهوم التنمية البشرية، عبد الهادي أحد الفاعلين الناشطين في المنظمات غير الحكومية يعرف هذا التوجه على أنه:

يركز فقط على النهج الشمولي للتنمية، التي محورها الإنسان والتي تتضمن ولا تنحصر فقط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام حقوق الإنسان، بل تأخذ أبعاداً أكثر تقدمية وسياسية من النموذج التقليدي لتعريفها، الذي يقتصر على الغذاء والتعليم والخدمات الصحية التقليدية، فيما يتضمن التعريف الأشمل الهوية وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحقوق المشروعة والاعتماد على الذات كمواطنين مركزيين (عبد الهادي ٢٠٠٤: ١٥).

بالتالي تكون البرامج الموجهة للشعب الفلسطيني هي تلك التي تركز على «تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني وتزويده بالمعارف والمعلومات اللازمة والمهارات وتحديد القضايا والموضوعات الأساسية التي تخصه للمساعدة الفعالة في صنع القرار وعمليات التغيير الاجتماعي بما ينسجم ويتفق مع احتياجاته وأولوياته التنموية والمجتمعية» (المصدر السابق: ٢٧).

وبما أن أي خطاب تحديثي يقوم على إدانة التقليد والثقافة الموجودة في المجتمع المستعمر بينما يتم إعطاء قيمة إيجابية عالية لتلك المستوردة من الغرب فإن خطاب المنظمات غير الحكومية يوجه انتقادات إلى «مكونات الثقافة السائدة التي تستند إلى العائلية والعشائرية والحمائلية والفردية والنزعات الجغرافية الضيقة [و] لا تتفق وتنسجم مع مقومات ومكونات بناء مجتمع مدني ديمقراطي، لذا تحاول المنظمات الأهلية أن تساهم وتساعد في تغيير الثقافة السائدة عن طريق برنامج التوعية المجتمعية» (المصدر السابق).

وتكون الموضوعات والقضايا التي من المفترض أن تتناولها المنظمات غير الحكومية هي تلك التي تتوافق مع المخطط السابق، فيكون هناك تركيز على التأثير في القوانين المتعلقة بالقطاعات المختلفة: المرأة والصحة مثلاً. والتأكيد على علاقات المنظمات غير الحكومية بالنظام العالمي الذي أعطاها دورها من خلال التأكيد على التشبيك والاتصال الخارجي، هذا يقال أنه يخدم الفلسطينيين من خلال التأثير بالرأي العام العالمي. كما تعمل المنظمات غير الحكومية على إصدار أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقع ضمن برامج التعبئة والتأثير بالتشريعات، والقوانين والسياسات العامة، إضافة إلى التركيز المتزايد على النشاطات الإعلامية وبناء التحالفات (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٨).

أما بالنسبة لمشاريع البنية التحتية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أو الدولية فيبدو أنها تأتي ضمن رغبتها ليس في وضع أسس تنموية في فلسطين بقدر ما تهدف إلى بيان وإظهار «مكاسب عملية السلام»، ولأنها موجهة بأهداف سياسية خارجية وليس تطوير وتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني فإنها كثيراً ما كانت لا تلبى متطلبات المجتمع المحلي، ومع ذلك يتم تنفيذها كمشاريع «استعراضية» (أو إلى ما يسمى بلغة العلوم السياسية بفيل أبيض) ذي حجم تفوق القدرة الاستيعابية بحيث يتحمل المجتمع المحلي الكلفة التشغيلية العالية» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٦٩).

ومن الأمثلة على المشاريع التي تأخذ أولوية في التمويل مشاريع تعليم الطفولة المبكرة، تنظيم الأسرة والصحة

الإنجابية، بالرغم من عدم كونها على هذه الدرجة من الأولوية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني (المصدر السابق: ٦١). إضافة إلى المشاريع المدرة للدخل ومشاريع القروض الصغيرة، خاصة للنساء، آثار هذه البرامج كانت أكثر فردية، ولم تترك أثراً يذكر على المجتمع عدا عن بناء اعتمادية زائدة في المجتمع على هذه البرامج كمصدر للدخل، دون أن تغير في الوضع البنوي للمجتمع أو حتى الفئة المستهدفة منها، النساء:

يرى البعض أن وضع الأولوية على برامج مثل المشاريع المدرة للدخل الخاصة بالنساء لا يعكس ميل المانحين للتركيز على الحلول قصيرة الأمد فحسب، بل إنه يبين تفضيلهم لتفادي القضايا المرتبطة بالقيود البنوية أو القضايا الهيكلية، مثل طريقة إدماج النساء في الاقتصاد. فبدلاً من استهداف المشاكل المنهجية، «يفضل المانحون اتخاذ إجراءات قصيرة الأمد ومشاريع توليد دخل صغيرة، وبالتالي يظل الاقتصاد الجزئي (المايكرو) إطار العمل الوحيد المتاح للنساء، كما لو كانت هناك فرضية مخفية تقترح بأن المشاريع المتواضعة قد أعدت لقدرات متواضعة»، وقد كان لهذا تبعات واضحة في فلسطين، وبخاصة بسبب المقيدات الهيكلية على الاقتصاد التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي (المصدر السابق: ٩١).

وتقوم المنظمات غير الحكومية بالتغطية على حقيقة عدم قدرة هذه البرامج على إحداث تحول حقيقي في حياة النساء من خلال التركيز على مؤشرات كمية وسطحية لا تعكس أي تغير اجتماعي - اقتصادي بالنسبة للنساء الفلسطينيات، مثلاً قدرة النساء على تسديد القرض، أو استمرارهن في التوجه للمؤسسة من أجل القروض، دون التساؤل كثيراً عن الكيفية التي تقوم بها النساء بسد الديون أو عن أسباب استمرار حاجة النساء للقروض، المشكلة كما يرى حنفي وطبر تنبع من «التحيز المفهومي الذي يعتبر الانخراط في الاقتصاد مساوياً لتحسن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، ويخفق بالتالي في التقاط الفخاخ التي يمكن أن تظهر في القطاع غير الرسمي والاستغلال الذي قد تواجهه النساء» (المصدر السابق: ٩٧).

ويعمل المانحون على التغطية على عدم التنمية التي تؤدي إليها برامجها من خلال تركيزها «بإفراط على الأرقام والمؤشرات القابلة للقياس الكمي التي يمكن وضعها في قائمة في نهاية السنة» (المصدر السابق: ١٨٦)، ومن خلال اعتماد المؤشرات التي من خلالها تختزل النتائج والآثار إلى مجموعة من المؤشرات التي لا تعكس في الحقيقة تغيرات على صعيد المجتمع، بقدر ما تعطي معلومات عن البرنامج، خطواته ميزانيته وأهدافه في لغة تقنية ضمن الأطر المنطقية (Logical Frameworks)، التي يفضلها وكثيراً ما يلزم بها المانحون، بحيث تأخذ تقارير المنظمات غير الحكومية مظهر العلمي والمهني، بينما تخفي عدم القدرة على تطبيق ما هو معلن من أهداف (المصدر السابق).

ولا يتم استخدام إطار التحليل المنطقي فقط لإعطاء انطباعات عن إنجازات للبرامج التي لا تحقق شيئاً في اتجاه التغيير الاجتماعي، بل أيضاً تعتبر وسيلة يستخدمها المانحون

لتتبع استخدام الأموال. والضغط الذي يمارسه المانحون على المنظمات الأهلية لكتابة التقارير وتبرير أفعالها، وكذلك الضغط للاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق أهدافها، يفرسان ممارسات مؤسسية معينة. ويمكننا تصور هذا مع توسع العقلانية النفعية أو الأدواتية في الفضاء الاجتماعي، من خلال كتابة التقارير المنتظمة، والتخطيط ضمن إطار عمل، التي تسيطر وتتحوّل إلى الحتمية الموجهة للمنظمة، وبهذا يختزل التركيز على «الوسائل والغايات»،

وتستمر الحلقة نفسها بتكرار نفسها من خلال الفاعلين، وفي هذا السياق يصبح المجتمع عبارة عن حقل من مشاكل مبعثرة تقوم المنظمات الأهلية بحلها (المصدر السابق: ٢٣٠).

وتبقى الأولويات السياسية للمانحين المعيار الأساسي الذي وفقه يتم تخطيط وتنفيذ البرامج، بغض النظر عن ادعاءات الكفاءة والفعالية مثلاً ما يورده حنفي وطبر عن الكيفية التي غلبت بها الأجنحة الاستعمارية التي تحملها منظمة تمويل مثل الوكالة الأمريكية للتنمية على معايير الكفاءة التي تروجها:

فمثلاً خلال السنوات الماضية، بدأ العمل على تنفيذ مشروع خاص بالبنية التحتية لتحسين نظام إدارة المياه في مدن وقرى الضفة الغربية بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID وبدلاً من تطوير نظام موحد يربط القرى ببعضها البعض، تبنى المشروع أسلوب الفصل، وأنشأ نظم حفظ وإدارة مياه كل قرية على حدة، في حين أن واقع الحال في الأراضي الفلسطينية هو وجود الحاجة إلى نظام مركزي لإدارة المياه، وبخاصة بسبب قدم البنية التحتية الحالية، هذا إن وجدت. وقد كان الأسلوب المتبع في هذا المشروع مكلف اقتصادياً، حيث إنه من الأرخص تطوير نظام موحد. كما أنه من خلال إنشاء نظام غير متصل يعكس المشروع حقائق الاحتلال الإسرائيلي وتقطيعه لأوصال الأراضي الفلسطينية إلى وحدات جغرافية منفصلة. وهكذا يظهر هذا المثال إلى أي درجة تخضع صناعة المساعدات إلى المنطق الكولونيالي التي تفرضه إسرائيل (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٥٠).

كما تعمل المنظمات غير الحكومية على برامج تخفيف الفقر والتي تعطى أحياناً في السياق المحلي مسميات أخرى من مثل تعزيز الصمود في وجه ممارسات الاحتلال، مثل هذه البرامج نراها تحت مسميات من مثل «برنامج الأمن الغذائي والزراعة المستدامة»، والذي يوصف في تقرير إحدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في هذا المجال، على أنه «يهدف إلى تثبيت المزارع في أرضه، وتعزيز صموده وتحسين مستوى الأمن الغذائي في المستوى الأسري والمجتمعي والوطني، وتوفير الغذاء الصحي والأمن».

وبالرغم من أن مثل هذه البرامج تتميز بأنها تلبي احتياجات عملية لقطاعات معينة من الشعب الفلسطيني، كما أنها في الكثير من الحالات تحمل إمكانيات أن يكون لها آثار دائمة على هؤلاء الأفراد الذين استفادوا منها، إلا أنها تبقى تمتاز بالجزئية التي تميز العمل التنموي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية كما أنها تبقى تحت إطار التكيف مع واقع الاحتلال، والعمل الإحساني، أما برامجها التي تقوم على توفير فرص العمل فتسير ضمن الأجنحة الدولية القائمة على الليبرالية الجديدة، حيث لا يتم حل مشكلة البطالة إلا على أسس مؤقتة، لا يمكنها أن تكون ضمن مشروع لتنمية مستدامة، وللتخلص من الفقر، لكنها تبقى ضمن مفاهيم التخفيف من حدة الفقر، وليس القضاء عليه، أو التعامل مع الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة، والتي في الحالة الفلسطينية ترتبط أيضاً بالوضع السياسي الاستعماري الذي يعيشه الفلسطينيون، والذي تهمله المنظمات غير الحكومية في تنفيذها مثل هذه البرامج التنموية إلا في تقاريرها لمموليها لتبرير عدم تنفيذ مشروع بشكل كامل، أو في مقترحاتها للحصول على مزيد من التمويل لمساعدة الفلسطينيين على التأقلم مع الوضع الذي يفرضه الاحتلال، وبما أن مقاومة الاحتلال ليست هدف المنظمات والجهات الممولة فإنه يكون على الفلسطينيين عندما يطلبون تمويلاً لمثل هذه المشاريع أن يبرروها بما هو مقبول لدى الممولين، مثلاً التأكيد على أن «هدف خلق فرص عمل لا يقتصر على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني واستمرار مقاومته للاحتلال فقط، بل يرتبط أيضاً بإحداث تأثير تنموي



مستدام أو على الأقل «استمرار عملية التنمية» الجارية حالياً، والتي تبلورت بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين م. ت. ف. و«إسرائيل» بإدارة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية» (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٩).

والمثل بالنسبة للبرامج التي تتعامل مع نتائج سياسات الاحتلال من مصادرة أراضي أو تدميرها، فهي أيضاً تبقى ضمن برامج تخفيف حدة هذه الآثار وليس ضمن مقاومتها للتخلص منها. وهي بذلك في أحسن أحوالها لا تكون أكثر من مساهمة في إبقاء الناس صامدين، لكن حتى هذه تبقى معتمدة على توفر التمويل لها، طالما لا تتم مواجهة مصادرة المصادر البشرية والمادية التي يمارسها الاحتلال، وبالتالي يبقى صمود الفلسطينيين مرتبطاً باستمرار التمويل، ودرجته مرتبطة بمقدار التمويل الذي يتم توفيره.

هذه الاعتمادية على برنامج لا يرتبط بمقاومة الاحتلال بقدر ما يرتبط بأجندة دولية خارجية هي ما تتم تسميتها بمشروع المجتمع المدني الفلسطيني لبناء دولة فلسطينية، والانتقال من العمل الإغاثي إلى العمل التنموي، وهي نفسها ما أدت إلى تهميش المنظمات في القطاع الخيري بسبب عدم قدرتها على إدخال المفاهيم التنموية الجديدة، وارتباطها أكثر مع المجتمع المحلي الذي تعمل فيه أكثر من علاقاتها مع المنظمات الدولية وعدم اعتمادها خطاب المجتمع المدني، ومفاهيم المحاسبة والمسؤولية والمهنية وغيرها من قائمة مفاهيم الليبرالية الجديدة، بينما يكون تركيزها أكثر على المصادر المحلية واحتياجات الفلسطينيين، بحيث لا تعتمد في عملها التنموي على المنظمات أو الهيئات الدولية (Challand 2009).

وأصبحت معايير من مثل زيادة «الأفضليات المهنية لحركة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية» ذات أولوية في عمل المنظمات غير الحكومية على حساب الروح التطوعية أو حتى العلاقة مع المجتمع المحلي والتي تميز عمل المنظمات الخيرية أو القاعدية الأصغر (ibid: 111). فمثلاً الجمعيات الخيرية التي تعمل مع النساء وليست ضمن تصنيف المنظمات غير الحكومية تتميز كما يبين حنفي وطبر

«بقدره هذه الجمعيات على تقديم فضاء إيجابي للنساء الفقيرات والقاديات من الريف المحروم. وفي الكثير من الحالات قلما يتم الاعتراف بالاحتياجات العملية التي تلبسها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتقدم المرأة. وأخيراً، لا بد لنا أن نضيف بوجود حاجة لإعادة تقييم الجمعيات الخيرية اليوم، لأنها ما زالت منعزلة عن الحركة النسوية، ولأنها ذات علاقة بشكل كبير حالياً بسبب قربها من النساء في الريف أكثر من المنظمات الأهلية المهنية» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٠٧ - ١٠٨)

ويبين شالاند من خلال اقتباسات من نشطاء فلسطينيين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن هذه تدرك وبشكل متزايد أنها فقدت قدرتها على التأثير على الناس في المجتمع، وبالرغم من إشارتها إلى أن هذا التراجع في القدرة على التأثير السياسي في الناس نابع من تركيز المنظمات غير الحكومية الفلسطينية على المهنية بدلاً من حمل رسالة سياسية، إلا أنها لا تناقش إمكانية أن تكون هذه المشكلة نابعة من المفاهيم الدولية التي تحملها هذه المنظمات وتعمل على إدخالها إلى المجتمع الفلسطيني بغض النظر عما إذا كانت مرغوبة من قبل الفلسطينيين أم لا، لكن الاقتباس يشير على الأقل إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية قادرة على أن ترى كيف عملت مفاهيم المهنية إلى تحولها للعمل وفق معايير السوق: «ما الذي يحدث؟ لماذا لا نؤثر في الناس لحمل رسالة التسامح التعددية الخ؟ هذا لأنه منذ عام ١٩٩٤ نقول أننا مهنيون أننا نقدم الخدمات وأن هذا دورنا، لكن في النهاية ما الفرق بيننا وبين

العيادات الصحية الخاصة؟ لا شيء!» (Challand 2009: 201).

فمن الواضح أن القائمين على المنظمات غير الحكومية مضطرين إلى الاعتراف بـ «ضعف العلاقة مع المجتمع المحلي ... أي لم تسهم هذه المؤسسات خلال الانتفاضة بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة وقوية»، كما يتم الاعتراف بأن العلاقة مع الجهات المانحة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية كان لها أولوية على العلاقة مع المجتمع الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بالأهداف السياسية (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٨). لكن هذه الاعترافات مثل الخطايا التي يرى أنه إذا تم الاعتراف بها لا يعود هناك حاجة للتعامل معها، أو يتم التعامل معها كخصال موروثية في عمل المنظمات غير الحكومية التي لا بد من التسليم بها في مقابل جميع «الإيجابيات» أو «نقاط القوة» التي تمثلها المنظمات غير الحكومية «كمجتمع مدني» يقوم بمهمة التنمية والتمهيد لبناء دولة ديمقراطية (البرغوثي ٢٠٠٨؛ عبد الهادي ٢٠٠٤)، وإذا ما تم التعامل مع نقاط الضعف هذه يتم من خلال مجموعة من الإجراءات الشكلية والتقنية التي لا تغير شيئاً في عمل المنظمات غير الحكومية، أجدتها أو علاقتها مع المجتمع الفلسطيني واحتياجاته، مثلاً من خلال عمل دراسة احتياجات، أو من خلال عمل جلسات تقييم جماعية أو من خلال استثمارات يتم توزيعها على المستفيدين دون أن يتم بالضرورة الأخذ بما يأتي في هذه الوسائل التقييمية من معرفة، حيث تغلب المعارف والافتراضات المسبقة التي تضعها المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع مموليها. محاولة إثبات أن البرنامج المراد تنفيذه يشكل أولوية للناس يأتي لإثبات موقف أمام جمهور المنظمات غير الحكومية من الممولين وليس أمام الفلسطينيين، الذين قليلاً ما يكونون جمهور المنظمات غير الحكومية. ولأنها تستخدم لإرضاء الممول وليس لتخطيط البرامج على أساس احتياجات المجتمع المحلي، التي تكون قد قرّرت مسبقاً من خلال البرامج والمشاريع التي يتفق عليها مع الممولين، فإنه لا يكون مستغرباً أن يتم عمل هذه الأبحاث في وقت قصير جداً، أو التغاضي عن أي معلومات يتم الحصول عليها ولا تتطابق مع ما تم تخطيطه في المشروع.

ويتحدث كل من حنفي وطبر عن «نشوء تصرف نفعي اتجاه السكان المحليين»، حيث تكون معظم النشاطات التي تستخدم لادعاء علاقة تشاركية مع الناس المستهدفين في البرامج لغايات إرضاء المانحين، وادعاء تمثيل مصالح واحتياجات الناس مما قد يكسب المنظمة غير الحكومية سمعة جيدة لدى مموليها بغض النظر عن واقع علاقتها مع المجتمع الفلسطيني، الذي ترتبط بفئات معينة منه فقط يكون هؤلاء موجودين لتنفيذ البرامج والمشاريع عليهم، فهم مرة أخرى يبقون مستهدفين وموضوعات وليس مشاركين في عملية التنمية (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٣٨).

هذا التصرف النفعي تجاه المجتمع الفلسطيني يظهر في علاقة المنظمات غير الحكومية بتلك القاعدية أو التي تعمل على مستوى مناطق محدودة، هنا وضمن عملها في إطار رأسمالي، فإن المنظمات غير الحكومية تقوم بنفس العملية من توزيع الأدوار والمواقع وبالتالي من توزيع المصادر المالية التي تقوم على أساس هرمية مالية في الأساس ولكن أيضاً ثقافية ومؤسسية، هذه العلاقة التوزيعية غير المتكافئة يشار إليها عادة في خطاب المنظمات غير الحكومية بالتشبيك أو الشراكة، فبغض النظر عن الطريقة الإيجابية التي يقدم بها التشبيك كعامل معزز للمجتمع المدني، حيث تتعاون المنظمات غير الحكومية مع بعضها «لتحسين نوعية النقاشات العامة من خلال صلات أفقية وفي النهاية تحسين نوعية المجتمع المدني» (Challand 2009: 186 - 187)، إلا أنها في الحقيقة تقوم على فرض موقف المسيطر الذي يتحكم بتوزيع الموارد والقادر على تحويل الأفكار إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، فهي

في النهاية علاقة هرمية تكون المنظمات والمؤسسات المانحة الدولية الحكومية منها وغير الحكومية في أعلاها، بينما تكون المنظمات القاعدية محدودة المصادر الخارجية والمعتمدة على التبرعات المحلية والتطوع لكن بحاجة للمنح الصغيرة التي تعطيها لها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الأكبر أو تأخذها من المنظمات غير الحكومية الدولية مباشرة في أدناها، فالمنظمات غير الحكومية تعمل على تدريب وتعليم المؤسسات القاعدية على تلك المفاهيم والمعايير وأساليب العمل التي تلققتها من ممولائها الخارجيين، والتي تكون ذات أهمية فقط بالنسبة لهؤلاء المهتمين بمعايير الكفاءة الرأسمالية فالبرامج التي توجه إلى المؤسسات القاعدية تحت مسميات بناء القدرات أو التطوير المؤسسي تركز على

تطوير المصادر البشرية عبر البرامج التدريبية المختصة التي ينظمها المركز ... [ وأ تطوير العاملين في الإدارة العليا والإشرافية والتنفيذية، وتطوير النظم الإدارية والمالية والمعلوماتية داخل المؤسسات ومساعدتها على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة البيئة المتغيرة، وكذلك تطوير البنى التحتية لتلك المؤسسات وتفعيل التنسيق والتعاون والتشبيك فيما بينها.

ويقوم برنامج التدريب والبناء المؤسسي الذي تقدمه منظمة غير حكومية أخرى للعاملين في المنظمات غير الحكومية على المبادئ نفسها، التي تقع ضمن مفاهيم التنمية البشرية، حيث يتم إعطاء تدريب للفئات المستهدفة حول قضايا تعتبر رئيسية من مثل تطوير علاقات مع المنظمات الدولية، من خلال تدريب مهارات «العلاقات العامة، الاتصال، والظهور العام، بحيث يكون المشاركون مع نهاية البرنامج قد حسنوا قدراتهم على إعطاء عروض، الاتصال، استخدام الإعلام، وتخطيط وتطبيق نشاطات عامة / دعائية». هذه النشاطات تكون ضمن الدور الرئيسي المعطى للمنظمات غير الحكومية كمجتمع مدني فاعل، باعتبار أن هذا النوع من المهارات هو ما يحتاجه الفلسطينيون لبنوا مجتمعاً ديمقراطياً، وضمن مهمتهم في نقل ما تعلموه من مموليهم الدوليين إلى مؤسسات أهلية أخرى في المجتمع الفلسطيني، يكون من ضمن برامج التدريب التي تقدمها المنظمات غير الحكومية التدريب على تصميم المشاريع وكتابة مقترحات التمويل، وهذه البرامج يتم تبريرها بكونها حاجة ملحة للموظفين «الذين يعملون في تعريف المشاريع، تصميمها، وإدارتها والذين يرغبون في تعزيز مهاراتهم» (من ضمنها log frame). كما يتم تقديم برامج في التخطيط الاستراتيجي، بحيث يقوم البرنامج بـ «منح القضايا الأساسية والمهارات العملية في التخطيط والإدارة».

وبينما يكون المستهدفون من برامج المنظمات غير الحكومية هم الفلسطينيون، لكن هؤلاء يكونون موضوع عملها، وتتم الإشارة إليهم في التقارير كحالات فردية لكن ضمن تشبيهم كموضوعات أو مادة العمل، أو كأرقام إحصائية، بينما الجمهور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية الذي ينبغي إثارة إعجابه بدور المنظمات غير الحكومية «كفاعل مبدع وكفؤ من ناحية التكلفة في تقديم الخدمات» هو مجموعة نخوية من قيادات المجتمع (Challand 2009: 112) و / أو مجتمع الممولين الذين هم مصدر إنتاج هذه المنظمات.

فرسالة إحدى المنظمات غير الحكومية الحقوقية تبدو أنها تنحصر في الدفاع عن القوانين الدولية والقانون الإنساني الدولي أكثر من كونها مدافعة عن فلسطين والفلسطينيين، بحيث لا يبدو أن هناك في خطابها ما يجعلها فلسطينية أكثر من المؤسسات الدولية التي تحمل معاييرها وخطابها:

تتبع ... الأهداف التالية: محاسبة المنتهكين الفردين أمام المحاكم الدولية؛ محاسبة إسرائيل أمام الأمم المتحدة على انتهاكاتها وجرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن يعمل المجتمع المدني على محاسبة هؤلاء الذين ينتهكون القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية، ودفع دول الطرف الثالث إلى اعتبار القانون الدولي أولوية بما في ذلك حقوق الإنسان الدولية و القانون الإنساني الدولي في علاقتها مع إسرائيل.

وتكون من ضمن أهم إنجازاتها اعتماد العديد من المنظمات والهيئات المحلية والدولية لتوثيق هذه المنظمة لانتهاكات حقوق الإنسان، أما دورها في المجتمع الفلسطيني فيتمثل في التدريبات التي تعطيها في التوثيق لمثل هذه الانتهاكات، بغض النظر عما يعنيه ذلك بالنسبة لنضال الشعب الفلسطيني للتخلص من الاحتلال. بالنسبة لهذه المنظمة فإن وظيفتها فيما يتعلق بإجراءات الاحتلال المختلفة من قتل وحتى منع التجول هي التوثيق الذي يتم بإجراءات «عالية المهنية» من زيارة مواقع «الانتهاكات المدعاة»، رسم الخرائط، كتابة مسودات تقارير وأخذ شهادات مشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان. هنا المنظمة تعمل كمؤسسة رقابة دولية، توثق أي انتهاك للقانون الإنساني الدولي الذي ترى أنه ما وجدت حمايته، هنا القانون الإنساني الدولي تم تصنيفه ليكون معبوداً ومقدساً ككيان منفصل لا يرتبط بمؤسسات، ممارسات وأناس ومجموعات مهيمنة وأخرى مضطهدة.

في هذه الحالة الفلسطينيون يتحولون لمجموعة من الأرقام والبيانات الإحصائية التي يتم توثيقها وإرسالها إلى المنظمات والهيئات الحقوقية الدولية، وبذلك تكون المنظمة غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية قد قامت بمهمتها الأساسية في التوثيق الحيادي، الموضوعي، وغير المسيس للانتهاكات، وتكون حياديتها ولا تسييسها بدرجة حيادية مؤسسات النظام الرأسمالي العالمي الذي منه تعمل.

حنفي وطبر يبينان أن المنظمات غير الحكومية تفضل العمل من خلال برامج التوعية وورشات العمل التي لا يمكنها أن تحقق تراكمياً يؤدي إلى تغيير على صعيد المجتمع (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٩٧). وبالرغم من رفضهما اعتبار أن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أكثر تجاوباً مع الأجنداث العالمية من تجاوبها مع هموم المجتمع الفلسطيني، إلا أنهما يبينان أن مشاكل العدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني لم تكن على أعلى سلم الأولويات في عمل المنظمات غير الحكومية:

ولكن في حالة التأمين بالذات، تفاجئنا بأن الاهتمام الذي حظيت به من قبل الفاعلين غير الحكوميين، كان أقل بكثير من المتوقع على الرغم من أهميته في تأمين المساواة وإتاحة الإمكانية لكل الناس للحصول على الرعاية الصحية ... القضية هنا إذاً، إنه يمكن لهذه المنظمات تحسين علاقاتها مع السكان، من خلال آليات مساءلة تتجه نحو الأسفل، وتغرسها في تجمعات سكنية مختلفة، وتزيد من تجاوبها مع القضايا التي تهم الجمهور بشكل أكبر (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢١٨).

ويوجه عبد الهادي انتقاداً لتوجه المنظمات غير الحكومية نحو المجتمع الفلسطيني ببرامج من مثل «خلق فرص العمل الطارئة» والمساعدات العينية والنقدية وبعض البرامج الطارئة في القطاع الاجتماعي (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٩)، إلا أنه وفي تناقض وسم كتاباته عن المنظمات غير الحكومية كما كتابات آخرين من القائمين على هذه المؤسسات، يعود ليشير إلى أن هذه البرامج كانت من أولويات المجتمع الأهلي الفلسطيني التي دعمها المانحون،

بحيث لا يعود بإمكاننا الفصل بين أولويات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وأولويات المانحين، ولكننا نستطيع أن نلمس تبعية أجندة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للجهات المانحة الدولية من خلال العودة إلى أدبيات الأخيرة مثلاً خطاب البنك الدولي أو الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وما تحدده كضرورة من مشاريع يمكنها أن تحسن من ظروف العيش للفلسطينيين، وتساعدهم على الاستمرار تحت الاحتلال، بينما تكون الأولويات المقابلة التي يطالب بها عبد الهادي هي أيضاً تلك التي وضعتها الجهات المانحة، فالاختلاف هنا هو أي أولويات الجهات المانحة يأخذ الأولوية على البقية؟! فالبرامج التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في ظل ظروف الانتفاضة الثانية هي تلك الإغاثية من مثل:

برامج التشغيل الطارئ، وبرامج المساعدات العينية والتقنية، وكذلك بعض البرامج الطارئة في القطاع الاجتماعي، كالصحة والتعليم، والتعليم المبكر وتأهيل المساكن والإرشاد النفسي والاجتماعي وغيرها، إلا إن بعض الجهات المانحة اهتمت أيضاً باستمرار تنفيذ البرامج والمشاريع التي تم تصميمها خلال فترة ما قبل اندلاع الانتفاضة وأصرت على عدم تغيير مخرجات هذه البرامج، والالتزام بالنشاطات المتفق عليها، مما جعل التنفيذ في بعض الأحيان صعباً. نتيجة لعدم ملاءمة هذه البرامج لأولويات المجتمع المحلي في هذه المرحلة. من جهة أخرى، اهتمام المانحين ببرامج الطوارئ كان في بعض الأحيان على حساب أولويات التنمية، مما ترك آثاراً سلبية على عملية التنمية المستدامة وعمليات التحول الديمقراطي (عبد الهادي ٢٠٠٤: ١٠).

وضمن عملها في إطار الليبرالية الجديدة، فإن المنظمات غير الحكومية لم تدع فقط الحلول محل الدولة بل إنها أيضاً جاءت في إطار حيث يتم تقليص ما هو مقدم للمجتمع الذي تتم تجزئته إلى مجموعات تسمى مهمشة هي التي يتم استهدافها، في هذه الحالة يكون عمل المنظمات غير الحكومية قائماً على جزئية العمل، وجزئية الإنجاز، الذي يعتبر إنجازاً ليس بما أدخله على المجتمع من تغييرات بل بمجموعة من المؤشرات القائمة على تعريفات إجرائية تقنية قليلاً ما يمكن ترجمتها إلى تغييرات نوعية ملموسة:

يبدو أن التمويل الموجه بمشاريع يجيب عن ثلاثة أنواع من المنطق، أولاً: لم تعد الليبرالية الجديدة تهتم بالسكان كافة على المستوى الوطني، بل تقتصر المشاريع على مجموعة مستهدفة ومنطقة جغرافية. ثانياً، تركز قنوات المساعدة والهيئات المانحة على الآثار الملموسة أو النتائج التي يمكن حسابها رياضياً، ما يجعل العمل دائماً قصير الأمد بدلاً من أن يكون طويل الأمد. ويتعلق المنطق الثالث بالنوع الجديد للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجتمع الفلسطيني، التي لم تعد مجموعات تضامن. فلدى البعض منها القليل من المعرفة والخبرة بالمجتمع المحلي، ولهذا تفضل العمل ببطء والتركيز على التعاون على المدى القصير (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٩٢).

وضمن معايير الكفاءة التي تسير على هداها المنظمات غير الحكومية، أصبح من الرائج طرح أن ورشات العمل والتوعية والمحاضرات التي يمكن من خلالها جمع عدد كبير من الناس وطرح مفاهيم ليبرالية غربية على مجموعة من القرويين يعتبر نشاطاً يتسم بالكفاءة والفعالية في الوقت الواحد (المصدر السابق: ١٩٤).

لكن إتباع منهج المدافعة بدلاً من تقديم الخدمات باعتباره أكثر كفاءة وبالتالي أكثر فعالية لا يصل إلى أولئك الذين لا يكون همهم الأكبر الموضوعات التي تتناولها هذه المحاضرات بل تكون ذات أهمية أكبر بالنسبة لأناس يعرفون

ولديهم توجهات في هذا الموضوع مثلاً المتعلمين، حتى لو وصلت إليهم هذه الأفكار والمفاهيم فإنها لن تعمل بالضرورة على تغيير شيء في حياتهم طالما كانت لا ترتبط بظروفهم.

فمثلاً تعمل المنظمات غير الحكومية النسوية على التعامل مع قضايا المرأة في إطار فكري ليبرالي لا يرتبط كثيراً بواقع النساء الفلسطينيات وأشكال الاضطهاد المتداخلة التي يعشنها، حيث يتم تفصيلها إلى أقسام منفصلة ضمن التقسيمات الليبرالية المعتادة من عام وخاص مع إضافة العنصر الاستعماري دون تحليل للكيفية التي تعمل بها هذه بشكل متداخل وغير قابل للفصل، بينما تكون النتيجة في الممارسة هي فصل تعسفي يؤدي إلى تعامل مجزوء مع قضايا النساء فمن جهة حديث عن نضال ضد «الذكورة العسكرية» ضمن أجندة نسوية عالمية، تتغاضى عن علاقات القوة بين النساء، وعن كون النساء في الكثير من الحالات جزء من هذه الذكورة العسكرية، ومن جهة أخرى حديث عن نضال على ثلاثة مستويات: الخاص، العام (من الإرث الليبرالي الغربي) والاحتلال الإسرائيلي من السياق المحلي، لكن هذا أيضاً يتم «لبررة» العمل عليه من خلال اعتماد مرجعيات حقوق الإنسان الدولية، كما يظهر في تعريف إحدى المنظمات غير الحكومية النسوية للقهر الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات: «فهذه الجوانب الثلاثة مجتمعة - عنف الاحتلال الإسرائيلي، والعنف في المحيطين الخاص والعام في المجتمعات الفلسطينية يمثل المصادر الرئيسية لكافة أشكال العنف ضد المرأة في فلسطين».

وبشكل عام يبقى تأثير عمل المنظمات غير الحكومية محصوراً بعلاقاتها مع المؤسسات والهيئات الخارجية والدولية، فنشاطها حتى ذلك الذي يكون جزء منه تنظيم الناس لنشاط سياسي معين، يبقى موجهاً للرأي العام العالمي، وغير مرتبط بما يمكنه أن يؤثر في واقع حياة الناس، متمسكاً بالتكرار والتنافس واعتبار كل منظمة غير حكومية أنها الرائدة والقائدة لأشكال الفعل هذه، بينما يبقى الفلسطينيون موضوعاً للتقارير، ولجلب التمويل والبرامج التي يتم تخطيطها، حيث يتم تسويق هذه النشاطات للممولين على أنها ضمن دور المنظمات غير الحكومية «كحركات اجتماعية» يتم تعريفها بنشاط هذه المنظمات في عمليات الدعم والمناصرة والتي تتمثل في المشاركة في المنتديات والمؤتمرات العربية والدولية، والتي تكون من أهم إنجازاتها الحملات الدولية «لحماية الشعب الفلسطيني» من خلال الوفود الدولية الداعمة والمتضامنة والتي تأتي للإطلاع على مجريات الأحداث وللتأكد من كون الفلسطينيين ضحايا سلبين للاحتلال، لا يواجهونه إلا بالمقاومة اللاعنيفة المدنية، وهنا يكون الفلسطينيون مرة أخرى الموضوعات التي يتم عرضها وكتابة تقارير عنها من قبل الفاعلين من هؤلاء العاملين في المنظمات غير الحكومية وشركائهم الدوليين (شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التقرير الإداري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥: ٨).

أما شركاؤها الفلسطينيون فيكونون على مستوى النخبة السياسية أو النخبة المثقفة وليس على مستوى الجماهير، حيث تحاول شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن تلعب دور رائدة المجتمع المدني الفلسطيني المؤثرة في أحداثه السياسية والاجتماعية من خلال تنظيم والمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل حول قضايا من مثل الإصلاح الوطني أو خطة الانسحاب الإسرائيلي من غزة حيث هناك حاجة لمناقشة عملية الإدارة التي سيتولاها الفلسطينيون بعد هذا الانسحاب وتقسيمها ما بين السلطة والمنظمات غير الحكومية، أو مؤتمرات الشفافية والمساءلة، وضمن الهدف التنموي الأكبر في تعزيز السلام وثقافته يبرز عمل الشبكة في «تشكيل مجموعة فلسطينية للعمل في مجال حل النزاعات. تهدف الدورات واللقاءات إلى تطوير القدرات والمهارات للمؤسسات

المشاركة في قضايا التعامل مع النزاعات»، وغيرها من قضايا التأثير في سياسات السلطة خاصة تلك المتعلقة بالسياسة تجاه المنظمات غير الحكومية، وضمن مهمة إدخال الديمقراطية العمل على قانون الانتخابات ومراقبة إجراءاتها (شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، التقرير الإداري ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥: ٨).

ويكون إتباع أسلوب المحاضرات والمؤتمرات محاولة لتجنب الفعل أو التعامل مع المشاكل الموجودة ومسؤوليتها في ذلك (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ١٩٨ - ١٩٩)، مثلاً عندما يكون كل ما تفعله المنظمات النسوية عندما تتعرض النساء للقتل من أجل الميراث أو تحت مسميات الشرف، أن تجتمع في إحدى الفنادق الفخمة في رام الله، لتقوم بصياغة رسالة ترسلها إلى صانعي القرار بينما لا يتم تنفيذ أي احتجاج عملي يصل إلى المجتمع حيث يتم تنفيذ هذه الممارسات. فلإنجازات التي يذكرها أحد المراكز النسوية الفلسطينية لا تكمن في تحرير النساء الفلسطينيات من أشكال الخضوع التي يعيشنها بل من خلال صياغة رؤية نسوية تقوم على معايير حقوق الإنسان، التي تكون حقوق النساء جزءاً منها وفقاً لهذه الرؤية، وتقاس إنجازات المركز إضافة إلى ذلك مثلها مثل المؤسسات الحقوقية الأخرى من خلال تطوير علاقاتها مع المؤسسات الحقوقية الدولية الأخرى، بغض النظر عن الإنجازات التي حققت للنساء الفلسطينيات:

تمكن المركز، خلال سنوات عمله، من تحقيق عدد من الإنجازات الهامة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة الفلسطينية، وذلك من خلال صياغة رؤية نسوية تهدف إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد منح المركز في عام ١٩٩٨ الجائزة الفرنسية السنوية لحقوق الإنسان على مبادرته للتأثير في صانعي القرار والمشرعين الفلسطينيين لتبني قوانين وتشريعات وسياسات تكفل المساواة وحقوق المرأة الفلسطينية. كما منحت مجلة MS. Magazine مديرة المركز ... جائزة امرأة عام ٢٠٠٢. وفي العام ٢٠٠٥، أعلنت مؤسسة التعاون، المؤسسة التنموية الفلسطينية، منح المركز جائزة «التعاون» للتميز في الأداء ٢٠٠٥ ومكافأة بقيمة ٥٠ ألف دولار. كما نال المركز في العام ٢٠٠٥ صفة استشارية خاصة لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي.

البرغوثي (١٩٩٨) يغطي على عجز المنظمات غير الحكومية عن أن تقوم بالدور الذي تدعيه سواء من ناحية الحلول مكان الدولة في تقديم الخدمات أو من ناحية عدم تمثيلها لمصالح المجتمع الفلسطيني، بنقطتين أساسيتين أنها غير ربحية وكأن هذا سيعني بالضرورة أنها تؤدي إلى منفعة الناس، والثانية أنها طالما أعلنت أنها تخدم المصلحة العامة ولم تكن تخدم مصلحة شخص معين فإنها ستكون بالضرورة عاملة من أجل المصلحة العامة، وهو هنا يتجاهل الفئوية والتنافس بين المنظمات غير الحكومية حتى في إعلان كل منها أنها تعمل للمصلحة العامة، فهذه في أحسن الأحوال تعني مصلحة المنظمة والقائمين عليها.

أما بالنسبة للدور الوطني المقاوم الذي ترى المنظمات غير الحكومية أن بإمكانها أن تلعبه في مجتمعها هو التعامل مع الأمر الواقع، لكن هنا لا يكون واضحاً ما إذا كان المقصود تحدي الأمر الواقع أو التكيف معه، خاصة أنه عادة ما تتم الإشارة إلى الأمر الواقع في الخطاب الذي يتحدث عن «فشل الأحزاب» - اليسارية خاصة - في التعامل مع تطورات أو سلو خاصة تلك التي رفضتها، من هنا يبين البرغوثي أن أفضلية المنظمات غير الحكومية تكمن في قدرتها على التعامل (التكيف) مع التغيرات التي فرضتها أو سلو على الأرض.

ليس للشعب الفلسطيني إلا أن يواجه الأمر الواقع بالأمر الواقع على الأرض. وليس هناك أفضل من المنظمات الأهلية كي تقوم بهذا الدور الوطني المقاوم. وهي تستطيع أن تعمل في القدس وفي مناطق ج ومناطق ب خارج إطار القيود التي يفرضها اتفاق أوسلو. ولعل حادثة البنك الدولي الذي أنشئ لدعم المنظمات الأهلية والتفاوض الذي رافقها مع البنك الدولي بشأن القدس معبرة في هذا المجال، فعندما مارس البنك الدولي ضغطاً على السلطة من أجل أن تتنازل وتسمح بوجود صندوقين منفصلين، واحد للقدس وواحد للضفة الغربية، تقدمت المنظمات الأهلية للمساعدة وفاوضت البنك الدولي بالتعاون مع الوزارات المختلفة وهددت بمقاطعة الصندوق ما لم تعامل القدس مثل سائر الأراضي المحتلة وحققت إنجازاً تمثل بتراجع البنك الدولي عن مطالبه السابقة. هذا نموذج لما يمكن أن تقوم به المنظمات الأهلية إذا جرى التعامل بذكاء ومرونة مع التعددية وتعدد الأدوار. وتمثل مقاومة الاستيطان ميداناً هاماً لنشاط المنظمات الأهلية التي تستطيع أن تقوم بدور هائل في شق الطرق الزراعية وفي البناء في المناطق المهتدة بالمصادرة. وما تنفذه المنظمات الزراعية مثل لجان الإغاثة الزراعية يمثل نموذجاً للدور التنموي الوطني المقاوم الذي يجب أن تقوم به المنظمات الأهلية (البرغوثي ١٩٩٨: ٧٦)

المنظمات غير الحكومية هنا وفي هذا المجال تثبت قدرتها على أن تحل محل السلطة لكن هذه القدرة هي تلك التي أعطاها إياها الاحتلال، فعندما تمنع السلطة من الوصول إلى جميع الفلسطينيين، تصل المنظمات غير الحكومية، وعندما يقوم الاحتلال بمصادرة الأراضي أو تدمير المزروعات تقوم المنظمات غير الحكومية بمشاريع إغاثية، ليس من الممكن الجزم ما إذا كانت هذه المشاريع تقوم بمساعدة الناس على الصمود أو تقوم بتحمل نتائج أفعال الاحتلال عنه، في الوقت الذي تحافظ فيه على الوضع القائم كما هو، بينما تروج للمانحين الذين يأتون بهذه البرامج، بحيث تعمل على التغطية على عمليات اللاتنمية التي تؤدي إليها علاقة التبعية للتمويل الخارجي، وما ينتجه النظام الرأسمالي الجديد من استغلال واضطهاد وإفقار متزايد للشعوب، وفي الحالة الفلسطينية، فإنها أيضاً تخدم في التغطية على الدعم الذي يقدمه هذا النظام للاحتلال الإسرائيلي.





## خاتمة: هل يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون بديلاً مقاوماً؟

كما تم بيانه في الأقسام السابقة، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تعمل ضمن إطار الليبرالية الجديدة، وخطابها التنموي هو ذلك الذي ترى المنظمات والهيئات التنموية الدولية أنه يحقق التنمية في بلدان العالم الثالث، وكونها تلعب دور الوسيط بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي، فإن المنظمات غير الحكومية تتبنى أفكار التنمية البشرية التي تركز على الأفراد، وعلى خياراتهم العقلانية، بينما تتعامل مع الفقر على أنه مشكلة يجب العمل على تخفيفها، وليس القضاء عليها طالما أن هذا يتطلب القضاء على النظام الرأسمالي، وتتعامل مع المشاكل السياسية على أن هذه تحل ببساطة إذا ما تم إتباع خطوات الديمقراطية الليبرالية الغربية، بينما يعمل النظام الرأسمالي العالمي على التأكيد من أن مثل هذه الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق في المجتمعات المستعمرة، حيث تحققها، يمكن أن يكون فيه ضرر لمصالح الرأسمالية الغربية، مثلاً أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية إلى فوز قوى سياسية غير متحالفة مع الغرب الإمبريالي. باختصار، خطاب التنمية البشرية هو ذلك الخطاب الذي يمكن النظام الرأسمالي من الاستمرار في عمليات الاستعمار والقهر التي يمارسها بينما تتحمل المجتمعات المستعمرة مسؤولية خضوعها للاستعمار طالما أنها مكونة من أفراد عقلانيين، عقلانيتهم أو افتقارهم لها هي السبب الكامن وراء البؤس الذي يعيشونه.

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أخذت دور الوسيط بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الدولي، وهي لا تشكل مجتمعاً مدنياً إلا في حدود مفهوم الوساطة، لكنها لم تتمكن من القيام بتمثيل الفلسطينيين، ومصالحهم سواء أمام السلطة الفلسطينية، كما يكون الادعاء، أو أمام المجتمع الدولي الذي يشكل سلطة على المجتمع الفلسطيني. فغياب احتياجات وألويات الشعب الفلسطيني في عملها يعكس «توجهاً نخبويًا أو فوقياً لدور المنظمات غير الحكومية» (Challand 2009: 112)، ورؤيتها التنموية عادة ما تعكس رؤى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، كما أن القائمين على هذه المنظمات التي تحمل أجندة التنمية الدولية يحملون معها أيضاً الرؤية التحديثية ذاتها والتي تقوم على نفس النظرة الغربية الاستشراقية للمجتمعات الأخرى، تلك غير الغربية.

القائمون على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية قد يكونون «نشط[ي] العمل الوطني القومي واليساري» ولكن سابقاً، الآن هؤلاء أصبحوا مرتبطين بأجندات أخرى وتمويل آخر، من مصادر أخرى غير تلك التي دعمت العمل الوطني واليساري في الماضي (بشارة ١٩٩٧: ٣٩٦). وضمن علاقاتها وارتباطاتها الجديدة أصبحت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتبنى الأجندة الدولية والأولويات الدولية ومن ثم تعمل على تأسيس خطاب سياسي جديد يقوم على ادعاء أن هذه الأجندة والأولويات الدولية هي أولوية فلسطينية، والنضال من أجلها هو نضال وطني:

العمل من أجل الديمقراطية في حالة الوضع الفلسطيني لا يتعلق بالسعي من أجل نظام أفضل فحسب، بل يتعدى ذلك ليغدو شرطاً من شروط الإنقاذ الوطني لمستقبل الشعب الفلسطيني. وبدون آليات ديمقراطية تنظيم المجتمع الفلسطيني والحركة الوطنية الفلسطينية، لن نستطيع أن ننتج قوى قادرة على التصدي لإسرائيل، أو حتى التفاوض الناجح معها على المدى البعيد (البرغوثي ١٩٩٨: ٧٩).

ورغم ادعائها قيادة المجتمع المدني إلا أن هدفها يبقى في أقصاه «التأثير على السياسة والتخطيط في حين يختلف عن العمل السياسي في تعامله مع الجزئيات دون تقديم تصور عام حول السياسة، أي دون أن يهدف إلى تغيير السياسة القائمة ونظام الحكم» (بشارة ١٩٩٧: ٣٩٨). منذ أوصلو، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أصبحت أدوات ومبادرات اللاتسييس من جهة، ودعم مشروع السلام من جهة ثانية، ولأنها أصبحت أدوات لمشروع دولي، تعتمد لغة ومعايير ليست من ضمن أولويات شعب تحت الاحتلال، إنجازاتها أصبحت تقاس بقدرتها على كتابة التقارير، التخطيط طويل الأمد، استخدام نموذج التحليل المنطقي ووضع أهداف ومؤشرات قابلة للقياس، تلك التي تعتبر إنجازاً لمموليها، ولكن لا تعني شيئاً بالنسبة للفلسطينيين، الذي يفترض أنها موجودة لتمثلهم، وبالتالي فإن إحدى أهم سماتها بعد أوصلو هو افتقارها إلى القاعدة الشعبية (Hammami 2000).

ولا نتوقع أن يكون لدى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية رؤية للقضية الفلسطينية تختلف عما هو مطروح فهي أحياناً تتحدث بلغة السلطة الفلسطينية أي لغة المفاوضات، وأحياناً أخرى تتحدث بلغة المقاومة، لكن المقاومة الشعبية السلمية غير العنيفة أي تلك التي يقبلها بعض مموليها، فالبرغوثي في الاقتباس أعلاه، تحدث عن تصدي ومفاوضات معاً، مؤكداً مرة أخرى على الموقع السياسي غير الواضح للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بينما يبين عبد الهادي السيناريو الذي يراه الأفضل للقضية الفلسطينية وهو يقترب أكثر من لغة الممولين والسلطة معاً:

نجاح المجتمع الدولي بإقناع الأطراف الفلسطينية و«الإسرائيلية» بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي إحياء «عملية السلام» وفق «خارطة الطريق» التي وافق عليها جميع الأطراف. والتي لا تزال هي الإطار القانوني والسياسي الوحيد المعترف به من قبل الأطراف المختلفة. في هذه الحالة تتعزز إمكانيات التنمية البشرية واستراتيجيات بناء الدولة الفلسطينية على حساب الرؤية الإغائية واستراتيجيات البقاء والصمود (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٦).

فمشروع التحرر الوطني بالنسبة لعبد الهادي أصبح مرتبطاً بمشروع الدولة الفلسطينية التي أفرزتها أوصلو، وبالتالي بالتزام الاتفاقيات الدولية والمطالب الدولية خاصة فيما يتعلق بأداء السلطة، هكذا يعمل عبد الهادي على تحويل الأجندة الدولية إلى «أجندة تحرر وطني فلسطيني»:

من جهة أخرى، ربطت المنظمات الأهلية الفلسطينية عملية التحرر الوطني وإنجاز الدولة الفلسطينية، بضرورة إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها المختلفة، وبضرورة تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وبذلك فقد توافقت مع وجهة نظر المجتمع الدولي، الذي يربط أيضاً بإحكام ما بين إنشاء الدولة الفلسطينية وضرورة إصلاح جذري سياسي في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية (عبد الهادي ٢٠٠٤: ٢٠).

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بتركيزها على خطاب الديمقراطية والإصلاح، وضعت نفسها على جانب المنظمات والهيئات الدولية التي تحمل مهمة الحضارة الديمقراطية – الاستعمار – إلى فلسطين، وهي تعمل وفق قواعد العمل والمعايير التي يفرضها الممولون، بينما تكون نقطة امتيازها لديهم أنها من المجتمع الذي فيه يتم «التدخل»:

مثل هذه المنظمات تسمى أحياناً «مهجنة»، أي أنها محلية جزئياً ودولية جزئياً. قائمة على نموذج سماسرة الديمقراطية الأوروبيون – الأمريكيون، المنتفعون من المشاريع يكونون في الأغلب نخبة، مدنية، أجهزة تفكير ليبرالية، ومتهنوا مدافعة، مقدمين أنفسهم عادة بأسماء مختصرة مثل تلك الشائعة عند المانحين مثل PNGO YIDD . المنظمات المهجنة عملت على تقاطع المجتمع المدني المحلي والدولي، حيث يتم التحدث بالإنجليزية و/أو الفرنسية مع العربية، المعايير الليبرالية من الدفاع عن البيئة، النساء، وحقوق الإنسان تسود، وممارسات مكتبية عالمية تكون ملاحظة. بالتالي الوكالات العربية «المهجنة» انضمت إلى مصافي سماسرة الديمقراطية بحد ذاتها، كاسبين منحاً مباشرة وعقود من مصادر دولية، أحياناً بالتنافس مع مراقبيهم. مشروعهم كان جزئياً مشروع ترجمة تمثيل عابر للثقافات. فضاءاتهم المادية كانت مجهزة و متموقعة بما يلائم استقبال الوفود الأجنبية. أجنحة مؤتمراتهم تكون في أحسن الفنادق في مركز المدينة. بشكل متزايد «ممثلي المنظمات غير الحكومية» مثلوا بلدانهم في المؤتمرات العالمية والاتحادات مع زملاء من كل العالم. مثل هذه المؤتمرات كانت مواقع مهمة لعولة خطاب عن الديمقراطية (Carapico 2003: 390).

وبينما ترى كرابيشو أن المنظمات غير الحكومية، الشبكات التي تشكلها والمؤتمرات التي تشارك فيها تبقى جزءاً من أدوات العولة الرأسمالية القائمة على مبادئ الليبرالية الجديدة، إلا أن هذه المنظمات ترى في نفسها في الكثير من الحالات أدوات مقاومة لهذه العولة، باعتماد مفاهيم ماركسية قديمة وحديثة عن نضال عالمي ضد الرأسمالية. مع ذلك ماركسية هذه المنظمات تنتهي عند فكرة التشبيك والتحالف العالمي، أما الأهداف الماركسية، بشكل أساسي تلك المتعلقة بالقضاء على الرأسمالية، فإنها غير موجودة في خطاب أي من هذه المنظمات. مع ذلك، يرى هاردي ونيجري أن هناك إمكانية لوجود إمبراطورية مضادة – عولة بديلة – لتنظيم سياسي بديل لذلك القائم على الليبرالية الجديدة (هاردي ونيجري ٢٠٠٢). إلا أنه يبقى هناك مشكلة في تحديد العدو الذي ضده يتم النضال، ففي زمن مع ما بعد الحداثة، الحدود والأمكنة تصبح مختلطة، والاستغلال لا متركزاً، ويصبح من الصعب تحديد مواقع القمع، وبالتالي مقاومتها (المصدر السابق: ٣١٢). هما يريان أنه من الممكن النضال والمقاومة، حتى لو لم يكن العدو الذي يتم النضال ضده محدداً وواضحاً.

في أدبيات المنظمات غير الحكومية، مقاومة العولة تكون من خلال تشكيل مجتمع مدني دولي يشارك في قمع الأمم

المتحدة ويعمل على:

تنظيم قمم موازية لتحدي اجتماعات الدول الثمانية والسبعة الكبرى، واجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قمم الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأمريكية الشمالية والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس وغيرها من قمم الدول. مثل هذه المبادرات بدأت من الحاجة إلى مواجهة قرارات القوى العالمية على موضوعات - مثل الدين، قواعد الاستثمار العالمي، التجارة، التنمية - التي تعلقت بشكل متزايد بقضايا اقتصادية وتبعات النموذج المسيطر من العولمة القائمة على الليبرالية الجديدة. مثل هذه التحديات - عادة تواجهها أكثر من العلاقة مع قمم الأمم المتحدة - ساعدت في توسيع رؤية ونشاطات منظمات المجتمع المدني في القضايا العالمية، وفي إعطاء زخم لأموال الحركات الاجتماعية العالمية (Pianta 2005: 15).

بيانتنا هنا يرى أن القضايا التي تتم مناقشتها في مؤتمرات من مثل تلك التي تنظمها الأمم المتحدة أو البنك الدولي غير قادرة على التعامل مع قضايا اضطهاد مصدره الرئيسي النظام الرأسمالي، فلا يمكن حل إشكاليات «الاقتصاد العالمي، البيئة والعلاقات العرقية» دون تحدي هيمنة العولمة القائمة على الليبرالية الجديدة وسياساتها الداعمة للسوق (Pianta 2005: 16). بينما يمكن للمنتدى الاجتماعي العالمي أن يوفر مجالاً للحركات الاجتماعية التي يمكنها أن تشكل تنظيمًا مقابلاً للعولمة الرأسمالية، ولكن تبقى مشكلة السؤال عن من يشارك في هذا المنتدى، خاصة من بلدان الجنوب، عن أولئك الذين يملكون إمكانيات التخاطب بلغة عالمية، الذين يملكون المصادر الكافية التي تمكنهم من السفر والمشاركة، أو القادرين على التفاوض مع علاقات القوى المختلفة التي تربط بين المشاركين فيه، هؤلاء عادة ما يكونون من العاملين في المنظمات غير الحكومية التي تسير وفق مبادئ الليبرالية الجديدة، ولكنها تعبر عن استيائها منها من خلال المشاركة في مثل هذا المنتدى، مؤكدة مرة أخرى على موقفها السياسي غير الواضح، والسؤال هو إلى أي مدى يمكن اعتبار هذا المنتدى موقع مقاومة للعولمة الرأسمالية، وإلى أي مدى يختلف عن المؤتمرات التي تنظمها الأمم المتحدة والمنظمات المختلفة التابعة لها.

بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، المشاركة في هذه المؤتمرات تعتبر الإنجاز الرئيسي الذي تقدمه للمجتمع الفلسطيني، حيث يتسنى للفلسطينيين أن يعرضوا قضيتهم ويبيّنوا الانتهاكات التي ترتكبها «إسرائيل» ضدهم، ضمن ما يعرفه المجتمع الدولي على أنه انتهاكات، وهي من خلال هذا الدور تبين تميزها في حملها للقضية الوطنية الفلسطينية. هذا الشكل من «المقاومة»، يبقى ضمن تلك الأنظمة والمعايير التي تشكل النظام الرأسمالي، لا تلك التي تتحدها، وتهدهه، بينما يبقى لدى العاملين في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، هؤلاء العاملين في الميدان والذين يعتقدون بأهمية أولويات الفلسطينيين، وسائل جزئية ومخفية للمقاومة، تلك التي قد تقدم مساعدات جزئية لبعض الفلسطينيين في بعض المناطق، ولكنها أيضاً لا تتحدى النظام الذي أوجد المنظمات غير الحكومية وأعطاه دورها الوهمي كفاعل رئيسي.

المقاومة لهيمنة الأجندة الليبرالية الجديدة في عمل المنظمات غير الحكومية قد تكون من خلال استخدام طريقتين في العمل من جهة التعامل مع الاحتياجات والأولويات المحلية واستخدام لغة وطنية محلية عند التعامل مع الفلسطينيين، ولغة أخرى تنتمي إلى خطاب الليبرالية الجديدة وأولوياتها عند الحديث مع الممولين والمانحين (Challand 2009: 167)، هذا يمكن أن ينطبق على عمل المؤسسات التنموية مثل معاً، ولجان العمل الصحي،

الإغاثة الطبية والزراعية، ولكن ليس بشكل كامل. مع ذلك مثل هذا الموقف في أحسن الأحوال يبقى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في موقع وسيط بين مجتمعها ومولائها ولا يجعلها جزءاً من هذا المجتمع، وبالتالي يبقى دورها في قيادة مجتمع مدني فلسطيني غير حقيقي.

وهناك أساليب أخرى من رفض أجنادات المنظمات والجهات المانحة التي لا تشكل أولوية للمجتمع الفلسطيني، فهناك ما يسميه حنفي وطبر نموذج الهروب الفردي، إمكانية أن ترفض المنظمة غير الحكومية أن تنفذ برنامجاً أو مشروعاً معيناً، هذا يحل مشكلة منظمة غير حكومية معينة ولكن في ظل زيادة عدد المنظمات غير الحكومية، وتنافسها على التمويل الأجنبي، يمكن لهؤلاء الممولين أن ينفذوا أجنادتهم من خلال منظمات غير حكومية فلسطينية أخرى، أو يقوموا بتنفيذها بأنفسهم. لكن النموذج المقاوم الآخر الذي يتحدث عنه حنفي وطبر هو الخاص بالمنظمات العاملة في قطاع حقوق الإنسان، والتي بينت هذه الورقة أنها الأكثر استجابة للأجندة الدولية والأكثر استخداماً لمعايير ولغة منفصلة عن المجتمع الفلسطيني، إلا أنه كان بإمكان حنفي وطبر أن يقيما حكمهما هذا باعتبار أن المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية «تعبّر عن منظورها وتقاوم الانتماء بشكل مطلق لأجندة حقوق الإنسان العالمية... وتخرط في توصيف أجندة حقوق الإنسان الدولية» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٨٤)، لكن لا يبدو واضحاً في دراسة حنفي وطبر كيف تقوم هذه المنظمات بعملية التوصيف التي يتحدثان عنها، أو كيف يمكن لأجندة حقوق إنسان دولية وهي جزء من النظام الدولي الحالي أن تعبّر عن قضايا الفلسطينيين.

وبينما يرى حنفي وطبر أن المنظمات غير الحكومية الحقوقية الفلسطينية هي حركة ذات توجه «يساري»، إلا أنهما يقولان أنها تتسم بالفردية (المصدر السابق: ١٤٦)، باستخدامها لغة محايدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقضايا الاحتلال (المصدر السابق: ١٤٧)، وهي تعمل كمراقبة على انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها (المصدر السابق)، وتعتمد واستخدمت «استراتيجية اللجوء إلى المحاكم بشكل كبير للدفاع عن حقوق الفلسطينيين المقيمين في القدس، ولتوليد الدعم المجتمعي وزيادة الوعي» (المصدر السابق: ١٤٨). ويكون علينا أن نطرح السؤال عن تعريف «اليساري» وفقاً لحنفي وطبر، وطبعاً للعديد من القائمين على المنظمات غير الحكومية، حيث أن السمات السابقة تبدو أقرب إلى المعايير والمكونات التي تقوم عليها الليبرالية الجديدة، فهل يساري تعني ليبرالية جديدة، أم أن يساري عادة ما تستخدم في مجتمع كمجتمعنا لتشير إلى كل ما هو معتبر غير فلسطيني، سواء أكان اشتراكياً، راديكالياً أو ليبرالياً؟

يسارية المنظمات غير الحكومية بالنسبة لها تتمثل في مقاومتها للسلطة، هذه المقاومة تتمثل في رفضها دمج المنظمات غير الحكومية في السلطة، وفي وجود قانون يضمن استقلالية المنظمات غير الحكومية في العمل، بشكل أساسي ينظم التنافس بين السلطة والمنظمات غير الحكومية في سوق الليبرالية الجديدة على التمويل، وتحاول هذه المنظمات تأكيد أولوية الأجندة الوطنية في خطابها من خلال التأكيد على رفض وثيقة الإرهاب الأمريكية (البرغوثي ٢٠٠٦) بينما تتلقى العديد من المنظمات غير الحكومية التي هي عضوة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هذا التمويل وتعمل وفق أجندة أمريكية واضحة كما رأينا في الأقسام السابقة.

المنافسة على التمويل لا تكون فقط مع السلطة بل أيضاً مع المنظمات الدولية، هذا التنافس أيضاً يوضع ويبرر ضمن إطار مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته التحررية:

التمويل الخارجي يسعى إلى تحويلنا جميعاً إلى لاجئين يعيشون على برامج الطوارئ والمساعدات الإنسانية والإغاثات الطارئة متحولاً هو إلى وكالة غوث، معظم التمويل يوجه حالياً إلى وكالات الأمم المتحدة (الأثروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وهذه الوكالات لا تتقاضى فقط ١١-١٣٪ بدل مصاريف إدارية وهذا بحد ذاته عبء كبير علينا، بل وتقرر السياسات حسبما ترتئي (البرغوثي ٢٠٠٦).

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تكون مشروع مقاومة ومشروع تنمية إلى الدرجة التي تكون بها هاتان سلعة مطلوب الترويج لها في السوق الذي به تعمل المنظمات غير الحكومية، وطالما كانت هذه السوق هي سوق الليبرالية الجديدة، فإن مكونات ومواصفات هذه السلع تصبح محددة دولياً في هذا الإطار، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية هي فقط الوكيل الموزع في فلسطين، هي تبيع أفكاراً ومفاهيم من خلال برامج تدريب وورشات عمل ومحاضرات، أو تبيع خدمات، وتتلقى ثمن ما تبيعه ليس من الزبائن الفلسطينيين الذين يتلقون هذه البرامج ولكن من ممولائها، وبالتالي هي موظفة لدى واحدة أو عدة من الشركات العالمية العابرة للقارات وتعمل وفق معاييرها ومبادئها، وهي مسؤولة ومحاسبة لدى هؤلاء الذين يشغلونها وليس أمام المجتمع الفلسطيني. وفي موقعها هذا، لا يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية الفلسطينية أداة تنمية في المجتمع الفلسطيني، طالما كان فهمها للتنمية هو ذلك الذي يحمله مشغلوها، أي تنمية دون القضاء على النظام الرأسمالي، تقسيم العمل العالمي، والاستغلال المتأصل فيه، وطالما كانت تتحدث عن تنمية غير تلك المرتبطة بمقاومة الاحتلال والتخلص منه، وليس الاعتراف به من خلال التوجه إلى محاكمه، أو القيام بمسؤولياته من خلال تعويض ما يقوم بتدميره، أو مشاركته والمجتمع الدولي في تحويل الفلسطينيين إلى متسولين، متسولي فرص عمل مؤقتة، أو سلات غذاء، أو قروض لمشاريع صغيرة، أو بيانات شجب واستنكار من أطراف دولية مختلفة، أو أساليب واستراتيجيات مقاومة شعبية وسلمية، تحت مسمى القدرة المتميزة للمنظمات غير الحكومية على التعامل مع الأمر الواقع. هذه الرؤية التنموية التي تحملها المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ضمن تبعيتها للهيئات والجهات التنموية الدولية ستبقيها كما أبقت السابقة غير قادرة إلا على إعادة إنتاج الفقر والاستغلال لهؤلاء الذين تقول أنها تعمل على تنميتهم.

مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحطّي:  
مراجعة نقدية في /من زمن  
«التنمية» الفلسطيني

حازم النملة





«المهمة السياسية الحقيقية هي نقد عمل المؤسسات التي تبدو في الوقت نفسه محايدة ومستقلة، بطريقة تزيل النقاب عن العنف السياسي الذي مورس دوماً عبرها».

مشيل فوكو

## توطئة

مما لا شك فيه أن دور مجتمع المانحين في عملية التنمية، قد شكل مركز استقطاب للكثير من الباحثين والمهتمين للخوض في غمار هذا الدور والتفاعل معه، لينتجوا ثروة كبيرة ومتشعبة من الأدبيات والوثائق التحليلية التي حاولت التعامل مع هذا الدور ضمن مستوياته المختلفة. ولم تكن الحالة الفلسطينية، على الرغم من خصوصيتها،<sup>(١)</sup> لتشكّل شذوذاً عن هذا السياق، فقد حمل العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي الكثير من الأدبيات والدراسات التي حاولت وصف وتحليل هذا الدور وارتباطاته ضمن التجربة التنموية الفلسطينية. ومن الملفت للنظر في هذه الدراسات عرضها لسلسلة من الترتيبات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ترابط مركزي مع دور مجتمع المانحين ضمن التجربة التنموية.<sup>(٢)</sup> على أن هذا الترابط الذي مايز<sup>(٣)</sup> بين هذه الأدبيات تظهري، وفي كثير من الأحيان، على أنه من بديهيات العمل التنموي (Brynen 2000; Challand 2009). وتأتي هذا الدراسة لتتعمق حول معاني هذا الترابط، وتسأل إن كان بالإمكان رصد هذا الترابط بما هو أعمق من الظاهر العلني، وما هي نوعية الترتيبات الاجتماعية التي يفرضها هذا الترابط؟

وقبل الخوض في غمار هذه الدراسة، وما طرحه من مراجعة نقدية في زمن التجربة الفلسطينية، من الضروري بدايةً تحديد ما يعنيه مصطلح «مجتمع المانحين» في سياق تاريخي عام، مع التركيز على السياق الفلسطيني، حيث تعتمد الدراسة تسمية مجتمع المانحين للإشارة إلى قنوات المساعدات المادية، بالإضافة إلى تلك المؤسسات والمنظمات المانحة التي تضم مؤسسات دولية وحكومية وغير حكومية، والتي ارتبطت بشكل كبير بصناعة التنمية

١. مع أن فلسطين كغيرها من مجتمعات الجنوب تخضع لعلاقات التبعية البنيوية للشمال الإمبريالي، فإن ما يبقى مميزاً في الحالة الفلسطينية أنها تعيش ضمن واقع استعماري مباشر. فالمجتمع الفلسطيني يخضع للاستعمار الصهيوني المباشر منذ العام ١٩٤٨، وهو في الوقت نفسه يخضع لبنيّة التبعية المميزة لعلاقات الشمال والجنوب. وربما أصبح هذا الخضوع أكثر وضوحاً بعد تأسيس السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤، فوجود نظام حكم فلسطيني في بعض أجزاء فلسطين مع قيام السلطة الفلسطينية، خلق في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة حالة تشبه في نظامها السياسي والاقتصادي تلك الموجودة في البلدان التي حدث فيها جلاء للاستعمار المباشر بعد الحرب العالمية الثانية. حيث بقيت تخضع لشكل جديد من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي، تقدم الحالة الفلسطينية نموذجاً مزدوجاً من محركات الاستعمار المباشر من جهة، وعلاقات التبعية البنيوية بين الشمال والجنوب ضمن الجولة الحالية للرأسمالية من جهة أخرى، لتصبح هذه الازدواجية هي السياق الأعم للتجربة التنموية الفلسطينية.

٢. ما نقصده هنا بالترابط مع ترتيبات وأحداث هو على سبيل المثال لا الحصر: الربط بين مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية، و/أو مع برامج الحكم الرشيد، و/أو بناء القدرات، و/أو مع مشاريع البنى التحتية، و/أو تعزيز الديمقراطية وثقافة اللاعنف، و/أو مشاريع إدارة وحل النزاعات.... الخ من الترتيبات والمفاهيم الاجتماعية.

٣. شكل هذا الترابط السمة الفارقة بين مختلف الدراسات التي تعاملت مع دور المانحين، ففي حين يتمظهر هذا الترابط كعلاقة للدلالة على الدور المركزي والإيجابي للمانحين في التجربة التنموية الفلسطينية وعملية بناء الدولة (World Bank 1993; Brynen 2000; UNDP)، عبر كل من خليل نخلة وعادل سمارة عن ترابط لمجتمع المانحين مع ظواهر سياسية لا تنموية، تكرر الوضع القائم (سمارة، ١٩٩٧؛ نخلة، ٢٠٠٤)، في حين يذهب آخرون إلى مواقف بنيوية تصالحية مع هذا الترابط (حنفي، وطبر، ٢٠٠٦؛ Khan & others, 2004; Challand, 2009).

في مختلف مناطق العالم. وفي هذا السياق يجادل سينيسولا (Senisolla) بإمكانية عرض خمسة أجيال متعاقبة من المؤسسات والمنظمات المكونة لمجتمع المانحين، بحيث يظهر الجيل الأول من خلال المؤسسات الدولية المنبثقة عن مؤتمر بريتن وودز، التي تحمل توجهات تعزيز دولة الرفاه، في حين يأتي الجيل الثاني كمنظمات تنموية من حقبة عقد الستينيات من القرن الماضي، وما حملته من تحرر العديد من دول العالم الثالث من الاستعمار المباشر. أما الجيل الثالث، فقد تشكل حول معطيات الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي العالمي في العقد السابع من القرن العشرين، حيث ظهرت تلك المنظمات على شكل الشراكة والتعاون المنظم ما بين أقطاب سياسية في الشمال والجنوب. في حين تشكل الجيل الرابع ضمن حقبة الثمانينيات، وما مثلته من ضغوطات سياسية واقتصادية على الهياكل الرسمية وإعادة تعريف للفاعلين التنمويين. أما الجيل الخامس الذي يحدثنا عنه تشلند (Challand):

المساهمة المركزية لمقالة سينيسولا تقترح تشكل جيل خامس من المنظمات التنموية الدولية التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي، وقيل لأن تكون أكثر تخصصاً في فعلها، مع تركيز مكثف على المناصرة والاتصال وعقد الدراسات والأبحاث كأساس في فعلها التنموي. ومن الواضح تماماً أن هذا الجيل الخامس قد تشكل وتكون ضمن حاضنة العولمة وأيدولوجية الليبرالية الجديدة. هذه المساهمة هنا توضح لنا حقيقة أن المانحين ليس ببساطة مؤسسات توفر الدعم المادي للفاعلين التنمويين فحسب، بل هم - وبالتأكيد - حوامل لمقولات وتوجهات تنموية وسياسية متغيرة عبر الزمن. فعلى سبيل المثال، يمكن رصد التوجهات التنموية من خلال المانحين ضمن العقدين الماضيين، والمتمثلة بالتركيز الكبير على التخصص والمهنة كمداخل إجبارية (Challand 2009: 73).

في السياق الفلسطيني يمكننا، وإلى حد ما، رصد هذه الأجيال الخمسة من المؤسسات والمنظمات المانحة، على أن الأهم من منظور هذه الدراسة يأتي من عملية تحديد للمقولات والتوجهات السياسية والفكرية التي ارتبطت بهذه المؤسسات (بغض النظر عن جيلها، والتقاطعات التي قد تظهر ضمن الأجيال المختلفة). وتطرح التجربة الفلسطينية معطيات عن تدخل المنظمات والمؤسسات المانحة منذ بدايات العقد الماضي، وتعرض الأدبيات المهتمة بالشأن الفلسطيني تمظهرات مختلفة للمؤسسات والمنظمات المانحة، إن كان من خلال تقديم المساعدات العينية وجهود الإغاثة ممثلة بمنظمة غوث وتشغيل اللاجئين، أو دعم صمود أهل الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ١٩٦٧، من خلال صناديق الدعم العربية والإسلامية، أو تلك المنخرطة ضمن العمل الوطني من منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى التعاون السياسي من خلال العلاقات بين التنظيمات والأحزاب الفلسطينية ونظيرتها اليسارية من دول ومجتمعات الشمال، أو الشكل التنموي «الحيادي» الذي يطرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنخرط في السياق الفلسطيني منذ العام ١٩٧٨. وبغض النظر عن التفاوتات أو الاختلافات في وجهات النظر بين المعلقين على تلك الحقبة الزمانية، فإن هذه الأدبيات تسجل إجماعاً على الأدوار المركزية التي لعبتها هذه المؤسسات وقنوات المساعدات في تشكيل الواقع المادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إلا أن اللحظة التاريخية الأهم في تتبع قنوات المساعدات في السياق الفلسطيني تأتي بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في خريف العام ١٩٩٣ وما تبعها من عقد مؤتمر واشنطن للمانحين. وتشير مور إلى أن قنوات المساعدات الدولية وعمل المؤسسات المانحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ لم يبدأ مع عقد اتفاقية أوسلو، ولكن المميز في الفترة الزمانية بعد اتفاقيات أوسلو، هو ذلك الحجم الكبير من المساعدات المالية والتدخلات المرافقة التي شهدتها / تشهدا هذه الحقبة الزمانية (More 2004: 208).

ويذهب شير هيفر إلى الملاحظة ذاتها، مع التأكيد على أن حجم المساعدات المالية المتدفقة منذ توقيع اتفاقية أوسلو يعكس حجم الاهتمام العالمي بالتدخل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يطرح هيفر ثلاث مراحل زمنية مختلفة للمساعدات مرتبطة بشكل أساسي مع الحراك السياسي في المنطقة، حيث تشكل المرحلة الأولى الفترة الزمنية الممتدة من لحظة اتفاقية أوسلو حتى اندلاع الانتفاضة الثانية، مشيراً إلى أن «مجتمع المانحين كان يعتقد أن الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يتم بالتأكيد، ما يدفع إلى ضرورة تهيئة الفلسطينيين اقتصادياً ومؤسسياً لتحمل المسؤولية» (Hever 2008: 12). في حين أن المرحلة الثانية جاءت مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتعطل العملية السياسية، وكنتيجة للإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، تم تحويل شكل المساعدات الدولية من التركيز على التنمية والبناء إلى العمل الإغاثي وحالة الطوارئ، مع الإشارة إلى وقف الدعم شبه الكامل للحكومة الفلسطينية بقيادة «حماس» (المصدر السابق: ١٤). أما المرحلة الثالثة، فقد تميزت بعودة الطابع التنموي للمساعدات، وذلك بعد تشكيل حكومة سلام فياض في الضفة الغربية، التي قدمت خطة لإصلاح هياكل وآليات عمل السلطة الفلسطينية، وتشجيع التنمية من خلال القطاع الخاص (المصدر السابق: ١٧).

وعلى الرغم من الاتفاق مع المحطات المعروضة في تحليل هيفر، فإن كلاً من مور وتشلند يختلفان مع التحليل النهائي، حيث تذهب مور إلى أن تدفق المساعدات منذ اللحظة الأولى بعد اتفاقية أوسلو وحتى الآن، يمثل عملية سياسية بامتياز، فالاهتمام كان ولا يزال ربط المساعدات المالية (تنموية، إغاثية، طارئة) بالعملية السياسية ومجرباتها (More 2004: 209). في حين يرى تشلند أن الفصل بين المساعدات التنموية وتلك التي قدمت لأهداف الإغاثة والطوارئ ممكن فقط في المستوى النظري، أما الممارسة العملية ضمن التجربة الفلسطينية فتشير إلى أن هذه المساعدات كانت ولا تزال تحمل من خلال أجسام تنفيذية ذات أجندات سياسية محددة مرتبطة بهياكل العملية السياسية وإفرازاتها وتطوراتها (Challand 2009: 83 - 84). وبغض النظر عن هذه الاختلافات في قراءة الأدبيات لدور مجتمع المانحين في السياق الفلسطيني منذ أوسلو إلى اليوم، فإن هذه الأدبيات تجمع على أن مجتمع المانحين قد أخفق في تحقيق الأهداف المعلنة من خلف اشتباكه في السياق الفلسطيني، لتذهب هذه الأدبيات بعد ذلك في محاولة رصد الاحتمالات والأسباب المختلفة في مسيرة الاشتباك هذه. وتأتي هذه الدراسة لتحاول الغوص أعمق من الظاهر وثنائيات السبب والنتيجة.

سوف تقودنا الدراسة إلى موقعين أساسيين في التجربة التنموية الفلسطينية، بحيث يجسد الموقع الأول ممارسة مجتمع المانحين في المستوى النظري، ويحدد البعد المفاهيمي / الأيديولوجي للممارسة، حيث نقترح الدخول إلى مشهد التجربة التنموية الفلسطينية من بوابة الهيمنة. وهذا يتطلب في البداية أن نحاول فهم ما تعنيه الهيمنة بطريقة نقدية. ومن ثم سنحاول، من خلال هذا الفهم التحليلي، فحص موقع مجتمع المانحين ضمن مشهد التجربة التنموية الفلسطينية. فالهيمنة من حيث هي عملية في القوى الاجتماعية وممارسة محددة لهذه القوى، تعطينا الإمكانية لفحص الباطن وفرز الأساسي من الثانوي.

ويذهب الموقع الثاني للدراسة إلى العمليات التي تتم من خلال هذه الممارسة النظرية، بحيث يتشكل البحث في عملية نحت الواقع الفلسطيني وتشكيله. سنحاول فحص مظهرات أساسية لمجتمع المانحين في التجربة التنموية الفلسطينية، وهي: عملية صياغة و«تصنيع» المكان والزمان الفلسطيني، بمعنى آخر رصد لعملية إعادة تعريف

الواقع الفلسطيني وحدوده ومعطياته. أما التمثيهر الثاني فيأتي من عملية إعادة موضعة الفلسطينيين كجماعة وأفراد ضمن الواقع الفلسطيني المصنع. هذه التمثيهرات لم يتم اختيارها عشوائياً، وإنما لحضورها، الطاغي أحياناً، في التجربة التنموية الفلسطينية. فهذا الاستثمار الذي يوظف في هذه التمثيهرات يدعو إلى التساؤل حول موقعها من الأحداث السياسية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لن تتطرق لتجربة مؤسسة أو جهة مانحة بحد ذاتها، حيث أن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على الإطار العام للممارسة الذي تتقاطع معه مختلف مكونات مجتمع المانحين، بغض النظر عن الفوارق الفردية هنا وهناك بين أطراف مجتمع المانحين ومكوناته.

## الفصل الأول: الهيمنة

الهيمنة، كأداة تحليل وكمجال للفعل والممارسة كما طورها المفكر الماركسي أنطونيو غرامشي، تختلف وبشكل جذري عن مصطلح الهيمنة كما يفهم في بعض نظريات العلاقات الدولية كتعبير عن سيطرة دولة على دولة أخرى أو أكثر. وكى نحدد مصطلح الهيمنة هنا سنقوم بعرض تحليلي للمفهوم في فكر غرامشي.

يحلل غرامشي مراحل الوعي الإنساني في علاقاتها مع نمو البنية الاقتصادية (البنية التحتية)، محاولاً تعيين لحظة ظهور الهيمنة، حيث تمر المجتمعات بمرحلة أولى يسميها غرامشي «الاقتصادية الفتوية»، يقوم البشر فيها بالإنتاج دون وعي أو إدراك، بما يوحد الفئات الاقتصادية المختلفة، فيحكم العلاقة بين الإنسان وعمله إدراكه بالمصلحة المباشرة (غرامشي ١٩٩٤: ١٩١-١٩٢). وتترتب الأدوار دون أن يتدخل الفرد في التأثير على سيرها. وتتلو هذه المرحلة في إطار البنية ذاتها، مرحلة إدراك وتقييم ما لدرجة التجانس والتنظيم الذي وصلت إليه الفئات الاقتصادية المختلفة، ويحدث توحيد بين مصالحها المختلفة، ولكن يبقى ذلك على مستوى اقتصادي بحت:

ويمكن تحليل هذه اللحظة بدورها، والتمييز بين مستوياتها المختلفة التي تقابل لحظات الوعي السياسي الجماعي المختلفة كما تجلت في التاريخ حتى الآن. وأول هذه المستويات وأبسطها هو المستوى الاقتصادي الفتوي، فالتاجر يشعر بأن عليه أن يقف إلى جانب تاجر آخر، ورجل الصناعة عليه أن يقف إلى جانب رجل الصناعة. أي أن أعضاء الجماعة المهنية واعون بوحدة الجماعة وتجانسها، وبالحاجة إلى تنظيمها. أما الجماعة الاجتماعية الأوسع، فهذا ليس حالها بعد (المصدر السابق: ١٩٢).

لحظة تجاوز البنية، تتمثل بضرورة أن تتحول مصلحة مجموعة اقتصادية ما إلى أن تصبح مصلحة مجموعات أخرى. هذه هي المرحلة السياسية التي ترى تحقيق المرور من البنية التحتية إلى البنية الفوقية المركبة، هنا تتم الرغبة في توحيد المصالح السياسية والاقتصادية، ولكن أيضاً الفكر والقيم، وهذا ما لا يتم إلا إذا طرحت جميع القضايا التي يتكثف حولها الصراع، ليس على مستوى فتوي، بل على مستوى كلي، بإنشاء هيمنة مجموعة اجتماعية أساسية (طبقة) على سلسلة من المجموعات الأخرى.

المستوى التالي، هو ذلك الذي يصبح فيه المرء واعياً بأن مصالحه الفئوية، وفي تطورها الراهن المقبل، تتجاوز الحدود الفئوية للطبقة بمعناها الاقتصادي البحت، وأن مصالحه يمكن، بل وينبغي أن تصبح أيضاً مصالح الجماعات الأخرى التابعة. وهذا هو الطور السياسي في أنقى صورته، ويمثل الانتقال الحاسم من البنية إلى مجال الأبنية الفوقية المركبة. إنه الطور الذي تتحول فيه الأيديولوجيات التي نشأت في السابق إلى «حزب»، تتجاوب فيه وتتصارع إلى أن تسود إحداها، وتصبح لها اليد العليا وتنتشر في المجتمع كله، محققة وحدة الأهداف الاقتصادية والسياسية، وأيضاً الوحدة الفكرية والأخلاقية، طارحة كل القضايا التي يدور حولها الصراع، لا على المستوى الفئوي فحسب، بل وعلى المستوى العام أيضاً، محققة بذلك هيمنة جماعية اجتماعية أساسية على مجموعة من الجماعات التابعة (المصدر السابق: ١٩٣).

هذا التحول التدريجي الذي يخضع له الوعي البشري ضمن التركيبات الاجتماعية المختلفة، يتم ضمن مجال فعل عام هو الدولة، التي تمر بمراحل تاريخية مختلفة مرتبطة عضوياً بسيرورة هذا الوعي، بحيث تظهر الدولة دائماً في ثنائيات من نوع الدولة - الشرطي ومن ثم الدولة - الكنيسة إلى الدولة - المنظومة الأخلاقية، فالدولة - المجتمع المدني، التي يرى فيها غرامشي الشكل الأشمل لمفهوم الدولة «بالدولة ينبغي أن نفهم ليس فقط جهاز الحكومة، بل أيضاً الجهاز الخاص للهيمنة أو المجتمع المدني» على حد تعبير غرامشي (المصدر السابق: ٢٧٢). وكي تعيد الطبقة المسيطرة في الدولة إنتاجها لذاتها وتضمن استمرارها وتجدد سيطرتها على الجمهور، تلجأ إلى وسيلتين: القمع المشروع (وظيفة جهاز الحكومة)، والإقناع (الجهاز الخاص بالهيمنة)، حيث يلعب المثقفون دوراً أساسياً كوكلاء للطبقة السائدة في أداء الوظائف المدرجة في إطار الهيمنة (المصدر السابق: ٢٨).

تكمّن الإشكالية في حركة الهيمنة هنا في أنها، ووفقاً لغرامشي، لا تتم إلا من خلال جسم الدولة التي يجب بالضرورة أن تصل إلى درجة معينة من الليبرالية السياسية، بمعنى أن تصل إلى حالة من فصل حقيقي بين السلطات، ومن ثم خلق وعي معين من التداول في التحكم بهذه السلطات (المصدر السابق: ٢٥٩). وعلى الرغم من أن ألتوسير قدم تحليلاً لهذه المعضلة باعتبار فصل السلطات ودولة القانون مركبين في الفعل الأيديولوجي (الهيمنة) وليس شرطاً لها، وذلك بحكم أن هذين المركبين مصممان لإخضاع الطبقات والفئات الاجتماعية لسيطرة الطبقة الحاكمة (Eagleton 1999: 90 - 91)، فإن إشكالية وجود الدولة كشرطية للهيمنة لا تزال ماثلة. وعلى الرغم من ذلك، من الممكن رصد هذه المقولة «الهيمنة كتمارس في الصراع الاجتماعي»، على أن هذه الهيمنة تمارس من قبل القوى الاجتماعية ضمن فضاء عام معبر عنه بالمجتمع المدني.

ويمكن أن نفهم من مداخلة الهيمنة كمقولة في الصراع الاجتماعي، أن الصراع السياسي هو شكل من أشكال الصراع الطبقي. فالصراع الطبقي يستهدف السلطة السياسية، بمعنى أن الطبقة المسيطرة تستخدم السلطة السياسية التي تمتلكها لإخضاع تطور القوى الاجتماعية لسيطرتها الطبقيّة؛ أي لإبقاء هذا التطور في إطار علاقات الإنتاج التي تحددها كطبقة مسيطرة. بمعنى آخر، استمرارية الطبقة المسيطرة تتم من خلال فرض إطار بنيوي من التطور هو إطار علاقات الإنتاج القائمة، ومنع الصراع من الخروج عن هذا الإطار البنيوي. وبالتالي، فإن حصر الصراع الطبقي بالممارسة الاقتصادية، لا يشكل تهديداً لاستمرارية الطبقة المسيطرة، ما يعنى أن الشكل المسيطر في الصراع الطبقي هو بوجه عام الشكل الاقتصادي الفئوي، وهذا الشكل نتيجة للممارسة

السياسية للطبقة المسيطرة، التي تمنع الطبقات الخاضعة لها من أن تمارس صراعها الطبقي ممارسة سياسية، وذلك لأن الممارسة السياسية للصراع الطبقي هي بالضرورة محاولة لإجراء تحول ثوري في علاقات الإنتاج الطبقي القائمة.

من جانب آخر، تظهر مقولة الهيمنة كممارسة في الصراع الاجتماعي، لتمثل الهيمنة كحدث «معرفي»؛ بمعنى أنها عملية متكاملة في تركيب الفكر والأخلاقيات لصياغة وإعادة صياغة الفرد ونشاطه الاجتماعي ضمن المجتمع. عن ذلك يقول غرامشي: «إن إنشاء جهاز الهيمنة، بقدر ما يخلق أرضية أيديولوجية جديدة يحدد إصلاحاً لوعي البشر ومناهج للمعرفة، فيكون حدثاً معرفياً، حدثاً فلسفياً» (غرامشي ١٩٩٤: ٣٧٩). ولكن الفرد أو الوعي البشري ليس فقط ما يتم نحته، بل إن الواقع أيضاً يخضع للعملية ذاتها، في المستوى الفكري المعرفي على الأقل. وبذلك تتشكل نماذج من الوعي البشري ونماذج من «الحقائق»، يتم تسويقها وتوزيعها ضمن المجتمع.

تطرح فلسطين في هذا السياق تحدياً فكرياً وممارسة مميّزة لما يطرحه غرامشي في الهيمنة ك مجال للفعل ونموذج للممارسة الاجتماعية. فكما أشرنا سابقاً لم يتحقق في فلسطين حتى الآن بناء لدولة، في الوقت الذي توجد هياكل سياسية مشابهة في وظيفتها وشكلها لمؤسسات دولة. ومن جانب آخر، تظهر فلسطين في الفترة الحالية كمعطى سياسي - اجتماعي ناتج<sup>(٤)</sup> عن ممارسات وفعل أطراف وقوى اجتماعية متعددة، تطرح في الوقت ذاته تجادلاً بين مستويين عالمي ومحلي من الفعل، وتشابكاً لأطر ومؤسسات متجاوزة للحدود التقليدية للدولة. وبالتالي، هناك ضرورة لمحاولة رصد مقولة الهيمنة لدى غرامشي في مستويات أخرى لم تكن ضمن رادار غرامشي النقدي.

ضمن هذا السياق، تأتي مداخلة روبرت كوكس في دراسة القوى الاجتماعية العابرة للقوميات (أفكار ومؤسسات وقدرات مادية) ضمن الاقتصاد السياسي العالمي، وكيفية عمل هذه القوى وديناميكيتها في تشكيل النظام الدولي، والمعتمدة على مفهوم الهيمنة كما طوره غرامشي، لتلقي الضوء على مساحات مهمة في دراسة الهيمنة، حيث يطرح كوكس الهيمنة كمقولة جدالية بين مستويين محلي وعالمي، بحيث تظهر هذه المقولة كتركيب معقد من ثلاث بنى: بنية اجتماعية، بنية اقتصادية وبنية سياسية، وليس بالإمكان أن تكون إحداها، تتفاعل فيما بينها على مستوى عالمي من خلال مؤسسات وآليات تحدد الخطوط العامة للدول واللاعبين الدوليين في إطار يدعم ويضمن استمرارية نمط الإنتاج للمركز المهيمن، بحيث يعبر نمط الإنتاج هنا ليس عن الاقتصادي فحسب، بل عن الاجتماعي والسياسي أيضاً. وتشكل المنظمات الدولية (على سبيل المثال البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) والمنظمات غير الحكومية الدولية وامتداداتها المحلية، إحدى أهم الآليات التي يتم من خلالها تطوير مؤسسات الهيمنة وأيديولوجيتها:

فإن الهيمنة العالمية تتجسد عبر قيم ومؤسسات وآليات ذات طابع عالمي، تفرز بمجملها القواعد الواجب سلوكها من قبل الدول وقوى المجتمع المدني التي تلعب دورها عبر الحدود الوطنية بشكل يتوافق مع نمط الإنتاج السائد. ويتركز دور المنظمات الدولية في تقديم مصالح مؤسسات وأيديولوجية القوى المهيمنة [...] فالمؤسسات الدولية تتعبأ دوراً أيديولوجياً أيضاً، فهي تسهم في وضع سياسات إرشاد للدول، وتمنح الشرعية لمؤسسات وممارسات معينة على المستوى المحلي، كما تعكس توجهات لصالح القوى الاجتماعية والاقتصادية المتنفذة [...] وتضمن عملية

٤. سوف يتم التطرق إلى هذه النقطة بتعمق في سياق هذه الدراسة.



استقطاب الكفاءات النخبوية من دول المحيط واستيعابها في المؤسسات الدولية بصورة ظاهرية، ويتوجب على الوافدين من تلك الدول المحيطة، التأقلم مع ما هو قائم ضمن أطر الثورة السلبية، وفي أحسن الأحوال يمكنهم نقل بعض عناصر الحدائث إلى المحيط شريطة أن يكون ذلك متوافقاً مع مصالح القوى المحلية القائمة (Cox and Sinclair 1996: 138 - 139).

المهم في مداخلة كوكس إبرازها لعلاقات المركز والمحيط من خلال أداة التحليل الهيمنة، هذه العلاقة تتجاوز الحدود الفاصلة بين ما هو محلي وما هو عالمي. فالبنى والقوى الاجتماعية الفاعلة في الهيمنة تمتاز باختراقها لهذه الحدود وسعيها الدائم إلى إنتاج وإعادة إنتاج مقولتها الأيديولوجية التي تضمن استمرار ونمو الهيمنة. وتقتصر هذه المداخلة عمليتين تخضع لهما المجتمعات في الجنوب، حيث يتم انفصال للقوى الاجتماعية عن سياقاتها المحلية، ليتم بعد ذلك إعادة موضعها في المنظمات الدولية ضمن معايير المركز المهيمن، وما يقدمه من شكل جديد لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية. من جانب آخر، لا ينحصر دور القوى الاجتماعية المستقطبة في التأثير على الهياكل الرسمية، بل يتعدى ذلك ليشمل فضاءات الفعل الاجتماعي، مرتكزاً على وجودها المكثف ضمن أطر «المجتمع المدني». ويتم ضمن هذه الأطر تصميم وخلق ترتيبات اجتماعية، وتحديد الفاعلين، ورسم الفعل وحدوده.

في السياق الفلسطيني، وكما يلاحظ ساري حنفي وليندا طبر (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢١)، يمكننا رصد هذه العملية المقترحة من كوكس خلال العقد الأخير من القرن العشرين. فقد تحقق تحول في نمط الفعل السياسي وشكل التعبئة للمنظمات الفلسطينية باتجاه نمط «مدني للفعل»، محمل بتعريفات جديدة للذات الفلسطينية ومعاييرها الاجتماعية. وقد ترافق هذا التحول مع عملية «مهنة ومأسسة» للفعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي على قاعدة جديدة منسجمة مع مفاهيم «التعاون التنموي» و«العملية السياسية»، حيث تم التركيز، وبشكل مكثف، على إنجاز نشاطات جديدة على شكل برامج تدريبية وتعليمية مدنية وبرامج توعوية، ويرتبط هذا النوع من النشاطات بمفهوم المستفيد / الزبون وما يعكسه من معايير اجتماعية وسياسية. ومن جانب آخر، تم تقديم شكل معرفي جديد من خلال الإحصائيات واستطلاعات الرأي التي تقوم بها مراكز البحوث التي أثرت بشكل مهم على السياسات، وأضفت عليها شرعية منافسة لأشكال الشرعية «القديمة» للفعل في فلسطين، الذي ارتبط بشكل كبير بسياق التحرر الوطني.

وبالعودة لمداخلة كوكس التي تطرح الفعل البشري ضمن إطار عام يمثل التحقق التاريخي لهذا الفعل البشري، بحيث يظهر هذا الإطار في حالة حراك مستمر عبر الزمان والمكان، وذلك من خلال بنية تاريخية متمثلة بتفاعل جدلي بين القدرات المادية والمؤسسات والمنظمات والأيديولوجيا التي تعبر عن المجتمع في طور تاريخي معين. هذه المركبات لا تحدد الفعل البشري بصورة ميكانيكية، بل من خلال تفاعلها الجدلي تشكل التجسيد لهذا الفعل وعلاقات القوة القائمة ضمنها. البنية التاريخية التي نتحدث عنها هنا، تمثل صورة من ترتيب القوى الاجتماعية، حيث يتم رؤية الفاعلين على أنهم إما ممارسون لهذا الشكل وإما خاضعون له وإما في حالة رفض ومقاومة لهذا الشكل. وفي حال نجاح مقاومة هذا الشكل، فإن بنية تاريخية، تمثل شكلاً جديداً من علاقات القوة، تكون آخذة بالتشكل، وبالتالي فإن جملة جديدة من الفعل تُرسم ضمن بنية تاريخية جديدة.

بالعودة إلى السؤال الذي كنا قد طرحناه سابقاً، حول إمكانية تجاوز الظاهر العلني، وبالتالي موضعة وتحديد موقع مجتمع المانحين في العملية التنموية الفلسطينية منذ أواسل وسياقاتها المحلية، وبالاعتماد على هذه البنية المقترحة، تتم خلخلة صنمية العلاقات الخطية للسبب والنتيجة، التي كانت في كثير من الأحيان تحكم قراءة مجتمع المانحين؛ أي أن هيمنة فكرة التغير كسبب ونتيجة تطلبت ترتيباً معيناً لمجالات الفعل؛ سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الفكري المعرفي، وتصدع هذه الهيمنة يتيح إمكانية إعادة فحص هذه الترتيبات.



## الفصل الثاني: مجتمع المانحين في التجربة التنموية الفلسطينية

سنقوم في هذا القسم، وفي سياق تحديد لموقع مجتمع المانحين في التجربة التنموية الفلسطينية، بتفكيك للبنية التاريخية المشكلة للهيمنة في زمان التجربة التنموية الفلسطينية في طبعها الأخيرة الممتدة منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو وحتى الآن، حيث عبر جوني عاصي عن هذه البنية بأنها:

مشروع الهيمنة الحالي لا يركز على السيادة والاستقلالية كما كان الوضع في فترة الحرب الباردة، بل على الديمقراطية واقتصاد السوق (الليبرالية الجديدة)، والمساعدات الخارجية تذهب اليوم إلى ما يسمى المجتمع المدني، الذي يجمع بين الديمقراطية واقتصاد السوق [...] المرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية تشهد اضطرابات وأزمات (كما الأحداث في العراق، ولبنان، وفلسطين) تنتج من محاولة إعادة تنظيم مشروع الهيمنة للدول الغربية، التي تحاول أن تلعب دور «المستبد المتنور» تجاه العالم غير الغربي (عاصي ٢٠٠٦: ٦٩).

هذه القراءة تحيلنا إلى عدد من التشابكات الحاصلة في التزامن ما بين مركب المجتمع المدني (الذي يجمع بين الديمقراطية واقتصاد السوق) والاستثمار الغربي فيه. فمن جانب، تظهر الهيمنة كمقولة في العلاقات بين المجتمعات الغربية الرأسمالية والمجتمعات غير الغربية؛ أي كعلاقة بين الشمال والجنوب. هذه العلاقة تمتاز بكونها متجاوزة للشكل الاقتصادي ومؤسسات الدولة، فهي كما يؤكد، جوني عاصي في قراءته لكوكس، تتم من خلال وضمن قوى اجتماعية يمثل المجتمع المدني والمساعدات الخارجية (مجتمع المانحين) أحد أشكالها. من جانب آخر، تشير هذه القراءة إلى أن العلاقة بين الشمال والجنوب تأتي ضمن اضطرابات وأزمات اجتماعية - سياسية وفكرية، يلعب المركز الغربي المهيمن دوراً في إعادة تشكيلها باتجاه، وموضعها ضمن، سياق تطوره وديمومته كمركز مهيمن، بحيث يظهر هذا المركز كفاعل أساسي في هذه الاضطرابات والأزمات، ولكن من مدخل أنه يمتلك الحل، أو مقولة في حل هذه الأزمات. بالتالي، تتشكل العلاقة بين الشمال والجنوب على قاعدة أن الجنوب يعاني من أزمات عضوية متداخلة ومتشابكة مع الشمال الذي، وعلى الرغم من أنه فاعل في هذه الأزمات، يمتلك القدرة على تفكيك هذه الأزمات وإعادة تشكيلها باتجاه «تجاوز» هذه الأزمات. وفي هذا السياق، يقدم خليل نخلة

قراءة في أسطورة التنمية في فلسطين، بحيث يقدم استنتاجاً يمثل نموذجاً لقراءة عاصي للعلاقة بين المساعدات الخارجية والمجتمع المدني:

«تم في هذا السياق توضيحاً طبيعة تدخل الغرب - الشمال - المركز في شؤون العالم الثالث - الجنوب - الهامش، والتحويلات التي طرأت في تحويل الدعم الاقتصادي والسياسي إلى أدوات للتدخل في سياق العولمة وعبور الحدود. كما تمت الإشارة إلى تراجع دور الدولة القومية في الترتيب الجديد، بينما يتزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها أدوات أكثر فعالية في عملية السيطرة الاجتماعية. وبناء على ذلك، انصب الاهتمام في الدفع نحو «ترويج الديمقراطية» (نخلة ٢٠٠٤: ٢٠ - ٢١).

الاشتباك الثاني يأتي في السياق ذاته الذي قدمه عاصي، ولكنه يتجه إلى محاولة تحديد لمقولة إعادة صياغة مجتمعات الجنوب، بحيث تظهر مجتمعات الجنوب هنا كجور صراعات ونزعات تحريرية مضادة للتراتبية الرأسمالية في مستوياتها العلمي والمحلي. ويأتي التزامن بين المساعدات الخارجية والمجتمع المدني كمقولة في إدارة هذه الصراعات والنزعات التحريرية. بمعنى آخر، تتم قراءة مجتمعات الجنوب على أنها عبارة عن شرائح مرضية لا تلائم العصر وتطور العلم الحديث، ليأتي مشروع الهيمنة بمقولات علاجية لهذه الشرائح المرضية، معتمداً على أرضية إعادة تعريف هذه الشرائح لعلاقتها مع ذاتها والمجتمع. وتشكل مداخلة إسماعيل الناشف تجسيدا لهذه القراءة:

خطاب المجتمع المدني يكون من خلال صراعات القوى الاجتماعية المختلفة مع النخب الحاكمة في دول أوروبية ذات كيان سياسي مستقل نسبياً. في السياق الفلسطيني في فترة ما بعد الانزياح، تم استحضار هذا النموذج من العلاقات بين الفرد والمجتمع، ليس من باب الصدفة أو الرؤيا الفكرية المحددة، إنما نرى من خلال هذه الممارسات أن المركز الأوروبي الأمريكي يحاول أن يعيد صياغة العلاقات بين الفرد الفلسطيني وبين الجماعة الفلسطينية باتجاه جد محمد (الناشف ٢٠٠٤: ٣٩).

مداخلة الناشف هذه تتعمق في دراسة الاستثمار الغربي في المجتمع المدني، بحيث تتخذ من مداخلة ريكس براين<sup>(٥)</sup> نموذجاً لهذا الاستثمار. يطرح الناشف قراءة نقدية لمنظومات المساعدات لدى براين على أنها محرك في «حل» الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (وفقاً لبرائين) إن هي استخدمت بطريقة فاعلة للتوفيق بين الأقطاب السياسية المختلفة التي تتخذ القرارات المتعلقة بحل الصراع:

الملفت في مداخلة براين أنه يأخذ البعد الأيديولوجي للتبرع والتلقي كمعطي موضوعي يجب أخذه بعين الاعتبار للتغلب على الصعوبات التي تثيرها، وهو بهذا لا يدحض مداخلات نقدية كالتى يضعها هارديت ونغري [مقولات نقدية في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية] بل يثبتها في إطار مختلف «كشراً لا بد منه» [...] ففي الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، كما يسميها براين، لا بد من احتواء الضحية من خلال علاجها من «أمراضها» وتحويلها، أي ترويضها، إلى حالة التبعية الصحية. هنا يكمن الدور المهم الذي يلعبه الوسيط من خلال حكومته المحلية وغير حكومته العالمية (المصدر السابق: ٤٢ - ٤٣).

<sup>٥</sup>. انظر:

Brynen, R. (2000). A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in West Bank and Gaza. Washington: United States Institute for Peace Press.

من جانب آخر، يطرح مفهوم المجتمع الإدراكي أو الإبستمي لدى هاس<sup>(٦)</sup> بعداً أساسياً، بحيث يتم التركيز على ممارسة النفوذ من خلال نشر أفكار والتأثير على المواقف التي يتبناها عدد كبير من الفاعلين. ويطرح كل من سري حنفي وليندا طبر ملخصاً لهذه القراءة:

تتميز مقارنة المجتمع الإدراكي مستوى الأفكار كوسيلة لمعايرة مصالح المانحين وتحديد الآثار على المجتمع المتلقي [...]، بحيث تقع سياسات المانحين ضمن أجندة سياسة عريضة تدعمها أشكال معرفية تطورت داخل مؤسسات هي نفسها تقع ضمن سياق تاريخي وثقافي معين. كما يوجد إقرار متزايد بأن المانحين والمنظمات الأهلية المحلية يستخدمون اللغة نفسها، وكذلك العديد من السمات التنظيمية المتشابهة. وترتبط بشكل كبير بالموضوع عدد من القضايا، بما فيها إنتاج المعرفة وانتشار الأفكار والأجهزة المفهومية التي يبدأ المانحون والمتلقون - على حد سواء - باقتسامها. ولهذا مؤثرات عميقة للنفوذ الذي يمارسه المانحون في المجتمع المحلي، كما أنه يؤثر على العلاقات بينهما (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٤٤).

تطرح كل من قراءة الناشر والمجتمع الاستدراكي إطاراً من الفعل البشري الواعي والموجه لإعادة صياغة المحلي ضمن سياق تاريخي وفكري محدد بهيمنة المركز الرأسمالي على العمليات الاجتماعية. فمن جانب، تؤسس هذه العلاقات بين المتبرع والمتلقي، وليس في الشكل الخطي متبرع - متلق، ولكن ضمن مستويات مختلفة من الفعل، بحيث يظهر المتبرع كمصدر للقدرات المادية الموجهة لسياقات محلية، في حين يظهر المتلقي كمارس للنفوذ هذه القدرات في السياقات المحلية. ومن جانب آخر، يظهر المتبرع والمتلقي كوحدة فكرية واحدة من حيث قراءة السياقات المحلية والدولية، بحيث لا يظهر المتبرع كوحدة فكرية مستقلة تفرض سياقاً فكرياً محدداً على المتلقي، بل يتشارك المتبرع والمتلقي في صياغة الوحدة الفكرية الجامعة لوجودهما.

بذلك يمكننا قراءة المخفي في التزامن الذي تطرحه بنية الهيمنة في علاقة المساعدات الخارجية بالمجتمع المدني، على أن المجتمع المدني يشكل، وفي مقارنة من الكومبرادور الاقتصادي، كومبرادوراً اجتماعياً جمعياً يحول صياغة السياقات المحلية باتجاه يتوافق مع مصلحة السياق الأعم للمركز المهيمن، بحيث توفر المساعدات الخارجية قدرات مادية لهذا الكومبرادور الجمعي. ومن جانب آخر، وفي تجاوز للفعل المتلقي للكومبرادور، تتم ضمن ممارسة هذه العلاقة، عملية متكاملة (متكاملة بين المتبرع والمتلقي) في تركيب الفكر والأخلاقيات لصياغة وإعادة صياغة الفرد ونشاطه الاجتماعي ضمن المجتمع، لتتشكل نماذج من الوعي البشري يتم تسويقها وتوزيعها ضمن المجتمع.

بعد هذا التفكير لبنية الهيمنة، من الضروري الإجابة عن التساؤل الذي يتشكل من هذا التفكير، كيف يكتسب / اكتسب هذا المركب شرعية في عملية صياغة السياقات المحلية؟ للإجابة عن هذا التساؤل نحن في حاجة إلى قراءة عملية الاستثمار عالمياً، بحيث شكل خطاب التنمية المحمول من قبل المؤسسات الدولية، القاعدة الأيديولوجية لهذا الاستثمار.

٦. انظر:

Hass, Peter (1992) "Introduction: Epistemic communities and international coordination", International Organization, Winter, Vol. 46, No. 1, pp 69 - 108.

التغيرات الدراماتيكية في سبعينيات القرن الماضي، طرحت مقولات أساسية في إعادة تعريف العلاقة بين الشمال والجنوب. وقد كانت العلاقة السابقة تخضع لمقولات الدولة كمحرك في الفعل التنموي وكمقولة في التحديث وتنمية الأسواق. وشكلت معطيات أزمة الرأس مالية العضوية الحاجة إلى إعادة تعريف هذا الفاعل، وبالذات بعد صعود اليمين الجديد، ممثلاً بإدارتي ريغان وتاتشر، للحكم وما مثله هذا الصعود من دفع أيديولوجي لإعادة الاعتبار للاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي كمقولة مركزية ووحيدة في الفعل التنموي. لتتم عمليات إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية على قاعدة فشل الدولة (ممثلة في نموذج دولة الرفاه) في تحقيق مقولات تنموية، وضعفها في إدارة العمل التنموي. التطور الآخر في هذا السياق، ظهر على السطح كمقولات ترى في العملية التنموية مركبات اجتماعية وقانونية من نوع محاربة الفساد، وتحقيق الشفافية، والمساءلة، والتمثيل الحقيقي للفئات المهمشة (نخلة ٢٠٠٤؛ حنفي وطبر ٢٠٠٦). وقد ظهرت هذه المركبات كملحقات لسياسات إعادة هيكلة الاقتصادات المحلية وفقاً لوصفات البنك الدولي خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، التي شكلت حالة من تعزيز مركب الحرمان لدى جماهير واسعة في مجتمعات الجنوب (سمارة ١٩٩٧)، ما دفع البنك الدولي إلى إعادة تقييم للأداء، مع التأكيد على أن أزمة الحرمان ناتجة عن سوء إدارة العملية التنموية من قبل الدولة.

هذه التطورات والتفاعلات وجدت لها مخرجاً في طرح أجندة تنموية جديدة سميت «أجندة السياسات الجديدة»<sup>(٧)</sup> التي طرحت أهمية أن يشمل الفعل التنموي مركبين عضويين: إعادة تشكيل الاقتصادات المحلية ضمن بنية النموذج الليبرالي للسوق وتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، أما المركب الثاني فيشتمل على إعادة تشكيل العملية السياسية وفقاً لنظرية الديمقراطية الليبرالية (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٣٠)، بحيث شكل برنامج «بناء الدولة وأسلوب الحكم السليم» محور هذه الأجندة، التي، من جانب آخر، شكلت القاعدة الأساسية في صناعة التنمية. فقد تحولت هذه الأجندة إلى مذاهب جديدة ذات تأثير واسع على طريقة التفكير بالتغيير الاجتماعي والسياسي، وبطرق التعامل مع التنمية على المدى البعيد، حيث ينظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها فاعل مركزي في عملية التنمية، وذات فعالية وكفاءة أكبر، كما أنها أقل كلفة في تقديم الخدمات، مقارنة بالحكومات، وتمتلك القدرة على تمثيل الفئات الاجتماعية المهمشة ضمن المجتمع. من جانب آخر، تطرح هذه الأجندة، ضرورة أن تقوم الدولة بتغيير موقعها في العملية التنموية، فهي في حاجة إلى الانسحاب من فضاءات عامة، باتجاه توفير قاعدة قانونية لمكافحة الفساد، وتوفير حكومة منتخبة، وأيضاً إعادة تأهيل بيروقراطيتها (World Bank 1997).

ولا بد هنا من تفكيك هذه المعطيات، وذلك بهدف قراءة ما تحويه من مقاربات، بحيث تطرح هذه الأجندة الفعل التنموي من خلال التركيز على وحدتين مركبتين: إعادة بناء قدرات أجهزة الحكم الرسمية، وإعادة هيكلة للقوة السياسية ضمن المجتمع من خلال المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن الوحدة الأولى تطرح بعداً سياسياً من نوع الممارسة السياسية للمجتمع وعملية إنتاج وإعادة إنتاج مؤسسات الحكم، فإن هذه الأجندة، ومن ورائها الاستثمار المادي في صناعة التنمية، تتعامل مع هذه الوحدة كقضية فنية – تقنية:

البنك الدولي يعرف أسلوب الحكم على أنه كيفية ممارسة السلطة في إدارة مصادر الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية، وأسلوب الحكم الجيد يساوي إدارة تنموية سليمة. المشكلة أو بشكل أكثر دقة التناقض في هذه

٧. يجادل كثير من المتخصصين بأن أجندة السياسات الجديدة لم تكن حدثاً في تحول الفعل التنموي، إذ أن مركبات هذه الأجندة قد وجدت قبل سنوات من إعلانها من قبل البنك الدولي (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٣١).

الصياغة كما تبين لنا هو أنه: بصفته حلبة سياسية أساساً، فإن أسلوب الحكم يبدو اليوم على أنه غير سياسي تماماً، وعلى أنه فني – إداري أكثر. ويكشف هذا عن توتر جديد مستتر وراء سياسات المانحين التنموية المتعددة، والثنائية الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تصطدم برامجهم بالفضاء بين الاجتماعي والسياسي دون اعتراف بخصوصيتهما، بل يتم تطبيع العملية برمتها من خلال اللغة الفنية للتنمية، وتوسيع منطق إطار العمل من خلال المشروع (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٣٦).

في ذلك يجادل خليل نخلة، بأن التركيز على البعد الفني – التقني في مركب التنمية الجديد، يأتي ضمن سياق عالمي من توجه المركز الرأسمالي لتعظيم استفادته من استثماراته في صناعة التنمية:

أضمن سياق البعد الفني للتنمية يظهر المرتزقة المجدد تكنوقراطي المساعدة الفنية] مع مراعاة الفوارق الفردية هنا وهناك، فإن من يندرجون في مخيم المرتزقة المجدد لا يبدون التزاماً جدياً بالانتماء إلى القيم الوطنية وتطلعات الشعوب التي يفترض أن يتفاعلوا معها. وفي لحظات المواجهة، فإنهم يتسترون وراء قيم ليبرالية ومتقدمة وغير معرفة تكتنفها شعارات براقية في سياق الحداثة والتقدم، ومواجهة الفساد، والشفافية، وأهمية المجتمع المدني والدمقرطة، وسيادة القانون والحكم الرشيد، مع الممارسة الصحيحة والكفاءة والأهلية والإنتاجية والتنوعية ... الخ. ولا يمكن للمرتزقة المجدد أن يقوموا بدور حاملي لواء التنمية الحقيقية لا حاضراً ولا مستقبلاً. وفي المحصلة، فإنهم ليسوا سوى النخبة العابرة للحدود وتكنوقراطيي المساعدة الذين ينحصر دورهم في الإدارة الفاعلة لرأس المال العابر للحدود (نخلة ٢٠٠٤: ٢٧).

إلا أن هذه القراءة (على أهميتها) تعبر فقط عن اللحظي المباشر في التركيز على البعد الفني – التقني، على أننا نجادل هنا بأن سحب الدولة من الحيز السياسي وحصرها في المجال الفني والتقني، عبر وبامتياز عن مقولة سياسية ضد الدولة كبنية اجتماعية وكرتيب للقوى الاجتماعية. وحيث أن الأنظمة السياسية للمجتمعات المعاصرة قد بنيت على تفاعلات أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، تظهر الأنظمة السياسية في معادلات أجندة التنمية الجديدة كبنية فنية – تقنية تبنى وتنحت ضمن حلقات المساعدات الفنية. وضمن ذلك، تفقد القوى الاجتماعية المختلفة قدرتها على ممارسة أي دور سياسي عبر الدولة، ذلك أن الدولة تتم إعادة هيكلتها على قاعدة استخدامات فنية، في حين يظهر المجتمع المدني كممثل للفئات الاجتماعية ضمن المجتمع، التي بدورها تقوم بممارسة عملية تمثيل هذه الفئات ضمن المستويات المختلفة:

إن الدعم الذي تتلقاه المنظمات غير الحكومية المحلية يكون عادة على أساس نظرية مجموعات المصالح، أو على أساس النموذج التعددي للديمقراطية الليبرالية، ويفترض بالتالي أن «المصالح» منظمة بالفعل كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية الفاعلة، ومن هنا يعتبر وجود «مصالح منظمة» أمراً مسلماً به، كما يتوقع من بعض الفاعلين الاجتماعيين، مثل النساء الريفيات الفقيرات، أن تضع نفسها في إطار مجموعة يفترض أنها تمثلها كما هو حال الحركة النسوية في المدن. (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٢٢).

لذلك، نجد أن أجندة السياسات الجديدة قد ربطت الفئات الاجتماعية المختلفة بالمنظمات غير الحكومية التي هي بدورها مرتبطة بالسياق العام العالمي ضمن نمط الليبرالية الجديدة، وذلك دون الحاجة إلى الدولة لتمثل هذه



الفئات الاجتماعية. هذا الترابط يحيلنا إلى تمركزين أساسيين: التمركز الأول يتم في مستوى عملية التمثيل، فإن تمثيل الفئات الاجتماعية من خلال المنظمات غير الحكومية يتم بعد إخضاع هذه الفئات لعملية إعادة صياغة للفرد ونشاطه الاجتماعي ضمن المجتمع. بمعنى أن عملية التمثيل تأتي لنماذج اجتماعية تتم موضعة الفرد والفئات الاجتماعية ضمنها، ومن ثم تسويقها على أنها «حقيقة». أما التمركز الثاني، فيظهر في تلك الفئات الاجتماعية التي لم تستطع أن ترتبط بمنظمة غير حكومية، أو تلك الفئات التي ترفض الارتباط بهذه المنظمات، فإنها تجد نفسها خارج عملية التمثيل، وبالتالي خارج بنية «حقيقة» المجتمع.

## الفصل الثالث: إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني

المهمة الآن، وبعد تحديد موقع مجتمع المانحين من مشروع الهيمنة وفيه، هو رصد لمقولات هذا المجتمع في إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني، وإعادة موضعة الفرد والجماعة الفلسطينية ضمن هذا المكان والزمان؛ بمعنى آخر رصد الهندسة الاجتماعية التي يمارسها مجتمع المانحين.

تبدو الهندسة الاجتماعية، كتركيب وصياغة للوحدات الاجتماعية وللأفراد العاملين والمتناجين فيها ومن خلالها، معبرة عن حالة من الإشكالية في دراسة الواقع الفلسطيني. فهذه الهندسة قائمة فقط بشرطية سياسية وبنية علاقات القوة المتوالدة من صيرورة الصراع مع الاستعمار الاستيطاني. الإدعاء هو أن المجتمع الفلسطيني هو عبارة عن حدث سياسي بحت، ما يميزه أن تشكله وإعادة تشكيله تم/ يتم وفقاً لمؤسسات نظام سياسي ما، بحيث تظهر هذا المجتمع من خلال تشكل مؤسسات النظام السياسي القائم، لتتم عملية صياغة له كأفراد وجماعات بما يستوفي شروط المؤسسة. وفي حالات كثيرة عبر التاريخ، أجريت عملية محو وطمس وإعادة تشفير لتركيباته لتلائم معايير المؤسسة المسيطرة (التي تمثل بالضرورة الحراك السياسي المسيطر في تلك اللحظة). ليصبح المجتمع الفلسطيني عبارة عن منتج لنظام سياسي، وذلك بعكس معظم المجتمعات «الحديثة» التي أفرزت أنظمتها الاجتماعية - الاقتصادية أنظمة سياسية محددة.

ارتبطت الهندسة الاجتماعية بمقولتين أساسيتين: <sup>(٨)</sup> الأولى تمثل مقولة المشروع والخطاب الوطني، أو ما اصطلح على تسميته فلسطينياً بالثوابت الوطنية الفلسطينية التي من الممكن وصفها بالحد الأدنى من القيم والمعايير والأفكار التي كانت تجمع كل الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير، بغض النظر عن توجهاتها الفكرية المعلنه. عن ذلك يخبرنا الناشف:

إن هذه الثوابت كانت عبارة عن الصمغ الذي وحد المجتمع الفلسطيني من خلال تطبيع منظومة معانٍ محددة تعطي إجابات محددة حول الأنا الفلسطينية الجمعية؛ أي أن هذه الثوابت ليست فعلاً عقلاً بل هي مكونة

٨. من المهم الإشارة إلى أن ما نطرحه هنا كمقولات في الهندسة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني لا تعبر عن جميع المقولات التي يمكن تتبعها في هذا السياق، وتأتي عملية تحديد والتعمق في هاتين المقولتين دون سواهما بهدف إجرائي، ومن الترابط العضوي بينهما.

أيضاً لما يمكن أن نصفه منظومة توليد المشاعر والعواطف الجمعية. هذه المنظومة خلقت آفاقاً ورؤى استقطبت الفلسطينيين في شتى أماكن وجودهم، بحيث أن حدة وشمولية هذا الاستقطاب، إن دلت على شيء، فإنما تدل على آليات الاقتصاد السياسي لأننا الجمعية للفلسطينيين (الناشف ٢٠٠٤: ٢٧).

أما المقولة الثانية، فهي مرتبطة بموضوعة المجتمع المدني، على الأقل، في العقدين الأخيرين. من هنا، وترتيباً على ما سيقودنا إليه النقاش لاحقاً، أجد من الضرورة اقتباس مداخلة لعزيمي بشارة حول «المجتمع المدني الفلسطيني» والمجتمع الفلسطيني، ولأهمية هذه المداخلة في تحليلنا اللاحق سوف أوردتها بكليتها.

كان لموضوعة المجتمع المدني الرائجة في العقد الأخير أثر بالغ في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، التي وجدت نفسها وقد اختزلت فلسطين فيها رغماً عنها، تلعب دور فلسطين وتعشق الدور الذي تمثله، وهو تمثيل لواقع (simulation) أكثر مما هو واقع. وربما كان علينا أن نسأل، ونحن لا نفعل ذلك، هل يوجد مجتمع فلسطيني؟ قبل أن نسأل: هل يوجد مجتمع مدني فلسطيني؟ فبأي معنى يشكل فلسطينيو الضفة والقطاع والجليل والمثلث والنقب ولبنان وسوريا والأردن مجتمعاً فلسطينياً؟ لقد كانت هنالك حركة وطنية فلسطينية تمثل بحضورها (مرة أخرى simulation) وجود كيان فلسطيني مرموز إليه بوجود م.ت.ف، ولذلك أيضاً العشق الفلسطيني المدمر للرمزية الذي امتد من السياسة إلى الشعر، ثم إلى الإنتاج الفكري عموماً. ولكن ماذا تبقى من هذا الشعب الاعتباري المعنوي المعبر عنه سياسياً؟ يعتقد البعض أنه في غياب السياسة يبقى «المجتمع الفلسطيني»، والواقع أنه مع أفول السياسة أو المجتمع السياسي الفلسطيني بتركيبته القديمة يبدأ مجتمع الضفة والقطاع في أفضل الحالات، وليس المجتمع الفلسطيني، ولا المجتمع المدني الفلسطيني. فالأول، أي المجتمع الفلسطيني، غير قائم كوحدة اجتماعية من أي نوع، والثاني أي المجتمع المدني يجب أن يدل على وجوده في الضفة والقطاع انطلاقاً من تعريف نظري أو نموذج نظري محدد له، ونماذجه النظرية كثيرة. هذا عدا الضرورة النظرية التي لا يمكن إهمالها لتبرير الحاجة إلى استخدام مفهومه، أي الإجابة عن السؤال: ماذا يساعد هذا الاستخدام من الناحية النظرية؟ (بشارة ١٩٩٦: ٩).

ليذهب بشارة بعد ذلك إلى اعتبار أن المجتمع المدني خارج أوروبا قد لعب دوراً مشبوهاً من خلال عملية إجهاض السياسة في الأراضي الفلسطينية بعد دخول انتفاضتها أزمة عضوية، وضمور شديد في السياسة.

ربما من الضروري إذن فهم اللحظة التاريخية التي يراها بشارة مرافقة لانتشار موضوعة المجتمع المدني، تلك الفترة التي ميزها، دائماً وفقاً لبشارة، أفول الانتفاضة نتيجة لأزمته العضوية ونجاح إسرائيل في فرض شروط الهزيمة على السياسة والمجتمع الفلسطيني متمثلين بقيادة م.ت.ف، وبمعنى آخر فإنه لا بد من أن نرى ما تشكله لحظة اتفاقيات أوسلو.

لم تكن عملية أوسلو واتفاقيات، مقولة في حل الصراع الاستعماري في فلسطين، كما أنها لم تكن الحدث في حد ذاته بالمقارنة مع ما تلاها من أحداث سياسية واجتماعية. عملية أوسلو جاءت تجسداً للتشابك بين فشل المشروع الوطني لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، المبني على ثوابت وطنية فلسطينية سادت من خلال مؤسسات منظمة التحرير، ومن جهة أخرى صيرورة الصراع التحريري وما تمثله من هز للبنى الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذا الصراع. وصف هذه العملية بالهزيمة، هي عملية اختزالية للحدث، وهي تغطي أكثر من أن تكشف حجم

الاشتباكات المنطوية داخل نصوص الاتفاقيات وما تلاها من أحداث سياسية واجتماعية. تتحدث مداخلات فرانز فانون في هذه العملية، عن تحالف بين البرجوازية الوطنية مع المنظومة الاستعمارية الغربية، وهو تحالف يضمن استمرارية لعلاقات القوة بين مستعمر ومستعمر ولكن في أشكال أخرى:

قد يكون تحليل فرانز فانون حول العلاقة بين البرجوازية الوطنية وتحالفها مع المنظومة الاستعمارية الغربية في المراحل المختلفة للعلاقة بين المستعمر والمستعمر، قد يكون هذا التحليل مدخلاً جيداً لفهم ما جرى في محاولات حل / تمويه الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو وحواشيها. إذ أننا ندرك من توالي الأحداث التي أفضت للاتفاقيات ومن نصوص المعاهدات ومما تلاها من أحداث سياسية واجتماعية، أن ما حدث هو عبارة عن إزاحة بؤرة التناقضات الاستعمارية بين الطرفين إلى فضاءات جديدة / قديمة وليس حلاً أو تفكيك بناء لهذه التناقضات المكونة للشروط التاريخية للحالة الاستعمارية في فلسطين (الناشف ٢٠٠٤: ٢٥ - ٢٦).

هذه اللحظة المعبر عنها بإزاحة بؤرة التناقضات الاستعمارية إلى فضاءات جديدة / قديمة، هي ما يراها عزمي بشارة لحظة فرض شروط الهزيمة على قيادة منظمة التحرير، وبالتالي أفول المجتمع السياسي الفلسطيني. ولكن ماذا يمكن أن نفهم من هذه المقاربة، بمعنى، كيف يقودنا هذا الفهم إلى قراءة مقولة مجتمع المانحين في صياغة المحلي؟ لتوضيح ذلك يجب قراءة هذه المقاربة من زاويتين: الزاوية الأولى، التي ستخط لحظة توافق بين قراءة الناشف وبشارة ومحاولتنا فيهما، وتتمثل لحظة التوافق هذه في انكسار الرمزية التي ميزت المشروع الوطني كمنصنع لإنتاج المعاني التي ترمز إلى الفلسطيني. بمعنى آخر، بدلاً من أن يتشكل المشروع الوطني كفاعل في هندسة المجتمع الفلسطيني، شكلت لحظة الانزياح الأوسلوي، تراجعاً لهذا المشروع إلى خانة المفعول به، أو إحدى البؤر الجديدة / القديمة للتناقضات الاستعمارية. أما الزاوية الثانية، فتأتي من الاستثمار المكثف من قبل مجتمع المانحين في الفضاء العام الفلسطيني في مرحلة ما بعد الإزاحة كمقولات تنموية هادفة إلى إحداث تغيير اجتماعي باتجاه تحسين حياة الفلسطينيين. وقد ترافق هذا الظهور مع تشكيل مؤسسات حكومية أخذت شكل الوزارات المتخصصة في دولة ذات سيادة، بحيث شكل هذا الترافق ما تم تصويره وتسويقه لجميع الجهات المعنية على أن الفلسطينيين قد دخلوا في مرحلة جديدة، هي مرحلة ما بعد الصراع والانتقال إلى بناء الدولة (Brynen 2000).

في الصورة الخلفية لهذا التصور الذي سُوِّقَ عالمياً، كان هناك خطاب تنموي جديد قد تشكل وبدئ العمل في إعادة تعريف العملية التنموية، ولم تكن فلسطين في هذا الخطاب استثناء. ويتعامل هذا الخطاب مع المجتمعات الجنوبية ومع سعيها إلى تطوير حياتها، باعتبار أن المنظمات غير الحكومية فاعل رئيسي في التغيير الاجتماعي، لأنها تشكل مؤسسات اجتماعية قادرة على تدعيم الديمقراطية والمساهمة في مجتمع مدني حيوي. وفي واقع الأمر، بدأ اهتمام الحكومات الغربية بتشجيع الديمقراطية الليبرالية في أرجاء مجتمعات الجنوب في أعقاب الحرب الباردة، كما أن دعم المؤسسات الدولية لما سُمِّيَ «العدالة الاجتماعية»، خلق مجالات جديدة للحياة السياسية الاجتماعية في سياسات التنمية (نخلة ٢٠٠٤). وتمس الاستثمارات الخارجية في المؤسسات غير الحكومية الجنوبية عدداً كبيراً من القضايا، من مثل التمكين والتمثيل والتحديث. ويشكل الدعم الدولي لجهود هذه المنظمات وحملاتها المحلية، وبخاصة تلك المتزامنة مع ضغط خارجي على الحكومات المحلية، مصدر نفوذ يمكن للفاعلين المحليين أن يستغلوه لتدعيم «التغيير».

## في عملية إعادة تعريف الفرد والجماعة الفلسطينية

تقدم منظومة من القيم الكونية التي تتجاذق اهتمام البلدان النامية، ويبدو هذا الطرح في أحسن أحواله كدعوة أخلاقية لنبد القائم وتسويد قيم أفضل من حيث قدرتها على جعل حياة الناس أفضل. ويعبر هذا الطرح عن قاعدة مركزية في مأسسة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومحور عملها، ولذلك من الضروري تفكيك هذا الطرح إلى جملة من المعطيات المكونة.

يظهر هذا الطرح ثلاثة محاور في الممارسة: الأول مرتبط بقضية تقديم الخدمات لتلك الفئات المهمشة، التي تركت خارج اهتمام المؤسسات الرسمية للدولة، أو الجهات التنفيذية. ما يلفت النظر في هذا الجانب هو عدم التطرق إلى الآليات والشروط التاريخية التي دفعت بهذه الفئات الاجتماعية إلى خانة التهميش؛ بمعنى أنه لم يتم تفسير حالة التهميش التي تعاني منها هذه الفئات إلا في مستوى أن هناك تغييرات على البيئة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع، بحيث تضطر الدولة إلى التراجع في أداء أدوارها، وبذلك تهمش أو يتعمق تهميش هذه الفئات (Sullivan 2001: 5). وهكذا تظهر حالة التهميش كمعطى مسبق يدفع هذه المنظمات إلى التدخل لرفع حالة التهميش عن هذه الفئات. بالطبع، فإننا لا ننفي هنا وجود هذا التهميش، بمعنى الفقر والتخلف وفقدان العدالة الاجتماعية وغيرها، فهي بالتأكيد ظواهر متجسدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن عدم تحديد هذه الظواهر ضمن إطار تحليلي عام، والاكتماء بما هو على السطح في الحياة الاجتماعية، سيقود بالتأكيد إلى مقاربات خطية اختزالية مع الواقع. فتمت قراءة المجتمع وفقاً لمناطق نفوذ أو ممارسة نفوذ للدولة، أو بشكل أدق السلطة التنفيذية التي تختصر الدولة فيها، بحيث يظهر التهميش في تلك الفئات والتجمعات التي تقع خارج هذه الممارسة. وبحكم أن دور الدولة خاضع للتغيير وفقاً للتوجهات العالمية، فإن هذه الفئات آخذة بالتزايد. في المقابل، فإن الفئات التي تقع داخل نفوذ الدولة، مهددة بأن تقع في خانة التهميش في أي لحظة، وذلك إما بسبب تغير في دور الدولة، وإما بسبب تسلط في ممارسة الدولة لنفوذها. في مقابل ذلك، تظهر المنظمات غير الحكومية، كوحدات اجتماعية فاعلة غير متناجزة عن التبدلات والتحويلات ضمن المجتمع، بل ناتجة عن محاولة «إنقاذ» هذا المجتمع من نتائج هذه التبدلات والتحويلات.

ضمن هذه القراءة للتهميش، تصبح للمنظمات غير الحكومية القدرة على تحديد من هي الفئة المهمشة، التي عادة ما تنعكس في برنامج أو مشروع يتم تقديمه للتمويل. في مقابل ذلك، فإن عدم تفكيك مقولة التهميش، يعطي انطباعاً بأن الإشكالية منحصرة في أداء فني تعاني منه هذه الفئة المهمشة، ما يقودنا إلى المحور الثاني.

يتشكل هذا المحور من آلية التعامل مع التهميش؛ بمعنى إحداث التغيير. وهنا يتحدث سري حنفي ولندا طبر عن هذا المحور، الذي شكل تقاطعاً بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بحيث يحدث التغيير ضمن منظورين مشتقين من النموذج الليبرالي. هذان المنظوران هما «مجموعة المصالح» و«تقوية تنظيم المجتمع المحلي» (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٢٢ - ٢٢٣)، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بدور المنظم للمجتمع المحلي وتمثيل مجموعات المصالح، «الاستجابة لتلبية احتياجات مجتمعية ذات طابع مدني» وفقاً لعزت عبد الهادي. ما يطرحة هذا المحور هو مقولة أن الشكل الأولي للمجتمع يعيق عملية التغيير، وبالتالي، يعيق رفع حالة التهميش عن فئات اجتماعية تقع خارج اهتمام المؤسسة الرسمية. فهذه الفئات في حاجة إلى أن تمارس دور «مجموعة المصالح» لتخرج من الحالة الفردية للتهميش، وتصبح في حالة جماعية، ليتم من خلال ذلك تنظيم المجتمع المحلي ضمن

«مجموعات المصالح». فتلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تقوية هذه المجموعات وتمكينها من خلال برامجها التي تصمم للتعامل مع الحالة الجمعية للتمهيش. من جانب آخر، تقوم هذه المنظمات بلعب دور الوسيط بين هذه المجموعات والواقع (متمثل في السياسيات أو المؤسسات) التي تدفعها إلى خانة التهميش، بمعنى أن الفرد في علاقته مع الواقع الذي يهمله يفتقد القدرة على تحقيق أي تغير في موقعه في هذا الواقع، ولكن ضمن التمثيل «المدني» للعلاقة مع هذا الواقع، ترتفع قدرة هذا الفرد الكلية على تغير موقعه.

المحور الثالث يأتي من التحول الديمقراطي، بحيث يرتبط أداء المنظمات غير الحكومية بعمليات «دمقرطة» المجتمع وتعزيز المعايير والقيم الديمقراطية. إلا أن هذا الارتباط يأتي من تصور لا سياسي؛ بمعنى قراءة الديمقراطية كعملية تأثير في السياسيات ومستوى تمثيلها للجماهير، والابتعاد عنها كعملية سياسية (بشارة ١٩٩٦: ١٠). لذلك، تطرح المنظمات غير الحكومية التحول الديمقراطي كعملية، أو على الأقل دورها في هذه العملية. خارج السياسة، حيث أن المفهوم السياسي للتحول الديمقراطي منحصر في تجارب الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وهي، هذه الأحزاب، «غير ديمقراطية ومتخلفة وغير كفؤة في الاستجابة للاحتياجات والأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وغير قادرة على تمثيل الشعب» (عبد الهادي ومشاركة ٢٠٠٤: ١٢). ولذلك تطرح المنظمات غير الحكومية مفاضلة بين مسارين في التحول الديمقراطي في فلسطين: الأول المسار السياسي عبر الأحزاب والفصائل الفلسطينية المأزومة، أما الثاني فالمسار «المدني» المتمثل في «مجموعات المصالح» و«تنظيم المجتمع المحلي». ويستتنبط بشارة من هذه المفاضلة ما يسميه حالة الوهم بالعمل الديمقراطي (بشارة في مواطن ١٩٩٧: ٣٩٤).

## في عملية تحديث البنى الاجتماعية

يتجسد المجتمع الفلسطيني لهذه المنظمات، كمركب اجتماعي يعاني من أمراض مزمنة تجب معالجتها والتخلص منها، ليصبح هذا المجتمع في حالة تسمح له بالنهوض بالجهد التنموي وبناء الديمقراطية. من جانب آخر، تظهر هذه المنظمات ضمن هذا المجتمع كمركبات اجتماعية لا تعاني من هذه الأمراض، بل بالعكس تحمل ضمن تركيباتها العلاج الأمثل لهذه الأمراض الاجتماعية، ما يوجه علاقة المنظمات مع المجتمع الفلسطيني إلى النموذج الأبوي الكلاسيكي وما يحمله هذا النموذج من علاقات قوة. الملفت للنظر في هذه القراءة هو عدم تفكيك المنظمات لمقولات المجتمع الطبيعي ضمن سياق المجتمع الفلسطيني؛ بمعنى عدم قيام هذه المنظمات بعرض هذه الظواهر ضمن تحليل معمق لظهورها وأسبابها وعناصرها إلا في ما يختص بمجال واحد، وهو التأكيد على أن هذه الظواهر اشتدت بعد فشل المشروع الوطني الفلسطيني<sup>(٩)</sup> (هلال ٢٠٠٦).

المقولة المقابلة للواقع المحيط تأتي من قدرات هذه المنظمات على استيعاب النظم الحديثة، حيث أن عملية مؤسسة هذه المنظمات ومهنتها ودخولها في قنوات المساعدات الخارجية، شكلت قدرتها على تبني المعايير الحديثة للعمل التنموي. ولكن تظهر هذه المنظمات أيضاً كأنها قادرة على نشر هذه القدرات التنظيمية ضمن المجتمع. في إطار هذا التوجه، تبنت المؤسسات الفلسطينية المختلفة ممارسات تنظيمية متمثلة في تقديم تقارير، وتقييم العمل،

٩. يأتي هذا التحليل ضمن علاقة السبب والنتيجة، حيث أدى فشل المشروع الوطني وتراجع اليسار الفلسطيني وصعود التيار الإسلامي، إلى ظهور العائلية والعشائرية.

والبحث عن نماذج، واستخدام مصطلحات وتوجهات «عقلانية»... الخ مما يطلبه المانحون من وسائل وتقارير مقابل ما يرسلونه من أموال.

ضمن هذا السياق، نجد أن مجتمع المانحين يظهر ضمن شكل قديم / جديد من أشكال التنمية: جيوب حداثه في فضاء تقليدي متخلف. وللمفارقة، فإن جيب الحداثه مرة أخرى يظهر في علاقة مع المركز الغربي. هنا في قنوات التمويل الخارجي تتشكل وتتمظهر كبنية اجتماعية حديثة تعمل ضمن مجتمع تقليدي، تسعى من خلال حداثتها إلى تصميم آليات رفع التخلف عن هذا الفضاء التقليدي المحيط. يقول أرتورو إسكوبار:

ضمن صناعة التنمية، تصبح الحياة الاجتماعية مشكلة فنية لا بد من إدارتها من خلال «أخصائي التنمية»، بدلاً من النظر إلى مشاكل المجتمع في إطارها التاريخي / الثقافي، يصمم أخصائي التنمية آليات وإجراءات تجعل المجتمعات ملائمة لنموذج مسبق يضم هيكلية ووظائف الحداثه. وإن زيادة الدخل في التعاون التنموي تعيد توجيه موقع الفاعل الأهلي في المجتمع. فالأمر ليس مجرد انفصال المنظمة الأهلية عن القاعدة الجماهيرية فحسب، بقدر ما يرتبط بتبني أخصائي التنمية لطريقة معينة في تحديد علاقته مع المجتمع. ويتقدم أخصائي التنمية إلى المجتمع على أنه حقل فيه مشاكل يستطيع هو حلها من خلال عمليات تدخل تركز على معادلات تصف مسبقاً مدخلات قابلة للتحديد، وتفضي إلى مخرجات ملموسة (موثق في حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٢٩).

تشير هذه المقولة في إعادة صياغة المحلي الفلسطيني، إلى التحول الكبير الذي طرأ على المنظمات الأهلية الفلسطينية التي كانت تمثل في فترة زمنية معينة حراكاً اجتماعياً رافضاً للشكل التقليدي لعملية التنمية، والذي يطرح في محصلته جيوباً حديثة في علاقة مع محيط عام يوصف بالتخلف. هذه المفارقة تعكس بشكل كبير آثار دخول المنظمات الأهلية الفلسطينية إلى قنوات المساعدات، فهي ستواجه خطر التحول إلى شكل وهياكل المانحين، ويصبح موظفوها مجرد خبراء تنمية بعيدين عن سياقهم الاجتماعي.

نقطة البداية تتبلور حول أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتكون هذه العلاقات، وهي ليست ذات طبيعة واحدة، محصلة للتفاعل بين التكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وذلك: فقد تكون تعاونية، أو تنافسية، أو صراعية (الكنز في العلوي وآخرون ١٩٩٢)، طبقاً لدرجة تطور المجتمع، وطبقاً لدرجة التباين بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها ودرجة التفاوت بينها من حيث مواردها وقدراتها. وتظهر هذا التكوينات الاجتماعية على شكل مجموعات بشرية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدراً معيناً من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهيين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط وهذا التضامن؛ سعيًا وراء تحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة أو مصالح عامة تهم مختلف فئات المجتمع، بحيث تتشكل هذه التكوينات حول أسس تقليدية مثل العلاقات العائلية أو العرقية أو الدينية أو الموقع الجغرافي، أو أسس حديثة مثل المهنة أو الدخل، والأهم الموقع من العملية الإنتاجية ضمن المجتمع (أبو عمرو ١٩٩٥). ومن هذا المنطلق، فإن التكوينات الاجتماعية التي تقوم على الأسس الحديثة تعتبر من المقومات الأساسية للمجتمع المدني. والعمل ضمن المجتمع المدني يقوم على نقل التكوينات الاجتماعية في المجتمع من حالة الأساس التقليدي إلى الأساس الحديث. فكلما ازدادت أعداد التكوينات الاجتماعية الحديثة، تطور المجتمع المدني (جيدنز ٢٠٠٢: ١٦٢). البعد الكمي لا ينحصر فقط في عدد التكوينات الاجتماعية القائمة على كل أساس، بل على عدد الأفراد ضمن هذه التكوينات أيضاً. ففي

حين ينظر للأفراد ضمن التكوينات التقليدية على أنهم يفتقدون القدرة على التأثير في النظام الاجتماعي، يشكل أفراد التكوينات الحديثة العناصر المهمشة اجتماعياً وسياسياً، الذين يجري العمل على تغيير واقعهم الاجتماعي. وبالتأكيد، كلما ازداد أفراد التكوينات الحديثة، ازدادت قدرة هذه التكوينات الاجتماعية على تشكيل مؤسسات تكون مثابة التجسيد المؤسساتي لها (ضاهر والزلغل في العلوي وآخرون ١٩٩٢: ٣٩٧ - ٤٣١). وتقوم هذه التكوينات في مأسستها بممارسة علاقات اجتماعية فيما بينها، قائمة على درجة تطور المجتمع المحيط بها. ففي حين تظهر العلاقات التعاونية والتنافسية كمؤشر على تطور المجتمع وحيوية المجتمع المدني، تشير تلك العلاقات القائمة على الصراع إلى الحالة المرضية التي يعاني منها المجتمع. وعادة ما تكون هذه الحالة وليدة ثقافة محلية تقليدية قائمة على العنف والتناقضات والتشردم وإلغاء الآخر المختلف (ياسين في العلوي وآخرون ١٩٩٢: ٧٨٣).

بذلك، يسعى المجتمع المدني إلى ترشيد العلاقات الاجتماعية من خلال الترويج لمجموعة من القيم والمبادئ مثل المبادرة والحرية، والإرادة والتعددية والعقلانية. وهذه القيم بالضرورة مشتقة من المجتمع وتجربته التاريخية، وإن فقدت في أي مجتمع لا بد من العمل على استيرادها وتوفيرها كناظم للعلاقات الاجتماعية (الناشف ٢٠٠٤: ٤٢ - ٤٣).

وتتم عملية الخلق والترشيد هذه على مراحل، بحيث تبدأ بفرض المجتمع المدني كإطار عام تتم من خلاله العمليات الاجتماعية، التي بدورها تُحمل من قبل المؤسسات الطوعية؛ أي التي ينضم إليها الأفراد بملء إرادتهم الحرة، وقناعتهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها. هذه المؤسسات قد تكون سياسية أو إنتاجية أو خدمية أو أكاديمية، أو المؤسسات الدينية التي لا تخضع لسلطة الدولة، والتي تتمتع باستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية (بشارة ١٩٩٦؛ هلال ٢٠٠٦). هذه المرحلة عادة ما يطلق عليها «المبادرة بالديمقراطية» أو «دمقرطة المجتمع»، بحيث تجسد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة. ويعني ذلك أن اعتمادهم على الدولة في أمورهم الحياتية يقل، ومن ثم تنخفض إمكانية احتوائهم من قبل السلطة. بمعنى آخر، فإن المجتمع المدني في مرحلة ديمقراطية يظهر كإطار ذي دينامية مستقلة، تقوم مكوناته أو مؤسساته على حماية المواطنين من سطوة السلطة السياسية، من خلال ممارسة علاقة من التعاون فيما بينها، في حين تقوم بتمكين مؤسساتها من خلال علاقاتها التنافسية للحد من قدرات الدولة على ممارسة تسلطها على المواطنين.

وما أن تبدأ هذه المؤسسات في عملية إعادة صياغة العلاقات ضمن المجتمع، من منطلق الحماية وتمكين الأفراد، ليصبحوا مواطنين في الدولة، يبدأ تشكل المرحلة التالية، وهي تعزيز الديمقراطية، لتقوم المؤسسات بوظيفة الوسيط بين الدولة والمواطن، بحيث لا تتم العلاقة بينهما على أن المواطن فرد أعزل، بل مواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسسة أكبر توفر له إمكانية التمثيل السياسي وآليات للضغط على الدولة في عملية وضع الأجندات (جيدنز ٢٠٠٢: ١٤٧). ولا يساعد في توضيح المجتمع المدني وضع مختلف المؤسسات المدنية في سلة واحدة، على اعتبار أنها تقوم بترشيد العلاقات الاجتماعية، بحيث قد تشكل بعض المؤسسات والتكوينات الاجتماعية عراقيل في وجه فاعلية المجتمع المدني، إن هي افتقدت قدرات إدارية وتنظيمية متطورة، ما يسمح باختراقها من قبل الدولة.

فعملية مأسسة التكوينات الاجتماعية، وإن كانت طوعية، يجب أن تعتمد على درجة مقبولة من المهنية يسمح لها بتطوير نظام إداري وتنظيمي داخلي بعيداً عن تدخل الدولة، ويحقق لها قدرة على الاستقلال المالي عن الدولة،



وذلك يتم من خلال دمج المعايير الحديثة في المؤسسة المبنية على أسس علمية ومهنية، وليس طبقاً لمعايير تقليدية ذات أبعاد عائلية أو عرقية أو طائفية أو جغرافية:

لم تعبلور لحد الآن مؤسسات مدنية فلسطينية ديمقراطية وشفافة لتمثيل مصالح المواطنين أمام السلطة / الدولة، ولا تزال البنى العشائرية والعائلية والإرثية هي المؤسسات الوسيطة بين: الأفراد والدولة، ما يعيق جدياً، قيام مجتمع مدني ديمقراطي (عبد الهادي وآخرون ٢٠٠٢: ١٧).

وبالعودة إلى التساؤل الذي تثيره الأدبيات في العملية التنموية، والخاص بتحديد الإشكالية هل هي في تعاملنا مع الواقع، أم في الواقع الذي نحاول التأثير فيه، لتظهر عملية المؤسسة للتكوينات الاجتماعية بعيداً عن الدولة، وفعلها في خلق / استيراد وترشيد العلاقات الاجتماعية، كأدوات تعاملنا مع الواقع المعاش لمجتمعات الجنوب. وفي هذا السياق يخبرنا إسماعيل الناشف عن شكل معين في التعامل مع الواقع ويعكس ترتيباً اجتماعياً قائماً على إعادة تعريف الفرد لعلاقاته في المجتمع:

بالأساس تدعي المنظمات غير الحكومية أن الفرد والجماعة الفلسطينيين، على الأقل، بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وجماعة بشرية [...]. التغيير، وهذا المهم، لا يتم حسب أهواء الفلسطينيين، وإنما بمعايير خطاب واضح وصریح، من الممكن تسميته الليبرالي الجديد المشوه [...]. ويبدأ الخطاب بتقسيم الذات الفلسطينية إلى شرائح مرضية لا تلائم العصر وتطور العلم الحديث، ومن ثم تخلق علاجات تستقيها من الليبرالية الجديدة المستوردة. كل شريحة داخل الذات الفردية أو الجمعية بحاجة إلى تخصص، وعليه تنشأ المنظمات وتنتشر بسرعة أخاذاً (الناشف ٢٠٠٤: ٣٩).

لكن هذه الأدوات تتوفر في شرطية هذا الواقع الذي يجب أن يتشكل وفقاً لأسس معينة، تعبر عن مجال الفعل التنموي. وهذه الأسس تتجسد في شروط عملية بناء المجتمع المدني وفقاً لخطاب الليبرالية الجديدة. ضمن شرطية الواقع، يظهر البناء الاقتصادي للمجتمع كعامل مؤسس، ويتضمن هذا البناء تحقيق درجة من التطور الاقتصادي المرتكز على نظام السوق، بحيث يوفر هذا النظام للأفراد قدرة على تحقيق ذواتهم الاقتصادية بعيداً عن الدولة، ويسمح للقوى الاجتماعية بالتعبير عن مصالحها وآرائها ضمن توجه، ويظهر التنافس كألية سلمية ومنظمة. من هنا يظهر المجتمع المدني كامتداد للاقتصادي، ولكن دون الحاجة إلى الفعل. ومن الضروري التركيز على استبعاد الدولة الاقتصادي واستبداله بالفعل المدني (جيدنز ٢٠٠٢: ١٦٦) عن هذا البناء، فتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية للسوق، يحد من قدرة الأفراد على تحقيق ذواتهم الاقتصادية، ويعيق آليات التنافس، ما يقلص إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.

وفي مقابل البناء الاقتصادي، يظهر المكون الثقافي للمجتمع، حيث تتم عملية إنتاج المقولات الاجتماعية، وتكوين الذات الجمعية للمجتمع (الناشف ٢٠٠٤). وضمن هذا التكوين، يتم تحديد الحالات المرضية وتشخيصها في المجتمع التي تتطلب الفعل، وبالتالي تحدد شكل بناء المجتمع المدني ودرجة تطوره ونضوجه. وبحكم الدينامية المستمرة للمكون الثقافي، فهو يخضع لمنطق التغيير بالمعنيين الإيجابي والسلبي، بحيث يسهم هذا التغيير في خلق قوى اجتماعية جديدة، ونقل أنماط من الأفكار والمعتقدات من مجتمع إلى آخر. هذه العملية مهمة جداً - وفقاً

للخطاب الليبرالي الجديد - في بناء المجتمع المدني. فنقل الأنماط الفكرية القائمة على الأسس الحديثة، سيسهم في تسريع عملية بناء المجتمع المدني وإنضاجه، بمعنى خلق مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة، وتحديث القدرة على تنظيم الذات بعيداً عن تدخل الدولة.

في حين يظهر المكون الثقافي كعميق مركزي في عملية البناء، إن هو ارتبط بالأسس التقليدية التي ستفرز بالضرورة قوى اجتماعية مأزومة غير حديثة تربطها علاقات من الصراع، ما يوفر الأرضية الخصبة لتدخل الدولة وتقويض عملية بناء المجتمع المدني (Norton 1993). وعلى الرغم من أن الخطاب الليبرالي الجديد، يركز على الاستقلالية والانفصال بين المجتمع المدني والدولة، فإنه في الوقت ذاته لا يطرح عملية بناء المجتمع المدني إلا في سياق الدولة. وتشكل مقولة الدولة المكون الثالث في مقابل الاقتصاد والثقافة في عملية تحديد الواقع لمجتمعات الجنوب. فينظر للدولة كمجموعة من المؤسسات التي هي بحاجة إلى إعادة الهيكلة ضمن أسس قانونية واضحة، تضمن ولادة الحريات العامة، وتسهل عملية خلق وتطور القوى والتكوينات الاجتماعية على أسس حديثة (عاصي ٢٠٠٦). ويتم ذلك من خلال إقرار الدولة بفشلها كلاعب اجتماعي، والانسحاب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتقليص دورها ليشمل توفير حكومات منتخبة ديمقراطياً تعمل على ضمان السلم العام.

ضمن عملية مأسسة ومهنة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وفي سياق التشابك مع أجندة التنمية الجديدة، يقدم كل من سري حنفي ولندا طبر نموذجاً من تشكل نخبة فلسطينية معولة:

أشرنا إلى وجود نخبة فلسطينية معولة ناشئة مؤلفة من مجموعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية والمثليين المحليين للمنظمات الدولية، ويمكن تعريف هذه النخبة بشكل فضفاض على أنها تكوين محلي يحصل على معلومات من و/ أو متأثر بشكل وثيق بالمناقشات والأجندات العالمية، إذ أنها نخبة لها علاقات مع العالمي، ولكن لا تلعب بالضرورة دوراً في وضع أجندته. إن زيادة المساعدات التنموية للمنظمات الأهلية الفلسطينية ونقصان المساعدات القادمة من الأطراف العربية أو الأطراف التضامنية، قد خلق هرمية جديدة بين المنظمات، وتشكلت هذه النخبة في سياق تنافسها على التمويل، واستطاعت أن تتفوق على النخبة القديمة المكونة من فاعلين مثل الجمعيات الخيرية التطوعية، وفي بعض الحالات على نخبة المناطق الريفية. وتعكس هذه النخبة المعولة المرحلة الجديدة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية الخاصة بعملية السلام والمعونة الأجنبية المقدمة من أجل المساعدة على الانتقال إلى نظام ما بعد الصراع (حنفي وطبر ٢٠٠٦: ٢٥٢).

ويشيران بعد ذلك إلى أن أهم ميزات هذه النخبة المعولة تتشكل من أربعة مكونات: بحيث تظهر هذه النخبة كفاعلين معوليين يتمتعون إلى حد كبير بصفات النخبة العالمية، إلا أنهم، وفي تمايز عن النخبة العالمية، يفتقدون القدرة على تصنيع الأجندات العالمية. ولكنهم مع ذلك يتمتعون بتفاعل إيجابي مع هذه الأجندات، ويشاركون بكثافة في الاجتماعات الدولية، وبشكل أساسي يستمدون شرعيتهم من علاقتهم مع المستوى العالمي. ومن جانب آخر، فإن هذه النخبة (ضمن تفاوتات بسيطة) مرتبطة بشكل عضوي مع «عملية السلام» الفلسطينية الإسرائيلية، وفي حالة تناقض مع الصراع المسلح. بالإضافة إلى ذلك، فهذه النخبة تمتاز بأنها «مهنية» وتدعي «الخبرة» في المجال الذي تهتم به. وهي حضرية المسكن، بمعنى تمركزها في المدن الكبيرة كرام الله، والقدس، وغزة<sup>(١١)</sup>

١٠. وتشكل هذه المدن حواضن للمؤسسات التمويلية الدولية.

(المصدر السابق: ٢٥٣). وشكلت هذه النخب المعولة من خلال قواعدها في المنظمات غير الحكومية، نماذج جذابة للأكاديميين والسياسيين على حد سواء، ما أدى إلى سحب كثير من الكوادر المهنية والنشطاء السياسيين من المجالات الاجتماعية المختلفة لصالح التمركز ضمن المنظمات غير الحكومية في أمل الوصول إلى المستوى المعولم (بشارة ١٩٩٦؛ نخلة ٢٠٠٤).

وعلى الرغم من أن حنفي وطبر قد لاحظا في هذه النخب المعولة مقولة في التناقض بين ادعاء / خطاب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وممارساتها في الحراك المحلي (Hanafi and Tabar in Khan and others 2004: 234 - 235)، فإن حنفي بالذات يرى في عولة هذه النخب فرصة حقيقية لتمثيل القضايا الفلسطينية بصورة مهنية وفعالة (Hanafi 2001: 30)، بحيث يظهر هذا التمثيل للقضايا الفلسطينية على أرضية أن الفلسطينيين ضحايا واقع احتلالي، ويجب التدخل لمساعدتهم (المصدر السابق).

هذه القراءة التي تتقاطع معها معظم الدراسات في تشكيل النخب الفلسطينية،<sup>(١١)</sup> تقودنا إلى أربعة اشتباكات تناقضية أساسية من المهم التعمق فيها.

الاشتباك الأول يتجسد في مقولة التنافس على التمويل الخارجي كمقولة مركزية في تشكيل النخبة المعولة، بحيث يطرح هذا الاشتباك عدم قدرة هذه النخبة المعولة على إعادة إنتاج نفسها محلياً، فهي لا تمتلك قاعدة اقتصادية محلية من الممكن الاعتماد عليها، ومن جانب آخر لم تتطور علاقات عضوية بينها وبين «القطاع الخاص» المحلي الذي من الممكن أن يوفر لها هامشاً للتحرك (بشارة ١٩٩٦: ١٩٧). بذلك، فإن الطريقة الوحيدة لهذه النخبة لإعادة إنتاج ذاتها هو باستمرار العلاقة مع التمويل الخارجي. إلا أن هذا التمويل الخارجي مشروط بالسباق المحلي، بمعنى أن اللقاء بين قنوات التمويل الدولية وهذه النخبة المعولة، في زمان التكوين كنخبة، يفترض أن الالتقاء تم على أرضية إعادة صياغة المحلي ذي الطابع التصارعي باتجاه تخليص الأخير من حالته المرضية، وما أن يتم ذلك تنتفي قاعدة الالتقاء، وتنتهي العلاقة الإنتاجية للذات لدى النخبة المعولة. بذلك، يبدو أن مقولة «التغيير» من خلال المنظمات غير الحكومية تخضع لتساؤل مركزي. وهنا أدعي بأن افتراض اللقاء على أرضية «التغيير» هو افتراض خاطئ، فلا قنوات المساعدات الخارجية ولا النخبة المعولة معنية بهذه العملية، على أن قاعدة اللقاء تتم على أساس إدارة الأزمة كبديل لحل الأزمة. فبملاحظة سريعة نجد أن قنوات المساعدات الخارجية تُوظف محلياً في عملية تعزيز نظام الزبائنية وهياكل القوة وفقدان العدالة الاجتماعية في المحلي الفلسطيني (Hanafi and Tabar in Khan and others 2004: 234 - 235).

١١. انظر على سبيل المثال:

- خضر، حسن. ٢٠٠٣. خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية. رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- هلال، جميل. ٢٠٠٦. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. الطبعة الثانية، رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- Khan, Mushtaq and others (ed.), 2004. State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation. London: Routledge Curzon.

من جهة أخرى، يطرح التنافس على التمويل الخارجي تساؤلاً عن المتنافسين، ففي كثير من الدراسات<sup>(١٢)</sup> تم طرح التنافس بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الفلسطينية على مصادر التمويل، بأنه تنافس يتم بين طرفين مختلفين من حيث «البضاعة» التي يتم تسويقها، ولكن «المشتري» أو «المستثمر» واحد. على أننا نجد من حيثيات الممارسة، أن الاختلاف في شكل تسويق «البضاعة» لا في «البضاعة» ذاتها (Khan and others 2004).

الاشتباك الثاني يقودنا إلى الارتباط مع الخارج، وهنا من الضروري ملاحظة الثنائيات بين المحلي والخارجي التي تظهر ضمنه هذه العلاقة، على أن هذه الثنائية تهمش إلى حد بعيد ما هو حراك في هذا الاشتباك. وهنا تطرح مداخلة حنفي وطبر أن هذه النخبة المعولة تستمد شرعيتها من الخارج، في مقابل تقلص وإلى حد ما انفصال علاقتها مع المحلي في عملية الحصول على شرعية. ولذلك، تقوم بممارسة نفوذها في المحلي من خلال الاستحضار الدائم لشرعيتها الممتدة من الخارج. في مقابل ذلك، يطرح عادل سمارة هذه العلاقة كتجسد لتخارج المثقف الفلسطيني وارتباطه بالأجندات الإمبريالية، فالمنظمات غير الحكومية تمثل قواعد لاستقطاب المثقفين لصالح الأجندات الإمبريالية (سمارة ٢٠٠٣). إلا أنني أرى في كلا التصورين (تصور الشرعية من الخارج والمثقف المتخارج) اختزالاً لحركة الواقع. فكلهما يتجاهل موقع هذه النخب في المنظومة الدولية من جانب، ومن جانب آخر علاقة هذه النخب مع المنظومة الفكرية للمستوى العالمي.<sup>(١٣)</sup> في هذا السياق، تشكل قراءة فيصل درّاج للمثقف الريفي نموذجاً أشمل للعلاقة:

ينظر المثقف الريفي إلى دوره كوسيط بين الجماهير والسلطة، الأمر الذي يجعل من دوره علاقة سياسية بامتياز. فالمثقف ينظم في هذا الدور علاقات السيطرة والقبول، من وجهة نظر الطبقة المسيطرة، فمن لا يملك عليه القبول بسيطرة من يملك. وقد يبدو، ظاهرياً، أن الوسيط يمكن أن يكون محايداً في وساطته، غير أن عبادة الدولة التي تلازم تصور المثقف وتسكنه تجعل حياده مستحيلاً، لأن غاية المثقف القصوى هي الاندراج في أجهزة الدولة التي يقدسها. وبشكل آخر، فإن كانت غاية المثقف القصوى هي الاندراج في أجهزة الدولة، فتلك لأن الدولة تحتل في تصوره موقع المثقف الأعظم، فيرى ذاته في الدولة وينظر إلى الدولة كامتداد له (موثق في الناشف ٢٠٠٤: ٢٢).

هذا الفهم من درّاج يقودنا إلى الاشتباكين الثالث والرابع مع مقولة النخب المعولة. فهذه النخب تعتبر كمصدر معلومات لمستويي العلاقة الذي يتوسط بينهما، فهي مصدر معلومات للمستوى المحلي عن الأجندات الدولية وصناعة التمويل، لتشكل هذه النخب شكلاً من القوة الرمزية في عملية نقل وتفسير هذه الأجندات الدولية في السياق المحلي، وتشكيل ما هو حديث متوافق مع المعايير الدولية، وما هو تقليدي يجب إعادة النظر فيه. ومن

١٢. انظر على سبيل المثال:

- عبد الهادي، عزت وآخرون. ٢٠٠٢. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني: دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة التعاون. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- عبد الهادي، عزت وصالح مشاركة. ٢٠٠٤. المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية: إشكاليات العلاقة والتنسيق. رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- شلبي، ياسر. ٢٠٠١. التأثيرات الدولية والمحلية على تحديد رؤى المنظمات غير الحكومية وأدوارها. (رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة في برنامج ماجستير الدراسات الدولية - جامعة بيرزيت).

١٣. في هذا السياق، فإن عادل سمارة يطرح البعد الفكري / الأيديولوجي للارتباط الخارجي في مستواه الأولي، فيعتبر المنظمات غير الحكومية آلية لاستقطاب المثقف للموقف الأيديولوجي، ومن ثم الموقف السياسي، على أن الحركة أعقد من ذلك.

الجهة الأخرى، توفر هذه النخب معلومات عن المحلي وتشكيلاته، على أن هذه النخب تضع المعلومات عن المحلي ضمن قوالب العالمي الجاهزة التي تتبناها هذه النخب على أنها حديثة من روح التفكير العلمي والمنطقي. وبالطبع، فإن عملية نقل المعلومات من المحلي للعالمي لا تتم فقط بشكل التقارير، بل تتم أيضاً على مستوى تمثيل المحلي لدى العالمي. وفي ذلك يداخل جوزيف مسعد:

المثقفون الفلسطينيون الجدد هم عبارة عن كومبرادورات ثقافية تعمل في مجال الاستيراد والتصدير، بحيث يصدرون نتائج استطلاعات الرأي، والمعلومات الاجتماعية، والاعتذارات الرسمية، والذكريات الشخصية، بالإضافة إلى صوتهم وصورتهم في صفحات الجرائد والمحطات التلفزيونية الغربية. في المقابل، يستوردون أفكار صندوق النقد الدولي ومشاريع البنك الدولي والمبادرات الدولية، والدعم المادي الغربي لمؤسساتهم. وفي الوقت ذاته يقفون في وجه أية محاولات أو ممارسات فكرية نقدية تخرج من الوطن أو الشتات. وهم مرتبطون كما هي طبقتهم بالمصالح والسياسيات الإمبريالية، بحيث يظهرون كأول المستفيدين المحليين منها. إنهم بالفعل مثقفون عضويون بالمعنى الغرامشي، وواضحون بارتباطهم الطبقي (Massad 2006: 113).

## خاتمة

تعاملت مقولات مجتمع المانحين مع الأنا الجمعية الفلسطينية من مدخلين: إعادة تشكيل الواقع أو المكان والزمان، وإعادة موضعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع، حيث يتشكل الواقع ضمن هذه المقولات، من حيز جغرافي خرج من حالة صراع استعماري، إلى مرحلة ما بعد الصراع وبناء الدولة. ويتميز هذا الحيز بحياة اجتماعية تعاني إشكاليات هي في مجملها إشكاليات «فنية» يمكن تجاوزها، من خلال خبراء التنمية. ليتم بعد ذلك موضعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع في سياق أن الفرد والجماعة الفلسطينيين بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم كأفراد وجماعة بشرية. وتتم عملية التغيير بعد أن تتمكن هذه الجماعة من تقبل نفسها كتجمعات مدنية تدخل في علاقة تمثيل في المستويين المحلي والعالمي، من خلال المنظمات غير الحكومية وتشابكاتها المعولة.



## المصادر والمراجع





## مقدمة في نقد التنمية

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي للأسر الفلسطينية. ٢٠٠٩.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد ١٧. أيلول ٢٠٠٩.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، نشرة الأمن الغذائي. صيف ٢٠٠٩.

## المال والسياسة وتشكيل خطاب التنمية

### أولاً: الكتب والدراسات:

- الأمم المتحدة، مجلس التجارة والتنمية. ٢٠٠٩. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. جنيف: الأمم المتحدة.
- التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول عام ١٩٩٦.
- تشومسكي، نعوم. ٢٠٠٧. الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية. بيروت: دار الكتاب العربي.
- سويد، محمود. (محرراً). ٢٠٠٢. «الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، من محاصرة المقاطعة إلى إخلاء كنيسة المهدي»، سجل توثيقي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- سيبروك، جيريمي. ٢٠٠٠. ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل. لندن: المجلس الأعلى للثقافة.
- صايغ، يزيد. ٢٠٠٢. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- صايغ، يزيد، وجاريت شوبرا. ٢٠٠٣. «في سياق خارطة الطريق وفك الارتباط: اعتبارات التخطيط لتدخل دولي في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي». تقارير ورشات عمل منتدى الخبراء، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
- صايغ، يزيد، وخليل الشقاقي. ١٩٩٩. تقوية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله: مركز الدراسات والبحوث المسحية.
- كلاين، نعومي. ٢٠٠٩. عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- ملحق بدائل. آب ٢٠١٠. امرأة في مهمة. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- نخلة، خليل. ٢٠٠٤. أسطورة التنمية في فلسطين. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).

- وثيقة التنمية الفلسطينية. ٢٠٠٨. رام الله: وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية.
- وثيقة الدولة وإنهاء الاحتلال. ٢٠٠٩. رام الله: وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية.
- مارتن، بيتر، وهارالد شومان. ١٩٩٦. فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. (ترجمة: عدنان عباس علي). الكويت: عالم المعرفة.
- نابوليوني، لوريتا. ٢٠١٠. الاقتصاد العالمي الخفي. (ترجمة لبنى حامد). بيروت: الدار العربية للعلوم.

### ثانياً: المقابلات:

- اشنتية، عبد الرحمن. قائم بأعمال مدير هيئة المدن الصناعية، رام الله. ٦ / ٥ / ٢٠١٠.
- النجار، أحمد. رئيس تحرير تقرير اتجاهات اقتصادية إستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة. ٣ / ١٠ / ٢٠١٠.
- رمضان، فاطمة. ناشطة نقابية، القاهرة. ٤ / ١٠ / ٢٠١٠.
- التل، سفيان. خبير بيئي وأستاذ جامعي، عمان. ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠.
- فيصل، توجان. نائب سابق بالبرلمان الأردني. ٢٤ / ٦ / ٢٠١٠.
- سيف، إبراهيم. أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان. ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠.

### ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- إبراهيم، محمد. «الفقر يهدد السلام». الأهرام الاقتصادي. (تاريخ الدخول: ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٧). الموقع الالكتروني:

<http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2007/9/24/ECON2.HTM>

- أبو زيد، كارين. ٢٠٠٨. «المعاناة الفلسطينية وصلت إلى أعماق جديدة: ولا يمكن بناء السلام عن طريق جر حوالي مليون ونصف شخص إلى حالة من العوز المدقع». (تاريخ دخول الموقع ١٥ / ١ / ٢٠٠٩). الموقع الالكتروني:

[http://www.un.org/unrwa/arabic/News/Com\\_St08/CG\\_S2.html](http://www.un.org/unrwa/arabic/News/Com_St08/CG_S2.html)

- آغا خان، صدر الدين. ٢٠٠٢. «التنمية المستدامة: فكرة أفسدت». ليموند دبلوماسيك، الموقع الالكتروني: [www.mondiploar.com/article1545](http://www.mondiploar.com/article1545).

- آفاق إستراتيجية – العدد الأول من حزيران / يونيو ٢٠٠٥. نشرة دورية إلكترونية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.  
[http://www.alzaytouna.net/arabic/StHorizons\\_Word\\_Archive/St\\_Horizons\\_1\\_Jun2005.doc](http://www.alzaytouna.net/arabic/StHorizons_Word_Archive/St_Horizons_1_Jun2005.doc)
- البنك الدولي. ٢٠٠٦. «مذكرة البنك الدولي الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة». (تاريخ الدخول ٥ / ٦ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/CEMSummaryArsept06.doc](http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/CEMSummaryArsept06.doc)
- البنك الدولي. ٢٠٠٨. «أزمة العقارات والأراضي في فلسطين». (تاريخ الدخول ١ / ١٢ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid)
- الجرباوي، علي. ٢٠٠٦. «لكي لا تذهب ربحنا». (تاريخ دخول الموقع ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[www.arabs48.com/?mod=articles&ID=35905](http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=35905)
- الجزيرة نت. «إطلاق قذيفة هاون على مستوطنة إسرائيلية بعد خطاب عرفات». نشر بتاريخ:  
١٧ / ١٢ / ٢٠٠١. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=22498>
- الجزيرة نت. «باول يعلن أنه سيلتقي عرفات ويعد بمراقبين أميركيين للهدنة». نشر بتاريخ: ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٢. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=29880>
- الرفاتي، علاء. ٢٠٠٦. «واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها». مركز دراسات الشرق الأوسط (تاريخ الدخول ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[www.mesc.com.jo/activities/Act\\_Sem/symposium/mesc-12-02-01.html#2](http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-02-01.html#2)
- العالم الإلكتروني. ٢٠٠٢. «قوة عمل خاصة بالشرق الأوسط تبحث الإصلاحات الفلسطينية». تقرير صحفي. (تاريخ الدخول ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[arabic.people.com.cn/200208/23/ara20020823\\_56881.html](http://arabic.people.com.cn/200208/23/ara20020823_56881.html)

- العربية نت. ٢٠٠٥. «مؤتمر لندن يسجل «التقدم الكبير» للسلطة ويدعو إسرائيل لتطبيق التزاماتها». (تاريخ الدخول ٢ / ٤ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني:  
[www.alarabiya.net/articles/2005/03/01/10821.html](http://www.alarabiya.net/articles/2005/03/01/10821.html)
- الجدلاي، أحمد. ٢٠٠٦. «إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال». مركز دراسات الشرق الأوسط. ندوة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨. (تاريخ الدخول ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[www.mesc.com.jo/activities/Act\\_Sem/symposium/mesc-12-02-01.html#2](http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Sem/symposium/mesc-12-02-01.html#2)
- تقرير اللجنة الفلسطينية المستقلة للتحقيق وفقا لتقرير غولدستون في الانتهاكات المدعى ارتكابها من الفلسطينيين. ٢٠١٠. رام الله.
- تقرير خبراء صندوق النقد الدولي. ٢٠٠٩. «تقرير حول الإصلاحات التي أجرتها السلطة». جريدة الأيام الفلسطينية، ص ١، آذار ٢٠٠٩.
- ثاليف، دين. ٢٠٠٩. «أزمة الغذاء والماء في العالم: أمريكا تلقي ثلث الطعام في القمامة». (تاريخ الدخول ٣ / ٤ / ٢٠٠٩). الموقع الإلكتروني:  
<http://www.ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=1304>
- جريدة الأخبار اللبنانية. شهداء الانتفاضة الثانية ٧٥١٥ والجرحى ١٠٠ ألف. الأربعاء ٣٠ أيلول ٢٠٠٩.  
<http://www.al-akhbar.com/ar/node/158947>
- جريدة الأيام، «حادث خيمة العزاء: ليس محاولة اغتيال، بل فوضى وتدافع واحتكاكات مسلحين أبو مازن يؤكد ضرورة ضبط الوضع الأمني»، ١٥ / ١١ / ٢٠٠٤.
- جريدة القدس. «وضع حزام الأمان خطوة نحو الدولة». ٣ / ١٠ / ٢٠٠٩، ص ٢، العدد ١٤٤١٦.
- خالد، رجا. ٢٠٠٤. إعادة صوغ خطاب السياسة الاقتصادية الفلسطينية: وضع حضان التنمية أمام عربية الحكم. (تاريخ دخول الموقع ٨ / ١٠ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني:  
[www.palestine-studies.org/files/word/mdf/7310.doc](http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/7310.doc)
- دلبج، محمد. ٢٠٠٥. «الأمريكيون يعدون مشروعهم للدولة الفلسطينية على ورق». (تاريخ الدخول ١٥ / ٥ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني:  
<http://www.pal-almuslimah.info/vb/showthread.php?t=1239>

- دنيا الوطن. «أبو عبير: اعتمدنا في اغتيال اللواء عرفات على عنصر المفاجأة واستخدمنا خطة تكتيكية على غرار اقتحام سجن غزة المركزي». تاريخ النشر: ٧ / ٩ / ٢٠٠٥. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2005/09/07/27836.html>
- دنيا الوطن. «من هو العميد طارق أبو رجب ... مدير جهاز المخابرات الفلسطينية». تاريخ النشر:  
٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/05/20/45194.html>
- دنيا الوطن. النائب العام المستشار احمد المغني لدنيا الوطن: «الإرادة السياسية لدى مؤسسة الرئاسة قد توفرت للعمل على فتح ملفات الفساد». نشر بتاريخ ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٦. الموقع الإلكتروني:  
<http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/11/28/64741.html>
- روبن، رايت. ٢٠٠٢. «الدولة الفلسطينية المؤقتة». لندن: جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٦٠٣.
- سعيد، إدوارد. بيان العشرين، احتجاج طال انتظاره. منشور على الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني للإعلام. بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٩٩. الموقع الإلكتروني:  
[www.palestine-info.info/arabic/hoqoq/ihtijaj.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/hoqoq/ihtijaj.htm)
- شاهين، ناجح. ٢٠٠٥. «ليس لإسرائيل مصلحة في السلام»، الحوار المتمدن - العدد: ١١٧٨ - ٢٥ / ٤ / ٢٠٠٥. (تاريخ دخول الموقع ٥ / ٧ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني:  
[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36132](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=36132)
- شبكة فراس الإعلامية. ٢ / ٩ / ٢٠٠٩. لأول مرة وزير فلسطيني يلتقي نظيره الإسرائيلي. (تاريخ الدخول: ٥ / ٦ / ٢٠١٠). الموقع الإلكتروني:  
<http://www.fnpn.net/ar/news/30252.html>
- صحيفة الأيام. «الحكم بالسجن لمدة سنتين وغرامة ١٠٠ ألف دينار بحق رئيس هيئة البترول الأسبق حربي صرصور». ١٧ / ٣ / ٢٠٠٩.  
[www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=107195&date=3/17/2009](http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=107195&date=3/17/2009)
- صحيفة الشرق الأوسط. «نبيل عمرو يدعو في بيان مكتوب إلى التهدئة وعرفات يأمر بالتحقيق الفوري في محاولة اغتيال وزير الإعلام السابق»، منشور بتاريخ الخميس ٢٢ يوليو ٢٠٠٤، العدد ٩٣٦٨. الموقع الإلكتروني:  
[www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9368&article=246145&feature](http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9368&article=246145&feature)

- صحيفة الشرق الأوسط. «اغتيال رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية في فندق بغزة». الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط، ١٨ يناير ٢٠٠١، العدد ٨٠٨٧. الموقع الإلكتروني: [www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8087&article=22091&feature](http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8087&article=22091&feature)
- صحيفة المستقبل. «بعدما أطلق مسلحون النار داخل خيمة عزاء على أبو مازن مسؤولون فلسطينيون: حادث غزة يؤكد أهمية إجراء الانتخابات». الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤ - العدد ١٥. الموقع الإلكتروني: <http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyid=94326>
- صندوق النقد الدولي. ٢٠٠٧. إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة للمدى المتوسط للضفة الغربية وقطاع غزة. (تاريخ دخول الموقع ١٠ / ٩ / ٢٠٠٩). مؤتمر منشور على الموقع الإلكتروني: [www.imf.org/external/arabic/np/wbg/2007/121707.pdf](http://www.imf.org/external/arabic/np/wbg/2007/121707.pdf)
- صوت الوطن. ٢٠٠٩. «سلام فياض أصبح الرجل الأكثر حضوراً وسط الجماهير الفلسطينية». تقرير. (تاريخ الدخول ١٠ / ٩ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني: [www.alwatanvoice.com/arabic/content-141438.html](http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-141438.html)
- عيد، وضاح. «المناطق الصناعية في طولكرم: خطر على الإنسان والبيئة». (تاريخ الدخول ٢٣ / ١١ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- قناة أبو ظبي الفضائية. ٢٠٠٩. لقاء صحفي مع محمود عباس. تاريخ المقابلة، ٨ / ١١ / ٢٠٠٩.
- كيالي، ماجد. «الطريق إلى القيادة: بين أبي عمار وأبي مازن». الجزيرة نت، (تاريخ الدخول ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- مجموعة أكس. أيار ٢٠٠٥. «إسرائيل وفلسطين: بين الانفصال وخارطة الطريق الاقتصادية». ١٢ / ٩ / ٢٠٠٩. الموقع الإلكتروني: [www.aixgroup.org/disengagement\\_arabic.pdf](http://www.aixgroup.org/disengagement_arabic.pdf)
- مجموعة الأزمات الدولية. «تربيع الدائرة وإصلاح الأمن الفلسطيني تحت الاحتلال». ٧ / ٩ / ٢٠١٠. الموقع الإلكتروني: [www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Israel%20-%20Occupied%20Palestinian%20Territories/98-squaring-the-circle-palestinian-security-reform-under-occupation.aspx](http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/Israel%20-%20Occupied%20Palestinian%20Territories/98-squaring-the-circle-palestinian-security-reform-under-occupation.aspx)



- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. نص الخطاب الذي ألقاه الجنرال كيث دايتون في ندوة Soref التابعة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط. ٧ أيار / مايو ٢٠٠٩. الموقع الإلكتروني: [www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=92988](http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=92988)
- مكتب رئيس الدولة العبرية. «تقديم السلام يجب أن يتم في مسار اقتصادي إلى جانب مفاوضات سياسية». (تاريخ الدخول: ٥ / ٦ / ٢٠١٠). الموقع الإلكتروني: [http://www.president.gov.il/prnews/prevmes\\_ar.asp?c=2&i=123](http://www.president.gov.il/prnews/prevmes_ar.asp?c=2&i=123)
- مكحول، باسل. ٢٠٠٦. «دور الحكومة الفلسطينية في خلق فرص تنموية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)». مركز دراسات الشرق الأوسط، (تاريخ دخول الموقع ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨). الموقع الإلكتروني: [www.mesc.com.jo/mesc-12-02.html](http://www.mesc.com.jo/mesc-12-02.html)
- موقع العرب نيوز. ١٨ / ٢ / ٢٠٠٥. «أيدٍ رخيصة وامتيازات وانطلاق للأسواق العربية». (تاريخ الدخول: ٢٠ / ١١ / ٢٠١٠). الموقع الإلكتروني: <http://www.alarabnews.com/alshaab/2005/18-02-2005/w.htm>
- موقع دنيا الوطن. «جبروزاليم بوست: حماس ستغلق كازينو أريحا لتحويله إلى مسجد». تاريخ النشر: ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٦، منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/02/22/37910.html>
- موقع شبكة فلسطين الإخبارية. «لندن: السفير الفلسطيني يلتقي رئيس الوزراء البريطاني براون». (تاريخ الدخول: ٥ / ١٢ / ٢٠٠٩). الموقع الإلكتروني: [http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com\\_content&task=view&id=18777&Itemid=99](http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=18777&Itemid=99)
- موقع مكتوب الإلكتروني. لقاء جورج بوش بوزيرة الرياضة والشباب الفلسطينية والوفد المرافق لها. ٦ / ١٢ / ٢٠٠٧. [www.maktoob.com](http://www.maktoob.com)
- نتائج مسح القوى العاملة (دورة الربع الرابع ٢٠٠٨)، شبكة المنظمات الأهلية (تاريخ الدخول ١٥ / ٦ / ٢٠٠٩) الموقع الإلكتروني: [pngoportal.org/ar/modules.php?name=News&file=article&s>](http://pngoportal.org/ar/modules.php?name=News&file=article&s>)
- وكالة معا الإخبارية. «الطيراوي يكشف لمعا - مشروع دايتون يكلف ١٠ ملايين دولار عن كل كتيبة». ٣ / ١١ / ٢٠١٠. [www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=330321tp](http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=330321tp)

- وكالة معا الإخبارية. «بلدية نابلس ترفع سعر المياه للتجاري إلى ٦ شواقل». (تاريخ الدخول: ٦ / ٤ / ٢٠٠٩).  
الموقع الإلكتروني:

[www.maannews.net/arb/Default.aspx](http://www.maannews.net/arb/Default.aspx)

- وكالة معا الإخبارية. اقتباس من كلمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بعنوان (في النهاية سنقول كلمتنا الأخيرة) بتاريخ ٧ / ١١ / ٢٠١٠. الموقع الإلكتروني:

[maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=33176](http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=33176)

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/158947>

- الجزيرة نت. «إسرائيل تغتال ناشطا في حماس وتوقف مسؤول ملف القدس»، تاريخ دخول الموقع  
١٧ / ١٢ / ٢٠٠٩.

<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=22526>

- الجزيرة نت. «السلطة الفلسطينية مستاءة من اتهام بوش لها بالفساد». منشور بتاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٢  
<http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=34692>

- صحيفة الأيام. «تصريح جيكوب والاس القنصل الأمريكي في القدس». عدد ٣٨٥٩، ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٦، ص ٢١.

- مؤسسة الحق. بيان صحفي مشترك، الحق والميزان. ١٨ / ٩ / ٢٠١٠. منشور على الموقع الإلكتروني:  
[www.alhaq.org/atemplate.php?id=136](http://www.alhaq.org/atemplate.php?id=136)

- Pfeffer, Anshel, Avi Issacharoff and Haaretz Service. IDF kills two Hamas militants in Hebron shootout "Militants were part of terror cell responsible for Kiryat Arba shooting attack which killed four Israelis". Website:  
<http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/idf-kills-two-hamas-militants-in-hebron-shootout-1.317867>.
- Ahren, Raphael. 2008. "Economics, not politics, is the key to peace". Haaretz Website:  
[www.haaretz.com/hasen/spages/1038970.htm](http://www.haaretz.com/hasen/spages/1038970.htm).
- Bank Information Center. "Palestinian Authority to cut spending on wages and electricity to access donor funds". 17/12/2007. website:  
<http://www.bicusa.org/en/Article.3631.aspx>.
- BASKIN, GERSHON. Aug. 4, 2008. "Encountering Peace: Creating new reality on the ground". Website:  
[www.commongroundnews.org/article.php?id=23666&lan](http://www.commongroundnews.org/article.php?id=23666&lan).

- Bergman, Ronen, and David Ratner. "THE MAN WHO SWALLOWED GAZA". "Ha'aretz", Weekend Supplement, April 4, 1997.
- Bitterlemons website. 2007. (24/5/2007). Website: [www.bitterlemons.org](http://www.bitterlemons.org).
- Chemonics website. "Palestinian Authority Capacity Enhancement, 2008 - 2011: U.S. Agency for International Development". Website: [www.chemonics.com/Projects/search\\_contract.aspx?contract\\_id={8DE475CE-BFBC-47AC-9F17-F81606A6219A}](http://www.chemonics.com/Projects/search_contract.aspx?contract_id={8DE475CE-BFBC-47AC-9F17-F81606A6219A}).
- CNN website. 2010. "WikiLeaks editor Julian Assange dismisses reports of internal strife". Website: [articles.cnn.com/2010-10-22/us/wikileaks.interview\\_1\\_julian-assange-wikileaks-afghan-war-diary?\\_s=PM:US](http://articles.cnn.com/2010-10-22/us/wikileaks.interview_1_julian-assange-wikileaks-afghan-war-diary?_s=PM:US). 22 October 2010.
- Cobban, Helena. "US trying to "buy" the Palestinian election". January 22, 2006. website: [justworldnews.org/archives/001686.html](http://justworldnews.org/archives/001686.html).
- Cohen, Roger. "Beating the Middle East's black hole". 29 April 2010 [www.commongroundnews.org/article.php?id=27703&lan=en&sid=0&sp=0&isNew=1](http://www.commongroundnews.org/article.php?id=27703&lan=en&sid=0&sp=0&isNew=1).
- Cypel, Sylvain. "The infamous 'Dagan Plan' Sharon's plan for getting rid of Arafat, according to Yediot Aharonot". Le Monde 17 December 2001.
- Halevi, Ezra. "Exposé Links Olmert, Lieberman and Sharon to Jericho Casino". 24/1/2008. website: [www.israelnationalnews.com/news/news.aspx/125032](http://www.israelnationalnews.com/news/news.aspx/125032)
- Hartman, Ben. "Who is Martin Schlaff?". 8/10/2010. Website: [www.jpost.com/International/Article.aspx?id=184243](http://www.jpost.com/International/Article.aspx?id=184243)
- Israel National news, "Israel, Jordan, PA and Japan Launch 'Valley of Peace'", 15/8/07. website: [www.israelnationalnews.com/News/Flash.aspx/131719](http://www.israelnationalnews.com/News/Flash.aspx/131719).
- Katz, Yaakov. "Weisglass pushed Sharon to reopen Jericho Casino". 6 May 2004. Jerusalem Post. Website: <http://www.kokhavivpublications.com/2004/israel/05/0405090747.html>.
- Kenny Brian. 2007. "Turkey is committed to Palestinian industrial project". Website: <http://www.imemc.org/article/51948>.
- Levinson Charles. "Palestinians Seek Unity Government Without Fayyad", a Western Favorite, MIDDLE EAST NEWS. The wall street journal. 13/3/2009. [online.wsj.com/article/SB123690389952214023.html](http://online.wsj.com/article/SB123690389952214023.html).

- Machlis, Avi. "New Jericho casino lures Israelis hoping to hit jackpot". Jewish Telegraphic Agency. September 25, 1998.
- Mackinnon, Ian. "West Bank gambles on casino city". The Times. March 16, 2005. website: [http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle\\_east/article428377.ece](http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article428377.ece).
- Morre, Pete. "The Newest Jordan: Free Trade, Peace and an Ace in the Hole". 26 June 2003. website: [www.merip.org/mero/mero062603.html](http://www.merip.org/mero/mero062603.html)
- Myre Gre. "Abbas Puts His Own Stamp on Security Force". Published: April 25, 2005. website: [select.nytimes.com/gst/abstract.html?res=F60B15F73E550C768EDDAD0894DD404482&fta=y&incamp=archive:article\\_related](http://select.nytimes.com/gst/abstract.html?res=F60B15F73E550C768EDDAD0894DD404482&fta=y&incamp=archive:article_related)
- Oakland Ross. "West Bank project unites former foes". 2008. Website: [www.thestar.com/comment/columnists/article/548181](http://www.thestar.com/comment/columnists/article/548181)
- Rapoport, Meron. "Israel: industrial estates along the wall". Le MONDE diplomatique, June 2004.
- Steele, Jonathan and Suzanne Goldenberg. "What is the real death toll in Iraq". The Guardian, Wednesday 19 March 2008. website: [www.guardian.co.uk/world/2008/mar/19/iraq](http://www.guardian.co.uk/world/2008/mar/19/iraq).
- Thrall, Nathan, The New York Review of Books – 14 Oct 2010 [www.nybooks.com/articles/archives/2010/oct/14/our-man-palestine](http://www.nybooks.com/articles/archives/2010/oct/14/our-man-palestine).
- Weitz, Gidi. "The Schlaff Saga". Haaretz website. 7/9/2010. <http://www.haaretz.com/weekend/special-report-the-schlaff-saga/the-schlaff-saga->
- Wikipedia website, Valley of Peace initiative, 2010, link: [en.wikipedia.org/wiki/Valley\\_of\\_Peace](http://en.wikipedia.org/wiki/Valley_of_Peace)
- Wilson, Scott, and Glenn Kessler. "Bush Administration Uses USAID as Invisible Conduit". Washington Post Foreign Service, Sunday, January 22, 2006. [www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/01/21/AR2006012101431.html](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2006/01/21/AR2006012101431.html).
- Wordpress website. "G.ho.st between Ramallah and Modiin". 23/6/2008. website: <http://kafee.wordpress.com/2008/06/23/ghost-between-ramallah-and-modiin/>
- Friedman, Thomas. "Just Knock It Off". Published: October 19, 2010. website: [www.nytimes.com/2010/10/20/opinion/20friedman.html?\\_r=1&scp=2&sq=salam%20fayyad&st=ce](http://www.nytimes.com/2010/10/20/opinion/20friedman.html?_r=1&scp=2&sq=salam%20fayyad&st=ce)

- Ankara Forum. Joint Declaration of the Sixth Meeting of the Ankara Forum, East Jerusalem, 4 September 2007. Website: [www.tepav.org.tr/eng/admin/dosyabul/upload/finaldeclaration%20sep2007%20v06%20.doc](http://www.tepav.org.tr/eng/admin/dosyabul/upload/finaldeclaration%20sep2007%20v06%20.doc).
- Benne James. "ISRAEL ANNOUNCES OFFICIAL DECISION TO REMOVE ARAFAT". Centre for Research on Globalisation. Published: September 12, 2003. [www.nytimes.com/2003/09/12/world/israel-announces-official-decision-to-remove-arafat.html](http://www.nytimes.com/2003/09/12/world/israel-announces-official-decision-to-remove-arafat.html).
- Perman, Stacy. "Who Is Stef Wertheimer?: The Israeli industrialist has a unique perspective on how to reduce conflict in the Middle East". Bloomberg Businessweek, 14/3/2008. website: [http://www.businessweek.com/smallbiz/content/mar2008/sb20080314\\_011498.html](http://www.businessweek.com/smallbiz/content/mar2008/sb20080314_011498.html).
- Ynet news website. New joint Israeli-Palestinian olive oil brand launched, Published: 03.20.07. Website: [www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3378893,00.html](http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3378893,00.html).

#### رابعاً: الدراسات باللغة الانجليزية:

- Byrne, Aisling. "Businessmen Posing as Revolutionaries: General Dayton and the "New Palestinian Breed", Conflicts Froum: Beirut - london. November 2009.
- East West Institute. Erez Industrial Estate: Pilot Study: An Implementation Plan: Bridging Divides. August 2005.
- J. D. Crouch II, General Montgomery C. Meigs (Ret.), Walter B. Slocombe. "Security First: U.S. Priorities in Israeli - Palestinian Peacemaking", Washington Institute Strategic Report, 2008.
- Sayigh, Yezid. "Fixing Broken Windows: Security Sector Reform in Palestine Lebanon, and Yemen". Carnegie Middle East Center: Number 17 October 2009.
- Zanotti Jim. U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority, Congressional Research Service, January 8, 2010. [www.crs.gov](http://www.crs.gov)

## خصخصة فلسطين

### أولاً: الكتب والدراسات:

- الأمم المتحدة. ٢٠٠٩. تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. جنيف: مجلس التجارة والتنمية / الأمم المتحدة.
- البنك الدولي. ٢٠١٠. نقاط التفتيش والحواجز: البحث عن سبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة – أبعاد النوع الاجتماعي في الانهيار الاقتصادي. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دائرة التنمية المستدامة / البنك الدولي.
- جبريل، محمد، واصف نزال. ١٩٩٤. قرى بلا فلاحين: دراسة في التركيب الطبقي لفلسطيني ال «٤٨». القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- جريدة الأيام الفلسطينية. الاثنين ٣٠ / ٣ / ٢٠٠٩. نشرة سوق فلسطين للأوراق المالية ليوم الأحد الموافق ٢٩ / ٣ / ٢٠٠٩. العدد ٤٧٤٢، ص: ١٣.
- الجعفري ومكحول وآخرون. ٢٠٠٣. قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين. ١٩٩٤. المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في الأوضاع الحياتية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- حنفي، ساري، وليندا طبر. ٢٠٠٦. بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن.
- الخواجا، حمدي. ٢٠٠٣. «أثر السلام على تشوهات الاقتصاد الفلسطيني». في محمد اشتية (محرراً): الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. رام الله: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار - بكدار.
- سمارة، عادل. ١٩٨٩. اقتصاد تحت الطلب: دراسة في محوطة اقتصادي الضفة والقطاع عبر التبادل مع المجموعة الأوروبية. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- الصايغ، يوسف. ١٩٩٦. «التنمية في فلسطين: الفرص الاحتمالية والمعوقات الفعلية». في ندوة إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين. جنيف: مؤسسة التعاون.
- صبري، نضال. ٢٠٠٣. القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن.

- الصوراني، غازي. ٢٠٠٤. الاقتصاد الفلسطيني: تحليل ورؤية نقدية ومهام مستقبلية. غزة. منشورة على الحوار المتمدن.
- الصوراني، غازي. ٢٠٠٦. واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. غزة. منشورة على الحوار المتمدن.
- عبد الهادي، عزت، منتهى عقل وزكريا النحاس. ١٩٩٨. «دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في دعم وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة». ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين. المجلد الثاني. رام الله: وزارة العمل.
- قريع، أحمد. ١٩٩٦. التنمية في فلسطين: المنظور الحكومي. في ندوة إعادة الأعمار والتنمية في فلسطين. جنيف: مؤسسة التعاون، ص: ١٠٨-١٢٤.
- المالكي، مجدي، ياسر شلبي وآخرون. ٢٠٠٤. القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- نصر، محمد. ٢٠٠٢. دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- نصر، محمد. ٢٠٠٣. تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- نصر، محمد، ومحمد خليفة. ٢٠٠٨. تأثير مشروع قانون الشركات على أداء القطاع الخاص في فلسطين. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
- وثيقة التنمية الفلسطينية: خطة التنمية والإصلاح. ٢٠٠٨. رام الله: وزارة التخطيط في السلطة الفلسطينية.
- وزون، عادل. ١٩٩٠. الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٨٩. رام الله: الاتحاد العام لنقابات العمال ومركز الدراسات العمالية.
- الوزير، جهاد. ٢٠٠٨. السياسات المصرفية اللازمة لتشجيع الاستثمار في سوق رأس المال الفلسطيني. في وقائع الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني. رام الله - عمان ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٨. رام الله: سوق فلسطين للأوراق المالية.

## ثانياً: المواقع الالكترونية:

- أبو لبدة وحسونة. وكالة معا الإخبارية، (تاريخ الدخول: ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: [www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)
- اتفاقية باريس الاقتصادية. ٢٩ / ٤ / ١٩٩٤، متوفر على: [www.palestineinarabic.com](http://www.palestineinarabic.com)
- أمد للإعلام، (تاريخ الدخول: ١٧ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: <http://amad.ps/arabic/>
- بطرس، شفيق. ٢٠٠٩. حوار صريح من قلب جريح. الأقباط متحدون، ١٢ / ٢ / ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني: [http://www.copts-united.com/08\\_copts-united\\_08/hinv.php/2009/02/12/16610.html](http://www.copts-united.com/08_copts-united_08/hinv.php/2009/02/12/16610.html)
- بوش يرسل وفداً. وكالة معا الإخبارية. (تاريخ الدخول: ٢١ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: [www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)
- جابر، فراس. ٢٠٠٩. «إنتاج السلطنة ونمط الإنتاج». مقالة منشورة على المواقع الالكترونية.
- الحسيني، جيهان. ١ / ٥ / ٢٠٠٩. منيب المصري رجل الاقتصاد الذي رتب الدعم لمنظمة التحرير وانفتاحها على الغرب. دار الحياة، الموقع الإلكتروني: [www.daralhayat.com](http://www.daralhayat.com)
- الحكومة الأمريكية تفرج. وكالة معا الإخبارية. (تاريخ الدخول: ٢١ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: [www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)
- د.سلام فياض. وكالة معا الإخبارية. (تاريخ الدخول: ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: [www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)
- سلطة النقد الفلسطينية، كانون الأول ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني: <http://www.pma-palestine.org>
- سوق فلسطين للأوراق المالية، تشرين الأول ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني: <http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/AboutMarket.aspx>
- عيران، رقية. «المسؤولية الاجتماعية للشركات». ٢٠١٠. سوق فلسطين للأوراق المالية. نيسان ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني: <http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/Publications.aspx>
- الفقر يجتاح مدينة الأغنياء. وكالة معا الإخبارية، (تاريخ الدخول: ٢١ / ٥ / ٢٠٠٨)، الموقع الإلكتروني: [www.maannnews.net](http://www.maannnews.net)



- مؤسسة التعاون. تشرين الأول ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني:  
[www.welfareassociation.org](http://www.welfareassociation.org)
- نخلة، خليل. ٢٠٠٩. ندوة حول المسؤولية الاجتماعية، ٢٣ / ٣ / ٢٠٠٩ في البيرة.
- الهيئة التنسيقية للمقاطعة واللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة. ١٩ / ٥ / ٢٠٠٨. موقع مركز بديل الإلكتروني:  
<http://www.badil.org/en/press-releases/111-press-releases-2008/1517-a-16-2008>
- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار. نشرة مؤتمر فلسطين للاستثمار، ٢ / ٦ / ٢٠١٠. الموقع الإلكتروني:  
[www.pipa.gov.ps](http://www.pipa.gov.ps)
- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، كانون الأول ٢٠١٠. الموقع الإلكتروني:  
[www.pipa.gov.ps](http://www.pipa.gov.ps)
- هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، تشرين الأول ٢٠٠٩، الموقع الإلكتروني:  
[http://www.pcma.ps/new/home\\_ar.aspx](http://www.pcma.ps/new/home_ar.aspx)

#### ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

- Palestine international business forum, 2009. website: [www.Pibf.net](http://www.Pibf.net)
- Palestine International Business Forum. 2007. Future Economic relations between the Palestinian and Israeli Economics.

## المنظمات غير الحكومية، أداة للتنمية؟ مراجعة مفاهيمية

- أبو رمضان، محسن. ٢٠٠٦. «دور المنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية الفلسطينية بتكوين» التيار الثالث» (نيسان ٢٠٠٩)  
<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/4.doc>
- البرغوثي، مصطفى. ٢٠٠٠. المنظمات الأهلية والتحديات التي تواجهه، شؤون تنمية العدد ٢٢. الملتقى الفكري العربي، (نيسان ٢٠٠٩)  
<http://www.multaqa.org/printtemplate.php?id=66>
- ----- ١٩٩٨. «الحقبة الراهنة والتغير في دور المنظمات الأهلية في فلسطين». في مي جيوسي (محررة). التحرر التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث. (وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله (٧-٨ تشرين الثاني ١٩٩٧). رام الله: مواطن.
- بشارة، عزمي. ١٩٩٧. «واقع وفكر المجتمع المدني: قراءة شرق أوسطية». في إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. (وقائع المؤتمر المنعقد في القاهرة في الفترة من ٢٩ شباط إلى ٣ آذار ١٩٩٦). رام الله: مواطن.
- ----- ١٩٩٦. مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: مواطن.
- حنفي، ساري وطبر، ليندا. ٢٠٠٦. بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن.
- عبد الهادي، عزت. ٢٠٠٤. رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية: ورقة مفاهيم. رام الله: بيسان.
- المبادرة الوطنية الفلسطينية. ٢٠٠٦. في مقابلة نشرت في ملحق النزاهة الصادر عن مؤسسة أمان، د. مصطفى البرغوثي: الجيل الجديد من المنظمات الأهلية مطواع لشروط المانحين (نيسان ٢٠٠٩)  
<http://www.almubadara.org/new/details.php?id=1889>
- Carapico, Shila. 2002. Foreign Aid for Promoting Democracy in the Arab World. **The Middle East Journal** 56, 3, 379 - 395.
- Challand, Benoit. 2008. "A Nahda of Charitable Organizations? Health Service Provision and the Politics of Aid in Palestine". **Middle East Studies**, 40, 227- 247.

- Cole, Ken. 2001. "Palestinian Development: Knowledge and Process". **Development Studies Programme, Birzeit University.**
- Hammami, Rema. 2000. "Palestinian NGOs Since Oslo, From NGO politics to Social Movements?" **Middle East Report.** 214. 16 - 27+ 48.
- Hanafi, Sari, and Tabar, Linda. 2003. "The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs". **Comparative Studies of South Asia, Africa and Middle East** 23:1& 2, 205 - 214.
- Kassis, Mudar. 2001. "Civil Society Organizations and Transition to Democracy in Palestine". **International Journal of Voluntary and Non profit Organizations.** 12 (1), 35 - 48.
- Kuttab, Eileen 2008. "Palestinian Women's Organizations: Global Cooptation and Local Contradiction". **Cultural Dynamics.** 20 (2): 99 -117.
- Pianta, Mario. 2005. "UN World Summits and Civil Society: The Sate of the Art". (Civil Society and Social Movements programme paper Number 18). **Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.**
- Shawa, Salma. 2000. "NGOs and the Discourse of 'Civil Society' in Palestine: a Comparative Analysis of Four Organizations (draft). (Paper presented at the NGOs and Governance in the Arab World, a conference organized jointly by the MOST programme (UNESCO), the CEDEJ, the IRD, the SPSS of Al Ahram. Cairo, March 29 - 31, 2000).
- Souri, Helga Tawil. 2006. "Marginalizing Palestinian Development: Lessons against Peace". **Development.** 49 (2).75 - 80.
- Sullivan, Denis. 1996. "NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society". **Journal of Palestine Studies.** 25 (3), 93 - 100.
- Taraki, Lisa. 1990. "The Development of Political Consciousness among Palestinians in the Occupied Territories, 1967-1987", in Jamal Nassar and Roger Heacock, Intifada: Palestine at the Crossroads. New York: Praeger.

## مجتمع المانحين وإعادة صياغة المحلي: مراجعة نقدية في / من زمن « التنمية » الفلسطيني

- بشارة، عزمي وآخرون. ١٩٩٧. إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- بشارة، عزمي. ١٩٩٦. مساهمة في نقد المجتمع المدني. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- جينز، أنطوني. ٢٠٠٢. بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- حنفي، سري وليندا طبر. ٢٠٠٦. بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات غير الحكومية المحلية. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.
- سمارة، عادل. ١٩٩٧. البنك الدولي المانحون والمادحون: دراسة في تبعية وإعادة تثقيف الفلسطينيين، رام الله: مركز المشرق / العامل للدراسات الثقافية والتنمية.
- صن، أمارتيا. ٢٠٠٤. التنمية الحرة: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقير. ترجمة: شوقي جلال، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عاصي، جوني. ٢٠٠٦. النظرية والأيديولوجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، رام الله: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- عبد الهادي، عزت وآخرون. ٢٠٠٢. دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.
- العلوي، بنسعيد وآخرون. ١٩٩٢. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غرامشي، أنطونيو. ١٩٩٤. كراسات السجن. ترجمة: عادل غنيم، بيروت: دار المستقبل العربي.
- الناشف، إسماعيل. ٢٠٠٤. «في اللا/تحول في الممارسة والخطاب: إشكالية الثقافي الفلسطيني». (د.ن).
- نخلة، خليل. ٢٠٠٤. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، ترجمة: ألبرت أغازريان، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- هلال، جميل. ٢٠٠٦. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية**. الطبعة ٢. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

- Althusser, Louis. 1999. " For Marx" in Eagleton, Terry (ed.). Ideology. London: **Pearson Education Limited**. 87-111.
- Brynen, Rex. 2000. Avery Political Economy: Peace building and Foreign Aid in the West Bank and Gaza. Washington D.C.: **United States Institute of Peace Press**.
- Hass, Peter. 1992. "Introduction: Epistemic communities and international coordination", **International Organization**, Vol. 46, No. 1. pp 69 - 108.
- Khan, Mushtaq and others (ed.), 2004. State Formation in Palestine: Viability and Governance During a Social Transformation. London: RoutledgeCurzon.
- Massad, Joseph. 2006. The Persistence of The Palestinian Question: Essays on Zionism and The Palestinians. New York: Routledge.
- Sinclair, T & Robert Cox. 1996. Approaches to world order. Cambridge: **Cambridge University Press**.
- Van Rooy, Alison and Mark Robinson. 1998. "Out of the Ivory Tower: Civil Society and Aid System". In Alison Van Rooy (ed). **Civil Society and the Aid Industry**. London: Earthscan.

"المهمة الآن، وبعد تحديد موقع مجتمع المانحين من مشروع الهيمنة، هو رصد لمقولات هذا المجتمع في إعادة صياغة المكان والزمان الفلسطيني، وإعادة موضعة الفرد والجماعة الفلسطينية ضمن هذا المكان والزمان؛ بمعنى آخر رصد الهندسة الاجتماعية التي يمارسها مجتمع المانحين"

يأتي هذا الكتاب في مرحلة تاريخية حرجة من التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وكفرصة حقيقية لمراجعة نقدية وموضوعية لعملية التنمية ما بعد أوسلو، بهدف التعمق في فهم أوضاع الإنسان والمجتمع الفلسطيني، والتوقف عند أسباب عملية التراجع والتردي للظروف المعيشية للشعب الفلسطيني (حتى مع زيادة نسبة مساعدات المانحين) وضعف قدرة المجتمع في التصدي في وجه سياسات الإحتلال ومشاريع التنمية المعولة. فالعولة المعتمدة على رؤية المدرسة الليبرالية الجديدة ومفاهيم الرأسمالية العالمية التي تركز على مبدأ خصخصة الخدمات الأساسية، وسياسة التكيف البنيوي للاقتصاديات الوطنية لتنسجم مع متطلبات السوق الرأسمالي العالمي أصبحت هي المرشد النظري للعملية التنموية وكأنه لا يوجد احتلال كولونيالي يستهدف الإنسان والموارد المادية والطبيعية. فمع أن هذه السياسات لم تطبق بشكل كامل بسبب الإحتلال، إلا أنه من الصعب تجاهل مغزى وآثار هذه الآراء والمستجدات والتغيرات الجذرية التي تصيب الفكر التنموي بكيته، ويعيد من جديد الحالة الفلسطينية إلى مرحلة الإلحاق الكامل باقتصاد الكيان الصهيوني وكأن لم يكن هنالك أي رؤية تنموية وطنية مقاومة أو محاولات تنموية قادرة على إحداث تنمية مقاومة لأجل الصمود، ويكون هدفها ووسيلتها الإنسان.

"هذا التعامل مع البرامج التنموية على أنها مجموعة من السلع التي تتنافس المنظمات غير الحكومية في ترويجها لزبائنها، هو انعكاس للهيمنة الرأسمالية التي أدخلت علاقات السوق من عرض وطلب وتنافس"